



94

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

النظام الإعلامي الجديد

تأليف

د. مصطفى المصمودي



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

94

النظام الإعلامي الجديد

تأليف

د. مصطفى المصمودي



المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى
المحتوى

المحتوى

مقدمه

لماذا الدعوة لنظام إعلامي جديد ؟

بقلم: الدكتور محمد الرميحي

درج الناس على وصف القرن العشرين بأنه عصر السرعة، وذلك يرجع إلى التطور الهائل الذي طرأ على سبل الانتقال ووسائله. ولئن شهد هذا القرن ثورة في انتقال الأفراد بسرعة لم تكن تخطر لأحد على بال، فقد شهد أيضا ثورة في ميدان الاتصال السلكي واللاسلكي بحيث صار ممكنا أن يجلس المرء إلى جوار جهاز من أجهزة الإذاعتين المسموعة والمرئية فيأتيه الصوت أو الصورة أو كلاهما معا بأسرع من لمح البصر، ليقف على حقائق هذا العالم وهو يجلس في ركن هادئ.

فلم يعد به حاجة إلى ابن بطوطة ولا إلى كتب الرحلات لتصف له من أحوال الأمم والشعوب، وعاداتها ما يعينه على فهم العالم بما فيه ومن فيه، وكل ما صار يطال إليه هو أن يدير قرص الجهاز ليسمع ويرى من عجائب العالم والناس في العصور الخالية ما لم يكن متاحا له.

ومع تطور الأجهزة تطورت الطباعة مما أدى إلى انتشار الصحف والمجلات على نحو لم يتيسر

لهما من قبل. فإذا أضفت إلى ذلك كله ما طرأ على سبل انتقال الناس والأشياء بحيث تطبع الصحيفة أو المجلة اليوم في ركن من أركان العالم لتوزع غدا في ركن آخر قصيٍّ ناء، أدركت عمق الثورة-ثورة انتقال المعلومات، أو ثورة الإعلام-التي شهدها هذا القرن بحيث جاز لنا أن نطلق عليه عصر انتقال المعلومات أو عصر الصورة والخبر، تماما كما أطلق عليه غيرنا ألقابا مثل عصر التقنية، وعصر الكمبيوتر، وعصر الذرة، إنه-باختصار-عصر المعجزات.

كان حريا برجال السياسة وأنظمة الحكم على اختلافها أن تنتفع بثمار هذا العلم وتسخرها لغاياتها على اختلاف تلك الغايات. فإن كانت وطنية إنمائية استطاع الإعلام أن يقوم بدور مهم في بلوغ تلك الغايات والأهداف الاجتماعية الكبرى. وإن كانت أهدافا شخصية تتسم بالتسلط والديكتاتورية استطاع الإعلام-أيضا-أن يقوم بدور مضلل ومعوق للتنمية الاجتماعية، وللديمقراطية في آن واحد. فالإعلام بوسائله المتعددة من صحافة وإذاعة وتلفاز يؤثر تأثيرا كبيرا في توجيه الرأي العام. إنه وسيط التغيير، فهو الذي يخلق وعيا لدى المجتمع بمعوقات التقدم فيه، وهو الذي يشرح ويبشر بالتغيير، وهو الذي يروج لأفكار المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية. والإعلام مرتبط بالسلطة، وهي سلطة سياسية في الدول الاشتراكية وفي بعض الدول النامية، وهي سلطة اقتصادية ضاغطة كما هو الحال في الدول الرأسمالية. ولكنه أداة جارحة، إن لم يخلص القائمون على استخدامه النوايا ويحسنوا الاستعمال، غدا ضرره أكثر من نفعه.

والإعلام بمفاهيمه العلمية المعاصرة جديد على الفكر والممارسة العربيين، والتحدي الذي يفرضه علينا العصر هو استيعاب هذا الضرب من ضروب المعرفة الإنسانية والانتفاع به. والإعلام ليس جديدا في أصوله ووجوده فطالما عرفه رجال السلطة في العصور الغابرة، وعمدوا إليه بطريقة أو بأخرى، ولكنه جديد في أسلوبه وفي مضمونه وفي مناهجه النظرية وفي تقنياته. ولما كان الوطن العربي حديث عهد به فإن مفهومه ما زال غامضا يستخدم لدى الكثيرين استخداما عشوائيا تتداخل فيه معاني الاتصال بالإعلان كما تتداخل فيه الوسائط بالسبل.

هناك أزمة بين الشرق والغرب، أو بين الشمال والجنوب يدل عليها اكثر

من مظهر، ولعل الصعاب التي تواجهها المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» واحدة من تلك المظاهر. وقد سلم عدد من المفكرين والكتاب بمقولة أن الأزمة بدأت تعبر عن ذاتها منذ أخذ أقطاب العالم الثالث يطالبون بنظام عالمي جديد للإعلام والاتصال، ومنذ أن ظنت بعض الدول الكبرى أن هذه المنظمة باتت تولي الدول النامية كثيرا من عطفها واهتمامها.

إن للإعلام أهمية فائقة في الدول الصناعية الغنية الكبرى، وهي-بذلك-تمتاز على كل أقطار العالم الثالث على كثرتها وتعدد دولها. وهذا سبب يدعوها إلى أن تحتفظ لنفسها بامتياز التقدم سواء كان في التنظير الإعلامي أو في الوسائل المتطورة التي تمارس من خلالها دور الإعلام.

ولم يكن منتظرا من الدول المتقدمة ذات السطوة والهيمنة الدولية أن تقبل مطالبة دول العالم الثالث بنظام جديد للاتصال والإعلام قبولا حسنا، لذلك لم تفاجأ الأخيرة بحملات التشهير والتنديد بتلك المطالب. وقد تساءل الإعلاميون من بلدان العالم الثالث عن الأسباب التي تجعل بعض الإعلاميين الغربيين يعارضون وضع قواعد أخلاقية للعمل الإعلامي، أو ينكرون مبدأ حماية الصحفيين وهم يؤدون مهام خطرة في مناطق الاضطراب في العالم.

إن هناك خللا لا شك فيه في القطاعات الإعلامية وتفاوتا بين دول غنية متطورة وأخرى نامية، وليس أدل على هذا الخلل والتفاوت من التباين في امتلاك وسائل الإعلام كوكالات الأنباء التي تمتلك الدول الغنية أكثر من ثمانين بالمائة منها، وذبذبات البث الإذاعي التي تبث تلك الدول أكثر من تسعين بالمائة منها ثم الحاسبات الإليكترونية التي تمتلك أكثر من خمسة وتسعين بالمائة منها. ويلاحظ المؤلف أن ما تطالعنا به يوميا كبريات الصحف الغربية من المواقف العدائية تحت شعار الحرية والديمقراطية يؤكد ظاهرة الاختلال ويعززها بالبرهان.

أما حملات البغض والكراهية فهي تنصب في الغالب على العرب والمسلمين والأفارقة. فالمسلمون محكوم عليهم بالبلاهة والتخلف الفكري، والسود ما زالوا في مرحلة بدائية من مراحل تطوير النوع الإنساني، والعرب مخلوقات دنيا تكاد لا ترقى عن الحيوان إلا قليلاً.

تلك إذن هي عدالة الغرب، وهذه هي الأوصاف التي يرى أنها لائقة بنا بعد عشرات السنين من الاستعمار واستنزاف الخيرات. ولئن وظفت وسائل الإعلام الفعالة في الغرب لأداء مهام تنافي العدل وتجفو حقوق الغير وتنتقص من أقدار الشعوب بما تصفها به من أوصاف لا تليق بكرامتها فإن من أولى الواجبات التي ينبغي أن تتوف القيام بها وسائل الإعلام في بلدان العالم الثالث-والوطن العربي في المقدمة منها-هي تبصير المواطنين في تلك البلدان بما لهم من حقوق، والدفاع عن تلك الحقوق في المحافل الدولية وإشاعة روح التعاون والعدل في العلاقات بين الأمم.

إن لفكرة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال تاريخا لا نكاد نتبين ملامحه قبل عام 1976. ولقد مرت بمراحل تطور مهمة حتى بلغت الذروة في الجولة الأولى لمؤتمر اليونسكو الحادي والعشرين في عام 1980، ولقد ساهمت اجتماعات دول عدم الانحياز-على اختلاف مستوياتها-في بلورة الأفكار، ففي قمة كولومبو(1975) تعرض رؤساء الدول والحكومات إلى البون الشاسع بين إمكانيات بلدان عدم الانحياز والبلدان المتقدمة «وهو تباين ورثوه عن الماضي الاستعماري.. . وكان من نتيجة ذلك خلق وضعية تبعية وهيمنة جعلت أغلب البلدان تقتصر على التلقي السلبي لإعلام منقوص ومشوه، ومبني على الأفكار المسبقة» وهذا وضع حرج واختال خطير ينبغي معه المبادرة العاجلة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد منه والسير في اتجاه يتلاءم وظروف الاستقلال التي حظيت به تلك البلدان مؤخرا. وفي قمة هافانا (1979) أكد «القرار الذي صادقت عليه اللجنة السياسية أهمية الكفاح من أجل إرساء علاقات عالمية جديدة»، وتبني النظام الدولي الجديد للإعلام، مما يتيح لبلدان عدم الانحياز تطوير طرق إعلامها الخاصة، ووسائل إبلاغها الكفيلة بتحقيق استقلالية اكبر وبتدعيم مصادرها الوطنية والسماح لها بالمساهمة النشطة والواسعة في أنظمة الاتصالات والتعاون على صعيد عالمي».

لقد تمخضت تلك اللقاءات عن نتائج مهمة، منها فكرة بعث مجمع وكالات الأنباء في بلغراد، «وقد أحرز تقدما في تطوير المواصلات اللاسلكية وغيرها من الوسائل التقنية لتوزيع الأخبار، أو على مستوى تكوين وكالات الصحافة بالتعاون مع خمسة معاهد موزعة في البلدان غير المنحازة». كما

صادقت الندوة الأولى لمنظمات إذاعات البلدان غير المنحازة المنعقدة في يوغسلافيا في عام 1977 على برنامج عمل يهدف إلى التعاون في الميدان الإذاعي.

كان للدعوة إلى إيجاد نظام عالمي جديد للإعلام أسباب تتمثل في اختلال حجم الأنباء والمعلومات التي يصدرها العالم المتقدم ويوجهها إلى بلدان العالم الثالث عن طريق وكالات الأنباء التي لم تكن تولي أنباء دول العالم الثالث أهمية تذكر، فإذا أوردت بعضا منها، فلا بد أن تدخل عليها التحوير والتشويه فتظهر مجتمعات البلدان النامية في ظهر غير لائق، إذ لم يكن يعنيها من أخبار تلك البلدان سوى الانقلابات العسكرية والاضطرابات التي قد تحدث هنا وهناك، والأزمات التي يتسبب الغرب نفسه في كثير منها. كما «أن نظام الإعلام الراهن يمثل نوعا من بقايا الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي ينعكس غالبا على تفسير الأنباء المتعلقة بالبلدان النامية». ليس هذا فحسب، بل إن هناك وجها آخر للسيطرة وهو احتكار الإعلان الذي تمارسه وكالات الإعلان الكبرى في أجزاء عديدة من العالم حيث تعمل بنفس الأسلوب الذي تتبعه شركات وسائل الإعلام العالمية، وفي ذلك مضار تتمثل في معارضة التطور الاجتماعي الذي تمارسه المؤسسات التي تعمل في الدعاية. هذا فضلا عما يمثله الإعلان في المجلات وبرامج التلفزيون من سيطرة ثقافية ونوع من التثقيف يأتي من الخارج إلى البلدان النامية فيسيء إلى ثقافاتها الوطنية ويتعارض مع قيمها وجهودها الإنمائية.

إن بلدان العالم الثالث تدرك هذه المخاطر وغيرها، مما لم نأت على ذكره، إدراكا تاما، وقد ساعدت المؤتمرات الدولية التي عقدت لهذا الغرض أو التي كان للإعلام نصب من اهتمامها على توضيح التدابير الواجب اتخاذها من أجل إقامة نظام دولي جديد للإعلام يعالج أوجه النقص في النظام العالمي الراهن.

وتباينت ردود الفعل في الغرب لجهود البلدان النامية الرامية إلى إقرار نظام عالمي جديد للإعلام، فمنها من قال بأن الدعوة مشروعة ولا يصح مقاومتها، ومنها من وصف الدعوة بأنها مؤامرة جوفاء على الحريات من نسيج أعداء الغرب، وبأنها محاولة من حكومات البلدان غير المنحازة لإحكام سيطرتها على أجهزة الإعلام المحلية والأجنبية العاملة لديها. ومن المعارضين

الغربيين من يدافع عن النظام الحالي بقوله إنه يتيح للإنسان الاطلاع على ما يشاء من الأنباء يوميا بفضل استعمال الوسائل التقنية المتطورة، واطمئنانه إلى رجال إعلام مختصين. وهم يتهمون البلدان النامية بافتقارها إلى الخبرات المهنية، وبأن حكوماتها لا تسمح بقدر من الديمقراطية يتيح الفرصة لرجال الإعلام الأحرار لإبداء آرائهم بحرية.

وهناك-فضلا عما تقدم-ردود فعل إيجابية، ولكنها أقل في عددها وفي تأثيرها من ردود الفعل الأولى. ولكن فكرة النظام العالمي الجديد للإعلام قد خطت خطوات واسعة لم يعد بإمكان أحد طمس معالمها.

ولم يقتصر المؤلف في بحثه على النظام العالمي الجديد للإعلام وعلى ردود الفعل إزاءه في الشرق وفي الغرب، ولكنه عني بتحديد أبعاده القانونية والاقتصادية والتقنية والتربوية والثقافية، لينتقل بعد ذلك إلى المطالبة بنظام عربي جديد للإعلام والاتصال ويحدد دوافع المناداة به وأهدافه العربية وأهدافا أخرى مشتركة.

وإذا كنا نرى وجوب الوصول إلى صيغة لنظام عربي جديد للإعلام بهدف الحد من اختلال التوازن القائم بين الإعلام في الدول الكبرى المتقدمة وبين إعلامنا العربي، فلا يغيب عن بالنا تلك الفجوة التي تفصل بيننا وبين البلدان المتقدمة. ونحن ندرك أن الإعلام المتطور يقوم على أجهزة إعلامية ووسائل اتصال متطورة، وهي مرحلة لم تبلغها الأمة العربية والبلدان النامية بعد. وإذا كانت الضرورة تلجئنا وغيرنا من بلدان العالم الثالث إلى الدول المتقدمة-شرقية أو غربية-للانتفاع بتقنياتها، فإن نوع العلاقة التي تنعقد بين هذه الأطراف ينبغي أن تقوم على مبادئ العدل وتكافؤ الفرص الإعلامية بين الدول.

إن لنا مآخذ على النظام الدولي الراهن للإعلام، ولكن ذلك لا يحتم علينا إغلاق الأبواب دون هذا الإعلام، ولا فتحها على مصراعيها، بل يجب أن نأخذ منه بالقدر الذي يبقى لنا على قيمنا، ويحفظ لنا شخصيتنا القومية، ولا يعرضنا للمسخ أو تشويه الهوية الثقافية.

ولئن كان الإعلام العربي يشكو من ضعف مؤسساته ومن قلة العناصر البشرية المختصة والمدربة، فإنه يشكو أيضا من تسلط الرقابة عليه، ومن التضييق على العاملين فيه. وإذا كان بعض الحل يكمن في تدريب الإعلاميين

ورفع مستوى تأهيلهم المهني والتزام الأساليب العلمية في كل ذلك، فإن البعض الآخر من الحل يكمن-دون شك-في إتاحة الحرية للمؤسسة الإعلامية، وللعاملين فيها على السواء. وليست الحرية التي ندعو إليها إلا الحرية المسئولة التي تنبذ الفوضى وتفسح المجال واسعا أمام الحوار الديمقراطي المرن حيث تنضج الأفكار والقرارات بعد طول روية وإمعان نظر، وتداول في الأمر يضع مصالح الأمة العربية والحفاظ على قيمها وأصالتها في المقام الأول.

ولما كانت سلسلة «عالم المعرفة» تعنى بتعريف القارئ العربي بكل طريف وجديد، فقد عهدت إلى واحد من أبرز رجال الإعلام العرب ليقوم بتقديم هذا العلم وبالتعريف به. والدكتور مصطفى المصمودي غني عن التعريف، فهو وزير الإعلام السابق في تونس الشقيقة، ومدير عام وكالة تونس-أفريقيا للأنباء، ورئيس اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال، ورئيس اللجنة التونسية للفضاء الخارجي، وله من ثقافته العالية-فضلا عن كل ذلك-ما يؤهله للكتابة في هذا الميدان.

د. محمد الرميحي

تقديم (مترجم)

بقلم: شون ماك برايد (*)

إن هذه الوثيقة الثرية بما احتوته من آراء وبحوث لحرية بأن تصبح مرجعا ثمينا.

وكل الذين يشعرون بالحاجة في الحاضر أو المستقبل لفهم تطور فكرة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال منذ انطلاقها سيجدون في هذا الكتاب عناصر موضوعية بالغة الأهمية.

لقد كان المؤلف بفضل نضاله وعزيمته السياسية، الناطق الرئيسي باسم البلدان النامية والمعبر عن مشاغلها. ورغم تحاشيه التظاهر بذلك فقد كان دوما في مقام المدافع عن حقوقها الشرعية في مجالات الإعلام والاتصال.

وهذا الكتاب قد يبدو لبعضهم خاليا من كل طابع شخصي، لكنه يعبر في الواقع عن ميول الكاتب الذي كان هدفه التعريف بمراحل تقدم النظام الإعلامي الجديد مع تلافي كل جدل عقيم.

فمن منطلق التدفق الحر للإعلام المعترف به من كل الأطراف إلى الاستعمال العادل للمدار الفضائي الثابت للأقمار الصناعية يقحمنا المؤلف من خلال هذا الكتاب في مشاغل القرن الحادي والعشرين محذرا الدول المصنعة من عواقب تحويل مظالم الأمس إلى حقوق مغتصبة بالغد.

إنه لتحقيق حي دقيق يقدمه اليوم السيد مصطفى المصمودي بعد ما كان في خضم المداولات

والجدل طيلة السنوات العشر الماضية. وهو ما أمده بالفهم اللازم لطرح أبرز مشاكل الإعلام. وقد أضفى انتسابه إلى بلد نام، عربي، أفريقي، غير منحاز المزيد من الأهمية على تجربته التي تجلت في هذا الكتاب بكامل الوضوح.

وإنني أشكر السيد مصطفى المصمودي لا على هذا العمل الجليل فحسب بل وأيضا على كل المساهمات المهمة الأخرى التي قدمها أثناء أعمالنا في اليونسكو [1]

شون مالي برايد

تمهيد

تشهد السنوات الثمانون من القرن العشرين أزمات خانقة امتدت إلى كل مجالات الحياة. فبعد الانتعاش النسبي الذي شمل عددا لا يستهان به من البلاد النامية نتيجة الثورة البترولية واتساع نفوذ العالم الثالث في المحافل الدولية وتكسير شوكة إسرائيل، وتأثير كل ذلك على معنويات شعوب الجنوب، دارت الأيام واتى رد الفعل كأشد ما يكون. فإذا بالأزمة الاقتصادية تعصف بالمكاسب الهشة وتدفع بها في مهب الرياح، ناشرة المجاعة والإفلاس بدون أدنى اعتبار. وإذا بالقوى العظمى تسعى بكل أنانية إلى استرجاع ما فاتها والسيطرة على ما تجاوزها، مشعرة-بذلك-العالم النامي بأن استقلاله السياسي والاقتصادي والثقافي مقيد بمصالحها قبل كل شيء.

وقد انعكست كل هذه العناصر على المنظمات الدولية حيث تجلت النزعات الدفينة بكل وضوح، حتى أصبحت هذه الهياكل المحدثة لخدمة الانفراج، مهددة بالانفجار. وكان في مقدمتها بطبيعة الحال قلعة التربية والعلوم والثقافة «اليونسكو» التي سقطت في نظر الكبار، بين أيدي الجنوب وحركة عدم الانحياز. فدخلت أكثر من غيرها في دوامة الاهتزاز. والأزمة التي تتخبط فيها هذه المنظمة لها في مفهوم رجل الشارع الغربي مبررات كثيرة، ولكن ليس لها علاقة بما ذكر، فهي تعود أساسا

إلى سوء التصرف الإداري والتبذير والمبالغة في الاهتمام بما لا يعني المنظمة من مجالات النشاط.

ومهما يكن من أمر فإن من المسلم به اليوم أن منطلق الأزمة يعود أولا وبالذات إلى مطالبة العالم النامي بإقرار نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال، وهذا استنتاج مبني على التقارير الرسمية والمقالات الصحافية(1). وقد أيد هذه النظرة المؤلف الأمريكي ويليامز دفيد سون في كتابه «المسابقة العجيبة» الذي صدر في بداية 1984 وجاء فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية عزمت على مغادرة اليونسكو لتعاطف هذه المنظمة مع العالم الثالث حول هذا الموضوع.

والسبب في ذلك يرجع إلى المكانة الكبيرة التي تحظى بها قطاعات الإعلام بمختلف أشكالها وأنواعها في البلدان التي بلغت درجة عليا في التطور الصناعي واستعمال التقنية الحديثة، حيث أن نسبة هذه الأنشطة التي كان حجمها منذ قرن لا يزيد عن 2٪ من مجموع الأنشطة القومية في بلاد مثل الولايات المتحدة قد ارتفعت الآن إلى حوالي 66٪.

لذلك فإن من التهور والخطأ أن تتخلى هذه البلدان-لفائدة المنظمات الدولية-عن وظيفتها في تنظيم أسس التعاون مع الخارج وتنسيق تنمية هذا القطاع.

ولا يحبذ الناطقون الرسميون باسم هذه الدول الإشارة إلى هذا السبب بل يفضلون تبرير أعمالهم بالمخاطر التي تحدق بحرية التعبير، ومحاولات خنق الصحافة في دول العالم الثالث والبلاد الشرقية. ومن حسن الحظ أن الكثير من الملاحظين لا يتفقون مع هذه النظرة. فقد وجد مفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال صدى عميقا لدى الأقليات والفئات الاجتماعية والمهنية كالنساء والعمال في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

فهؤلاء الملاحظون يدهشون من مهاجمة وسائل الإعلام الغربية الكبرى للبلدان النامية والخلط عمدا بين مطالبهم ومطالب البلدان الاشتراكية التي تختلف إلى حد كبير. وهم لا يفهمون لماذا يرفض اليوم ممثلو حكوماتهم باسم الشرعية الدولية اللوائح التي صادقوا عليها بالأمس وأحاطوها بالتهليل والتكبير(2).

فحتى برامج التنمية الإعلامية التي نادوا بها وتعهدوا بمساعدتها نكثوا تعهداتهم إزاءها وتضامنوا مع القوى العظمى في المعسكر الاشتراكي للتراجع عنها. كما أن بعضهم يصاب بخيبة أمل عندما يرى أمريكا تسهم في إحباط مساعي العالم النامي من أجل إقرار تدفق متوازن للإعلام بعد أن عانى الشعب الأمريكي الكثير في الماضي من مضار الاختلال الإعلامي وبعد أن عمد في بداية هذا القرن إلى إنشاء وكالتي أنباء (أسوشيتدبرس ويونايتد برس) للتخلص من أثر وكالات الأنباء الأوربية (هافاس وريوتر خاصة) التي كان يتهمها بتشويه الحقائق الأمريكية وبالاقتصار على نقل فضائح هوليود أو عمليات السطو والإرهاب بشيكاغو.

وكان عدد آخر من المهتمين بشئون الإعلام يتساءل عن دوافع الرفض عند بعض الناشرين الغربيين، لمبدأ حماية الصحافيين أثناء قيامهم بالمهام الخطيرة أو معارضة وضع قواعد أخلاقية لممارسة العمل الإعلامي على وجه سليم. وكانت الهيئات والمجالس الصحافية تندد في بعض الأحيان بالتجاوزات التي تعمد إليها بعض وسائل الإعلام وبكل هذه التناقضات والمواقف المشبوهة التي تحير الضمير العالمي إلى يومنا هذا وتثير في ذهنه الكثير من التساؤلات. وقد شاءت الظروف أن أواكب هذه الأحداث عن قرب. لذلك رأيت من الواجب الإدلاء بانطباعاتي الشخصية وتسليط المزيد من الأضواء على هذه المشكلة الحساسة، مساهمة في إنارة السبيل أمام من يريد معرفة الحقيقة من زوايا متعددة وبكامل التفاصيل.

ولعل أهم ما يمكن أن أقدمه في هذا الإطار هو توضيح الدوافع التي أدت إلى المناداة بنظام عالمي جديد للإعلام والاتصال وإبراز أهدافه وأبعاده. والمهم أيضا هو إشعار القارئ بخطورة وعواقب التأويلات الخاطئة لهذا الموضوع على التفاهم والتعايش الدوليين.

لقد كانت نقطة البداية مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي انعقد في سنة 1973 بالجزائر وتمثل أهم حدث فيه الكلمات العميقة التي أدلى بها آنذاك الرئيس الحبيب بورقيبة حول العمل الإعلامي في الخارج حيث قال «إن الأصابع الخفية لا تنفك ساعية لطمس بصيرتنا وإطفاء نور عقولنا وتوجيه حركتنا وضبط أذواقنا وخلق حاجاتنا.. . وهي تستحوذ على العقول وتخنق ملكة الخلق والإبداع وتنال من حرية التفكير والعمل.. . فعلى حركة عدم

الانحياز أن تعني كل العناية بمشاكل الاتصال حتى تتبع بكل يقظة الآفاق العجيبة التي تفسحها التقنية الحديثة والأقمار الصناعية في ميادين الخلق والإبداع».

ولم تنشر هذه الفقرة في الصحف بالعناوين الكبيرة كبعض الأفكار الرئيسية الأخرى ولم تسترع انتباه القارئ العادي اكثر من غيرها في خطاب منهجي ضمنه رئيس الدولة التونسية عصارة تفكيره في مصير حركة عدم الانحياز بعد أن دخلت عقدها الثاني وانتقل محورها من آسيا إلى إفريقيا، وهو الزعيم الذي فتح أبواب الاستقلال على مصراعيها أمام القارة السمراء.

أما فيما يتعلق بالكثير من رجال الإعلام والصحافة فقد كان هذا النداء الثوري بمثابة إشارة الانطلاق للدخول في معركة التحرير الإعلامي والثقافي بعد التخلص سياسيا من براثن الاستعمار.

فكانت كل هذه الكلمات المؤثرة حافزا أساسيا للتأمل والاجتهاد رسخ في ذاكرتي تلك الأجزاء التي كان يقدمها بعض المختصين في مؤتمرات اليونسكو آو المنتديات الدولية الأخرى عرضا للدلالة على مدى تقدم البلدان المصنعة في المجال الإعلامي ودون تركيز على ما يقابلها من نقص في العالم الثالث فأدركت مغزى جديدا في ذهني ليس لي به عهد من قبل، إذ الأمر لم يكن بديهيا وواضحا بالصورة التي هو عليها اليوم، ولم يكن موضوع الاختلال الإعلامي في مقدمة مشاغل أهل الذكر.

وقد زاد في ترسيخ ظاهرة الاختلال والحيف ما كانت تطالعنا به يوميا كبريات الصحف الغربية من المواقف العدوانية تحت شعار الحرية والديمقراطية، وكان المسلمون والأفارقة والعرب هم الضحية الأولى والهدف الأساسي لشحنات الحقد والتحقير. فالمسلمون محكوم عليهم من تلك الوسائل بالبلاهة والتخلف الفكري. والسود هم في مرحلة بدائية واقرب ما يكون إلى الحيوانات بحيث يمكنهم التناسل مع البعض منها مثل القردة وأشباهها. أما العرب فهم أسوأ المخلوقات وأحقرها ولا يمكن ترتيبهم من حيث العرق إلا في أسفل الدرجات وبعد الكلاب في أحسن الحالات.

وصادف في تلك الفترة أن تمكن الجيش المصري من اجتياز خط بارليف وتكسير شوكة الجيش الإسرائيلي، فلم تتمالك الصحف الغربية ولم تكتم غيظها وضاع صوابها، حتى أصبحت تنشر صور طائرات الفنتوم المحطمة

وتنسبها إلى العرب والحال أن ذلك النوع من الطائرات الأمريكية كان في ذلك الوقت حكرا على إسرائيل.

وكل مظاهر التفاوت والتجاوز هذه أقامت الدليل على أن الإعلام لم يوظف لخدمة الأهداف النبيلة التي أوكلت إليه، كتحقيق السلم والعدل وتدعيم العمل الإنمائي وفتح المجال أمام التعاون الدولي النزيه.

لقد كان اقتناعي الشديد بأهمية الإعلام لأداء هذه الوظائف النبيلة السامية وشعوري العميق بخطورة الاختلال وآثاره السلبية هو المحرك الرئيسي لما عبرت عنه من حماس وما ساهمت به إلى جانب مناضلين عديدين من مختلف القارات بقصد تغيير الأوضاع السائدة وإقرار نظام إعلامي جديد على أساس التوازن والعدل والإنصاف.

وعلى الرغم من المرونة والاعتدال فإن المسعى لم يكن هين التحقيق إذ كان الطريق محفوفا بالعوائق الشائكة والعقبات. فهذه الصحافة الغربية التي تنسب إليها الموضوعية والتحلي بالصدق تشوه مواقفنا وترفض لنا حق الرد وإصلاح الأخطاء. وهذه بلدان المعسكر الاشتراكي تحرج العالم النامي بمبالغتها في المساندة والمؤازرة حتى في القضايا التي لا تشاطره فيها الرأي، باعتبار أن الجانب الغربي يتولى كعادته القيام بدور المعارضة والرفض. ثم إن المواقف المضطربة التي اتخذتها أحيانا كبريات الصحف في العالم النامي وهي قليلة جدا قد زادت في تعقيد الأوضاع. فهي إما غير مبالية بما يجري على الساحة من أحداث أو متضامنة بدون ترو مع فرضيات الآخرين، إلا أن عوامل أخرى أتت في نفس الوقت للتخفيف من حدة الوقع والتشجيع على المثابرة والنضال.

وفيما يخصني فإن المؤازرة أتت أولا من الداخل، والمقصود أساسا هو تجاوب النخبة ورجال الفكر في تونس وعلى رأسهم الفيلسوف محمد مزالي الذي نادى منذ شبابه بضرورة تركيز أسس ثقافية جديدة لتحرير الإنسان من مخلفات الاستعمار الفكري. كما لا يفوتني الإشارة إلى السند الذي وجدته لدى المثقفين العرب وهم كثيرون، أخص بالذكر منهم السيدين الشاذلي القليبي ومحيي الدين صابر. ثم إني لا أنسى الأصدقاء الذين ربطتني بهم علاقات التفاهم والصداقة في أمريكا بشمالها وجنوبها وأوربا بشرقها وغربها.

إلا أن أهم مظهر تشجيع في نظري قد تمثل في الاهتمام البالغ الذي عبر عنه شباب العالم في مختلف القارات داخل الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات الصحافة إزاء مفهوم النظام الإعلامي الجديد. ففي ذلك تأكيد على أن هذا الهدف المشروع يستجيب حقا لطموح عالمي عميق في التحرر والانعتاق. وما إقبال المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت على نشر هذا الكتاب إلا دلالة أخرى على أهمية الموضوع. وإني أتوجه بالشكر الجزيل إلى رئيسه ومجلس إدارته على ثقتهم بي واعبر عن عميق امتناني إلى كل الذين ساعدوني في تونس وفي الكويت على إعداد البحث وكذلك إلى صديقي الدكتور محمد الرميحي الذي تولى تقديمه بكلمات مؤثرة تتجاوز شخصي إلى بلدي العزيز.

المؤلف

النظام العالمي الجديد للإعلام

إن مفهوم نظام أعلامي عالمي جديد لم يأخذ مكانته على مستوى الحوار الدولي بكل ما تعنيه الكلمة إلا في بداية سنة 1976 بمناسبة الملتقى الذي نظم بتونس على صعيد خبراء دول عدم الانحياز والمتعلق بمسائل الاتصال في الدول النامية. وهكذا، وبعد إدراك ظاهرة انعدام التوازن في ميدان الاتصال التي تنبهت لها قمة الجزائر لبلدان عدم الانحياز سنة 1973 ودور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، دعا الملتقى في إحدى توصياته إلى «أنه من واجب بلدان عدم الانحياز تغيير الوضع المنحاز وتحرير الإعلام ووضع تصور لنظام إعلامي عالمي جديد».

ثم صادق وزراء الإعلام لبلدان عدم الانحياز بعد أربعة أشهر بمدينة دلهي الجديدة بالهند على استنتاجات ملتقى تونس قبل أن يتم دعمها أثناء قمة البلدان غير المنحازة في أغسطس 1976 بكولمبو حيث وضع رؤساء الدول المشكلة في إطارها الأساس مؤكدين أن النظام العالمي الجديد للاتصال يتسم بنفس الأهمية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي.

لقد أكدت سنة 1976 أهمية الإعلام والاتصال على الصعيد الدولي. ومنذ ذلك الحين أصبح عمل اليونسكو يعتمد اتجاها جديدا، فتبنى المؤتمر العام التاسع عشر المنعقد بنيروبي سنة 1976 برنامجا يعطي الأولوية للتدابير الرامية إلى تقليص الفارق في ميدان الإعلام بين الدول المصنعة والدول النامية وتحقيق رواج إعلامي عالمي بحرية وتوازن أكثر. وأقر نفس المؤتمر العام إنشاء لجنة دولية لمعالجة قضايا الاتصال.

إلا أنه لم تبد أي إشارة بخصوص النظام الإعلامي العالمي الجديد ولم تخصص له خلال تلك السنة أي توصية في توصيات اليونسكو أو الأمم المتحدة. وقد اعتبر العديد من الغربيين آنذاك أن التلويح بكلمة نظام إعلامي عالمي جديد يثير في أذهان الكثيرين مطامح هتلر الذي كان يسعى هو أيضا إلى تجديد النظام الدولي السائد في ذلك الوقت.

وكان لا بد من انتظار تقرير رئيس مجلس التنسيق الإعلامي في بلدان

عدم الانحياز الذي حرر في يونيو 1978 والذي أعد كما ذكر في المقدمة بطلب من أعضاء المجلس ليقحم الحوار بشأن مفهوم النظام الإعلامي العالمي الجديد في المحافل الدولية. وقد قدم هذا التقرير الذي وضع بمعية بعض خبراء البلدان غير المنحازة في بادئ الأمر إلى اللجنة الدولية لمعالجة قضايا الاتصال التي يرأسها السيد سين ماك برايد وأستغل كثيرا في المؤتمر العشرين لليونسكو وفي الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، ثم كان التقرير محل تحليل وتعليق ونقد من العديد من الباحثين والصحفيين وموضع حوار أثار اهتمام مختلف الأطراف المعنية. وكللت المطالب الشرعية للبلدان غير المنحازة بالنجاح سنة 1978 عندما أقر المؤتمر العشرون لليونسكو الإعلان الخاص بالمبادئ الأساسية المتعلقة «بمساهمة وسائل الإعلام في دعم السلم والتفاهم الدولي وصيانة حقوق الإنسان ومقاومة التمييز العنصري والتحريض على الحرب».

وكان هذا الحدث بمثابة خطوة هامة نحو إرساء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال وأول وثيقة رسمية للأمم المتحدة تولي مطامح البلدان النامية اهتماما بشأن تغيير النظام الحالي في ميدان الاتصال وتحديد أفضل لواجبات وحقوق وسائل الإعلام.

وفي الوقت ذاته أقرت لائحة لا تقل أهمية يؤيد بمقتضاها المؤتمر العشرون مبدأ إرساء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال ويدعو المدير العام إلى مواصلة الجهد من أجل تحقيق هذا النظام الجديد.

ثم سُجلت خطوة أخرى في أقل من شهر عندما أقرت الجمعية العمومية الثالثة والثلاثون للأمم المتحدة لائحة مماثلة تؤكد بوضوح أكثر ضرورة إرساء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال وتساند الجهود المبذولة من أجل إرساء هذا النظام وتؤكد الدور الأساسي لجهاز الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف.

هكذا أقرت المجموعة الدولية مبدأ النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، وتواصل الحوار منذ ذلك الحين بشأن هذا الموضوع في عدة جبهات: فعلى صعيد الأمم المتحدة تناولت الجنة الحكومية للإعلام التي أنشئت سنة 1978 في صلب هذه المنظمة منذ أول اجتماع لها هذه المسألة وأكدت في إحدى توصياتها أنه إذا أريد تحقيق تقديم في إقرار نظام عالمي

جديد للإعلام والاتصال يجب البحث عن مؤازرة وتعاون الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وكذلك من طرف رسائلها الإعلامية العامة والخاصة ومختلف التنظيمات التابعة للأمم المتحدة. وتوضحت مهام اللجنة الدولية المكلفة بمعالجة قضايا الاتصال (أي لجنة سين ماك برايد) بفضل قرار اليونسكو المشار إليه واللوائح التطبيقية الأخرى التي أوصت اللجنة بتعميق دراستها لمفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال وبيان طرق تطبيقه.

فالمبدأ لم يعد إذن محل جدال. لكن الصعوبات بين الدول الأعضاء تركزت منذ ذلك الوقت حول تحديد الأسس التي تساعد على وضع المفهوم في إطاره الصحيح وشكلت هذه الناحية موضوع انشغال حقيقي، إذ عارضت الدول المصنعة، رغم اعترافها بحق البلدان النامية في المطالبة بنظام عالمي جديد للإعلام والاتصال، مختلف المقترحات الرامية إلى التعريف بمفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال وتوضيح أهدافه بتفصيل أكثر. فتواصل الحوار حول هذا الموضوع طيلة سنتين وكان القول الفصل في الجولة الأولى لمؤتمر اليونسكو الواحد والعشرين (سنة 1980).

الباب الأول
النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال
دوافع وتعريف

١ لمحة تاريخية عن جهود الدول غير المنحازة في مجال تدعيم التعاون الإعلامي

إن الأبعاد التاريخية لمشكلات الإعلام والعوامل التي أدت إلى فكرة النظام العالمي الجديد للاتصال تعود إلى زمن طويل، وقد بدأت مناقشة البعض من جوانب الموضوع على المستوى الدولي منذ بداية القرن في إطار عصبة الأمم بجنيف. ثم عرض الملف من جديد على بساط البحث على أثر إنشاء هيئة الأمم المتحدة بعيد الحرب العالمية الثانية. وكان للوزير الفيليبيني لوساذ فضل السبق في طرح موضوع الاختلال الإعلامي ضمن تقرير قدمه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وقد أشار في ذلك التقرير إلى وجود مناطق جغرافية مخطوطة إعلاميا ومناطق أخرى أكثر اتساعا تشكو النقص والعجز، كما ألح على انعدام العدل والأنصاف فيما يخص توزيع ذبذبات البث الإذاعي أو الطيف الكهرومغناطيسي، واستنتج من كل ذلك أن حرية الإعلام لا معنى لها في حالة انعدام التكافؤ من حيث الوسائل بين مختلف البلدان والمناطق

الجغرافية. وقد أبرز في هذا التقرير مجموعة من الحلول الملائمة لتلافي الأوضاع إلا أن الأحداث أكدت فيما بعد أن هذا الكشف والدراسات التي تلته على مستوى المنظمات الدولية المختصة لم يكن لها الوقع الكافي للحث على العمل الإصلاحي المناسب. لذلك بقيت كل المحاولات الإقليمية أو القطاعية محدودة المفعول طيلة حوالي عشرين سنة ولم يكن لها وقع يذكر. وكان المنطلق الحقيقي في سنة 1973 حيث اهتمت قمة عدم الانحياز بموضوع الإعلام والاتصال اهتماما خاصا.

أولا: المؤتمرات والندوات

1- قمة الجزائر (1973)

إن إرادة العمل على تحسين شكل ومحتوى الإعلام الذي يعد وسيلة للتقارب بين الشعوب وأداة إثراء للتراث الثقافي العالمي، وكذلك التصميم على البحث عن توازن جديد لتداول الأخبار بين البلدان المتقدمة والبلدان السائرة في طريق النمو، فد وقع التعبير عنهما لأول مرة، من قبل الأوساط السياسية العليا، أثناء انعقاد القمة الرابعة لرؤساء دول حكومات بلدان عدم الانحياز بالجزائر في سبتمبر سنة 1973.

وخلال هذه الندوة أكدت بلدان عدم الانحياز على ضرورة الشروع في إعداد خطة عمل مشتركة في ميدان الاتصال الجماهيري لضمان تبادل الأفكار وتداول الأخبار المتعلقة بالإنجازات المحققة وذلك باستعمال مختلف وسائل الإعلام. كما عبرت الندوة عن انشغال البلدان غير المنحازة بوضع خطة ترمي إلى تبادل التجارب في مادة الإعلام، وأوصت الندوة على وجه الخصوص بـ:

- إعادة تنظيم مسالك الاتصال الإعلامي الحالي الموروثة عن الماضي الاستعماري والتي عاقت لحد الآن الاتصالات الإعلامية الحرة والمباشرة والسريعة بين هذه البلدان.

- المبادرة باتخاذ إجراءات مشتركة بغية مراجعة الاتفاقات المتعددة الأطراف وتيسير اتصالات أسرع وأقل تكلفة فيما بينها.

2- ندوة وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز (ليما-يوليو 1975)

سجل وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المجتمعون بليما، بارتياح، بعث

مجمع وكالات الإعلام لدول عدم الانحياز، في يناير 1975. فلقد مثل إنشاء هذا المجمع المحاولة الأولى لبلدان عدم الانحياز بقصد تجسيد توصيات قمة الجزائر التي أبرزت ضرورة بعث نظام تبادل إعلامي جديد بين وكالات أنباء دول عدم الانحياز.

وأثناء هذه الندوة تقرر دعوة الدول الأعضاء في الحركة للعمل على:

- مراجعة تسعيرة التلغرافات الصحافية وإقرار اتصالات إعلامية متبادلة أيسر تكلفة وإسراع.

- التعاون على إعادة تنظيم وسائل الاتصال التي ما زالت في حالة تبعية أو تمثل إرثا استعماريا يعوق المواصلات المباشرة والسريعة بين دول عدم الانحياز.

- تبادل الأخبار وتوزيعها فيما يتعلق بالإنجازات الوطنية بواسطة الصحافة والإذاعة والتلفزة ووسائل التوزيع الكبرى.

- تعميم التجربة المكتسبة في مادة الإعلام الجماهيري بتنظيم زيارات متناوبة لبعثات الخبراء في وسائل الإعلام وبتبادل البرامج الإذاعية والتلفازية والأفلام والكتب.

- اتخاذ إجراءات عاجلة للإسراع بشراء جماعي لأقمار الاتصال وإعداد نظام تسيير يتيح استعمالها.

3- تونس (1976).

عرف المسار الذي توخته بلدان عدم الانحياز للمطالبة بتداول أفضل للإعلام بدايته الحقيقية أثناء اجتماع ملتقى عدم الانحياز المنعقد بتونس في مارس 1976 حول وسائل تطوير الإعلام.

وقبل أقل من شهر من افتتاح هذا الملتقى صرح كاتب الدولة للإعلام (آنذاك)[1] في استجواب لجريدة «لابراس» التونسية بتاريخ 20 / 2 / 1976. إن الهدف من الملتقى هو «التفكير في تصور عالمي جديد للإعلام Nouveau Systeme Mondial De L'information»[2] ووضعه في خدمة البلدان غير المنحازة نظرا إلى أن وضعها الاقتصادي يقتضي تضامنا واسعا وتعاونا أشمل في كل الميادين بين البلدان السائرة في «طريق النمو».

وبناء على ذلك فإن الملتقى قد لاحظ أن «بلدان عدم الانحياز تشكو من هيمنة الدول المتقدمة على وسائل الاتصال الجماهيري وهي التي تحتكر

اغلب هذه الوسائل في العالم والتي تجري بواسطتها مختلف الأنشطة في بلدان عدم الانحياز.. .» ومن جملة التوصيات والملاحظات والقرارات التي خرج بها الملتقى نذكر ما يلي:

- إن تحرير الإعلام في بلدان عدم الانحياز وفي كل البلدان السائرة في طريق النمو يعكس الفائدة الأساسية لشعوبها من أجل تحريرها اقتصاديا وسياسيا ويمثل بالتالي عنصرا جوهريا في نشاطات هذه البلدان التي تكافح في سبيل الاستقلال والمساواة والتقدم والسلم والتعاون بين كافة شعوب العالم في نطاق احترام السيادة الوطنية لكل بلد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (من التقرير النهائي للجنة الأولى).

- إن وسائل الإعلام ينبني لها أن تساعد على القضاء على تبعية اقتصاديات بلداننا وعلى إبراز أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في الاقتصاد العالمي.

- بذل مجهود خاص لصد التأثير السيئ لوسائل الإعلام الأجنبية التي تتعارض مع تطلعات بلدان عدم الانحياز ومطامحها. (مقتطف من التقرير النهائي للجنة الثانية) وأوصى الملتقى إضافة إلى ذلك بـ:

- تطوير التجهيزات للاتصالات في بلدان عدم الانحياز والارتقاء بنجاعتها بكيفية تمكن من التخفيف وفي النهاية من القضاء على تبعية بلدان عدم الانحياز لأنظمة اتصالات القوى الإمبريالية.

- الإقبال على مساعدة كل المبادرات الرامية إلى وضع موسوعات علمية على مستوى القارات بهدف تصحيح صورة بلدان عدم الانحياز كما تقدمها المنشورات الحديثة (مقتطف من التقرير النهائي للجنة الثالثة).

وبذلك تلقى المطالبة بإرساء علاقات جديدة في ميدان الإعلام معناها الكامل وهو ما جسمه بوضوح الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه السيد الهادي نويرة الوزير الأول التونسي (آنذاك) إذ قال فيه بالخصوص:

إنه لمن المنطقي والطبيعي أن نعمل اليوم على تحقيق نظام عالمي جديد يحكم العلاقات بين الدول في مختلف الميادين، وطبيعي أن نفكر في الآن نفسه في بعث نظام عالمي جديد كفيل بالاستجابة لرغباتنا.

4- الندوة الوزارية لبلدان عدم الانحياز (يوليو 1976).

دعت ندوة وزراء الإعلام ومديري وكالات الصحافة المنعقدة بنيودلهي

رؤساء دول بلدان عدم الانحياز إلى إنشاء مجمع لوكالات الأنباء.

ففي إعلانها السياسي أكدت الندوة على «إن إرساء نظام عالمي جديد في كل ميادين الإعلام والاتصال الجماهيري لا يقل أهمية عن نظام اقتصادي عالمي جديد». وصادقت الندوة كذلك على مخطط العمل الذي أوصى به الملتقى المنعقد بتونس والمتمثل بالخصوص في:

- تشجيع ومساعدة مجمع وكالات الأنباء لبلدان عدم الانحياز مثلما تصوره القرار الذي صادقت عليه الندوة.

- توطيد التعاون المتبادل الثنائي والجماعي بين وكالات الأنباء التابعة لبلدان عدم الانحياز وإيلاء أهمية خاصة لتبادل الأخبار فيما بينها.

- العمل على إعادة ترتيب أنظمة الاتصالات اللاسلكية لبلدان عدم الانحياز بغية الحصول على تداول للأخبار سريع، ويسير الكلفة، وناجع.

5- قمة كولومبو (أغسطس 1975).

أثار رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المجتمعون بعد شهر في كولومبو التباين الكبير الذي ما انفك يتسع بين إمكانيات الاتصال لبلدان عدم الانحياز ونظيرها في البلدان المتقدمة. وهو تباين ورثوه عن الماضي الاستعماري.

وقد كان من نتيجة ذلك خلق وضعية تبعية وهيمنة جعلت أغلب البلدان تقتصر على التلقي السلبي لإعلام منقوص ومشوه ومبني على الأفكار المسبقة فوجب إذن معالجة هذا الاختلال الخطير والمبادرة فورا باتخاذ الإجراءات الضرورية.. .

كما تبنت القمة الخامسة كل القرارات التي اتخذتها الندوة الوزارية المنعقدة بنيودلهي وأثناء ملتقى تونس، وذلك للعمل فيما بين بلدان عدم الانحياز وفي علاقتها ببلدان العالم الأخرى على إرساء تيار تبادل إعلامي يتماشى أكثر مع ميل جميع الشعوب في تعرف أفضل على بعضها البعض.

وأثناء هذه القمة بالذات برزت توصية الندوة الوزارية لنيودلهي المتعلقة بإنشاء مجلس تنسيق على مستوى حكومي في مجال الإعلام بين بلدان عدم الانحياز.

6- قمة هافانا-سبتمبر 1979. كان على القمة السادسة المنعقدة في هافانا في سبتمبر 1979 أن توسع من تركيبة هذا المجلس ليبلغ عدد أعضائه

21 بعد أن كان 15. وقد أكدت القمة التوجهات المصادق عليها في الاجتماعات الماضية، كما حددت الاختيارات التي ينبغي لبلدان عدم الانحياز أخذها بعين الاعتبار بمناسبة المداولات حول مشاكل الإبلاغ في المحافل الدولية حتى انعقاد القمة السابعة.

ويؤكد القرار الذي صادقت عليه اللجنة السياسية بالخصوص أهمية الكفاح من أجل إرساء علاقات عالمية جديدة عامة وإحلال النظام الدولي الجديد في ميدان الإعلام. وسجلت القمة بارتياح أن بلدان عدم الانحياز-بوسائلها الخاصة وفي إطار التعاون والتضامن فيما بينها-استطاعت أن تتخذ إجراءات هامة بنية تطوير طرق إعلامها الخاصة ووسائل إبلاغها الكفيلة بتحقيق استقلالية اكبر وبتدعيم مصادرها الوطنية، والسماح لها بالمساهمة النشطة والواسعة في أنظمة الاتصالات والتعاون على صعيد عالمي.

وحدد نفس القرار الأعمال الواجب القيام بها في المستقبل لضمان توزيع أوسع للأخبار وتعاون أمتن بين وكالات الصحافة، وتكثيف تبادل الجرائد والمجلات والمطبوعات، وتطوير استعمال الوسائل السمعية والبصرية والتعاون في ميادين الإذاعة والتلفزة والسينما وتكوين الإطارات الفنية والصحفية وجمعيات الصحافة، وكذلك رسم استراتيجية مشتركة في ميدان المواصلات اللاسلكية.

ثانيا: هيكل التنسيق

1- مجلس وزراء الإعلام

تكون هذا المجلس في بداية الأمر من ستة عشر عضوا في مستوى وزير وارتفع عدده في سنة 1979 إلى واحد وعشرين عضوا وكان هذا المجلس هو المبادر لعديد من الأعمال المشتركة التي قامت بها بلدان عدم الانحياز وبالفعل فقد مكنت اجتماعات تونس (مارس 1977) وهافانا (أبريل 1978) ولومي (أبريل1979) من إجراء مناقشات مثمرة، ومثلت أساس القرارات التي صادقت عليها القمة السابعة.

وسمحت كذلك بتحديد مواقف دول عدم الانحياز بخصوص تصور نظام عالمي جديد وما يترتب عن ذلك من أعمال ملموسة. وترأست تونس

هذا المجلس خلال الفترة الواقعة بين 1977 و 1979 (توالى تباعا على رئاسة هذا المجلس كل من السادة وزراء الإعلام مصطفى المصمودي، والشاذلي القليبي وفؤاد المبزع من تونس ثم أسندت الرئاسة بعد ذلك إلى السيد نصيف لطيف جاسم وزير الإعلام العراقي طبقا لمبدأ التناوب وأثناء اجتماع المجلس الذي انعقد ببغداد في أبريل 1980. وطبقا لمبدأ التداول انتقلت الرئاسة في يناير 1984 من العراق إلى إندونيسيا.

2- مجمع وكالات الأنباء

ظهرت فكرة بعث هذا المجمع ببلغراد في صلب وكالة «تانيوج» اليوغسلافية سنة 1975، وكان هذا العمل على الرغم من صبغته التجريبية أول بادرة ملموسة للبلدان غير المنحازة في مادة التعاون الإعلامي.

إلا أن تاريخ ميلاد هذا المجمع لم يسجل إلا في يوليو سنة 1976 بنيودلهي حيث تم تشكيل لجنة مكونة من ممثلي 14 وكالة صحافة، وأسندت رئاسة هذه اللجنة إلى الصحفي الهندي الكبير د. ر. مانكيكار قبل أن تتحول في سنة 1979 إلى السيد ايفاتشيش المدير العام السابق لوكالة تانيوج وباعث المشروع. وفي سنة 1982 انتقلت الرئاسة إلى تونس في شخص السيد البشير طوال الرئيس المدير العام لوكالة تونس أفريقيا للأنباء. وساهم مجمع وكالات الأنباء الذي يضم خمسين وكالة تتمتع بحقوق متساوية في تكثيف حجم الأخبار المتبادلة من البلدان غير المنحازة والسائرة في طريق النمو (حوالي 000, 40كلمة) (أربعين ألف)، وكانت أولى مراكز الجمع في بلغراد وبغداد، ونيودلهي وتونس. وحث المجمع الكثير من المراكز المكلفة بإعادة توزيع الأخبار وبرامج الإذاعة على تحسين المستوى المهني، ونوعية الأخبار المتعلقة ببلدان عدم الانحياز والتي تبث في كافة أرجاء العالم.

كما أحرز تقدما ملحوظا في تطوير المواصلات اللاسلكية وغيرها من الوسائل التقنية لتوزيع الأخبار أو على مستوى تكوين وكالات الصحافة بالتعاون مع خمسة معاهد موزعة في البلدان غير المنحازة.

3- لجنة التعاون الإذاعي

صادقت الندوة الأولى لمنظمات إذاعات البلدان غير المنحازة المنعقدة بيوغسلافيا في أكتوبر 1977 على برنامج عمل يرمي إلى التعاون في الميدان الإذاعي، وكونت لجنة برئاسة يوغوسلافيا. ويتناول هذا البرنامج أساسا،

النقاط التالية:

- تطوير ودعم التجهيزات المتعلقة بالإذاعة الوطنية لكل بلد.

- التعاون والمساعدة التضامنية على مستوى تكوين الإطارات الفنية والمكلفين بالبرامج.

- تبادل البرامج الإذاعية والتلفازية.

- الارتقاء بمختلف أشكال الإنتاج المشترك وتبادل التجارب في ميدان إنجاز البرامج. وقد ابرز المهرجان الأول لتلفزيونات البلدان غير المنحازة الذي نظم في-هارسق نونمي-بيوغسلافيا (أكتوبر 1979) الأهمية المحسوسة لمثل هذا التعاون. وأثناء المداولات التي دارت بالمناسبة تمحور النقاش حول موضوعين هما:

دور التلفزة كعامل تحرر وتنمية وطنية، كما هي وسيلة تعاون بين بلدان عدم الانحياز، واستعمال هذا الجهاز لهدف تربوي. وأبرز النقاش بالخصوص حجم المشاكل الناجمة عن تبعية البلدان النامية في ميادين التكنولوجيا والبرامج، وبالتالي ضرورة تكثيف البرامج وتحسينها... الخ.. وحظي بعناية خاصة التعاون المشترك في مادة تبادل البرامج من أجل تعرف بلدان عدم الانحياز بعضها على البعض والحد تدريجيا من تأثير الاحتكارات التي تتعرض لها. وقد تداول على رئاسة هذه اللجنة ممثلو يوغسلافيا والجزائر وسيراليون.

هذه في الهيكل والأهداف الرئيسية التي صادقت عليها بلدان عدم الانحياز في ميدان الإبلاغ.

ومن البديهي كما جاء في كتاب «اوسلنيك» النظام الجديد في ميدان الإعلام والاتصال: أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الكثير من المجهودات ومن الوقت، خاصة وان تحرك بلدان عدم الانحياز يثير دوما معارضة من لدن البلدان المتقدمة، تلك التي لا تريد أن تتنازل عن موقعها المميز، ولا تقبل التغييرات العميقة التي باتت تفرض نفسها.

فلربما تكون هاته الصحوة وذلك المسعى الحثيث لبلدان عدم الانحياز هما المنطلق في حدوث تغييرات كبرى تترقبها البلدان السائرة في طريق النمو في ميدان شديد الحساسية كهذا.

2 النظام العالمي الجديد للإعلام في مفهوم بلدان عدم الانحياز

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تعرض العالم لانقلاب عميق للتحول السريع في المفاهيم السياسية ولتنير نظرة البشر، سواء أكانوا ينتمون إلى العالم المتقدم أو النامي. وخلال النصف الثاني من هذا القرن، نجمت عن هذا الانقلاب حركة تحرر سياسي ضخمة. وقد أتاح هذا لعدد كبير من الأمم أن تكسر القيود الاستعمارية وتحصل على وضع الدول المستقلة، وتصبح أعضاء في المجتمع الدولي.

بيد أن هذا التحرر لم يقض على مخلفات التاريخ الماضي. فما زال المجتمع الدولي المعاصر يعاني على الصعيد الاقتصادي من عدم المساواة العميق والخطير بين البلاد المتقدمة والنامية. كما أن انعدام التوازن هذا يلاحظ في جميع المجالات الأخرى بين هذين الفريقين من الدول. وقد أدركت البلدان النامية بسرعة خطورة انعدام التوازن هذا، وشنت معارك جديدة لإقامة مجتمع دولي افضل

في جميع المجالات، يقوم على أساس من العدل والتفاهم والتعاون الودي بين الأمم.

غير أن هذه الأهداف لا يمكن بلوغها تماما إذا لم يتح لها نظام إعلامي عالمي جديد وإذا أخفقت حركة الإصلاح في النظام الإعلامي الدولي القائم.

فالإعلام يلعب دورا بالغ الأهمية في العلاقات الدولية، من حيث أنه وسيلة اتصال بين الشعوب أو أداة للتفاهم والمعرفة بين الأمم. ويصبح هذا الدور الذي يلعبه الإعلام اكثر أهمية وحسما في العلاقات الدولية الراهنة لأن المجتمع الدولي يملك اليوم، بفضل الاختراعات الحديثة والإنجازات التكنولوجية الضخمة، وسائل اتصال بالغة التعقيد، والسرعة تمكن من بث المعلومات على الفور بين مختلف مناطق الكرة الأرضية. غير أن ما ينبغي ملاحظته لأول وهلة هو أن نظام الإعلام الدولي الحالي يتسم باختلال عميق بين البلدان المتقدمة والنامية. ومن خصائص الاختلال هذا أن البلاد المتقدمة تسيطر على دورة المعلومات من البداية إلى النهاية، وتؤثر هذه السيطرة في النظام الراهن للاتصالات فيما بين الدول على الأحداث أي وكالات الأنباء والإذاعة والتلفزيون والأفلام والصحف والمجلات والنشرات والكتب والمجلات المصورة الواسعة الانتشار وبنوك البيانات ومؤسسات الإعلان.

وكان طبيعيا أن يثير اختلال التوازن هذا الرغبة في إجراء تغيير جذري في نظام الإعلام الدولي الراهن كما أبرز الحاجة إلى إيجاد نظام عالمي جديد للإعلام. ولئن كان هذا النظام الجديد يمثل أحد الجوانب المتعددة للتحول المطلوب في الوضع العالمي، فإنه يتعين أن يكون غرضه الأساسي إطلاق المزيد من الإصلاحات وإيجاد نظم عالمية جديدة أخرى اكثر عدالة واعم فائدة للمجتمع البشري بأسره.

والبلدان النامية، . إذ تطالب بهذا النظام العالمي الجديد للإعلام، إنما تحتج بالحقوق التي أعلنها المجتمع الدولي الراهن رسميا في نصوص بالغة الأهمية مثل المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٩ من العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الشأن.

والحق في الإعلام-الذي يرتبط ارتباطا أساسيا بسائر الحقوق-لا يهم الفرد فحسب وإنما يهم أيضا الجماعات والأمم والمجتمعات ويجب أن يتاح التعبير الملائم عن هذا الحق على الصعيد الدولي. في العلاقات بين الدول والأمم والمجتمعات والثقافات. وينبغي فضلا عن ذلك ألا يكفل الحق في الإعلام، حق الحصول على المعلومات فحسب، وإنما أيضا ما يلازم هذا الحق، أي حق الإعلام وحق استكمال المعلومات المبتورة وتصحيح المعلومات الزائفة.

ويتطلب النظام العالمي الجديد للإعلام بذل مجهود عالمي متعمد في مجال التوعية. فقد ظلت مثل هذه المجهودات قاصرة حتى الآن نتيجة لموقف الحذر الذي ترتب على مخاوف ومحاذير معينة هي ذاتها ناجمة عن احتمالات التغيير الذي قد يمس بعض المصالح المباشرة. ومهمة وسائل الإعلام تتمثل على وجه التحديد في تنبيه الرأي العام إلى ضرورة إحداث تحولات تفيد البشرية جمعاء. ويجب أن يزداد الاقتناع في كل مكان بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون خليطا من مظاهر عدم النظام، ولذلك فان التغيير أمر لا بد منه.

يتسم الإعلام في العالم الحديث باختلالات أساسية تعكس انعدام التوازن العام الذي يسود المجتمع الدولي. وهي توجد في طائفة عريضة من المجالات ولا سيما في الميادين السياسية والقانونية والفنية والمالية.

الجوانب السياسية

على الصعيد السياسي، أي فيما يتعلق بمفهوم الإعلام تتخذ هذه الاختلالات عدة أشكال.

اختلال كمي صارخ بين الشمال والجنوب:

نشأ هذا الاختلال عن التفاوت بين حجم الأنباء والمعلومات الصادرة عن العالم المتقدم والموجهة إلى البلاد النامية، وحجم التدفق في الاتجاه المعاكس. ويصدر ما يقارب 80٪ من تدفق الأنباء العالمي عن الوكالات العالمية الكبرى، غير أن هذه الوكالات لا تكرس لأنباء البلاد النامية إلا نسبة تتراوح بين 20٪و 30٪ من تغطيتها الإعلامية على الرغم من أن البلاد النامية تشكل مايقرب من ثلاثة أرباع البشرية. وينجم عن هذا احتكار

واقعي حقيقي من جانب البلدان المتقدمة.

عدم مساواة في موارد المعلومات:

تحظى خمس من الوكالات العالمية الكبرى (غير الوطنية)(1) بنصيب الأسد من الموارد المادية والطاقات البشرية، في حين أن ثلث البلدان النامية تقريبا ليس لديها حتى الآن، وكالة وطنية واحدة للأنباء.

وهناك عدم مساواة في توزيع طيف الذبذبات الإذاعية بين البلاد المتقدمة والنامية. فالأولى تسيطر على حوالي 90٪ من أصل الطيف، بينما لا تملك البلدان النامية الوسائل التي تحميها من الإذاعات الأجنبية. وكثيرا ما يصعب عليها أن تنافسها ولا سيما أن بعض هذه الإذاعات ترسل من محطات واقعة داخل بلاد نامية. وفيما يتعلق بالتلفزيون، فلا يقتصر الأمر على أن 45٪ من البلدان النامية لا تملك تلفزيونا خاصا بها بل إن هذا التفاوت يزداد حدة عندما نلاحظ أن هذه البلاد يذاع ويعرض فيها عدد كبير من البرامج المنتجة في البلدان الصناعية.

هيمنة فعلية ورغبة في السيطرة:

وتتضح مثل هذه الهيمنة والسيطرة في عدم الاهتمام الملحوظ لدى وسائل الإعلام في البلدان المتقدمة، ولاسيما في الغرب، بمشكلات البلدان النامية واهتماماتها وتطلعاتها. فهي تقوم على القوة المالية والصناعية والثقافية والتكنولوجية وينجم عن ذلك اعتبار معظم البلاد النامية مجرد مستهلكة للمعلومات التي تباع مثل أية سلعة أخرى. وتمارس هذه الهيمنة وتلك السيطرة في المقام الأول عن طريق التحكم في تدفق المعلومات الذي تختاره وتمارسه الوكالات غير الوطنية العاملة دون عائق في معظم البلدان النامية، والذي يقوم بدوره على التحكم في التكنولوجيا، كما يتمثل ذلك في التوابع الصناعية لشبكات الإعلام التي تسيطر عليها كليا الاحتكارات الدولية الكبرى.

نقص في المعلومات عن البلدان النامية:

تنقل أخبار الأحداث الجارية في البلاد النامية إلى العالم عن طريق وسائل الإعلام العالمية. وهذه البلاد في الوقت ذاته «تحاط علماً» باستمرار بما يجري في الخارج عن طريق نفس القنوات. وتفرض وسائل الإعلام العالمية طريقتها الخاصة في تصورها للعالم على البلدان النامية بأن ترسل

إليها الأنباء التي عالجتها أي الأنباء التي صفتها وقطعت أوصالها وشوهتها، ونتيجة لذلك تعلم أحيانا مجتمعات متقاربة جغرافيا بعضها عن بعض عن طريق هذه الشبكات العالمية فقط. وكثير ما تسعى تلك الشبكات فضلا عن ذلك إلى إظهار هذه المجتمعات عندما تهتم بها فعلا-في صورة مجحفة إلى أقصى حد، بأن تركز على الأزمات والاضطرابات والتظاهرات والانقلابات العسكرية.. الخ، أو حتى تعرضها للسخرية. وإذا حدث وأظهرت صحافة البلاد الصناعية مشكلات العالم الثالث وإنجازاته وتطلعاته بصورة موضوعية فإنما يكون ذلك في شكل ملاحق أو أعداد خاصة تتقاضى مقابلها مبالغ باهظة.

بقاء الحقبة الاستعمارية:

إن نظام الإعلام الراهن يعمل على إبقاء نوع من الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي ينعكس غالبا على تفسير الأنباء المتعلقة بالبلدان النامية. ويتجلى ذلك في إلقاء الضوء على أحداث تكون أهميتها محدودة أو حتى معدومة في بعض الأحوال، وفي تجميع وقائع متفرقة وإبرازها على أنها «كل»، وفي إبراز الوقائع بصورة تجعل الاستنتاج الذي يستخلص منها مؤاتياً بالضرورة لمصالح تلك الشبكة العالمية، وفي تضخيم أحداث ضيقة النطاق بغية إثارة مخاوف لا مبرر لها. وفي السكوت عن أوضاع غير مؤاتية لمصالح البلاد الأصلية لهذه الوسائل الإعلامية. وبهذه الطريقة لا تغطي إحداث العالم إلا بالقدر الذي يناسب مصالح مجتمعات معينة. وكذلك تشوه المعلومات استنادا إلى القيم الأخلاقية والثقافية والسياسية الخاصة بدول معينة تحديا لقيم الأمم الأخرى واهتماماتها. وتقوم معايير الاختيار بوعي أو بدون وعي على أساس المصالح السياسية والاقتصادية للشبكة العالمية وللبلدان التي ترسخ فيها هذه الشبكة. وينبغي أيضا التركيز على استخدام التسميات المسكوكة والنعوت والتعاريف المغرضة التي يتم اختيارها بقصد التحقير.

تأثير منفر في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

بالإضافة إلى السيطرة على تدفق الأنباء العالمي والتلاعب به، تمارس البلدان المتقدمة أشكالا أخرى من الهيمنة على مؤسسات الاتصال في العالم الثالث. في بادئ ذي بدء تمتلك وسائل الإعلام عن طريق الاستثمار

المباشر. ثم هناك شكل آخر للسيطرة، هو اليوم أكثر حسما بكثير، إلا وهو شبه احتكار الإعلان في جميع أنحاء العالم الذي تمارسه وكالات الإعلان الكبرى التي تعمل بأسلوب شركات وسائل الإعلام العالمية وتكسب إيراداتها عن طريق خدمة مصالح الشركات الصناعية والتجارية العالمية التي تسيطر بدورها على عالم الأعمال، ويتمل شكل آخر من السيطرة في التأثر الذي يستخدم في معارضة التطور الاجتماعي وتمارسه بصورة مكشوفة المؤسسات التي تعمل في الدعاية. وفضلا عن ذلك فالإعلان والمجلات وبرامج التلفزيون تمثل اليوم أدوات للسيطرة الثقافية والتثقيف من الخارج حيث ترسل إلى البلدان النامية رسائل تسيء إلى ثقافاتها وتتعارض مع قيمها وتضر بأهدافها وجهودها الإنمائية.

رسائل لا تناسب المناطق التي تنشر فيها:

وقد تتجاهل وسائل الإعلام الكبرى الأنباء الهامة عمدا مفضلة معلومات أخرى تهم الرأي العام في البلد الذي تنتمي إليه الوسائل المعنية. وترسل هذه الأنباء إلى البلدان المتعاملة معها، والواقع أنها تفرض تلك الأنباء عليها على الرغم من أن قراء ومستمعي هذه البلدان لا يهمون بها.

ولا تأخذ وسائل الإعلام الجماهيرية والعاملون بها في الحسبان الأهمية الموضوعية الحقيقية للرسالة الإعلامية. وتغطيتها للأنباء تلبي الحاجات الوطنية لبلدانها الأصلية.

وهي تغفل أيضا تأثير أنبائها فيما وراء حدودها الخاصة. وهي تتجاهل حتى الأقليات الهامة والجاليات الأجنبية التي تعيش في أراضيها الوطنية والتي تختلف احتياجاتها فيما يتعلق بالمعلومات عن احتياجات أهل تلك البلدان.

وعليه لا يمكن إغماض الأعين عن أن نظام الإعلام الراهن، القائم كما هو اليوم على تركيز شبه احتكاري للقوة في مجال الاتصال في أيدي قلة من الأمم المتقدمة، يعجز عن تلبية تطلعات المجتمع الدولي الذي يعاني من حاجة ملحة إلى نظام يستطيع حفز حوار أفضل، حوار يجري بروح الاحترام المتبادل والكرامة.

وتتفاقم هذه النواقص السياسية والمفهومية-بينما لا يوجد فعلا ما يبررها-نتيجة لوجود بنى قانونية دولية غير ملائمة.

الجوانب القانونية

يقوم المفهوم التقليدي للحق في الإعلام على أساس الاعتبارات الفردية وإهمال الاحتياجات الجماعية، والإطار القانوني الدولي الراهن معيب، بل لا وجود له في بعض المجالات. وفضلا عن ذلك فإن تطبيق التشريعات الراهنة يجري بصورة تعسفية، فهو مؤات لعدد قليل من البلدان على حساب الغالبية وذلك بفضل مفهوم للحرية خاص بأولئك الذين يملكون وسائل الإعلام أو يسيطرون عليها، وكثيرا ما يكونون هم الأشخاص ذاتهم الذين يملكون وسائل الإنتاج أو يسيطرون عليها. وينبغي في هذا السياق إثارة كثير من التساؤلات.

الحقوق الفردية وحقوق المجتمع:

أبرزت الفلسفة التي سادت حتى اليوم حقوق عدد صغير من الأشخاص أو الهيئات المتخصصة في هذا المجال. ونتيجة لذلك أغفلت إلى حد ما حقوق الجماعات ومصالحها. بيد أنه لو صح أن الحق في المعلومات جوهري للوضع البشري، فهو أيضا حق طبيعي لكل مجتمع بشري، بمعنى أن كل شعب يحس بنزوع جارف إلى الاتصال بالغير، ليس فقط لتفهم شخصيته الخاصة وصونها بل أيضا لمعرفة الشعوب الأخرى وتفهمها بصورة أفضل، وهكذا ينشئ عن طريق قنوات الاتصال المقامة نتيجة لذلك ظروفا من شأنها تهيئة مناخ من التفاهم والاحترام المتبادل وعلاقات تعاون تفيد الجميع.

حرية الإعلام أم حرية القائم بالإعلام:

تصور حرية الإعلام على أنها نتيجة طبيعية لحرية التعبير، ولكنها في الواقع فهمت على أنها «حرية القائم بالإعلام». ونتيجة لهذا أصبحت أداة للسيطرة في أيدي الذين يتحكمون في وسائل الإعلام. وبلغة القانون فقد نجم عنها تقديس حقوق المشتغلين بالإعلام. بينما تغفل واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه من يعلمونهم.

الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات:

يفهم هذا الحق بطريقة منحازة ؛ ويستفيد منه أساسا أولئك الذين يمتلكون موارد تمكنهم من الحصول على المعلومات وإبلاغها. وقد هيأ هذا الوضع الواقعي لبعض الشركات الكبرى العالمية تحويل هذا الحق إلى امتياز، ومكن القوى الغنية من بسط سلطانها على قنوات الإعلام.

عدم فاعلية حق التصحيح:

على عكس القانون الداخلي لبعض البلدان، ينظم القانون الدولي حق التصحيح بصورة فعالة إلى حد بعيد. وباستثناء اتفاقية عام 1952، لا توجد وسائل سليمة تمكن الدول من تصحيح المعلومات الزائفة أو غير الدقيقة المتعلقة بها. وفضلا عن ذلك فإن اتفاقية عام 1952 ذاتها غير فعالة تماما (انظر المادتين 3 و 4) والواقع أن النظم في هذا المجال مقيدة وليست في صالح البلاد النامية.

عدم وجود قواعد دولية للسلوك المهني والقصور الذي يكتنف النظام الذي يحكم المهنة:

وفي هذا السياق يزيد من انعدام التوازن أيضا عدم وجود قواعد للسلوك المهني على الصعيد الدولي. وقد ثبت انه لا فاعلية للجهود التي ظلت تبذلها اليونسكو والأمم المتحدة حتى اليوم لإقامة قواعد سلوك دولية تناسب حاجات الفرد والمجتمع.

عدم التوازن في مجال حقوق المؤلف:

ظلت مسائل حقوق المؤلف لوقت طويل تنظمها اتفاقية برن لعام 1886 التي تتسم بطابع الحماية في نطاق تطبيقها ومدة سريان حقوق المؤلف وقلة التنازلات التي يمكن تطبيقها على هذه الأحكام. وتنص الاتفاقية العالمية لعام 1952 المعدلة في عام 1981 والتي تشرف عليها اليونسكو على درجة من الحماية أقل شدة. وفيما يتعلق باتفاقية فلورنسا، فإنها نظرا للتأثيرات التي تتسم بالحماية التي قد تشيعها بينما هي في الوقت نفسه تحفز تداول الأعمال الفكرية من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية لم تفد الأخيرة قط. وعموما أدى النظام الدولي للنشر والتوزيع السائد اليوم، تحت ستار حماية حقوق المؤلف، إلى تغلب بعض المصالح التجارية في الدول المتقدمة وأسهم بصورة غير مباشرة في تحقيق السيطرة الثقافية والسياسية لهذه البلدان على المجتمع الدولي بأكمله.

عدم التوازن في توزيع مصدر الطيف:

يتعين أن يكون الهدف هو شجب أحكام المادة 9 من نظام الإذاعة التي تضمن بقاء المصالح المكتسبة فيما يتعلق بتوزيع الطيف، ومن ثم تحرم البلدان الحديثة الاستقلال من الوسائل المرضية لجعل أصواتها مسموعة.

الفوضى وفقدان التنسيق في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية واستخدام التوابع الصناعية فضلا عن عدم المساواة الصارخ بين الدول في هذا المجال:

ينتظر بسبب عدم وجود أي تنظيم فعال، أن تزداد أوجه عدم المساواة الراهنة في هذا المجال، مع تدعيم حقوق الأقوياء بصورة يستحيل علاجها. وغني عن البيان أن تقدما كبيرا جرى في هذا الميدان بحيث انه في غياب التنظيم الكافي يتوقع حدوث غزو حقيقي من الإذاعات والبرامج التلفزيونية يبلغ درجة انتهاك الأراضي الوطنية والمساكن الخاصة ويمثل في الحقيقة شكلا من أشكال انتهاك العقول. ويتعين شجب هذا الخطر بكل الوسائل الممكنة.

الجوانب الفنية والمالية

بسبب البنى الموروثة عن الاستعمار وضآلة حجم التبادل التجاري وتهاون العلاقات الاقتصادية، ما زالت المواصلات السلكية واللاسلكية بعيدة عن تحقيق الآمال بإقامة صلات أوثق وتدفق أكبر للمعلومات بين البلاد النامية. وتستفيد البلاد المتقدمة من أكثر قنوات الاتصال وموارده كفاءة وأقلها تكلفة. وتعاني البلاد النامية من جميع عوائق التنظيم الحالي لشبكة المواصلات السلكية الراهنة، الذي يتسم بالقصور وارتفاع التكاليف في آن معا. وقد تمكنت الدول المتقدمة بفضل سبقها التكنولوجي ونظام رسوم المواصلات الدولية الذي أرسته، من أن تستفيد من أوضاع وامتيازات احتكارية سواء عند تحديد فئات نقل المطبوعات والمواصلات السلكية واللاسلكية أو في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وقد أخفقت آخر محاولات معالجة هذا الوضع مثل محاولات المؤتمر الإقليمي الإداري للإذاعة بالترددات المنخفضة / الترددات المتوسطة (1) الذي نظمه الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، في إصلاح النظام بطريقة مرضية. والواقع أن هذا المؤتمر إنما «صدق روتينيا» على وضع واقعي ضار بمصالح البلاد الصغيرة.

ويرجح أن يعمق البدء في استخدام التوابع الصناعية في عدم التوازن، هذا إذا لم يتخذ قرار دولي حاسم وإذا لم تقدم المساعدات التكنولوجية

إلى البلاد النامية. ويبدو عدم التوازن هذا بصورة خاصة في المجالات التالية:

المواصلات السلكية واللاسلكية:

إن البنى والأنماط الراهنة لشبكات المواصلات السلكية واللاسلكية القائمة بين البلاد النامية تقوم فقط على معايير الربح وحجم الحركة، لذا تشكل عائقا خطيرا في سبيل تنمية الإعلام والاتصال. وهذا العائق يؤثر في كل من البنى الأساسية ونظام الرسوم.

وفيما يتعلق بالبنى الأساسية، يلاحظ فضلا عن عدم وجود اتصالات مباشرة بين البلاد النامية، أن شبكات الاتصال مركزة في البلاد المتقدمة. ويمنع تخطيط البنى الأساسية الذي وضعته القوى الاستعمارية السابقة، فيما يتعلق ببعض البلاد النامية، أي إمكانية لإرسال المعلومات فيما وراء حدودها (محطات أرضية تسمح فقط باستقبال برامج التلفزيون المنتجة في البلاد الصناعية دون إمكانية للإرسال نحو تلك البلدان).

أما فيما يتعلق بالرسوم فالوضع أكثر مدعاة للدهشة، بل وغير منطقي البتة في بعض الجوانب. فنظام الرسوم الراهن المصمم لغير صالح الارسالات الصغيرة يشجع استمرار قبضة البلدان الغنية على خناق تدفق المعلومات. وأقل ما يقال في هذا الشأن أن من الغريب أن تكلف الاتصالات عبر مسافة ما بين نقطتين داخل البلاد النامية أكثر مما تكلفه بين نقطتين بينهما نفس المسافة في البلاد المتقدمة. كذلك، ليس هناك ما يبرر أن يتكلف نقل الرسالة نفسها من بلد متقدم إلى بلد نام أقل مما لو نقلت في الاتجاه المضاد. وإن بقاء بعض الممارسات التي لا تتفق والعصر كاف في حد ذاته لتفسير بعض المعايير السارية. فلماذا، على سبيل المثال، تتكلف دائرة صحفية تلغرافية أحيانا مثل دائرة تلفونية أو ربما أكثر منها. وكيف نقبل الميزة التي تتمتع بها وكالات الأنباء الكبرى التي تضمن، نظرا لكثافة حركة رسائلها، استخدام الدوائر كل الوقت بتكلفة لا تزيد في بعض الأحيان عن متوسط الاستخدام اليومي لمدة ساعة واحدة ؟ ويزداد الوضع سوءا في بعض البلاد بسبب تأجير شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية لشركات أجنبية علة وجودها هي الاستغلال والربح وتوجيه حركة الرسائل الدولية إلى بلادها الأصلية.

التوابع الصناعية:

رغم أن مؤتمر جنيف لعام 1977 حاول وضع المقومات الرئيسية لإجراء يهدف إلى منع الخروج على الاستخدام الرشيد للتوابع الصناعية، فما زالت البلاد النامية مهددة بالاستخدام الفوضوي للفضاء الجوي الخارجي، مما قد يزيد اختلال التوازن الذي يؤثر على شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية حاليا.

توزيع الترددات الإذاعية:

تبرز اليوم صورة ملحة مشكلة تخصيص طيف الترددات، وهو مورد طبيعي عالمي ولكنه محدود. والواقع أن البلدان النامية أكثر تصميما اليوم من أي وقت مضى على أن تتحدى بقوة الحقوق التي ادعتها الدول المتقدمة لنفسها في استخدامها لطيف الترددات كما أنها عازمة أيضا على الحصول على نصيب عادل من هذا الطيف. ومن المعروف عامة أن عددا قليلا من الدول المتقدمة تسيطر على حوالي 90٪ من مصدر الطيف، وأن البلاد النامية، وإن كانت تغطي مساحة أوسع امتدادا، إلا أنها تملك قنوات أقل مما تملكه البلاد المتقدمة. أما كثافة الطاقة لكل كيلومتر مربع فهي أقل بمقدار أربع مرات في البلاد النامية منها في البلاد المتقدمة.

نقل المطبوعات:

إن اختلال التوازن الملاحظ في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية يحدث أيضا في نقل الصحف والمطبوعات:

فاتفاقية البريد العالمية تحكم تعريفات وأسعار توزيع الصحف، كما تحكم تعريفات وأسعار توزيع جميع أنواع البريد الأخرى، وجميع الدول الأعضاء في اتحاد البريد العالمي ملتزمة باحترامها:

وفيما يتعلق بالصحف، ودون أن يغيب عن الذاكرة دورها كوسيلة للإعلام والثقافة والتعليم، تسمح اتفاقية البريد العالمية للدول الأعضاء بمنح تخفيض اختياري بحد أقصى 50٪ على التعريفات المطبقة على المواد المطبوعة لكل من الصحف والدوريات والكتب والكتيبات.

وبالإضافة إلى الصبغة الاختيارية لهذا التخفيض، يخضع البريد الجوي لحد أدنى من الأسعار لا يشجع على نقل المطبوعات القليلة التداول، أي تلك التي تنتج في البلاد النامية بالذات.

والدول النامية تدرك هذه الأخطار كما تدرك هذه التفاوتات المختلفة. ولقد ساعدت مؤتمرات رؤساء الدول ومؤتمرات دول عدم الانحياز، وكذلك كثير من الاجتماعات التي نظمتها هيئات دولية، كما ساعدت الاتصالات بين الأجهزة المشتركة في قطاع الإعلام بطريق مباشر أو غير مباشر، على التوضيح التدريجي للتدابير التي ينبغي أن تتخذ من أجل إقامة نظام دولي جديد للإعلام. وتحقيقا لهذا الغرض، أنشئت بعض البنى سواء على الصعيد الإقليمي (اتحادات ووكالات الهيئات الإذاعية الأفريقية والأسيوية والأمريكية اللاتينية والعربية) أو بين دول عدم الانحياز (مجلس التنسيق الدولي الحكومي للإعلام ولجنة التنسيق التابعة لمجمع وكالات الأنباء، واللجنة الخاصة بالتعاون بين منظمات الهيئات الإذاعية، ولجنة الخبراء للمواصلات السلكية واللاسلكية لدول عدم الانحياز.. . الخ).

ولكن هذه كلها تظل إنجازات محدودة تنحصر قيمتها في أنها عبرت عن الرغبة في التقدم والتغيير، أما الأمر الجوهري فهو لا يزال ينتظر الإنجاز، كما أن الطريق ما زال طويلا. ويتوقف النجاح قبل كل شيء على البلدان النامية، ولكنه أيضا مشروط بالتعاون من جانب شركائها، أي البلاد المتقدمة والمنظمات الدولية. فكيف يمكن إذن إقامة ذلك النظام العالمي الجديد للإعلام ؟ وما هي العناصر التي يتألف منها ؟

ما هو النظام العالمي الجديد للإعلام ؟ وكيف يقام ؟

«إذا كان من الطبيعي في أيامنا أن نسعى إلى تحقيق نظام عالمي جديد تقوم على أساسه وبمقتضاه علاقات الدول في شتى المجالات فقد بات من الطبيعي أن يحاذي هذا النظام، لتدعيمه وتثبيت أقدامه، نظام عالمي جديد يتصل بالإعلام كفيل بالاستجابة لرغباتنا»(١). إن هذه الفقرة المقتبسة تعبر عن السؤال عما ينبغي أن ينطوي عليه هذا النظام العالمي الجديد للإعلام. فرغم أن الرأي العام يزداد تقبلا لمبدئه، إلا أن مضمونه ما زال غير محدد.

وينبغي التأكيد على أن هذا النظام الجديد يتطلب إعادة تكيف كاملة: فهو ليس وصفة جاهزة قادرة على تحويل الوضع الجائر بين ليلة وضحاها إلى وضع أقل جورا. فالوضع الراهن نتاج تاريخ طويل، ولذلك يمكن إصلاحه سريعا. والأحرى أن يكون الهدف هو البدء في عملية تجري في هذا الصدد

على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لأن الأمر يحتاج إلى تدابير محددة فعالة لا إلى مناقشات أكاديمية.

وإن هذا النظام الجديد إذ يعتبر حاجة ملحة، بل والتزاما، يستهدف إقامة علاقة مساواة بدلا من العلاقة الحالية القائمة بين أولئك الذين يسيطرون وأولئك الذين يخضعون للسيطرة وسوف يبدو في صورة تداول حر ومتوازن للمعلومات ينظم على أساس احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بسيادة الدول وسلامة أراضيها.

ويسعى النظام العالمي الجديد للإعلام، القائم على المبادئ الديمقراطية إلى إقامة علاقات مساواة في مجال الإعلام بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية، ويهدف إلى قدر أكبر من العدالة ومن التوازن. وهو لا يتعرض بأي حال لحرية الإعلام، بل يقترح ضمان تطبيق هذا المبدأ بعدالة وإنصاف لجميع الدول، وليس فقط للدول الأكثر تقدما.

ومن أجل بلوغ هذا الهدف، ينبغي اتخاذ مجموعة من التدابير بهدف معالجة أوجه النقص في النظام العالمي الراهن وسد الثغرات به، وتقويم التوازن في العلاقات الدولية في هذا المجال. وينبغي ألا تعود البلاد النامية مجرد مستهلكة للمعلومات والإعلام.

وهذه الحاجة إلى التغيير الجذري، التي يجب إثارة وعي المجتمع الدولي بأكمله بها، ينبغي أن تؤدي إلى مبادرات جديدة على جميع المستويات وإلى تدابير طويلة الأجل بدرجات متفاوتة.

أ- من وجهة النظر السياسية

- ينبغي أن يكون الهدف في هذا الصدد هو تحديد سياسة الإعلام ودور المعلومات وكذلك تحديد التدابير التي تتخذ فيما يتعلق بجمع الأنباء وتحريرها واختيارها ونشرها، بغرض التخلص من الآثار المتخلفة عن عصر الاستعمار. وينبغي ألا يغيب عن الذاكرة أبدا أن الإعلام حاجة اجتماعية وليس مجرد سلعة. ويجب معاملة آمال المجتمعات والجماعات والأمم وهمومها وكفاحها على قدم المساواة وفي أمانة وموضوعية تامة، مع تجنب الاستفزازات وتأييد قضايا الحرية والعدالة والدفاع عن حقوق الإنسان في بعدها العالمي الكامل وبذل كل جهد للتخلص من عواقب الاستعمار والعنصرية

والفصل العنصري وجميع ممارسات التفرقة الأخرى، وخدمة قضية السلام في العالم. وينبغي أن تتخذ هذه التدابير على ثلاثة مستويات، وان تتناول كل وسائل الإعلام المختلفة.

فيما يتعلق بالبلدان النامية:

يجب أن يكون الهدف:

- تحديد سياسات الإعلام الوطنية باعتبارها ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وبحيث تثير اهتمام مواطنيها بتلك التنمية.

- الاهتمام عند صياغة هذه السياسات الوطنية للإعلام بالنص على تدابير تسهل التبادل الأمثل للبرامج الإخبارية على المستوى الإقليمي وشبه الإقليمي، وتعزز المشاركة الإيجابية والحاسمة من جانب جميع البلاد النامية في تشغيل المراكز والشبكات الدولية للإعلام والمعلومات.

- مضاعفة اتفاقات التبادل بين أجهزة المعلومات ومعاهد التدرب والبحوث والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بقطاع الإعلام بطريق مباشر أو غير مباشر. وينبغي في هذا السياق تكثيف تبادل الصحفيين والتقنيين بغية تعزيز التفاهم المتبادل على نحو أفضل.

- تعزيز وتنمية البنى القائمة، ولا سيما بين دول عدم الانحياز، مع المساعدة في الوقت نفسه، بالتعاون مع البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية المعنية، على إقامة وسائل الإعلام وإعداد الموظفين المؤهلين والحصول على المواد والمعدات الملائمة بروح الاعتماد الجماعي على النفس.

- تنظيم وتعزيز المعونة للبلاد الأقل تطورا.

- ايلاء عناية خاصة للمعلومات التي توفرها المراكز الوطنية لجمع المعلومات أو مجمعات الأنباء للبلاد النامية، عن المشكلات التي تهم مناطق أو بلاد كل منها:

- تنبيه وسائل إعلام البلاد المتقدمة إلى نواحي اختلال التوازن وأوجه العجز والنقص في نظام الإعلام الحالي بترتيب اجتماعات (مؤتمرات أو حلقات دراسية أو ندوات) بين المسؤولين عن مختلف وسائل الإعلام في كل من البلاد المتقدمة والنامية.

- تنظيم حملة واسعة النطاق في مجال الإعلام في الجامعات في كل من البلاد النامية والمتقدمة، تهدف إلى تدريب أو إعادة تدريب المهنيين

وإلى غرس قيم النظام الاقتصادي الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد للإعلام.

- تحقيق ديمقراطية موارد المعلومات وبناها. ويعني هذا، على المستوى الأفقي إنشاء وكالات أنباء وطنية وأجهزة للتعاون والمعونة المتبادلة بين البلاد النامية مثل مركز التجميع التابع لوكالات أنباء دول عدم الانحياز أو الاتحادات الإقليمية (الإفريقي، العربي، والآسيوي، والأمريكي اللاتيني)، كما يعني، على المستوى الرأسي، الحد من احتكارات وكالات الأنباء الكبرى بتشجيع عقد اتفاقات دولية تستهدف الاستخدام المتساوي والعادل لجميع وسائل الاتصال، بما فيها التوابع الصناعية.

- إنشاء نظام يعزز التداول الحر والمنصف بين البلاد المتقدمة والنامية، من حيث المضمون والحجم والكثافة.

- تنفيذ سياسة وطنية لتشجج الإبداع الأدبي والفني، بوضع نظام ضريبي يساعد على ذلك بقدر الإمكان.

- تشجيع إنشاء أو تطوير جمعيات وطنية للمؤلفين تهدف إلى تحقيق الإدارة المثلى لموارد الدول المعنية المستمدة من استغلال الأعمال الفكرية بكل أنواعها.

فيما يختص بالبلدان المتقدمة:

على هذه البلدان أن تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- لفت انتباه الجمهور إلى ما تتخذه البلدان النامية من تدابير، مع التأكيد على اعتماد مختلف أمم العالم بعضها على بعض بشكل متزايد. انه في الواقع من غير المعقول أن يظل الرأي العام في البلدان المتقدمة غير مدرك لاتساع الفجوة بين هذه البلدان وبين البلدان المحرومة أو أن يتخذ موقف اللامبالاة بالأمر.

ويمكن للرأي العام المتنور أن يلعب دورا كبيرا في تحديد المواقف من هذا التحدي الرئيسي الذي يواجهنا في هذا العصر. وباستطاعة وسائل الإعلام في هذه البلدان أن تساعد على تحويل الرأي العام، وان تستفيد من هذا التحول، وذلك عن طريق إبراز أوضاع التباين القائمة ووضع حد لصمتهم عن تقدم البلدان النامية ومشكلاتها واهتماماتها.

وكذلك من الأمور التي تعود بالنفع على وسائل الإعلام الكف عن اعتبار

المنتفعين مجرد مستهلكين تقتصر احتياجاتهم على بعض المنتجات فحسب، على حساب كل الأمور التي قم البلدان النامية.

- المساعدة على «نزع الطابع الاستعماري» للإعلام باتخاذ موقف موضوعي من تطلعات البلدان النامية واهتماماتها، وفي الوقت ذاته تحاشي كل إثارة للبغضاء أو للتمييز العنصري أو الديني أو السياسي أو أي لون آخر من ألوان التمييز وكل ما من شأنه أن يحرف أو يشوه أو يحط من قدر الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية.

- المساعدة على إقامة توازن في تداول المعلومات عن طريق تخصيص مزيد من المساحة في الصحف وبرامج الإذاعة والتلفزيون للأنباء الخاصة بالبلدان النامية وتلك التي تخص المهاجرين العاملين في تنمية البلدان المضيفة ومن أجل رفاهيتها..

- تعزيز التفاهم المتبادل عن طريق تشجيع وسائل الإعلام في البلدان الصناعية على تخصيص المزيد من العناية بمحتوى المنشورات والإذاعات إرضاء لحاجات المستمعين والمشاهدين والمشتركين في الداخل والخارج وتوسيعا للتعريف بثقافات وحضارات الشعوب الأخرى، ولا سيما تلك التي توجه إليها تلك المنشورات والإذاعات.

- التثبت من أن أهل الصحافة والقلم يلزمون جانب الحذر إلى أقصى حد ويتحققون بأنفسهم في صحة وصول جميع ما يستعملون من مواد وبيانات وحجج من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من التسابق على التسلح.

- التثبت من أن الصحفيين يحترمون قوانين البلد والقيم الثقافية لمختلف الشعوب ويقرون بأن حق الشعوب في الإعراب عن الأمور التي تهمهم وفي معرفة تلك التي تهم غيرهم من الشعوب له من الأهمية ما للفرد نفسه من احترام.

- وضع حد للأنشطة الخبيثة التي تقوم بها المحطات الأجنبية المنشأة خارج الحدود الوطنية.

- منح عناية خاصة للمعلومات التي توفرها المراكز الوطنية لجمع الأنباء أو مجمعات الأنباء الجديدة في البلدان النامية فيما يتعلق بالأحداث الخاصة بأقاليمهم أو بلدانهم، وتشجيع وسائل الإعلام على الاشتراك في هذه المجمعات وفي المراكز الرئيسية لجمع الأنباء، وذلك من أجل موازنة وتنويع

الأنباء الخاصة بهذه البلدان، وبوجه عام زيادة المساحة المخصصة لها.

- التأكد، قبل كل مهمة، من استحواذ المراسلين الخاصين على أكبر قدر من المعرفة عن البلدان التي يوفدون إليها، وذلك كي يتمكنوا من تقييم المشكلات وأوجه الاهتمام بشكل صحيح وليس الاكتفاء بالناحية المثيرة أو القصصية من الأحداث فحسب، والامتناع عن إصدار أحكام سريعة، والتغلب على إغراء استعمال أي منظار أيديولوجي تشويهي للحكم من خلاله على الأحداث والناس، والتجرد من كل هوى أو تحيز، والسعي إلى التثبت من أن استنتاجاتهم تتفق والحقيقة.

فيما يختص بالمنظمات الدولية:

ينبغي توجيه الجهود إلى ما يلي:

- توسيع وتنويع نطاق المساعدة التي تقدمها اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية إلى البلدان النامية وتوفي الوسائل للربط ما بين المساعدة الثنائية والمساعدة المتعددة الأطراف المقدمة لهذه البلدان من أجل تعزيز هذه المساعدة وزيادة فعاليتها.

- المساعدة على تعزيز تنمية وسائل الإعلام في البلدان النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بروح الاكتفاء الذاتي الجماعي.

- تمكين البلدان النامية من اغتنام الفرص المتاحة لها في ندوات المنظمات الدولية للإعراب عن طلباتها والعمل على إقامة نظام عالمي جديد للإعلام.

- تأييد جهود البلدان النامية الرامية إلى صياغة وإقرار سياسات إعلامية وطنية، وتعزيز البحوث، وخاصة عن متضمنات نقل التكنولوجيا، وإقامة مراكز توثيق في مجال الإعلام.

- وضع ضريبة في البلدان المتقدمة التي تصدر إنتاجا أدبيا أو فنيا من أي نوع، يخصص ريعها للمساعدة على تمويل الصندوق الدولي لحقوق المؤلف الذي تشرف اليونسكو على إدارته.

- توسيع وتنويع نطاق المساعدة المنوحة للبلدان النامية ومساعدتها على الاستعانة بالعلوم الإعلامية للنهوض بالتطور الاجتماعي، وذلك عن طريق إجراء دراسات تقوم على أساس اقتراحات ووسائل تعكس الحقائق وتتفق مع حاجات البلدان الناشئة.

- منح أقصى قدر من المساعدة الفنية والمالية للمؤسسات التي تجري

بحوثا بشأن الإعلام، وفقا لما ينشأ من حاجات في كل بلد وكل إقليم.

- العمل بالسرعة الممكنة وبالاشتراك مع مراكز التدريب على إعلام الجمهور القائمة في جميع البلدان النامية، على تنفيذ برنامج لإعداد وتنسق مناهج المعاهد والدوائر المختصة بإعلام الجمهور ومناهج دورات التدريب المهني في هذا المجال على أن يكون الغرض الأساسي لهذا البرنامج تكييف الدروس لتوافق الحاجات المهنية والعملية لكل بلد وكل إقليم فيما يختص بالإعلام.

وتحقيقا لهذا الغرض ينبغي إنشاء مجلس أو هيئة استشارية مؤلفة من مدراء المعاهد أو الأقسام أو الدروس الجامعية المختصة بإعلام الجمهور.

- النهوض، من خلال المنح الدراسية وما يماثلها من إجراءات، بمقرر تدريبي جامعي متقدم في العلوم الإعلامية، على أن يتفق هذا التدريب مع حاجات البلدان النامية وأهدافها وإمكاناتها ويساعد على غرس نظرة جديدة للإعلام في نفوس الأجيال المقبلة من الأخصائيين، وتقديم نظرية وممارسة مختلفة تمكن من إقامة علاقات وطنية ودولية لا تتسم بطابع تسلطي بل تقوم على أساس من المساواة بين الأطراف.

- المساعدة على صياغة برامج بحوث وإقامة مراكز تدريب من أجل تمكين البلدان النامية من إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية تهدف إلى خدمة أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

- منح قطاع إعلام الجمهور وضعا يلائم أهميته التي لا ريب فيها وتأثره الواضح في جميع قطاعات النشاط الأخرى، وذلك من أجل إقامة علاقة سهلة ومنسجمة ليس مع القطاع الثقافي فحسب، بل كذلك مع القطاع التربوي وغيره من القطاعات التي هو اليوم قليل الارتباط بها.

- وضع خطة بشأن استخدام شبكات الإرسال عن طريق التوابع الصناعية، على أن تحترم في جميع الحالات حقوق السيادة لكل دولة من الدول.

- تشجيع اختبار وتقييم تكنولوجيا الإعلام الجديدة والزهيدة التكاليف والسهلة الاستعمال، تمكينا لنقل رسالة التنمية إلى الجماهير التي لا تصلها أخبار هذه الرسالة في الوقت الحاضر.

- المساعدة على إقامة مراكز توثيق وحفظ تاريخية في البلدان النامية.

ب-من الوجهة القانونية

تعريف جديد لحق الاتصال:

لن تسود العدالة في الإعلام الدولي ما لم يعد تعريف الحقوق في هذا المجال وما لم تطبق على نطاق واسع.

وينبغي فهم الإعلام على أنه من الحسنات الاجتماعية والمنتجات الثقافية وليس سلعة أو بضاعة مادية. ومتى نظر إلى الإعلام من هذه الزاوية، فلا بد لجميع البلدان من أن تستفيد من نفس فرص الانتفاع بمصادر المعلومات والاشتراك في عملية الإعلام. وينبغي للاعتبارات الاجتماعية الثقافية أن تتغلب على الاعتبارات الفردية والمادية والتجارية فالإعلام كالهواء والنور، ينبغي إتاحته للجميع. انه ملك مشترك للجنس البشري بأجمعه، ولا يجوز للأفراد أو الجماعات أن تحجب الحق في الاتصال.

وليس الإعلام امتيازا لقلة من الأفراد أو الجماعات تمتلك الوسائل الفنية والمالية التي تمكنها من السيطرة عليه، بل يجب فهمه على أنه عمل اجتماعي نابع من باطن مختلف المجتمعات والثقافات والمفاهيم الحضارية. وتبعا لذلك، ينبغي تنظيم حق الذين يتلقون المعلومات بشكل يقر وظيفتي التفاعل والمشاركة ويضمن التداول الحر والمتوازن للمعلومات.

وينبغي أن يكون الإعلام كحاجة اجتماعية متلائما مع كل مجتمع، بما له من اهتمامات خاصة به، ولذا ينبغي لكل أمة أن تكون في وضع يمكنها من اختيار إعلامها وفقا لواقعها واحتياجاتها الخاصة.

العدل والمساواة:

ينبغي بهذا الصدد اتخاذ عدد من التدابير من أجل تأمين ما يلي:

- تحقيق ديمقراطية وسائل الإعلام وبنى المعلومات، مما يستلزم على الصعيد الأفقي إنشاء وكالات أنباء وطنية وأجهزة للتعاون والمساعدة المتبادلة بين الدول النامية، كمجمع الوكالات الصحفية لدول عدم الانحياز والاتحادات الإقليمية (الأفريقي والعربي والآسيوي والأمريكي اللاتيني). وعلى الصعيد العمودي تقليص احتكارات الوكالات الرئيسية للأنباء عن طريق العمل على عقد اتفاقات دولية تهدف إلى ضمان المساواة والعدل في استعمال جميع وسائل الإعلام، بما في ذلك التوابع الصناعية.

- احترام حقوق الذين يتلقون المعلومات، ولاسيما الحق في تلقي معلومات

موضوعية ومقدمة بتوازن، بحيث تأخذ في الاعتبار اهتماماتهم والقيم الثقافية والأخلاقية للمجتمع الذي ينتمون إليه.

- إقامة نظام يعزز التداول الحر والعادل بين البلدان المتقدمة والنامية، من حيث المحتوى والكمية والكثافة.

- إقامة نظام عالمي جديد للمعلومات على الصعيد الدولي، مبني على مبادئ السيادة والمساواة بين الدول. وهي المبادئ التي تستدعي ضمان انتفاع الجميع بوسائل الإعلام، وحصة عادلة من المحيط الإعلامي الدولي وحق كل دولة في فرض احترام نظامها الداخلي واختياراتها وأهدافها.

حرية الانتفاع بالمصادر:

ينبغي للنظام العالمي الجديد للإعلام أن يضع حدا لاختلال التوازن بين الأمم في هذا المجال وأن يعزز مفهوما جديدا للانتفاع بالمعلومات على أساس المبادئ التالية:

فيما يختص بالأنباء الراهنة:

تنظيم الحق في المعلومات عن طريق منع سوء استعمال الحق في الانتفاع بالمعلومات.

تحديد مقاييس مناسبة لتنظيم الاختيار الموضوعي الصحيح للأنباء..- تنظيم جمع الأنباء والبيانات ومعالجتها ونقلها عبر الحدود، ولا سيما تنظيم الشبكات عبر الوطنية للمعالجة والحفظ والتخزين، من أجل حماية حق الفرد في حياته الخاصة وضمان احترام كرامة المجتمعات والأمم.

- ينبغي للنظام العالمي الجديد للإعلام أن يؤمن حق البلدان النامية في استعادة المحفوظات والوثائق التاريخية المتعلقة بتاريخها، ولاسيما تلك التي في حوزة الدول التي استعمرت تلك البلدان في السابق.

- ينبغي اعتبار هذه الاستعادة حقا لا جدل فيه نابعا من سيادة الدول، ووسيلة لصون السلام وتعزيز التعاون بين الأمم. ولهذا السبب ينبغي اعتبار ما يسمى بمبدأ «قاعدة السنوات الخمسين» غير قابل للتطبيق على البلدان المعنية.

- قواعد السلوك المهني:

إن الحاجة تدعو اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى وضع قواعد للسلوك المهني في مجال المعلومات والإعلام على الصعيد الدولي. وينبغي بالتأكيد

الاعتراف بالرقابة الذاتية لمنظمات الإعلام المهنية فيما يتعلق بهذه القواعد. غير أنه لا يمكن لرقابة كهذه أن تقوم مقام صيغة أوسع نطاقا، إذ إنه لا يجوز لأي فئة اجتماعية أن تتمتع بامتياز يعفيها من المسؤولية تجاه المجتمع الذي تنتمي إليه.

والصحافة مهمة اجتماعية قوامها الإعلام والتعليم، والصحفيون ملزمون إلزاما مطلقا بالصراحة والاستقامة تجاه قرائهم، بالإضافة إلى التزامهم باحترام كرامة مهنتهم. فالهدف إذن هو ضرورة إقامة جهاز فعال يحمي الصحفيين من أي طب غير ملائم أو غير لائق من قبل أصحاب المؤسسات التي يعملون فيها. ومقابل ذلك، ينبغي على الصحفي أن يراعي مبادئ قواعد السلوك المهني التي ينطوي عليها ما يسمى «بالضمير المهني»

وبهذا الخصوص، يمكن لمختلف مشروعات الاتفاقات المعدة ضمن إطار الأمم المتحدة (ولا سيما مشروع الاتفاقية لعام 1952) واستنتاجات المباحثات المعقودة في اليونسكو بهذا الشأن، أن تشكل أساسا لإعداد اتفاقية دولية بشأن قواعد السلوك المهني، وينبغي للمبادئ التي تنص عليها وثيقة دولية كهذه أن تؤخذ بعين الاعتبار في التشريعات الوطنية.

إن تأكيد مبادئ قواعد السلوك المهني الموضوعة لتوجيه الصحافة تترتب عليه، كنتيجة طبيعية، مسؤولية أولئك الذين يسيطرون على المعلومات والذين ينبغي أن يتحملوا نتائج أي انتهاك لهذه المبادئ.

وينبغي أن تقوم الأحكام الخاصة بانتهاكات مبادئ قواعد السلوك على الأسس التالية:

- حق المواطنين والمجتمعات الحقيقي والفعلي في تصحيح ما يروج عنهم من معلومات خاطئة أو مشوهة.

المسؤولية المترتبة على مرتكب هذا الانتهاك وفقا للإجراءات الملائمة.

- تعديل التشريعات الوطنية للدول المعنية عن طريق تضمينها المبادئ المشار إليها في الفترة السابقة.

حماية الصحفيين.

تشكل حماية الصحفيين عنصرا أساسيا في النظام العالمي للإعلام والمعلومات. وينبغي توسيع نطاق هذه الحماية لتشمل العلاقات بين الصحفي وأصحاب المؤسسة التي يعمل فيها، وأن تمكنه من صون حرية تفكيره

وتحليله في وجه أية ضغوط محتملة، وأن تقيه أثناء تأديته واجباته المهنية سواء كان يعمل في الخارج أو في بلده أو كان يؤدي مهمة خطرة أو يعمل في ظروف طبيعية.

حق التصحيح:

لا تحقق وظيفة الإعلام الاجتماعية هدفها إلا إذا كانت المعلومات المنقولة صادقة وموضوعية ومطابقة للواقع. ويخون الصحافي رسالته إذا أعطى معلومات زائفة أو مغرضة أو مشوهة أو إذا كانت تمليها عليه اهتماماته ومعاييره واختياراته الخاصة.

وفي مثل هذه الحالات ينبغي أن يكون للدولة المعنية الحق في أن تنشر، إن لم تكن قد نشرت فعلا، بلاغا يصحح المعلومات الزائفة أو يستوفي المعلومات غير الكاملة التي نشرت من تبل، بحيث تعطي صورة دقيقة عن الواقع وتضعها في سياقها الحقيقي.

ويشمل هذا الحق أيضا حق الدولة التي تعرضت لإعلام انتقائي أو غير متوازن، في أن تنشر تعليقا إضافيا يتمشى مضمونه مع الواقع ويكون انعكاسا أمينا لاهتمامات تلك الدولة وأمانيها.

ويمكن تحسين النظام الحالي، بما فيه حق الرجوع إلى الأمن العام للأمم المتحدة، بالاستعاضة عنه بنظام آخر تلزم التشريعات الوطنية بمقتضاه وسائل الإعلام المسئولة عن نشر المعلومات المعنية بأن تنشر التصحيحات التي يطلبهاالأفراد أو الفئات المعنية. وينبغي أن تتضمن الاتفاقية الدولية، المتوقع لها أن تحكم هذا المجال، قائمة بمخالفات محددة بدقة، وان تكفل حماية أجهزة الدولة والأمة في كل ما يتعلق بالمهابة والثقافة والقيم.

منظمة فوق الدول:

ينبغي تعزيز حق التصحيح هذا باستجواب الفرد أو الكيان القانوني المتهم بانتهاك مبادئ الواجبات المهنية أو بنشر معلومات كاذبة أو تتسم بالتحيز، أمام هيئة ثلاثية دولية تضم ممثلين عن الدول وممثلين عن المهنة وأشخاصا حياديين معروفين بنزاهتهم الأخلاقية وكفاءتهم في مجالات الإعلام.

توزيع الطيف المغنطيسي الكهربائي واستخدام التوابع:

إن الموارد الطبيعية لكل من الطيف المغنطيسي الكهربائي والمدارات

الأرضية الثابتة محدودة، حسبما أوضحت المنظمات الدولية المسؤولة عن تعيين الترددات.

وان قلة هذه الموارد تجعل من الأهمية بمكان إعادة النظر في التوزيع الحالي لموارد هذا الطيف وتنظيم استخدام الفضاء الخارجي لأغراض الاتصالات السلكية واللاسلكية. ولعل مما يزيد هذه المهمة إلحاحا أن من المرجح، حسب التوقعات الحالية، أن يبدأ البث الإذاعي المباشر من التابع الصناعي في العقد القادم.

ولهذا الغرض فمن المهم مراعاة ما يلي:

- حفظ حق البلدان التي لا تزال تخضع للسيطرة، في الحصول على حصة عادلة من الترددات. وتعديل المادة 9 في نظام الراديو وإعادة تقييم قاعدة «الأولوية لمن يسبق» فيما يتعلق بالاستزادة من الترددات.

- «وقف» الاستخدام الحر للفضاء الخارجي ريثما تبرم اتفاقية دولية تضمن بصورة مرضية توفير واستخدام الموارد التقنية للمواصلات السلكية واللاسلكية الحديثة بوجه عام، وينبغي أن تشكل الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي الإداري للإذاعة بالراديو عن طريق التوابع الصناعية، الذي عقد في جنيف عام 1977، أساسا لهذه الاتفاقية.

ولكن هذه المسائل، وان كانت تندرج في المقام الأول ضمن اختصاص الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية (آيتو) فإنها تنطوي على اعتبارات تتجاوز الإطار الضيق للتكنولوجيا، وقد قدم عدد من هذه الاعتبارات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وبعض وكالاتها المتخصصة.

ويجب على البلدان النامية تنسيق جهودها في الإطار الشامل لمنظمة الأمم المتحدة من أجل إعطاء القضايا التي تدخل في اختصاص (آيتو) أهمية تتجاوز السياق التقني المحض.

حقوق المؤلف:

ينبغي في هذا المجال إعادة النظر في الاتفاقيات والأنظمة السارية بغية ضمان التوازن في تداول الأعمال الفكرية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويجب أن يكون الغرض من ذلك بوجه خاص إدراج أحكام لصالح البلدان النامية في اتفاقية فلورنسا مثلما حدث في عام 1971 بشأن تعديل اتفاقية برن والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف.

ج-من وجهتي النظر التقنية والمالية

لا تتخذ الإجراءات المطلوبة أعلاه صورة ملموسة بإعادة تقييم شاملة للبنى التقنية على المستوى الدولي. ويمكن تحديد الخطوات التي ينبغي اتخاذها والأهداف الواجب بلوغها في هذا الصدد، على النحو التالي:

- **المواصلات السلكية واللاسلكية:**

- إعادة تصميم النمط الحالي للشبكة العالمية للمواصلات السلكية واللاسلكية.

- تشجيع إنشاء مراكز أو نقاط اتصال في البلدان النامية وإقامة اتصالات مباشرة بين هذه البلدان كلما أمكن ذلك.

العمل على تخفيض تعريفات المواصلات فيما بين البلدان النامية.

- تعديل بنية التعريفات العالمية المطبقة حاليا بحيث ينتهي تغريم الارسالات القليلة، والعمل على إقامة نظام تعريفات من شأنه تشجيع المواصلات بين البلدان النامية والبلدان المتطورة.

- التخطيط لوضع نظام مؤشرات للتكاليف لصالح البلدان النامية (يتم تقديرها مثلا على أساس أرقام مبيعات الصحف وانتشارها)، الهدف منه حمل كبريات وسائل الإعلام في البلدان المتطورة على أن تدفع عل الأقل بنفس معدلات تكلفة الوحدة التي تدفعها البلدان النامية.

استخدام التوابع الصناعية:

يجب ضمان اعتبار التوابع الصناعية في المقام الأول وسائل لتسهيل الاضطلاع ببعض وظائف المواصلات السلكية واللاسلكية التي كان يتم أداؤها حتى الآن من خلال التسابق على البث على الموجة القصيرة، واستخدام التوابع الصناعية لبث برامج الراديو والتلفزيون من البلدان النامية التي لم تتمكن حتى اليوم من إذاعة تلك البرامج على نحو كاف بالوسائل التقليدية فحسب، والحصول على الاعتراف بحقوق البلدان النامية في المحافظة على خطة التوزيع التي اقرها المؤتمر الأخير الخاص بالبث من التوابع الصناعية 1977، والمطالبة بوضع خطة متماسكة مماثلة تشمل كل مناطق العالم.

وينبغي اتخاذ التدابير الملائمة داخل المنظمات الدولية المختصة للحصول على مساعدات من البلدان المتقدمة لمشروعات إطلاق توابع صناعية ونقل

التكنولوجيا في هذا المجال الجديد من مجالات المواصلات السلكية واللاسلكية عبر الحدود، وإنشاء صندوق خاص تابع للأمم المتحدة لهذا الغرض قد يساعد البلدان النامية على إطلاق توابع صناعية على مدارات مخصصة لتلك البلدان وتشجيع استحداث تقنيات من شأنها تفادي حدوث تجاوزات وراء الحدود الوطنية، وذلك بالحيلولة دون انتهاك التراث الثقافي للآخرين ودرء جميع صور محاولات الاغتراب الثقافي القسري.

توزيع طيف الترددات:

- يجب ضمان توزيع الترددات توزيعا عادلا، دون مراعاة للأمر الواقع، ومع مراعاة توزيعها على نحو متوازن بين مختلف مناطق العالم. وكفالة تخصيص طيف الترددات الذي يتحقق نتيجة للتوسع في الموجات الطويلة المتوسطة للبث الصوتي فقط من مختلف مناطق العالم. والإبقاء على الوضع الراهن لنطاق ذبذبات التلفزيون 1 و 3 و 4 و 5 بالنسبة للمنطقتين الأولى والثالثة.

- تعديل خطط قنوات التلفزيون التي وضعت في استكهولم 1961 وجنيف 1963 بغية تحقيق التوازن في التوزيع بين كل مناطق العالم. ووضع خطة تنظم استخدام الموجات القصيرة.

نقل المطبوعات:

العمل على تشجيع تبادل الصحف بين البلدان النامية من جهة، وبين هذه البلدان والبلدان المتقدمة من جهة أخرى. والقيام بجهد مشترك للحصول على شروط جديدة مشجعة للصحف، من المؤتمر المقبل للاتحاد البريدي العالمي. وإلغاء نظام تعريفة الحد الأدنى وإقناع شركات النقل الجوي والإدارات البريدية بالاضطلاع بجهد مشترك من أجل تخفيض الرسوم الإضافية على المطبوعات المنقولة جوا. واتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء صندوق دولي لتسهيل انتقال المطبوعات من الجنوب إلى الشمال.

نقل التقنية:

يجب صياغة قواعد سلوك دولية تنظم التكنولوجيا الملائمة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية وبحيث تتماشى مع ظروف التنمية في تلك البلدان، وتحسين ظروف الانتفاع بالتقنيات الحديثة وملاءمتها للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية في البلدان النامية ولمستويات نموها

المتنوعة، وكذلك توسيع نطاق المساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وذلك عن طريق تنفيذ برامج بحوث وتنمية وتطوير التقنية المحلية. كما يجب إنشاء هيئة مستقلة استقلالا حقيقيا تضطلع بمسؤولية تقديم المشورة للبلدان النامية بشأن اختيار تقنية للمواصلات وإنشائها واستخدامها (المعدات والبرامج الجاهزة)

النظام الاقتصادي الدولي الجديد والنظام العالمي الجديد للإعلام

إن الإنجازات التقنية التي تحققت في العقود الأخيرة في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ليست موزعة توزيعا عادلا فيما بين أعضاء المجتمع الدولي. ففي الوقت الراهن لا يمثل دخل البلاد النامية، التي يتركز فيها 75٪ من سكان العالم، إلا 30٪ من الدخل العالمي. ويبلغ اليوم متوسط دخل الفرد في البلاد الصناعية 2400 دولار في العام بينما لا يبلغ في البلاد النامية، التي يعيش فيها ثلاثة أرباع سكان العالم، غير 180 دولارا فقط. والأخطر من ذلك أن البلاد الأربعة والعشرين الأشد فقرا لا يتجاوز دخل الفرد فيها 100 دولار. وهذا التفاوت في سبيله إلى التزايد إذ أنه يقدر أن هذين الرقمين سيصلان في خلال عشر سنوات إلى 3400 دولار و 280 دولارا على التوالي.

إن حصة البلاد النامية من التجارة العالمية، التي كانت تقتصر في عام 1950 على 32٪ واستمرت في الانخفاض إلى أن بلغت 18٪ فقط قد حددت في إطار عقد الأمم المتحدة للتنمية بنسبة 1٪ من الناتج القومي ولكنها لا تزال بعيدة جدا عن بلوغ هذه النسبة. كما صاحب تدهور نسبة التبادل 100 في عام 1953 و 84 في عام 1974 زيادة ضخمة في ديون العالم الثالث التي ارتفعت إلى 233000 مليون دولار في عام 1977.

ورأت البلاد النامية في هذه الظاهرة استمرارا للهيمنة السياسية وشكلا من أشكال الرغبة في مواصلة الاستغلال الاستعماري الجديد. وقد أعلنت الأمم المتحدة في (مايو / أيار 1974، إدراكا منها للمتضمنات الخطيرة على تأدية المهمة العاجلة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أساسه العدل وقادر على تصحيح التفاوت الصارخ الذي يتسم به النظام الحالي.

وتتضمن الاستراتيجية التي حددت العمل المشترك من جانب البلاد النامية والبلاد الصناعية في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكان الهدف من ذلك على وجه الخصوص هو إقامة أجهزة تضمن استقرار أسعار المواد الخام وتقديم معونات رسمية للتنمية من شأنها أن تحسن مستويات معيشة سكان العالم الثالث الذين قد يشكلون غدا أسواقا جديدة للبلاد الصناعية.

غير أن بقاء هذه النداءات الداعية إلى الإنصاف دون استجابة أو أذن صاغية ما لبث أن أثبت قصوره الأساسي. بل إن بعض وسائل الإعلام عارضت موقف حكوماتها التي التزمت بمبادئ النظام الجديد ورأت في ذلك النظام تهديدا خطيرا لمصالح مجتمعاتها الوطنية فسعت إلى السخرية من المبادئ التي أعلنها العالم الثالث إن لم تكن قد تجاهلتها تماما.

وذهبت وسائل الإعلام إلى تكييف الرأي العام في البلاد المتقدمة إلى حد تنفيره من كل المطالب والطلبات التي تصدر عن العالم الثالث.

وبناء على ذلك ينبغي اعتبار إقامة نظام عالمي جديد للإعلام بمثابة لازمة أساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد. وبغية تحويل هذا النهج الجديد إلى واقع عملي وتمكين وسائل الإعلام من أداء مهمتها في مجال التثقيف والإعلام يتعين أن تتخذ تدابير من جانب كل من البلاد الصناعية والبلاد النامية والمنظمات الدولية المعنية على حد سواء.

أ-التدابير التي يتعين كل البلاد الصناعية اتخاذها:

ينبغي أن تعي وسائل إعلام الجماهير إلى ما يلي:

- توعية الرأي العام في البلاد الصناعية وتشجيعه عل إيلاء مزيد من الاهتمام لطلبات العالم الثالث وتحمل التغيرات الناجمة عن هذا النظام الجديد.

- دعم روح المشاركة بين الأمم وتبصير الرأي العام الوطني بترابط مصالح البلاد الغنية والبلاد الفقيرة والعمل على أن يدرك أن أمن البلاد المتقدمة يتوقف على ذلك.

- تشجيع الصحفيين في البلاد الغنية على ألا يستقوا من مجموع المعلومات الاقتصادية المتوفرة الأنباء المثيرة الرامية إلى إحداث عدم التفاهم بل العداء بين الأمم وإنما الأنباء التي تلقي الضوء على المشكلات الحقيقية

التي ستواجه المجتمع الدولي-كالجفاف في منطقة الساحل مثلا-والتي يتطلب حلها إعراب جميع الشعوب لصورة إيجابية عن تضامنها ويستدعي خيالا إبداعيا ومبادرات جماعية من جانبها.

تقديم عرض موضوعي للخطوات المشروعة التي تتخذها بلاد العالم الثالث عامة والبلاد المنتجة للمواد الخام خاصة، وفقا لمبدأ سيادة الأمم على مواردها الطبيعية.

ب-التدابير التي يتعين عل البلاد النامية اتخاذها:

نظرا لما يتسم به الوضع الراهن من جور وتقلقل واغتراب فهو يتطلب أن تعمل البلاد النامية بدأب على المستوى الأفقي من أجل توحيد مواقفها وتدعيم وسائل الاتصال بها وإسماع صوتها في مجتمع الأمم. وبناء على ذلك ينبغي لهذه البلاد أن تسعى إلى تنمية تداول المعلومات الاقتصادية داخل مناطقها من أجل تعبئة الرأي العام والحصول على مساندته فيما يتعلق بأنشطة التنمية.

وطالما أن وجود شبكة معلومات اقتصادية هو مفتاح نجاح أكثر الاقتصاديات تقدما اليوم فمن المحتم للبلاد النامية أن تعزز شبكة الإعلام الاقتصادي والاجتماعي الخاصة بها.

وينبغي أن تتجنب وسائل الإعلام في البلاد النامية المساهمة في فرض نمط غريب للوجود والحياة، بل إن من واجبها العمل على قيام مجتمع يتماشى مع القيم الوطنية والحرص على تأمين تنميته تنمية متسقة وأصلية.

وأخيراً فمن الأهمية القصوى إدخال قطاع الاتصال والإعلام في إطار التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج-التدابير التي يتعين اتخاذها على الصعيد الدولي:

ينبغي في نفس الوقت الذي تبذل فيه الجهود من أجل إصلاح دوائر الإعلام الاقتصادي القائمة حاليا وتنمية التعاون بين وسائل إعلام البلاد المتقدمة والبلاد النامية-تشجيع المنظمات الدولية، ولا سيما مركز الإعلام الاقتصادي والاجتماعي، على تقديم المساعدة من أجل إقامة وتنمية الشبكات الوطنية للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية التي ما زال اتساع نطاقها في العالم الثالث غير كاف.

وينبغي دعم الدور الذي يضطلع به المركز في مجال الإعلام الاقتصادي

عن طريق تزويده بالبنى الضرورية التي تتيح له أن يعمل كوكالة أنباء اقتصادية واجتماعية رئيسية تقوم على خدمة وسائل إعلام البلاد النامية، وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يكلف بأن يسترعى انتباه المجتمع الدولي إلى جميع أوجه تشويه الأنباء فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وينبغي تشجيع البلاد النامية، بمساعدة المنظمات الدولية والهيئات غير الحكومية التي تساند مطالب العالم الثالث، على التعاون على إقامة بنى للإعلام الاقتصادي ويعهد إلى هذه البنى، التي يمكن أن تتضمن مثلا بنكا للبيانات، بتنمية تداول المعلومات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد العالم الثالث التي في حاجة ماسة إليها، وينبغي أن تقدم المساعدة أيضا عن طريق جهود مستمرة ومتعددة الأشكال من أجل زيادة الوعي بمشكلات العالم الثالث الاقتصادية في البلاد المتقدمة وأن تساهم بذلك في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يتطلع العالم إليه بصبر نافذ.

ويحسن تنظيم اجتماعات بين الصحفيين والمسؤولين عن الإعلام حتى يمكن تعزيز فهم افضل لمتطلبات النظام الاقتصادي الجديد. كما ينبغي تنظيم جولات دراسية ترعاها الأمم المتحدة ويقوم بها الصحفيون الغربيون في البلاد النامية وأيضا صحفيو البلاد النامية في البلاد الصناعية.

وينبغي عقد مؤتمرات سنوية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تجمع بين المسؤولين عن الإعلام في البلاد النامية والبلاد المتقدمة بغرض مناقشة سبل ووسائل تحسين الحوار الذي يجب أن يفضي إلى القمة نظام اقتصادي دولي جديد.

خاتمة

- هل إقامة نظام عالمي جديد للإعلام اقتراح ممكن التنفيذ ؟ لا يزال هذا المفهوم يزداد انتشارا بيد أن إقامة هذا النظام فعلا وتسييره على نحو موفق يعتمدان على الموافقة التامة لجميع المشتركين في عالم الإعلام الواسع وعلى إحساسهم بالمسئولية وواقعيتهم.

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام فإنها يجب أن تستهدف التكيف مع الحقائق الجديدة. ولا يعتبر إسهاما أمرا مرغوبا فيه فحسب، بل هو حاسم. كما أن للرأي العام والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة واليونسكو والايتو دوراً

هائلا عن طريق الدعم المعنوي والمادي الذي تستطيع تقديمه لمشروع من الضروري أن يفيد أمم العالم كافة.

وإن العملية التي بدأت عملية معقدة والتحولات تستغرق وقتا . ومن الضروري في هذا الصدد جعل الرأي العام يألف التغير وزيادة وعيه الإيجابي بهذا التغير.

«إن جوهر هذا العمل هو إقناع الرأي العام العالمي بأن المشكلات عالمية، وبأن العالم بكل ما يحويه من تنوع أن هو إلا كون واحد يتألف من عوامل متكاملة، وبأن هناك تضامنا أساسيا بين البشر، وبأن الحلول القائمة على التوفيق تخدم مصالح الجميع» (1) ويجب أن يكون الاعتماد على النفس هو شعار البلاد النامية، وهو ما يمكنها أن تحققه بتطوير التعاون على المستوى الأفقي حتى تستطيع أن تحقق تداولا متوازنا مع البلاد المتقدمة.

3 موقف المجتمعات الغربية من النظام الإعلامي الجديد

لئن كان لمطالب البلدان النامية لتعديل النظام الإعلامي العالمي صداها في مختلف أرجاء العالم فإنها قد أثارت-على وجه الخصوص-ردود فعل كثيرة ومختلفة في البلدان الغربية. فقد رأى بعضهم في الغرب في مساعي البلدان النامية من أجل إقرار نظام عالمي جديد للإعلام عملا مشروعا لا تجوز مقاومته، وإنما ينبغي تحديده بمزيد من التأمل والتحري. ووصفها البعض الآخر بأنها فكرة جوفاء ليس لها مستقبل وإنها مؤامرة على الحريات من نسج أعداء الغرب، يتعين مقاومتها بالرفض التام.

وترى هذه الأوساط أن الحكومات في البلدان غير المنحازة ترمي من وراء طرحها لموضوع النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ومساندة المنادين به إلى بسط أيديها على أجهزة الإعلام المحلية والأجنبية المعتمدة لديها والاستحواذ عليها. وأن الشك الذي يعتري الأوساط الغربية ناتج عن اعتقادهم بأن النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال الذي تنادي به الدول غير المنحازة قد يفضي إلى انحطاط في نوعية الإعلام والاتصال

ويضر بحرية تدفقه، بل إنهم يذهبون إلى أبعد من ذلك بحيث يعتبرون أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال الدفاع عن حقوق الإنسان وعن قضايا السلم في العالم دون إعلام متنوع، كامل، حر وشجاع. ويؤكدون أن مقاومة الجهل والاضطهاد قد استلزمت قرونا قبل أن تبرز في صلب الديمقراطيات البرلمانية وسائل إعلام تتمتع بضمانات دستورية، وسياسية وقانونية تجعلها في مأمن من قبضة السلطة، بل وتمكنها من الاحتكام إلى الرأي العام. ومن هنا يخشى أن تكون البادرة بمثابة خطوة إلى الوراء.

نقاط الاتفاق

ومع هذا فإن المسؤولين الغربيين يعترفون بأن النظام القائم حاليا لم يبلغ لرجة الكمال، ولا أدل على ذلك من المسائل المتعلقة بتدفق الإعلام في اتجاه واحد، والمشاكل التي تدور حول شرعية ممارسة الاحتكار في قطاع الإعلام العالمي، والنقاش بشأنها في عديد من الندوات العالمية. وفي هذا السياق ورد في بحث أجراه نادي روما في سنة 1977 ما يلي:

[أنه ينبغي الاعتراف بأن نشر الإعلام على الصعيد العالمي قد كان خلال مدة طويلة محل ممارسات تميزية «فالرأي العام في البلدان المصنعة ليس بإمكانه الاطلاع الكامل على كل المعطيات الخاصة بالإعلام في العالم الثالث من حيث متطلباته وتطلعاته ومستلزماته، وأشكال الإعلام والاتصال لن تحرر من الإثارة التجارية ومن الأسلوب الذي تقدم به الأخبار في الوقت الحاضر ما لم تطهر من كل أنواع التعصب للمجتمعات الغربية واختياراتها بغثها وسمينها. ونمو الطاقة الإعلامية ينبغي أن يعتبر كأحد المقومات الأساسية للنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ومن هنا يجب اعتبار الممارسات الاحتكارية والتمييزية العالقة بالنظام الحالي لترويج الأخبار العالمية من أخطر ما يختص به هذا النظام على الرغم مما يمتاز به نسبيا مش مميزات].

ويعترف بعض المسئولين في البلدان الغربية بأن الحوار مع البلدان النامية أمر ضروري خصوصا وأن التصور الغربي للإعلام ليس في مأمن من الانتقادات وهو ما جعل الهوة تتسمع بين المبادئ التي ينادون بها وبين التطبيق الفعلي لهذه المبادئ، كما أنهم يعترفون بأن المبدأ المنادي بحرية

المؤسسة، ذلك المبدأ الذي يعز عليهم كثيرا، من شأنه أن يفضي في آخر الأمر إلى جعل الإعلام بمثابة بضاعة ينفرد بالتحكم فيها أولئك الذين يملكون الوسائل المالية والتقنية اللازمة لإنتاجها. من ذلك أنهم يعترفون بأن الصحافة المكتوبة في البلاد الغربية بصفة عامة تخضع لرقابة القوى المالية الصناعية والتجارية منها بصفتها هي وحدها القادرة على تقديم الاستثمارات الهائلة التي تتطلبها هذه الصحافة. والعناصر الأخرى التي تضاف إلى طبيعية النظام التحرري تؤدي حتما إلى تكوين تجمعات احتكارية في صلب وسائل الاتصال الجماهيري (الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزة ووكالات الأنباء إلى غير ذلك) وهو أمر يتنافى من ناحية المبدأ مع التعددية ويصعب معه تصور وضع يمكن المواطنين في نفس الوقت من الممارسة الفعلية لحقهم في الإعلام وحقهم في التعبير، تلكم الحقوق التي تشكل في الواقع الشرط الأول لتوفر ديمقراطية حقيقية. ويرى بعضهم أن السلطة السياسية وكذلك السلطة الاقتصادية لا يمكن اكتسابها إلا بامتلاك وسائل الإعلام أو بممارسة مراقبة عليها، الأمر الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى تجميع هذه الوسائل في يد واحدة من حيث التسيير والتصرف.

وفي المجتمعات التي يسودها النظام التحرري الليبرالي تعمل مؤسسات الصحافة جاهدة وبانتظام على منوال شبيهاتها في الولايات المتحدة لفرض نوع من الاحتكار الخانق للحريات حيث تملك اليوم ستة مجمعات صحفية مائتي صحيفة يومية. وبالرغم من المجهودات التي تبذلها «اللجنة الفدرالية للإعلام» في سبيل الحد من تجمع ملكية شركات الإرسال الإذاعي والتلفازي فإن البرامج الإعلامية التي تبثها أهم شبكات الإذاعة والتلفزة لم تسلم من تأثير هذا الاحتكار.

ويبرر المسئولون الغربيون هذا النظام بالتركيز على عدم شموليته من ناحية وعلى ضرورة إبلائه العناية اللازمة للاعتبارات التجارية بالرغم من تأثيرها السلبي من ناحية أخرى، ويذهب بهم ذلك الدفاع إلى حد مطالبة وسائل الإعلام المستقلة بالعمل على فرض وجودها في السوق إن هي أرادت لنفسها البقاء عوضا عن اكتفائها بالخطوة التي ينعم بها عليها بعض الزعماء السياسيين.

ويلخص فرنسيس بال وجيرار ايميري هذا النقاش في كتابهما «الوسائل

الجديدة للاتصال الجماهيري» الصادر عن دار النشر «كوساج» كما يلي:
«إن ما يقع في الديمقراطيات التي تتعدد فيها الأحزاب يشبه الاعتراف بمتطلبات السوق وبمبدأ إرضاء كل رغبات المستهلكين، وذلك رغم التأكيد في نفس الوقت على مبدأ تحرير أكبر جزء من وسائل الإعلام ومحتوياتها بعنوان تطبيق الديمقراطية».

ويذهب الكاتبان إلى القول بأن هذا الوضع يؤدي في الواقع إلى تواجد نظريتين مختلفتين فيما يخص مفهوم الحريات العامة في هذا العصر. فالأولى التي ترجع إلى القرن التاسع عشر، تعتبر الحريات بمثابة التصدي للحكم وهي بذلك تقصر نفوذ الحكام على الحد الأدنى من الصلاحيات. أما النظرية الثانية التي برزت وشقت طريقها غداة الحرب العالمية الثانية في ترى في الدولة خير ضامن للحريات الموجودة أو المزمع إقرارها وأنسب حكم».

نقاط الاختلاف والاعتراض

يرى الملاحظون الغربيون أن النظام الحالي يسمح للإنسان بصفة عامة بالاطلاع على ما يرغب فيه من أنباء وأخبار كل يوم وذلك بفضل استعماله للوسائل التقنية المتطورة، واعتماد على أخصائيين إعلاميين تتدعم خبرتهم يوما بعد يوم. لذلك فإنهم لا يتورعون عن توجيه انتقاداتهم لبلدان العالم الثالث حيث يفتقر الإعلام لخبرات اللازمة وهم يعتبرون أن الأنظمة الدكتاتورية في هذه البلدان تسلك سياسة قمعية يذهب ضحيتها الصحافيون الأحرار بالدرجة الأولى نتيجة التضييقات التي تفرضها عليهم لإخماد أصواتهم وخنق حرياتهم.

وفي هذا السياق يعد بعض الأخصائيين في شؤون الاتصال هيكلية الإعلام في العالم الثالث هيكلية ناقصة بسبب قلة الكفاءات في المستويات العلمية والفنية والمهنية والإدارية وينظر للكفاءات-إن وجدت-على أنها كفاءات تلقت تكوينها في الخارج في صلب الجامعات الأوروبية والأمريكية بالذات.

فليس للعالم الثالث في الوقت الحاضر الوسائل التي تمكن من إنتاج إعلامه وإبلاغه إلى الجمهور، ذلك ما يدعو بعض الناطقين باسم العالم الغربي إلى التأكيد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الخاصة بتنويع وتوسيع

رقعة الإعلام بدلا من الحد من تدفق الإعلام بين دولة وأخرى، إذ إن ممارسة حرية الرأي والتعبير والإعلام عنصر أساسي في دعم السلم والتفاهم الدوليين. ولهذا فإن من حق الصحافيين أن يتمتعوا بحرية الإعلام وأن يمنحوا كل التسهيلات الممكنة لبلوغ مصادر الإعلام. كما أنه من حقهم أيضا أن يباشروا مهنتهم سواء في بلدانهم الأصلية أو في الخارج وأن يكونوا محميين عند ممارستهم لمسؤولياتهم المهنية المشروعة.

ولئن كان من المسلم به أن التقنيات في مجال الاتصال قد تم إعدادها وتطبيقها في البلدان الصناعية المتقدمة، فإن مردود هذه التقنيات قد أصبح في متناول غيرها من البلدان، والتقنيات الحديثة في نظر الغربيين لا توسع الفجوة بين الشمال والجنوب بل إنه بإمكانها المساهمة بصورة كبيرة في سد هذه الفجوة وفض المشاكل التي هي الشغل الشاغل في الوقت الراهن لمختلف الشعوب.

إلا أن مصير البشرية في القرن الحادي والعشرين لا تصوغه التقنية وحدها، إذ أنه ينبغي بعد فهم الإمكانيات والاختيارات التي توفرها التقنية، القيام بعمل ملموس من شأنه أن يدخل تغييرات على نظام الاتصال الموجود حاليا في العالم. فينبغي إذن ضبط هذا العمل حتى يتم التوصل تدريجيا إلى نظام جديد أكثر عدلا وتوازنا يرجع بالفائدة بصورة خاصة على البلدان التي ما زالت بناها في المراحل الأولى من النمو.

غير أن المعارضين في البلدان الغربية لفكرة إقرار نظام عالمي جديد للإعلام يؤاخذون المتحمسين لهذا النظام على تقصيرهم في ضبط مفهومه بصورة واضحة ومتماسكة. وحتى تقرير لجنة ماك برايد لم يستطع ذلك حسب رأيهم ولم تعرض طريقة لحل المشاكل الملموسة التي لها علاقة بالتدفق الحر للإعلام والمعلومات. ويذهب هؤلاء المعارضون إلى القول بأن هذا النظام الجديد ليس وصفة جاهزة من شأنها أن تبدل الواقع المعاش بآخر في لمحة بصر.

ومن جهة أخرى فإن الغربيين يفضلون إبدال كلمة «نظام» التي تبدو في نظرهم سلبية بمصطلح آخر مثل. «منهج أو تصور عالمي جديد» كما ورد على لسان السيد جون باركوت (1) في صحيفة لومند في شهر ديسمبر 1983.

ويعتقدون أيضا أن الوضع الحالي هو من صنع تاريخ طويل ولا يمكن تقويمه في وقت قصير، بل إنه يستدعي القيام بسلسلة من العمليات على المستويات القومية والإقليمية والعالمية كما أنه يقتضي أعمالا مباشرة وملموسة أكثر مما يحتاج إلى مناقشات أكاديمية.

ومن الصعب في الوقت الراهن التفكير في إمكانية التوفيق أو محاولة إيجاد ملاءمة بين فلسفات متباعدة تخص ميدان الاتصال، إذ أنه لا يعقل أن نتحدث عن التوازن في الوقت الذي نجد فيه مجتمعات متعددة الأحزاب تقابلها مجتمعات أخرى ذات حزب واحد وإعلام موجه-ولا يمكن للبلدان النامية دعم قدرتها الإعلامية بعرقلة الحريات والنيل من قدرة الآخرين على التبليغ. كما أن الحل لا يكمن في مراقبة أنظمة الاتصال الموجودة في العالم. والعالم اليوم هو بحاجة إلى الاستماع للمزيد من الأصوات والآراء حتى تستطيع كل الأمم إبلاغ صوتها في نفس الوقت الذي تستمع فيه إلى أصوات ومعلومات تأتيها من بعيد.

إن الحل المفيد والبناء لا يمكن أن يتمثل إلا في مجهود عالمي يهدف إلى الزيادة في قدرة الاتصال على كل المستويات، على مستوى الفرد والمجموعة وعلى المستوى القومي والعالمي. والدول الغربية مقتنعة بضرورة تمويل جانب مهم من الثروات المتوفرة لديها في البلدان النامية، كما أنها من جهة أخرى مقتنعة بأن الذين يتهمون البلدان المصنعة باحتكار وسائل الاتصال والإعلام هم في غالب الأحيان ممثلون لحكومات تفرض احتكارا داخليا على كل الأخبار التي تدخل أو تخرج من بلدانها.

ويرى الذين يناصرون فكرة الحوار أن العمل الذي يمكن القيام به في مرحلة أولى لا يكون إلا في مستوى التعرفات البريدية العالمية والمعاليم (الرسوم) الموظفة على الاتصالات السلكية واللاسلكية وانتفاع الجميع بخدمات الأقمار الصناعية وانتقال التقنية والمساعدة المالية والتكوين (التدريب).

إن إقرار النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال-في رأي الغربيين-لا تيسره الرتابة المفرطة، وغلق الحدود في وجه الإعلام، والاحتكار الداخلي الذي يسلط على مجاري الأخبار عند دخولها وخروجها وهم يؤكدون أن العديد من البلدان النامية تقوم بمثل هذه الممارسات بدون ترو ولا مراعاة

لحقوق الإنسان.

ومهما يكن من أمر، فإن كل عرقلة للمجهود الذي يبذله الصحافيون في سبيل الوصول إلى مصادر المعلومات، وكل معاملة سيئة يلقاها العاملون في قطاع الاتصال الجماهيري، وكل تصد لدخول المعلومات أو خروجها عبر الحدود القومية، وكل مس بالحقوق الأساسية للأشخاص في التعبير من شأنها أن تعطل سريان المعلومات وتخنق الحقيقة وتمنعها من البروز والتداول وتعرض حرية الإعلام والاتصال إلى الخطر. ويرى الغربيون أنه ليس من واجب الحكومات أن تفرض أي سلطة على حرية الكلمة ولا على الصحافة الحرة. وحجتهم في ذلك أن التخلخل الخلاق أفضل من النظام المؤدي إلى الجمود.

لم يبق العالم الثالث مكتوف الأيدي أمام هذه الملاحظات التي كان بعضها حقا وبعضها باطلا. وقد كانت على كل حال سببا في تعديل الاتجاه إزاء بعض المواقف إلا أن الناطقين باسم العالم النامي بقوا على موقفهم من بقية الأدلة الأخرى التي ما فتئت الأحداث تكذبها ولم يكن لها في الواقع مبرر.

لقد تقبل العالم الثالث بارتياح كبير ردود الفعل المسجلة في البلدان المصنعة إثر الإعلان عن انسحاب أمريكا من منظمة اليونسكو، كما أن التصريحات والمواقف الألمانية والفرنسية في هذا السياق لم تمر دون ملاحظة. وقد حظي تصريح السيد جون بياركوت باهتمام خاص، ذلك التصريح الذي قال فيه أن العداوة التي تكنها الصحف الأمريكية لمنظمة اليونسكو مردها خشية هذه الصحف من أن يؤدي تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الإعلام والاتصال إلى القضاء على الاحتكار شبه التام الذي تمارسه في قطاع الإعلام.

ولئن كان الملاحظون يساندون تماما رأي السيد جون بياركوت فإنهم يفضلون لو أنه توخى مزيدا من الحذر واعتنى أكثر بالاستعمالات اللفظية واستعمل عبارة «النظام العالمي الجديد للإعلام» بدلا عن «التصور الجديد». وذلك لأن المتهجمين على النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يفضلون- في مرحلة أولى-النيل من شكل هذا النظام قبل القضاء على كنهه في مرحلة لاحقة. ولهذا فإن تغيير عبارة «نظام» يندرج في هذا الاتجاه بالذات.

ومهما يكن من أمر فإن فكرة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال قد أخذت مجراها وتم التعريف بها إلى حد لم يعد معه بالإمكان محوها من العقول.

4

موقف المجتمعات الاشتراكية من مفهوم النظام الإعلامي الجديد

مثلما هو الشأن في مختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن البلدان الاشتراكية قد استوحت مواقفها إزاء قضايا الاتصال من المبادئ الأساسية التي أعلنها ماركس ولينين. «بيد أنه لا هذا ولا ذاك أعار اهتماما للصحافة يفوق اهتمام أناس عصرهما» كما يقول فرانسيس بال.

«لكن من المبادئ التي صاغاها والتي تبنتها الثورة السوفياتية، تتبع بعض الاتجاهات التي تطبق لا على الصحافة وحدها بل على مجموع وسائل التعبير والاتصال كذلك».

لقد جاء في أحد تصريحات ماركس-بعد بضع سنوات من ظهور البيان الشيوعي وأثناء المناقشات حول حرية الصحافة وإصدار التقارير المتعلقة بنشاط «ديات ريناني» ما يلي: (1)

«إن الصحافة الحرة هي المرآة الروحية التي ترى الأمة فيها نفسها». وبخصوص الرقابة أثار

إلى أن «الرقابة الحقيقية والمجسمة لحرية الصحافة هي النقد، فهو المحكمة التي تعطيها حرية الصحافة لنفسها لنفسها».

أما لينين فإنه لم يطرح الاختيارات الأولى في مجالات الصحافة والإعلام إلا في سنة 1906 حين كتب يقول: «إن الجرائد ينبغي لها أن تصبح الألسنة الناطقة بمختلف تنظيمات الحزب».

كما أن على البروليتاريا الاشتراكية المنظمة أن تحرس هذا النشاط وتراقبه على أحسن وجه».

«فبتحررنا من قيود الرقابة الإقطاعية لا نقبل ولن نقبل أبدا قيود العلاقات الأدبية البورجوازية والتجارية».

«إن حرية الكلمة والصحافة ينبغي أن تكون كاملة ولكن ينبغي أن تكون حرية التجمع كاملة هي أيضا» وأضاف: «فالرأسماليون يطلقون حرية الصحافة على إلغاء الرقابة وإمكانية أن تتولى جميع الأحزاب نشر الصحف كما تشاء».

ولكن في الحقيقة ليست هذه هي حرية الصحافة ولكن حرية الأغنياء والبورجوازية لكي يغالطوا الجماهير الشعبية، المضطهدة والمستغلة».

بالاستيحاء من هذه الأفكار والمواقف تجاوبت البلدان الاشتراكية مع البلدان السائرة في طريق النمو في حملتها ضد الهيمنة الإعلامية التي تمارسها البلدان الغربية عن طريق منطلقها في الشركات العالمية.

غير أنه من الضروري توضيح الوضع بكامل الدقة للتمييز بين ردود فعل الحكومات وبين ردود فعل المحترفين في هذا الموضوع.

الأوساط الحكومية:

لا يتردد المسئولون الحكوميون في البلدان الاشتراكية عن التأكيد بأن المراقبة الحكومية للإعلام لا يمكن أن تلغى، وهم يقفون بالخصوص ضد البلدان الغربية التي تنادي بالحرية الإعلامية المطلقة وتحاول إيهام الرأي العام بأن هذا المبدأ قابل للتطبيق بدون مراوغة.

وهكذا فإن هذه الأوساط تعد مشكلة الرقابة كلها والمراقبة الإعلامية من مهام التشريع الداخلي ويجب حله في الإطار القانوني لكل بلد، وعلى ضوء المصالح الوطنية، ويعارضون الفرضيات القائلة، بأن الرقابة على

الإعلام ينبغي إلغاؤها، بل هم يطالبون بضبطها بالقانون حتى تكون مطابقة للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي بقية المواثيق التي صادقت عليها الأمم المتحدة. ويرى الكثير من الناطقين باسم البلدان الاشتراكية أن الحرية المطلقة المتروكة للصحافيين «يخشى منها أن تؤدي إلى تسرب الخلافات بين الشعوب وأن تتسبب في إحياء مخاطر الحرب. في حين أن الهدف المنشود هو توثيق عرى الوئام والتفاهم والسلم العالمي. ومن هنا كان من الضروري للدولة أن توجه وتمارس نوعا من الرقابة المفيدة على وسائل الإعلام حتى يقع توظيف الحرية لصالح كل المجموعة.فالحرية الإعلامية في نظرهم هي حرية استعمال الكلمة المكتوبة والمسموعة، وكذلك شاشة التلفزيون لفائدة التقدم والإنسانية.

ويستدلون على صحة تحليلهم بأن البلدان الغربية وإن كانت تمتدح فضائل حرية الصحافة فإنها تفعل خلاف ما تقول، إذ هي تراتب بصور خفية-وأحيانا جلية-وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية.

ثم إنهم يؤكدون أن مؤسسات إعلامية كبرى مثل وكالة الاستعلامات الأمريكية التابعة للسلطة التنفيذية تسخر لصالح الدولة وسائل دعائية ضخمة تشمل الراديو والتلفزيون والصحف والكتب وبقية وسائل الإعلام الجماهيري. وزيادة على ذلك فإن الحكومة الأمريكية تمول محطات إذاعية تخريبية يطلق عليها اسم «الحرية» و «أوروبا الحرة».

وتخصص وكالة الاستخبارات الأمريكية (س. آي. أ . C.I.A) 23٪ من ميزانيتها التي تقدر بمليار من الدولارات لا لشيء إلا لدفع الصحافة للاستخبار والتجسس لفائدة الولايات المتحدة.

ومن هنا نتبين أن الجزء الأوفر من وسائل الإعلام في أقوى البلدان الغربية والذي يعمل ويؤثر على الساحة العالمية خاضع للحكومة. فالقول-والحالة هذه وحسب هذه المصادر-إن إعلان اليونسكو(1) يمثل تهديدا للحرية الإعلامية وخطرا على وسائل الإعلام هو من قبيل اللغو، لا أكثر ولا أقل. فالحكومات الاشتراكية تدافع إذن عن حق الدول في مراقبة وسائل إعلامها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية مواطني بلدانها والبلدان الأخرى من الدعاية المضرة بالتفاهم العالمي والمتأتية من الصحفيين ومالكي وسائل الإعلام الجماهيري اللا مسؤولين.

نقاط الالتقاء

يصف ممثلو البلدان الاشتراكية موقف البلدان السائرة في طريق النمو بأنه شرعي وعادل، ويرون أن من حقها الحفاظ على سيادتها في ميدان الإعلام والثقافة، وهم مقتنعون بأن موضوع «الغزو الثقافي» نفسه لم ينل حظه كما ينبغي في فهم سبب تفقير الثقافات الوطنية للبلدان النامية وسلبها مقوماتها الأساسية. والدول الاشتراكية على يقين بأنها تعمل بتعاون وثيق مع الوكالات الوطنية في بلدان العالم الثالث وذلك من أجل تحقيق عملي لتبادل متوازن وحقيقي للإعلام الحر، غير أن الوكالات الغربية وخاصة الأمريكية تعمل على مقاومة هذا التبادل الحر. إذ أنها تريد الاحتفاظ بامتيازها في توزيع الأخبار والإشراف بنفسها على مسالك الإعلام في العالم الثالث.

ويرى ممثلو البلدان الاشتراكية أنه بوضع حد للملكية الخاصة لوسائل الإعلام الجماهيري يضمن الحق الشرعي للاتصال. وقد صرحوا أيضا بكونهم يؤيدون مواقف البلدان السائرة في طريق النمو فيما يتعلق بمشكلة الاختلال في تداول الإعلام. وهم يقرون في اقتناع بأنه يوجد اختلال بديهي في توزيع وسائل الإعلام الجماهيري في العالم وبأن هذا الاختلال يخدم البلدان الغربية، ويساندون مواقف البلدان السائرة في طريق النمو مشيرين إلى أن 20٪ فقط من الأخبار التي تهم البلدان المغطاة بالوكالات الأمريكية تجد مكانها في الصحف الأمريكية. أما بقية الأخبار فتوزع بواسطة المراكز الإقليمية أو بطريقة مباشرة دون أن تمر بالولايات المتحدة. وهكذا فإن الوكالات الأميركية تقوم مقام الوكالات الوطنية والإقليمية وتحوز الثراء بفضل نشاطاتها الإعلامية والدعائية.

وتُذكِّر البلدان الاشتراكية بالمبادئ التي يجب أن يجري على أساسها تسيير وسائل الإعلام في دولها وفي الخارج وهذه المبادئ هي:

- إن حق الاتصال هو حق طبيعي للإنسان، فالإعلام بالمعنى الواسع للكلمة هو خدمة اجتماعية وليس بضاعة تخضع لقوانين العرض والطلب ودور الصحافي هو كدور الوكيل عن المواطن، يتمثل هدفه على الأمد البعيد في دفع المواطنين للمساهمة شخصيا في مسار الشؤون العامة.

- إن الاحتكار في مادة توزيع الأعلام هو محاولة ترمي إلى فرض

السياسة المقررة للشعوب من قبل الذين يفيدهم الاحتكار. ونزعة الاحتكار هذه، والميل إلى التأثير التجاري في وسائل الاتصال الجماهيري يمثلان المشكلة الأكثر خطورة.

- إن النفاذ العادل والمتساوي إلى مصادر الإعلام هو ضرورة مطلقة وبديهية. كما أنه من الضروري ممارسة الحق العالمي في الرد والتصحيح وتطبيقه عن طواعية في كل بلد وفقا للقواعد والتقاليد الصحفية المعمول بها وللهياكل التشريعية الوطنية.

نقاط الاختلاف

ومع ذلك يعتقد بعض المسئولين الاشتراكيين-خلافا للرأي السائد في البلدان النامية-أن حق الاتصال لم يكن قط محل اعتراف عالمي وذلك على مستوى التصور-على الأقل-ولا يمكن التسرع في الاعتراف به، وأن ذكر حرية تدفق الإعلام هو تعلة يركن إليها الغرب لتوسيع نفوذه، ولا فائدة في المناداة بها، وحتى فكرة القانون العالمي للصحفيين نفسها تبدو لهم مغلوطة، لأنها ترمي إلى عزل هؤلاء في مجموعة مفصولة عن الجمهور. فالميل إلى اعتبار هؤلاء طائفة أو مجموعة على حدة تتمتع بقانون خاص أو كضرب من النخبة، يبدو لهم خطأ كبيرا يتنافى وتوسيع مشاركة الجسور في الصحافة وفي نشاط وسائل الإعلام، ويؤدي إلى إقامة جدار بين الصحفيين وجمهورهم، مما يتضارب والتيار الرئيسي الهادف إلى تطوير الصحافة.

وخلاصة القول فإن المسؤولين الاشتراكيين لا يظهرون تحمسا للفكرة التي طالما رفعها ممثلو البلدان النامية والداعية إلى توظيف أداء عالمي على استعمال الطيف الترددي والمدار الأرضي الثابت لفائدة البلدان النامية، وإحداث صناديق دولية لتطوير أجهزة الإعلام في هذه البلدان.

على مستوى المحترفين

التحفظات:

إن المنظمات المهنية واختصاصي الاتصال في البلدان الاشتراكية يشاطرون مشاطرة واسعة مشاغل البلدان السائرة في طريق النمو وذلك استيحاء من نفس المبادئ التي تستوحي منها الأوساط الحكومية، ولكنهم

يرون أن تطبيق المبادئ والمقترحات المقدمة معرض للاصطدام بعديد من العراقيل. من هذه العراقيل الأساسية والقابلة مع ذلك للتجاوز، النقص في تكوين الصحفيين وفي التعميق اللازم لبحث المسائل الدقيقة (اللغوية والثقافية والتاريخية..) بيد أن ذلك في تقلص تدريجي، نظرا للجهود التي تبذلها الدول السائرة في طريق النمو قصد معالجتها. ومن ناحية أخرى يبدي المحترفون الشيوعيون تحفظا بخصوص تكوين الصحفيين بالخارج (في البلدان الغربية بالذات) التي يخشى من تأثيرها على الصحافيين الناشئين.

وإلى هذه العراقيل تضاف العوائق المادية الشائعة في البلدان النامية والتي يمكن تذليلها تدريجيا إذا كان هيكل وسائل الاتصال مرتبطا بالهيكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى، أي في انسجام مع النظم التشريعية والقانونية وغيرها من التي تستجيب للمصالح الأساسية لكل مجتمع. وبصورة عامة فهم مجمعون على الاعتراف بالدور الحيوي الذي يلعبه الإعلام في الحياة الداخلية لكل مجتمع وعلى الإشارة بالخصوص إلى أهمية وسائل الاتصال الجماهيري كأداة تقدم اقتصادي واجتماعي. لذلك فإنهم يرون أنه لا يمكن لأي بلد أن يتوصل إلى تحقيق استقلال فعلي سياسي واقتصادي دون تحرر في ميدان الإعلام والاتصال. وإقرارا منهم بالتحولات الجذرية الحاصلة في ميدان الاتصال فهم يشيرون إلى أن الغاية الأساسية لوسائل الإعلام هي خدمة مصالح المجتمع في المقام الأول واستتباب السلم والأمن والحفاظ على الذاتية الثقافية ودعمها، وفي نفس الوقت دعم التفاهم المشترك والتعاون بين الشعوب والدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك مقاومة التسابق نحو التسلح والدعاية للحرب والاستعمار والتمييز العنصري.

إن صحفيي البلدان الاشتراكية مقتنعون بضرورة بذل جهود جديدة من طرف الدول النامية، بغية تنشيط وتكييف الإعلام ضمن العمل الرامي لتسديد حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على أشكال الاستعمار والامتيازات المغتصبة التي ما زالت قائمة في هذا الميدان. ومن جهة أخرى فقد عبروا أكثر من مرة عن تأييدهم الحازم للمطالبة بإقرار نظام دولي جديد للإعلام والاتصال. وفي رأيهم أن هذا النظام الذي يعتبر جزءا لا

يتجزأ من النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ينبغي أن يرتكز على مبادئ احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبقية الدول. وعلى الصعيد الوطني يرون أن هذا النظام الجديد يتطلب هياكل اجتماعية ديمقراطية يمكن على أساسها إقامة نظام وطني مستقل للإعلام والاتصال مما يتيح لها المشاركة الناجعة في التبادل العالمي للإعلام كأعضاء كاملي الحقوق بالمجموعة العالمية. إلا أن المطالبة «بالتداول الحر للإعلام» الذي يتبناها الصحافيون في العالم النامي تضامنا مع زملائهم الغربيين هي سلاح ذو حدين قد يخدم مصالح الشركات العالمية خصوصا بعد تطور الوسائل التقنية الجديدة كأقمار الاتصال والحواسب الإلكترونية، وبالتالي فإنه ينبغي أن تعوض بمفهوم آخر يتناسب ومصالح كل البلدان ويكون أقرب إلى الديمقراطية الحق.

وجوب الالتزام الاجتماعي

وبخصوص الدور الواسع لوسائل الاتصال الجماهيري في التنمية الوطنية للشعوب يؤكد صحافيو البلدان الاشتراكية على النقاط التالية:

- انطلاقا من الإقرار بأن الأنظمة الوطنية للاتصال المناسبة لا يمكن أن تقوم إلا على قاعدة الحاجات الاجتماعية والجهود الشعبية المبذولة، فإن هذه الجهود الوطنية ينبغي مؤازرتها، إذا لزم الأمر، بمساعدة خارجية ثنائية أو متعددة الأطراف من شأنها أن تمكن البلد المنتفع من تطوير وسائل الإنتاج الإعلامي وتدعيمها.

- إن العروض التمويلية والتقنية المقدمة إلى البلدان السائرة في طريق النمو باسم النظام الإعلامي العالمي الجديد ينبغي لها أن تفحص جيدا، وبروح نقدية بغية عدم تعريض السيادة الوطنية لتلك البلدان إلى الخطر.

- كما يرون من الضروري القيام بعملية تقييم نقدي للتقنيات الجديدة وللاتفاقيات العالمية التي تنظم الاتصالات اللاسلكية عن طريق الأقمار الصناعية واستعمال الحواسب الإلكترونية، وذلك قصد مواجهة الشركات العالمية والحيلولة دون أي نيل من السيادة ومن القدرة الوطنية على اتخاذ القرار.

- وأما فيما يخص موضوع تكوين الصحفيين وغيرهم من العاملين

بأجهزة الاتصال الجماهيري، فهم يرون أن ذلك لا ينبغي أن ينحصر في الكفاءات المهنية-بالمعنى الضيق للكلمة-ولكن أن يشمل أيضا التزامهم الاجتماعي ومسئولية ما يقومون به أمام الشعب والمجموعة العالمية بأكملها.

ويأملون أن يعكس تكوين الصحفيين بالكيفية المناسبة للتطلعات والحاجات الاجتماعية للشعب، وذلك بالرفع من مستوى الإعلام بدل استمرار الممارسات التجارية، كالتحريف الإعلامي ونزعة الإثارة والأنماط الأخرى من تشويه الأخبار. كما يسجل صحفيو البلدان الاشتراكية ضرورة إعداد ميثاق أخلاقي عالمي للصحافة لإكساء المهنة مسؤولية اجتماعية إزاء المجموعة البشرية. ويمكن لمثل هذا الميثاق حسب رأيهم أن يتضمن المبادئ المهنية المعترف بها في أجزاء مختلفة من العالم وأن يستوحي من المعايير التي صاغتها شتى مكونات القانون العالمي.

وينبغي لهذا الميثاق أن يعد جماعيا من قبل المنظمات العالمية الإقليمية للصحافيين، وأن يعلن في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد يذهب البعض إلى حد اقتراح إحداث هيكل مستقل وممثل للمهنة يمكن تسميته «المعهد العالمي للصحافة» تكون مهمته إعداد هذا الميثاق ومراقبة تطبيقه والعمل كمؤسسة لها ذاتيتها على تطوير المقاليد الصحفية العالمية. وقد أثار هذا الموقف شيئا من الاستغراب لتباينه الجلي مع المواقف الحكومية المعلن عنها رسميا. وعلى كل فبالرغم من التباين البسيط حول عدة مواضيع أو الاختلافات الواضحة في وجهات النظر حول بعض المبادئ الأخرى فإن الاشتراكيين-رسميين كانوا أو محترفين-يؤيدون بصورة عامة مطالب البلدان السائرة في طريق النمو، ويساندون فكرة إقامة نظام عالمي جديد للإعلام. وما معارضة السيد (زاميتين)(1) عضو لجنة ماك برايد للمنادين بهذا النظام التي عبر عنها في أبريل 1978 بستوكهولم، إلا نتيجة سؤ تفاهم ما لبث أن تقشع وانجلى.

وقد تأكد هذا الموقف حول الموضوع أثناء ملتقى طقشندا في سبتمبر 1979 وبقي الخلاف محصورا في الاختيار بين كلمتي النظام العالمي أو النظام الدولي الجديد للإعلام.

5 ردود الفعل في الدول النامية

إن الحركة المنادية بإقرار نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال لم تثر ردود الفعل في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات الغربية فحسب بل تسببت في جدل كبير في صلب مجموعة الدول النامية وبين مختلف القطاعات المعنية داخل كل بلد من هذه البلدان.

الحوار بين الدول النامية

إن الحوار بين الدول النامية كان منطلقه نزعتين، نزعة أيديولوجية ونزعة عملية.

النزعة الأيديولوجية:-إنه ليس من الخفي أن جل أقطار مجموعة الدول النامية تتسم بميول متفاوتة نحو هذا المعسكر أو ذاك. وكانت البلدان النامية التي لها علاقات متينة بالمجموعة الاشتراكية تتجاوب أكثر مع المواقف المعبر عنها داخل هذه المجموعة، وكذلك الأمر بالنسبة للبلدان التي لها تجاوب أكثر في المجموعة الغربية. وقد بدا بعض التباين في وجهات النظر بين هذين الجناحين حول نقطتين أساسيتين أولهما مفهوم الحرية وثانيهما إبعاد النظام الإعلامي الجديد.

- **مفهوم الحرية**:-بينما يوافق العدد الأوفر على

إدراج كلمة التدفق الحر المتوازن للمادة الإعلامية يرى البعض الآخر أن كلمة التوازن تؤدي وحدها المعنى إذ يخشى سوء تأويل كلمة الحرية والاعتماد عليها لمواصلة غزو الأسواق في الدول النامية بالمادة الإعلامية ووسائل الاتصال الإلكترونية الناقلة لمختلف المعلومات على حساب الموضوعية وعدم الانحياز الفكري والأيديولوجي.

ويرى الجناح القريب من المجموعة الاشتراكية أن هدف النظام الجديد هو أساسا معالجة الأوضاع في مستوى العلاقات الدولية الخاصة بالإعلام والاتصال، وبالتالي فإن المصطلح المناسب هو النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال، وذلك بالتركيز على كلمة (دولي) ورفض كلمة (عالمي). أما الجناح الثاني فهو يرفض هذا المصطلح لعدة أسباب ومنها:

- إن كلمة دولي INTERNATIONAL يقصد منها في بعض اللغات: العلاقات في مستوى الدول والحكومات وفي هذا تحديد غير مناسب.

- إن كلمة عالمي MONDIAL هي أشمل وتسمح بتجاوز الإطار الرسمي إلى كل الوسائل والهياكل غير الحكومية أو الدولية أي للمؤسسات الخاصة والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها.

إن إقرار نظام جديد لا ينبغي أن يقتصر على العمل من أجل مراجعة العلاقات في المستوى الدولي وإنما التحرك أيضا من أجل تغيير الأنظمة الإعلامية القائمة في الداخل بين مختلف الأصناف الاجتماعية والمهنية وغيرها. كما يهدف إلى خلق حركية في المستوى الإقليمي تقوم على نفس المبادئ والأفكار. فالنظام العالمي يتفرع إلى أنظمة ثلاث: نظام وطني ونظام إقليمي ونظام دولي. ومن هنا انبثق شبه اتفاق يرضي الطرفين وهو يتمثل في استعمال كلمة دولي ضمن اللوائح المنبثقة عن مجموعة دول عدم الانحياز واعتماد كلمة عالمي في لوائح الأمم المتحدة واليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية المختصة.

النزعية العملية

بالإضافة إلى هذين العنصرين الذين يمكن إدراجهما في مستوى الحوار الأيديولوجي، توجد هنالك عدة اختلافات في وجهات النظر حول مواضيع أخرى. وقد تعددت المواقف في شأنها دون اعتبار للانتساب السياسي أو

الأيديولوجي ومنها موضوع الإذاعات الأجنبية التي تنتصب ببعض البلدان النامية وتكون بوق دعاية للصناعات والقيم الدخيلة وموضوع اللغات الدولية، أي مبدأ التفكير في وسيلة تخاطب دولية تضع حدا لتوسع بعض اللغات الطاغية على الصعيد الدولي في المجال العلمي والسياسي. وإلى هاتين المشكلتين يمكن إضافة موضوع اختيار منطلق العمل أي المنظمة الدولية التي ينبغي اختيارها لتكون ساحة التحرك للعالم الثالث في المجال الإعلامي.

وقد كثر الجدال حول هذا الموضوع في سنة 1978 وتعددت الآراء بين مناصر لطرح فكرة النظام الإعلامي الجديد على مختلف الأصعدة وفي مختلف المنظمات، وإسناد دور جديد لهيئة الأمم المتحدة في هذا المجال بعد أن تخلت عن مشمولاتها الإعلامية لليونسكو من قبل، ومطالب بالاقتصاد على منظمة اليونسكو لأنها أقرب من المنظمات الأخرى إلى مواقف الدول النامية وأكثرها اتصالا بمواضيع الإعلام والثقافة. وقد توصلت الأطراف المعنية إلى حل وسط يرضي-نسبيا-مختلف الآراء، وهو يتمثل في تركيز العمل من أجل النهوض بوسائل الإعلام فكريا وماديا في منظمة اليونسكو وبرنامج التعاون الدولي لتنمية وسائل الإعلام والاتصال في الدول النامية المنبثق عنها في سنة 1981 بينما تتعهد المنظمات المختصة بالعمل في مجال اختصاصها وتشارك في أعمال مجلس إدارة البرنامج الإعلامي المشار إليه. أما هيئة الأمم المتحدة فهي تتولى بمساعدة اللجنة الحكومية للإعلام التابعة لها مهمة الإشراف البعيد وتنسيق الأعمال التي تستوجب ذلك. كما أنها تهتم أساسا بالبرامج الإعلامية الرامية إلى تهيئة الرأي العام لتقبل فكرة النظام العالمي الجديد في مجالات الاقتصاد والإعلام وغيرها.

إلا أن التجربة أظهرت فيما بعد أن هذا الحل لم يأت بالمنافع المرجوة وأن برنامج التعاون الدولي للإعلام في شكله الحالي لم يقدر على مواجهة الوضع وأن المنظمات تتأثر بمواقف المسؤولين عنها، وبالتالي تتغير الاختيارات والاتجاهات بتغير الأشخاص، وهذا ما أدى بالبعض من الأخصائيين إلى المناداة، إنقاذا لمنظمة اليونسكو من التهلكة، بالتفكير في جمع مختلف أنشطة منظمة الأمم المتحدة في ميدان الإعلام والاتصال ضمن وكالة واحدة، وذلك بتأمين التكامل بين هذه الأنشطة، وقد تردد هذا المقترح أخيرا بوضوح أكثر وذلك بإيقالس (IGLS) بالنمسا (سبتمبر 1983) وفي

ندوة ناميديا بالهند (ديسمبر 1983)

الحوار داخل الدول النامية

وفي خضم هذا الحوار على الصعيد الدولي يتواصل الحوار من جهة ثانية داخل الدول النامية وفي مستوى الهيئات التمثيلية المختصة، وقد ظهر شيء من التباين في هذا المستوى وتركز الجدل بين بعض الإعلاميين المتصلين بالسلطة الذين يرون في النظام الإعلامي الجديد سندا ضد أجهزة الإعلام التي تخرج عن نفوذهم من جهة، وبن الصحافيين الذين يعتبرون أن عددا من مبادئ هذا النظام هي في غير صالحهم من جهة ثانية.

ولقد أيد الصف الأول-فعلا-فكرة إقامة النظام الإعلامي الجديد منذ البداية وبدون منازعة، وذلك بغض النظر عن المبادئ التي يتضمنها هذا المفهوم ولا تتماشى مع الاختيارات السائدة في العديد من الدول النامية مثل المناداة بالديمقراطية، وإصلاح الاختلال الإعلامي القائم بين الجهات والأصناف الاجتماعية، وبن المدينة والريف، والرجل والمرأة.. . الخ. وكذلك مواجهة الغزو الفكري والاستلاب الثقافي اللذين يغذيان الأحلام ويثيران الحسد ويؤديان إلى الشعور بالحرمان والانتفاضات ذات العواقب الخطيرة.

وقد أثار هذا الموقف كثيرا من التردد لدى المنتسبين للصف الثاني حتى أن بعضهم أصبح يتشكك في مرامي النظام الإعلامي ويتساءل هل هو بمثابة حركة تصحيحية أم حيلة حكومية تهدف إلى خنق الحريات وتساعد السلطة في وضع يدها على مختلف الأجهزة الإعلامية.

ولقد اتسمت مواقف الأغلبية الساحقة من الصحافيين دوما بالحياد والموضوعية، واقتنعت بجدوى النظام الجديد وسعت إلى توسيع هذا المفهوم حتى يكون بحق لصالح الشعوب ويساند رغبتها في الداخل وفي الخارج. وقد لخصت هذه المواقف بكثير من الصراحة والعمق ندوة (ناميديا) التي انعقدت في شهر ديسمبر 1983 بدلهي وجمعت عددا كبيرا من الصحافيين الذين قدموا من مختلف البلدان النامية وقد تكون نتائجها أحسن تعبير لمواقف الصحافة المستقلة في الدول النامية حول النظام الإعلامي الجديد وأبعاده.

ويرى المشاركون في هذه الندوة المهمة أن عملية تحقيق الديمقراطية الإعلامية على الصعيد العالمي ينبغي أن تساير مساعي مماثلة في داخل كل بلد وأن التعرض بالنقد إلى وسائل الإعلام الغربية ينبغي أن يسايره عمل في الداخل حتى نساعد أجهزة الإعلام في بلادنا على العمل بدون قيود مجحفة وبنجاعة كافية، وأن هنالك عوائق في مستوى تدفق الإعلام بين الدول النامية نفسها. وكثيرا ما يولي المسئولون في هذه البلدان للإعلاميين الغربيين اهتماما أكبر مما يولون لزملائهم العاملين في العالم الثالث ويخصونهم بعنايتهم ويعتمدون على استنتاجاتهم، وفي الوقت نفسه فإن الصحافيين المحليين-وحتى الأجانب-يتعرضون في كثير من المناسبات إلى المضايفات التي تمنعهم من القيام بواجبهم. لذلك فقد نادت لوائح الندوة:

- بإعادة تقييم المواد الخبرية المتأتية من المؤسسات الإعلامية الغربية الكبرى.

- تشجيع التدفق الحر في مستوى العالم غير المنحاز وداخل البلدان المنتمية لهذه الحركة.

- إزالة العوائق التي تتعرض سبل وسائل الإعلام المتأتية من المصالح الحكومية أو أصحاب النفوذ المالي في نطاق الملكية الخاصة.

- بذل الجهود المركز من رجال الإعلام حتى يجردوا أنفسهم من النزعات الموروثة عن الاستعمار وأساليب الحياة الغربية التي لا تتماشى ومجتمعاتنا.

- تأمين الوقاية للصحافيين القائمين بتغطية الأحداث الخطيرة وحمايتهم من الأنظمة الاستبدادية.

وفي نفس الوقت فإن المشاركين في الندوة بمختلف أصنافهم وانتساباتهم ابدوا اقتناعا بدوافع النظام الإعلامي الجديد وأهدافه، وخاصة كل ما يتعلق بمواجهة الاحتكار ومعالجة الاختلال في المستوى التقني وحماية الهوية الثقافية. وهم يرون أن وسائل الإعلام في العالم غير المنحاز يجب أن تعطي المثال للغير في معالجتها للمواضيع الهامة مثل قضايا السلام ونزع السلاح وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحركات التحرير ونضال الشعوب من أجل الديمقراطية والمكانة المتكافئة للفئات الاجتماعية التي هضمت الصحافة في الماضي حقها وخاصة المرأة والأطفال والشيوخ

والعجزة.

إن هذه الملاحظات تعطي صورة نسبية للآراء السائدة في الدول النامية ولردود الفعل المتأتية من بعض الأصناف المهنية المعنية بالنظام الإعلامي الجديد. وعلى كل فقد لقي النداء لإقامة نظام إعلامي جديد في مستوى صحافة الدول النامية صدى إيجابيا ومساندة فعالة. وقد حاول الكثير منها الإجابة على ردود الفعل العشوائية التي صدرت عن أجهزة الإعلام الغربية والتي تهجمت على مفهوم هذا النظام وتعرضت له بالنقد اللاذع.

كما استغل بعض المتكلمين من العالم الثالث أجهزة الإعلام الغربية لتوضيح مفهوم النظام الإعلامي الجديد، وقد شارك في هذه الحملات الكثيرة من الصحافيين والمسؤولين الإعلاميين الممثلين لمختلف التيارات الفكرية ومجالات العمل الإعلامية، وكان التجاوب كاملا بينهم رغم تعدد لغاتهم وشعوبهم واتجاهاتهم وأكدوا مرة أخرى أن النظام الإعلامي الجديد لا علاقة له البتة بالتجاوزات المشينة التي تسجل بمختلف المجتمعات بما فيها البلدان النامية وأن هدفه الأساسي هو مواصلة مسيرة التحرر لكسب الاستقلال الإعلامي والثقافي بعد كسب الاستقلال السياسي.

٦ موقف اللجنة الدولية لبحث قضايا الإعلام والاتصال

نزولا عند رغبة معظم الدول الأعضاء أحدثت الإدارة العامة لليونسكو لجنة تتشكل من 16 عضوا من مختلف الأصقاع ليعكسوا التنوع والتعدد اللذين يميزان الوضعيات السائدة حاليا في العالم في ميدان الاتصال حيث أسندت رئاسة اللجنة للسيد سين ماك برايد.

وقد مثل العالم العربي في هذه اللجنة خبيران اثنان هما السيد مصطفى المصمودي (من تونس) الذي تحمل في تلك الفترة مهام كاتب الدولة للإعلام وقبل أن يعمل سفيرا ومندوبا دائما لتونس لدى منظمة اليونسكو وكان آنذاك رئيسا لمجلس التنسيق بين وزراء الإعلام في البلدان غير المنحازة. والمرحوم جمال العطيفي (من مصر وهو وزير سابق للإعلام والثقافة وكان أستاذا بجامعة القاهرة وصحفيا، ثم مستشارا قانونيا ونائبا لرئيس البرلمان). وينتسب أعضاء اللجنة في معظمهم إلى قطاع الصحافة حيث أن تسعة منهم على الأقل هم صحفيون، أو مارسوا مهنة الصحافة سابقا.

وقد توصل مندوبو العالم الثالث رغم اختلاف

هوياتهم وتكوينهم (ومنهم صحفيون وأساتذة ومديرو معاهد عليا وسفراء ووزراء) توصلوا إلى نقاط التقاء كثيرة، إلا أن هذا لا يعني انعدام الاختلاف حول بعض المواضيع [1]

وحددت أربع اتجاهات أساسية للعمل والتفكير في إطار مهام هذه اللجنة:

أ-درس الوضع السائد وقتئذ في ميادين الاتصال والإعلام وتحديد المشكل التي تستدعي عملا جديدا على الصعيد الوطني وحلولا شاملة متفقا عليها على الصعيد الدولي. وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمستويات وأصناف التنمية عند درس حالة وسائل الاتصال في العالم الحالي وخاصة مجموع قضايا الإعلام.

ب-إيلاء القضايا المتعلقة بالتدفق الحر والمتوازن للإعلام في العالم وكذلك حاجيات البلدان النامية ما تستحقه من عناية واهتمام.

ج-درس قضايا الاتصال بمختلف أوجهها وخاصة المتعلق منها بإرساء نظام اقتصادي عالمي جديد واتخاذ المبادرات الواجب القيام بها لوضع نظام عالمي جديد للإعلام.

د-تحديد الدور الذي قد يلعبه الاتصال لتوعية المواطن بكبريات المشاكل التي يجابهها العالم وإشعار الرأي العام بتلك المشاكل ومساعدته على تسويتها تدريجيا بالعمل الوطني والدولي، اعتمادا على التفكير والروية.

ولقد شرعت اللجنة الدولية لدرس قضايا الاتصال في أعمالها خلال شهر ديسمبر 1977 وسعت إلى تغذية أشغالها بمساهمات خارجية عديدة، متفتحة في ذلك وفي نطاق واسع على الآراء والانتقادات واقتراحات والمساهمات الصادرة عن الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية والمهنية من مختلف الأوساط والقارات دون التخلي عن استقلاليتها ومع التشبث بالحياد الذي هو الضمان الأساسي لمصداقيتها.

ميزات التقرير

يتضمن التقرير خمس ميزات هي وليدة التحلل المنطقي

1- التكامل والشمولية:

إن التقرير يوحي بالعزم على بحث قضايا الاتصال كبقية القضايا الدولية

وتناولها في منظور عالمي وهو ما يفسر ضرورة التكافل والتكامل، ذلك انه بفضل التقدم التقني تتخلى المصالح المشتركة وترتبط البلدان ببعضها أكثر من ذي قبل. وترى اللجنة أن الشبكات الإلكترونية الممتدة عبر العالم تقوم بدور شبيه بالجهاز العصبي، إذ اصبح ممكنا بفضلها إرساء جهاز عالمي للاتصال يربط بين مختلف نقط الكون إذا توفرت الإرادة الجماعية.

لم تخلط اللجنة بين وسائل الإعلام الجماهيرية بمختلف مسالك وسائل الاتصال، فهذا الاتصال يدرك كظاهرة عامة لا يمكن تحديده بعناصر منعزلة وكل عنصر من عناصره يشكل جزءا من مجموعة متكاملة. وقد سعت اللجنة الدولية للاتصال لدراسة مجموع قضايا الاتصال، مستعرضة مختلف وسائل الإعلام ومختلف أشكاله، بما فيها وسائل الإعلام التقليدية كالهاتف والخدمات البريدية وبنوك المعلومات والأقمار الصناعية إلى آخره.

2- تعدد الأبعاد:

ومن وظائف الاتصال الثمانية التي استوعبها الدرس يمكن إقرار ست وظائف ذات خاصية اجتماعية: الإسهام والتشريك في العمل الإعلامي، والاندماج في المجتمع، وخلق الحوافز التربوية التثقيفية والتسلية والترفيه. وهذه الوظائف مرتبطة بمجموع الحاجات المادية وغير المادية للبشر في الوقت ذاته. وتتفاوت أهميتها بدون شك حسب المجموعات المعنية، إلا أن الاتصال لا يبدو أقل من حركية اجتماعية أساسية، والقضايا التي يثيرها هي قبل كل شيء ذات صبغة اجتماعية ثقافية. ويركز التقرير على الاتصال الاجتماعي أكثر من تركيزه على الإعلام الجماهيري ويتصور الاتصال كمرآة ينعكس عليها المجتمع بأسره. ومن جهة أخرى فقد رأت اللجنة أن تنمية الاتصال عمل يخضع إلى الحتمية التاريخية والثقافية ذاتها مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فإذا كان الاتصال لا يمكن لوحده أن يتضمن التنمية فإن إعلاما منقوصا يعرقل العمل التنموي ويحول دون الإسهام الشعبي. وقد اعتبرت اللجنة الاتصال كأداة تغيير وعنصر حتمي للتنمية وجهاز يتضمن مساهمة الجماهير في اتخاذ القرارات. وسعى التقرير إلى تجاوز المظاهر، وحاول إدراك صعوبة وتعدد القضايا المطروحة فدعا إلى بحوث جديدة، متنوعة ومركزة على عمل مفض إلى تدابير ملموسة وإلى قرارات سياسية جريئة.

جوهر التقرير

ويبدو تقرير لجنة اليونسكو في صيغته النهائية كوثيقة دفاع عن كرامة الإنسان وميثاق شرف مهني، فهو يؤكد أهمية القيم المبنية على احترام حقوق الإنسان وخاصة القيم المتجسدة في حق الاتصال الذي يساعد على ضمان حرية الإنسان، ويجب في نظر واضعي التقرير أن يفوق أي اعتبار آخر. وبما أن هذا الاتصال هو ضرورة أساسية وحق مشروع لكل رجل، وامرأة ولكل طفل وشيخ فالقضايا الإعلامية بالنسبة للجنة لا ترتبط فقط بالحكومات أو المنظمات الدولية كما أنها ليست احتكارا على عالم الأعمال أو الأوساط المهنية. وتأمل اللجنة في أن يصبح كلنا تحديد تدريجي لأخلاقية جديدة ينضوي تحت لوائها يوما ما كل منتجي الإعلام وكل مروجيه.

تأكيد مبدأ الحرية

وتوصلت اللجنة في نهاية أعمالها إلى الاقتناع الراسخ بأن الاتصال ملك وحق أساسي للشخص، كما هو ملك جماعي يجب تأمينه لكل المجموعات ولكل الشعوب. فحرية الإعلام وبالتحديد حق البحث وتقبل وترويج الإعلام هي من الحقوق الأساسية للإنسان وتشكل شرطا ممهدا لعدة حقوق أخرى.

وتناولت اللجنة جوهر القضايا التي تثيرها-في عالم ممزق-العلاقة الأساسية التي توجد بين الاتصال والحرية. ومبدأ حرية التعبير هو أحد المبادئ التي لا تشذ عن القاعدة وهو مبدأ جائز لكل شعوب العالم، نظرا لتعلقه بالكرامة الإنسانية.. وبالنسبة للجنة تظل حرية التعبير والإعلام ركيزة كل تجديد ديمقراطي، لذلك يكون حق البحث وحق التعبير، بما في ذلك حق اعتناق الآراء المخالفة أساسا لإرساء مختلف مفاهيم الحقيقة.

إن التأكيد على المبدأ لا يمنع اللجنة من ملاحظة صعوبة تطبيقه، فهي ترى أن حرية الإعلام ليست-من المؤسف-قيمة مقدسة في مختلف أنحاء العالم. ولكي يكون مفهومها مقبولا لدى الجميع، يجب تحديده بالاعتماد على المظاهر الفردية والمظاهر الجماعية للحركية الاجتماعية في الوقت نفسه. وكانت متبصرة جدا للاستعمالات المتعددة النزعات لمفهوم الحرية والمفهوم المتلازم لحرية تدفق الإعلام، لذلك فهي تحرص على أن تكون

الحرية محركا للتقدم ولا عقبة تجاه التغيير. وأخيرا فهي ترى أن الحرية ليست مهددة فقط من طرف المهددين بالغزو الثقافي بل أيضا من قبل الذين يحاولون حماية الامتيازات والحقوق المكتسبة.

مواجهة العراقيل القائمة في طريق حرية الإعلام

لقد نددت اللجنة بدون لبس بالمظاهر الكثيرة التي تنال من حرية الإعلام أو تحول دون تدفقه الواسع في كل المجتمعات بدون استثناء. وقد أوصت في شبه إجماع بإزالة الرقابة والمراقبة التعسفية للإعلام موضحة أن التضييقات المعقولة التي لها ما يبررها يجب أن يحددها القانون وأن تخضع ممارستها إلى مراقبة دستورية وأن تتماشى مع المبادئ التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية المتعلقة بنفس الموضوع. وقد لفتت اللجنة الانتباه من جهة ثانية إلى الأخطار التي تتضمنها الرقابة الذاتية التي يخضع لها الصحفيون في بعض الأقطار وذلك لدرء الأخطار عنهم وعن وسائل الإعلام التي يعملون بها. فالعراقيل والتطبيقات التي تواجه وسائل الإعلام الحكومية أو المستقلة والتأثير التجاري على الصحافة والإذاعة والتلفزة أو الإشهار أو الإعلان الخاص والرسمي، كل ذلك يجب كما أوصت اللجنة أن يكون موضوع دراسة خاصة.

إن المعيار الأساسي لحرية الإعلام يكمن في تنوع المصادر الإعلامية والركون الحر إليها. إلا أن الحرية تزداد احتراما وتتدعم بتوفير إرادة العمل المسؤول، لذلك تركز اللجنة على مبدأ المسئولية الذي يجب أن يكون ملازما لمبدأ الحرية. وترى اللجنة أن الشعور بالمسئولية يحبذ أن يكون نتيجة الاحترام التلقائي للحرية، لا خوفا من القانون. وقد تجنبت اللجنة ربط مفهوم حرية الإعلام بموضوع حرية تدفق الإعلام مع ملاحظة أن مشكلة التدفق الحر للإعلام لا يجب أن تستغل لتبرير الكبت أو خنق الحقوق والحريات الجماعية. إن ما يجب توفيره هو كل ما يمهد لتدفق مزدوج الاتجاه وليس ذا اتجاه واحد وما يوسع في إمكانات تبادل ديمقراطي بين أطراف أحرار.

والدولة مدعوة بطبيعة الحال عند التنفيذ إلى فرض نوع من التنظيم حتى عندما تكون أجهزة الإعلام منتمية إلى القطاع الخاص. وهذا التدخل

يتمثل في أشكال متعددة تتراوح بين الهيمنة الكلية والتعددية التأسيسية. وترى اللجنة أنه لا يليق بأي حكومة أن تنصب نفسها حكما وحيدا على ما يحتاجه الشعب من معرفة وما يجب أن يعبر عنه. وعلى كل حال فقد أكدت التجارب أن التخاطب من جانب واحد لا يقدر على منع المواطن من النقد. لذلك فإن أنسب وسيلة لوضع الفاصل بين الحقوق الفردية ومستلزمات القانون، يمكن أن تضبط من خلال قواعد أخلاقية ومواثيق مشرفة.

محاربة الاختراق واللامساواة

لقد نددت اللجنة بواقع الإعلام المعتمد على التبادل غير المتساوي باعتبار أن التخفيض بين الفوارق هو أهم منطلق للديمقراطية. وسعت اللجنة إلى تشخيص وتعميق أبعاد ظواهر اللامساواة والاختراق مبررة أن الاختراق ليس فقط في مستوى العلاقات بين الشمال والجنوب، بل هو قائم أيضا بين الشرق والغرب وفي صلب مختلف مناطق العالم. ولا ينحصر الاختراق في تدفق الأخبار في معناها المتداول فهو واقع ومزايد في مستوى تجميع وبث المعطيات الضرورية للأبحاث العلمية، وللابتكار التكنولوجي وللحاجات التجارية، ولتنمية التبادل ولاستغلال المصادر الطبيعية وللتكهنات الجوية وللأغراض العسكرية. وقد يكون الاختراق الأكثر حدة هو ذلك الذي ينتاب الإعلام الاستراتيجي لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية. وهذا الاختراق هو ظاهرة معقدة ومتشعبة كما وكيفا، تبرز في مستويات متفاوتة وأشكال مختلفة فالفارق بين نقص في الإعلام وتخمة إعلامية يزداد تفاقما في نفس الوقت حيث يبرز عدم التوازن بين أجهزة البث وأجهزة التقبل للإعلام.

وهذه الأشكال الكمية والكيفية لعدم التوازن تؤدي إلى الانتماء والارتباط السياسي والثقافي بالنسبة للبعض وإلى الهيمنة بالنسبة للآخرين. فالتدفق ذو الاتجاه الواحد هو واقع في مضمون الرسائل الإعلامية وفي اختيار المواضيع وفي التأويلات الضمنية أكثر من الظاهرية. وتتمتع البلدان المصنعة باحتكار شامل خاصة في ميدان الإعلام العلمي والتقني وفي مجال المعطيات المتعلقة بالصناعة والتجارة والبنوك والخيرات الطبيعية. ومن الغريب أن أكثر المدافعين عن التدفق الحر للأخبار في الغرب يبدون نوعا من الاحتراز

إزاء حرية تدفق الخبر العلمي والتقني ويلجأون إلى شتى الوسائل للحد من تنقل المعلومات. فمن المفيد إذن ضمان توزيع أفضل وفي ظروف أحسن للمادة الإعلامية بين الأفراد وبين الشعوب.

من أجل إقرار ديمقراطية الاتصال

إن العمل الديمقراطي حسب تقرير اللجنة يقوم على ثلاث خاصيات:

1- أن الفرد شريك نشط وليس مجرد هدف سلبي للإعلام.

2- إن التنوع والتعدد الإعلامي أمر أساسي.

3- إن المساهمة الاجتماعية غاية حتمية.

فالاتصال هو مكسب اجتماعي وفي نفس الوقت عنصر أساسي لممارسة حقوق الإنسان وأداة تحرير، ولذا فإنه يتحتم على أنظمة التربية والتعليم أن تنمي حاسة النقد لدى العامة وتساعد على بناء نموذج إنساني ديمقراطي غير مادي وخلق رأي عام واع ورشيد. وهذا الرأي العام ينبغي أن يرتكز على قاعدة واسعة من المعلومات والتجارب إذ ترى اللجنة أن محور السلطة ينتقل تدريجيا من الحكومة نحو الرأي العام، ولذلك كان ممكنا تجاوز التوزيع الحالي للأدوار حيث تقتصر وسائل الإعلام على البث والإرسال ويقوم الجهور بالتلقي، لإقامة حوار أكثر عدالة بين طرفين متساويين بإدماج المواطنين في حلقة المشاركة وأخذ القرارات، وحينئذ يصبح الرأي العام ضميرا متطورا نتيجة معرفة الشئون العامة وتجربة الممارسات الاجتماعية.

إن الحوار والنقاش والمشاركة في إصدار الأحكام والمساهمة فيها يعد كله من حتميات الديمقراطية. ولقد لاحظت اللجنة أن التدفق العمودي وفي الاتجاه الواحد من فوق نحو الأسفل لرسالة غير نوعية وخفية المصدر، أنتجها البعض للجميع وبلغ من خلالها آراءه ومبادئه يؤدي إلى إعلام غير متكافئ ودون تبادل ولا تجاوب، وقد ينتهي بالاختراق الثقافي والمس بالجهاز العصبي للمجتمع بأسره. ومثل هذا النظام يحد من إمكانيات الفرد ويجعل منه مجرد آلة استقبال سلبية يهمل اهتماماته الخاصة ولا يهتم بطموحاته ومطالبه الحتمية.

ولذا تساءلت اللجنة عن وسائل تكثيف الاتصال ومضاعفته وتدفق الإعلام حتى يكون بمثابة تبادل دائم بين شركاء متساوين ومسؤولين بعضهم

تجاه بعض، وتساءلت كذلك عن وسائل إقامته أو تشجيع تدفق ثنائي الاتجاه للإعلام المرتكز على التبادل الحر وعلى إمكانيات النفاذ إلى المصدر والمساهمة. وبما أن معنى الديمقراطية الإعلامية يعني التعددية والتنوع في آن واحد فإن اللجنة تخشى أن تؤدي نزعة توحيد أنماط الحياة والعادات والتقاليد والأذواق والأفضليات التي ظهرت بعد وتظهر عبر العالم، والتي ساعدتها إلى حد بعيد وسائل الإعلام، إلى الإضرار بالتنوع وبالمميزات الخاصة. فالوحدانية في هذا الاتجاه تتضارب مع الإثراء الثقافي. وهي بذلك ذات خطورة متزايدة. ويجب أن يكون هذا التعدد اجتماعيا وثقافيا أكثر منه تكنولوجيا أو دستوريا حتى يبقى المجتمع في مأمن من كل تأثير ومن كل رقابة. وإذ تعتبر اللجنة أن التعددية تبقى الشرط الضروري للحريات الديمقراطية فهي تقر ببعض الحلول وتعتبر أنه في كل مجموعة بشرية يوجد حد أدنى من الاتفاق، ولولاه لباتت الحريات مهددة بالانهيار والمجتمع بالخراب والاندثار.

لقد حاولت اللجنة التعريف بالإعلام البديل وبالآفاق التي يفتحها والمسائل التي يثيرها فاعتبرت أن الإعلام الذي تتصوره هو المتمم والمفسر والمصحح للإعلام الرسمي، والساعي إلى مواجهة تأثير وسائل الإعلام الكبرى وهذا ما يبرر الحاجة إلى إعلام مستقل يساهم فيه غير المحترفين المساهمة الفعالة عن طريق وسائل الإنتاج السمعي والبصري بعد إرساء اللامركزية في هياكل الإنتاج والبث أو النشر. وقد درست اللجنة في هذا الإطار الجوانب الهيكلية لملكية الإعلام وانعكاساتها بمختلف مظاهرها. أما بخصوص الصناعة الإعلامية فقد أشار التقرير إلى التطورات المسجلة في هذا المجال لكنه ذكر بأنها ليست صناعة مثل الصناعات الأخرى حيث أنها تؤثر في العمق على الإطار النفساني والاجتماعي للبشر، واستنتج أن تصنيع الإعلام بدون إحساس بالمسؤولية الاجتماعية وبدون رعاية ديمقراطية قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها. على أن اللجنة لم تنكر أهمية البعد السياسي للإعلام الذي تعده من المسلمات حيث إن تنظيم الإعلام داخل مجتمع ديمقراطي ينبع أساسا من قرار سياسي يعكس قيم النظام الاجتماعي القائم، ودعت إلى البحث عن توازن بين الحصة الشرعية التي يحق للسلطة التنفيذية الانتفاع بها في وسائل الإعلام وبين الإمكانيات التي يجب تسخيرها

لمختلف الاتجاهات والقوى الحية في المجموعة.

شروط الاحتراف الإعلامي وملكية وسائل الاتصال

لقد بحثت اللجنة الدور المتنامي المخصص للمحترفين الإعلاميين الذين ارتفع عددهم بصفة مذهلة في البلدان المصنعة بحيث بلغت نسبة العاملين في مختلف قطاعات الإعلام والاتصال في بعض الحالات 50 بالمائة من السكان النشطين. وإذا ما وقع الاقتصار على الأخصائيين الإعلاميين بالمعنى الضيق، فإن هناك اتجاها شاملا نحو ازدياد قوي في عددهم وتنويع وتخصيص في وظائفهم. ويفرض هذا التدعيم في القدرات المهنية تحسين برامج التكوين والأنشطة المتعلقة بها. وقد اقترحت اللجنة تنظيم هذه الأنشطة التكوينية على مستوى وطني أو إقليمي وسط إطار ثقافي مألوف وأن تكون متلائمة والاختيارات الوطنية مع مراعاة الضرورة الملحة لخلق تفاهم افضل وإيجاد وعي ملموس بالبعد العالمي للأنشطة الإعلامية.

وركزت اللجنة على العراقيل الهيكلية التي تواجه الاحتراف وتطرأ مع مسيرة التنمية الصناعية وتجمع الأنشطة الإعلامية وتزايد حجم الإشهار (الدعاية) وتأثير الاعتبارات المادية. وقد اقترحت اللجنة إعلام الجمهور بكيفية ملكية وسائل الإعلام حتى يقع الحد من مضار هذه الوضعية. كما عبرت عن أملها في أن يقع ضبط توصيات أو حتى معايير سلوك خاصة بأنشطة الشركات العالمية التي باتت تؤثر باطراد على الأفكار والمواقف سعيا لخدمة مصالحها الخاصة. وسجل التقرير كذلك تبعية وسائل الإعلام المتزايدة للدعاية التي قد تكون لها دائما تأثيرات سلبية، لكنها أصبحت في أغلب الأحيان تعمل على خلق عقلية تجارية بجعل الاستهلاك غاية في حد ذاته وتحويل الخبر إلى بضاعة تباع وتشترى وتمكن من توفير الكسب. وتساءلت اللجنة عن إمكانية توضيح الاتجاهات الرئيسية لمحتوى الرسالة الإعلامية، وقد أبدى عدد من الأعضاء رغبتهم في أن يتم تحديد أهداف أساسية لعملية الاتصال والإعلام إلا أن اللجنة لم تتمكن في نهاية الأمر من الاتفاق على جدوى وضع ميثاق دولي على الرغم من أن إعلان باريس الإعلامي [(2)] يتضمن عناصر أساسية لإعداد مثل هذا الميثاق.

لقد خصصت اللجنة جزءا آخر من التقرير لموضوع التكامل الدولي

والتعاون في مجالات الإعلام والاتصال وأكدت فيه على العناصر التالية:

- ضرورة تبني سياسات إعلامية واضحة أساسها توظيف الإعلام في العمل الإنمائي.

- الاهتمام بموضوع التقنية الحديثة والانتباه إلى تأثيرها على الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

- حتمية مساعدة الدول النامية على تدعيم بنيتها الأساسية والإنسانية في مجالات الإعلام والاتصال. وقد أنهت التقرير بحوالي 80 توصية.

ولم تفرد هذه اللجنة جزءا من تقريرها لموضوع النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال إذ اعتبرت أن الفحوى الكامل للتقرير يتعلق بهذا الموضوع وأن المقترحات الواردة في خاتمته ما هي إلا حلول تؤدي إلى تحقيقه بالتدريج. وقد أقرت-بإجماع-بأن النظام الإعلامي السائد في العالم غير ملائم وينبغي تصور تغييرات جذرية للعلاقات الإعلامية الدولية المتصلة بالعلم والمعرفة والاقتصاد والسياسة. وكانت اللجنة ترى أن أي نظام إعلامي جديد لا بد أن يؤدي إلى تغيير الأسس الوطنية بدرجة لا تقل عن التغييرات المطلوبة في المستوى الدولي.

كما أنها ركزت في الأخير على العلاقة الأساسية التي ينبغي أن تقوم بين النظام الإعلامي الجديد والنظام الاقتصادي الدولي المنادى به في نفس الوقت..

7 مفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال في المنظمات الدولية

لقد أرسيت القواعد الأولى لمفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام في المؤتمر الحادي والعشرين من خلال لائحة تمت المصادقة عليها في شبه إجماع بعد أخذ ورد ومفاوضات طويلة. وقد ورد في اللائحة 4- 19 أكتوبر 1980 ما يلي:-

فحوى لائحة بلغراد:

يرى مؤتمر اليونسكو أن:

أ-هذا النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يمكن أن يستند من بين ما يستند إليه من أسس إلى:

1- القضاء على اختلال التوازن وأوجه التفاوت التي يتسم بها الوضع الراهن.

2- إزالة الآثار السلبية لبعض الاحتكارات العامة أو الخاصة وأوضاع التركيز المفرط.

3- تذليل العقبات الداخلية والخارجية التي تحول دون التداول الحر والانتشار الأوسع نطاقا

والأكثر توازنا للمعلومات والأفكار.

4- تعدد مصادر المعلومات وقنوات الإعلام.

5- حرية الصحافة والإعلام.

6- تمتع الصحفيين وجميع المهنيين العاملين في وسائل الاتصال بحرية لا تنفصل عن المسؤولية.

7- تدعيم قدرة البلدان النامية على التوصل إلى تحسين وضعها الخاص ولا سيما عن طريقة التزود بالمعدات وتدريب أطرها وتحسين بناها الأساسية، وجعل،وسائل الإعلام والاتصال الخاصة بها قادرة على الوفاء باحتياجاتها وتطلعاتها.

8- الرغبة الصادقة من جانب البلاد المتقدمة في مساعدتها على بلوغ هذه الأهداف.

9- احترام الذاتية الثقافية لكل أمة وحقها في إعلام الرأي العام العالمي بمصالحها وأمانيها وقيمها الاجتماعية والثقافية.

10- احترام حق جميع الشعوب في الاشتراك في التبادل الدولي للمعلومات على أساس المساواة والعدالة والمصلحة المتبادلة.

11- احترام حق الجمهور والفئات الإثنية والاجتماعية والأفراد في الانتفاع بمصادر المعلومات وفي المشاركة الفعالة في عملية الاتصال.

ب-وهذا النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ينبغي أن يقوم على المبادئ الأساسية للقانون الدولي كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة.

جـ-يُعدّ التنوع في حل مشكلات الإعلام والاتصال أمرا ضروريا بالنظر إلى أن الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية تتباين من بلد لآخر ومن فئة لأخرى داخل البلد نفسه.

تلتقي المبادئ الأربعة عشر المنصوص عليها في هذه اللائحة إلى حد ما مع مطامح البلدان النامية بشأن نظام جديد أكثر عدلا وتوازنا، ويعتمد مبادئ الحرية والإسهام في توسيع رواج الإعلام والآراء. وتشكل هذه القواعد للغربيين نقطة قصوى لا يمكن لهم تجاوزها، في حين أن البلدان النامية تعدها نقطة انطلاق لا غير لإعداد إعلان أشمل يحدد بصورة أوضح المبادئ التي يجب أن تؤدي إلى إرساء نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال ودرس مختلف أبعاد الحركية المتواصلة والتي ينبغي أن تتلاءم حتما مع

تطور الوضع. إلا أن الحوار أثناء المؤتمرات الموالية لمنظمة الأمم المتحدة واليونسكو لم يسجل تطورا يذكر، ولا يمكن القول أن البلدان النامية قد حققت تقدما في هذا المجال. وقد سعت بعض البلدان الغربية إلى دعوة المجموعة الدولية للتخلي عن المطالبة بنظام عالمي جديد للإعلام والاتصال والتراجع في القرارات التي اتخذتها حول هذا الموضوع وكذلك إزالة عبارة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال من الوثائق الدولية المصادق عليها في الماضي. [1]

لائحة مهمة ولكن. . .

إن إقرار نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال لا بد له أن يأتي من تفكير نظري يحدد إطار العمل. وحد أدنى من التجرد يساعد على تجاوز المشاكل الظرفية ويميز بين الغث والسمين. لقد حظيت لائحة بلغراد بشأن النظام العالمي الجديد للإعلام وللاتصال سنة 1980 بإجماع عالمي رغم طرحها القضايا الأساسية وتسجيلها لبعض الأهداف التي طالبت بها البلدان النامية، إلا أن اللائحة لا تخلو من نقاط صخب وعلى الأقل نقطتين الأولى تخص الشكل والأخرى أكثر خطورة تهم الجوهر.

الشكل:

لقد تم تحرير نص اللائحة في ظروف صعبة كما ذكرنا. لذلك جاء الأسلوب هزيلا يتضمن نقصا جليا وتكرارا لعدة أفكار في نفس الوقت، ولكن الأهم يتعلق بالصيغة القانونية. كان من رأي البلدان النامية وقتئذ أن يزكى النص في شكل ميثاق أو إعلان بدلا من قرار ليكون أكثر فاعلية وإلزاما للمصادقين عليه، إلا أن الظرف السياسي لم يسمح آنذاك بتحقيق هذا الهدف فاقتصر مندوبو العالم الثالث إلى جانب ذلك، على عرض إضافي يطلب من المدير العام درس إمكانية إعداد إعلان يعرف بصورة أدق بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ويعرض على الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر اليونسكو سنة 1983. وإزاء تهديدات بعض البلدان الغربية بالانسحاب من منظمة اليونسكو وتأثر حركتنا بذلك لم يجد هذا النص حظه في التنفيذ حتى الآن.

المحتوى

إن الأصول التي حافظ عليها النص المصادق عليه لتحديد مفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال متأتية في معظم الحالات من الوثائق التي اقترحتها البلدان النامية إلا أن عدة مبادئ أخرى قد أغفلت أو أزيلت عمدا من المشروع المعروض.

وهكذا لم تجد مكانتها في هذه اللائحة الصيغ التي يركز عليها المنادون الأولون بالنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال كتحقيق الديمقراطية الإعلامية وإشاعة اللامركزية وفرض المساهمة وإقرار حق الاتصال.

ولم تقع أية إشارة إلى ضمان حرية تدفق الإعلام العلمي الذي يعد أحد المصادر الرئيسية للتنمية، كما تم تجاهل مبدأ التوزيع العادل للطاقات الدولية المشتركة أو الثروات الطبيعية المحدودة مثل الطيف الكهر-مغناطيسي، والمدار الجغرافي الثابت للأقمار الصناعية.

ومن جهة أخرى فقد أهمل البعد الاجتماعي مثل مراعاة حاجات المعوقين والشيوخ والأطفال وتحسين صورة المرأة والمساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام. ولم تكن هنالك أي إشارة إلى الدور التربوي لوسائل الإعلام وآفاقها. ولم يول أي اهتمام للبعد التكنولوجي والمكانة النامية للأجهزة الإلكترونية في وسائل الإعلام وأخطار الهيمنة التقنية، وكذلك المشاكل التي تثيرها ولدعاية ومكانة وسائل الإعلام في الميدان الاقتصادي والعلاقة المتينة بين النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال والنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وعلى هذا الأساس تتحتم قراءة جديدة لنص لائحة عام 1980. ويجب التحاور على مستوى البلدان النامية وغير المنحازة وخاصة في المراحل المقبلة استعدادا لجولات جديدة للحوار بين الشمال والجنوب في المحافل الدولية التي تعتني بقضية الاتصال.

ويبدو من الضروري فعلا تقييم الأوضاع مع تأكيد مواقف البلدان النامية ومواصلة المسعى بمرونة وعزم في الوقت نفسه لتعميق البحث في الآراء التي لم تأخذ مسلكها بعد والتي من شأنها أن تشكل عناصر مهمة لبرنامج متكامل في المرحلة القادمة.

إن مجهود التفكير والدرس حتى على صعيد البلدان غير المنحازة ومجموعة الـ 77 ومختلف الجامعات ومعاهد البحث المختصة يجب أن

يفضي اليوم إلى أرضية أكثر اتساعا لتحديد أفضل لمفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال وتعمق مختلف أبعاده. وكما ذكرنا سابقا يجب أن يعتمد النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال أساسا مبادئ حرية الصحافة والرأي والتدفق الحر الواسع المتوازن للإعلام، وحرية بلوغ المصادر وبث الإعلام وتأويل الأحداث وكذلك حق الرد والتصويب، وهي شروط أساسية لا لرجال المهنة فقط بل لمختلف أفراد المجتمع وللمجموعة ككل.

وينبغي زيادة على ذلك أن يقر النظام الجديد بأن مبدأ كل حرية يتضمن في حد ذاته معنى المسؤولية ويجب التركيز إلى جانب ذلك على أن التعددية في مستوى أنظمة الاتصال أي تعددية المصادر وتعددية وسائل البث وكذلك تنوع مجالات الاهتمام هي أمر حتمي لا مفر منه. وعلى هذا الأساس يجب أن تؤمن وسائل الاتصال في الميدان السياسي أحسن العلاقات بين الحكم والمحكوم، وبين المسئول والمواطن ويجب أن تعبر تلك الوسائل عن مختلف الاهتمامات وتساعد على توفير ظروف الحوار، وهو ما يتضمن طبعا ممارسة حرية الرأي والصحافة في إطار سياسات وطنية للاتصال موضوعة باتفاق بين مختلف الأطراف وفي صالح كل المجتمع. وهكذا يكون من وظائف وسائل الاتصال على المستوى الوطني الحفاظ على استقلاليتها واستقلالية بلدانها وأن تكون المدافع عن حقوق الإنسان والمعارض للتجاوزات، كما عليها أن تتجنب في الوقت نفسه الاستفزاز والحساسيات والديماغوجيا. وفضلا عن ذلك واعتبارا لدور الإعلام والاتصال في التخطيط الاقتصادي واستراتيجيات التنمية سواء داخل البلاد أو في مستوى علاقاتها مع المجموعة الدولية، فإن إدماج الاتصال وإدراجه في العمل الإنمائي ينبغي أن يشكل إحدى القواعد الأساسية للنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، وهذا الإدماج يجب أن يؤمن للبلدان النامية الظروف التي تسمح بتغيير أوضاعها وإكساب وسائل الإعلام قابلية للاستجابة لحاجاتها ومطامحها.

ويتحتم على النظام الجديد أن ييسر النفاذ إلى مصادر الإعلام التقني والعلمي المتاحة شرعيا ويفتح الطريق أمام تعاون دولي يدعو الدول النامية إلى جمع ومعالجة المعلومات، ويسمح لها باستغلال التقنيات الأكثر ملاءمة لحاجات وتنمية تقنياتها الخاصة. إلا أن التقنية لا تمثل بمفردها الحل الكافي لتسوية المشاكل القائمة وليست هي العصا السحرية لوسائل الإعلام

كي تقوم بالمهمة الموكولة إليها على أحسن ظهر. ومن جهة أخرى فليس لأحد تجاهل الدور الاجتماعي للاتصال في ربط الفرد بمجتمعه. وحري بنا إذن استغلال وسائل الإعلام في الوسط الاجتماعي والمهني لتيسير اندماج مختلف المجموعات وخاصة المرأة في المجتمع. فالمسألة تتعلق إذن باستعمال وسائل الاتصال انطلاقا من مبادئ العدل والإنصاف ومساهمة المواطن في اهتمامات المجتمع.

وأخيراً فإن أحد الأهداف الرئيسية للنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ينبغي أن يتمثل في التوعية بأهمية البعد الثقافي والتربوي في حركية التنمية انطلاقا من مبدأ أن التنمية لا تنحصر في الميدان الاقتصادي فقط وان أهداف النمو يجب أن تعتمد كذلك على الترقية الثقافية والازدهار الفردي والاجتماعي. وعلى كل حال فإن الاتجاه العملي المرسوم لمفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال لا يتبلور إلا بتدابير ملموسة مثل التي سعت إليها البلدان غير المنحازة خلال العشرية الماضية كوكالات الأنباء ولجنة التعاون الإذاعي أو مثل الهياكل التي ساعدت على إحداثها المنظمات الدولية، كالبرنامج الدولي لتنمية الاتصال ووكالة عموم أفريقيا للأنباء، فإن باب الاجتهاد مفتوح دائما.

الباب الثاني
من أبعاد النظام العالمي الجديد
للإعلام والاتصال

مقدمة

أبعاد النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال

لئن مكنتنا التحاليل الواردة في الجزء الأول من معرفة الدوافع للنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، وأهم المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها هذا النظام، وكذلك مواقف مختلف المجتمعات منه، فإنها لم تكن وافية بالقدر اللازم للتعريف بوظيفة أجهزة الإعلام في مختلف الأنشطة وخاصة الاقتصادية-الاجتماعية منها والتربوية-الثقافية. ولتوضيح علاقة النظام العالمي الجديد للإعلام بمواضيع هامة مثل الحق الدولي للاتصال والاستعمالات الفضائية والتقنيات الحديثة والمشكلات اللغوية المسيطرة إلى غير ذلك. فغن البحوث الواردة في هذا الجزء تتركز أساسا على التعريف بالبعض من أبعاد هذا النظام.

8 البعد القانوني: حق الاتصال مفهوم جديد لحرية التعبير

ينظر العالم المصنع إلى الإعلام اليوم نظرة تطغى عليها النزعة المادية بدون اعتبار للعوامل الاجتماعية والثقافية التي ينبغي أن تكون في الواقع هي الأساس. وقد أصبح الإعلام فعلا وقفا على بعض الكيانات التي تسعى تحت شعار مبدأ حرية الصحافة إلى احتكار وسائل الإعلام الكبرى والهيمنة على نسبة مرتفعة من تداول المعلومات. وهي لم تعد تراعي حتى المبادئ التي يقوم عليها الإعلان الدولي لحقوق الإنسان وخاصة المادة 19 المتعلقة بحق الإعلام. وأن التطور في هذا الاتجاه ليدعونا إلى التعمق في طرق هذا الموضوع المهم حتى نبحث عن إمكانية إعطاء مفهوم جديد لحرية الصحافة ولحق الإعلام وتعويض الحق المشار إليه بحق الاتصال، فنمكن مختلف الأفراد وجميع الشعوب من الإسهام في العمل الإعلامي والتمتع بحرية التعبير في مفهومها الواسع الصحيح.

مفهوم جديد لحرية الصحافة والتعبير

إن المذهب التحرري في القرن التاسع عشر

أعطى لمبدأ حرية العمل والمبادرة الأولوية المطلقة في المجال الاقتصادي، وذلك من الوجهة المذهبية وفي مستوى المعاملات على حد سواء، وكانت الدولة تتيح لكل فرد إمكانية المغامرة والإثراء دون أن تسعى لمعرفة من كان يدفع الحساب أو اضطلع بمسئولية العواقب الناجمة عن مثل هذا النجاح الذي كان أساسه الغصب والنهب في أغلب الحالات. وهكذا تكونت باسم الحرية، الثروات الطائلة وديست مصالح الضعفاء رغم حقهم المزعوم في التمتع بنفس الحريات. ونحن اليوم نعاني في المجال الإعلامي مثل هذه التحديات حيث أصبحت حرية التعبير هي الأخرى حرية الأغنياء.

وتبين الدراسات أن الأوضاع اليوم في المجال الإعلامي لا تختلف بحال عما كانت عليه في المجال الاقتصادي غير أنه منذ بداية القرن العشرين تطور مفهوم المذهب التحرري في المجال الاقتصادي تطورا واضحا، وإن لم يستجب لاهتمامات العالم الثالث وحاجاته. وقد استبدلت قاعدة حرية التجارة وحرية العمل التي كانت تشجع كل عمل فردي، ولو كان على حساب الاقتصاد الوطني بمفهوم جديد يرتكز على تداخل العديد من المعطيات، ويقتضي التماسك في العمل الجماعي وتضافر الجهود في سبيل الصالح العام.

ومن المشروع اليوم التساؤل عما إذا حان وقت الكلام عن مفهوم جديد لحرية التعبير، وهل يمكن الانتقال في مجال الإعلام والاتصال، سواء على مستوى التفكير أو مستوى العمل، من مرحلة البعد الضيق الذي لا يراعي الإنسان إلا كفرد، إلى مرحلة البعد الواسع الكبير الذي يولي اهتماما للإنسان في نطاق مجموعته برمتها، حتى لا تكون ممارسة حرية التعبير والاتصال على حساب هذه المجموعات نفسها.

من حق الإعلام إلى حق الاتصال

لقد برز مفهوم حق الاتصال للمرة الأولى في 1969. وكان جان دارسي Jean D‘ARCY(1) أول من رسم بعض خطوطه الكبرى عندما دعا إلى حق أوسع نطاقا من الحق في الإعلام، وهو الحق في الاتصال. وينطوي هذا الحق ضمن أمور أخرى، على حق الإنسان في أن يَسْمَعَ ويُسْمِعَ وأن يَعلَم ويُعْلِم.

أما دسموند فيشار [2] Desmond FISHER فيرى حق الاتصال يشكل حقا أساسيا للإنسان، ويتفرع عنه عدد من الحقوق والحريات الأخرى، مثل الحق في الإعلام، وحرية التعبير وحرية الرأي.. . الخ. وإنه يحق لنا أن نتساءل ما هو الهدف من هذا الحق ؟ ولماذا تعتبر المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير كافية ؟ وما هي التغييرات التي جدت منذ اعتماد هذه المادة في 1948 ؟.

إن الرد على هذه التساؤلات ليس سهلا إلا أنه يمكن القول بأن الدواعي ترجع خاصة إلى التغييرات التالية:

- بروز وسائل جديدة للإعلام والاتصال وانتشار كبير لهذه الوسائل (مثل الراديو، التلفزيون، الفيديو والتوابع الصناعية الخ).
- وعي بدور الإعلام بالنسبة لتطور المجتمع وضمان مناعته.
- شعور أعمق بمكانة العالم الثالث من الوجهة السياسية والاجتماعية.
- وعي بضرورة التكافل لمواجهة المشكلات التي تعترض طريق البشرية جمعاء.-تدعيم نزعة التعدد السياسي.. . الخ.

ومن الواضح أن هذه المعطيات تستدعي تغيير الأوضاع الراهنة من أجل إنصاف ذوي الحقوق المهضومة في كنف التعاون والتبادل الإعلامي المتوازن. ذلك لأن الحق في الاتصال مرتبط بضرورة الوعي بأن الاتصالات تشكل موردا من موارد البشرية يتعين استخدامه واستغلاله على أساس عادل.

والواقع أن الحق في الاتصال يتجاوز حريات الصحافة والإعلام إلى أسس ديمقراطية أكثر وثوقا ومجالات مشاركة أكثر اتساعا، ذلك لأن الاتصال لا يكون له معنى، إلا إذا كان تيارا ذا اتجاهين، وتبادلا بين متساويين، وذلك مثل أعلى لم يتحقق أبدا حتى اليوم.

أما فيما يتعلق بضبط مفهوم هذا الحق فإن هناك نهجين متباينين: الأول يؤسس هذا الحق على الإطار الراهن للحريات والحقوق في مجال الاتصالات. والثاني يركز على ضرورة وضع مفهوم جديد وأسس جديدة لهذه الحريات والحقوق. وقد لاحظت اليونسكو منذ سنة 1975 في تقريرها حول الحق في الاتصال، تعقد هذا الموضوع مبررة بأنه ينطوي على مشكلات تختلف في شكلها وجوهرها، ويختلف تأويلها من مجتمع إلى آخر، وتنطبق

على مختلف المستويات والتنظيمات الاجتماعية، وهو يتعلق بالدول في علاقاتها مع الدول الأخرى، وفي علاقاتها مع الجماعات والأفراد، وفي علاقات وسائل الإعلام مع الحكومة، ومصادر الإعلام والجمهور. ويرجع منشأ عناصر حق الاتصال إلى المواقف الاجتماعية والثقافية والدينية، وإلى دساتير الدول وإلى السياسة والقوانين وتنظيمات الحكومات وأنشطتها على مختلف المستويات. وينطوي هذا الحق على واجبات ومسئوليات مماثلة.

أما فيما يتعلق بالمستوى الذي ينبغي أن يرتكز عليه حق الاتصال فمن المعقول إقرار أن هذا الحق يشمل المستويات الثلاثة التالية. الفرد والجماعة والأمة. على مستوى الفرد، أي في اتجاه حقوق الإنسان. وعلى مستوى الجماعة، باعتبار أن الاتصالات تندرج في إطار اجتماعي. وعلى مستوى الأمة أي في اتجاه العلاقات مع الأمم الأخرى، عن طريق الاتصالات الدولية. ونذلك فإن المستويات الثلاثة مرتبطة ارتباطا وثيقا ببعضها البعض. ولئن لم يكن قد تم اتفاق حول هذا المفهوم، إلا أنه قد سجل عدد من المساعي التي ترمي إلى وضع قواعد سلوك أخلاقي أو مواثيق شرف في مجال الاتصالات الوطنية والإقليمية، وذلك جوهري، إذ نحن نعلم أن العديد من المنازعات التي تنشأ بين الأمم مرجعها الاختلاف في المفاهيم حول الحدود التي ينبغي أن تفصل بين صلاحيات الحكومات والدول ومسئوليات وسائل الإعلام.

الحق في الاتصال أساس للقانون الدولي

ومن هنا تبرز ضرورة وضع اتفاقية دولية بشأن الحق في الاتصال من شأنها أن تضمن ما يترتب عليها من واجبات والتزام باحترامها من لدن المسؤولين عن وسائل الإعلام.

وقد ورد في كتاب «من أجل نظام دولي جديد» لمحمد البجاوي، أنه يتعين على القانون الدولي أن يواجه تحدي الفوضى البنيوية للاقتصاد الدولي والتطلعات العميقة لجميع الشعوب في آن واحد.

ولا ريب أن في تكليف القانون الدولي بمهمة تدعيم السياسات الإنمائية وجعل التنمية واجبا قانونيا دوليا في الدول الغنية وواجبا ذاتيا دوليا في الدول النامية عمليتين تشكلان ثورة قانونية ذات أهمية كبرى.

وبما أن جذور اختلال التوازن في المجال الإعلامي بارزة كما هو الشأن في مختلف القطاعات الاقتصادية فإن ما ينطق على الصعيد الاقتصادي ينطبق أيضا على المجال الإعلامي. وهذا ما يوحي ليس بضرورة وضع إطار قانوني ملائم في المستوى الوطني فحسب، بل بالحاجة الملحة لإطار قانون دولي كفيل بضمان الحق في الاتصال. وينبغي أن يرتكز هذا الحق أساسا على الأوجه الأربعة التالية:

- الحرية: إن الأمر يتعلق بفهم هذه العبارة فهي صحيحا دقيقا وذلك في حدود احترام المعاملة بالمثل، والتوازن والحفاظ على السلم والأمن، فهي، حرية التفكير والتعبير والإعلام وحرية الانتفاع بالإعلام واستخدام حق الرد وحماية الحياة الخاصة وصون التكتم ووقاية الذاتية الثقافية وحتى حرية رفض الاتصال. ومهما يكن من أمر فلا ينبغي أن تكون الدول الكبرى أو الشركات العالمية هي التي تفرض تصورها لمفهوم الحريات الإعلامية-على الصعيد الدولي-على حساب المجتمعات الضعيفة.

- المسؤولية: المقصود في هذا الإطار الاعتراف بالواجبات إزاء الغير، على مستويات الأفراد والجماعات والأمم. وإلى جانب مبدأ التنوع الثقافي والسياسي فإنه ينبغي مراعاة مسؤولية وسائل الإعلام بالنسبة للدول النامية وبخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصون الوحدة الوطنية، من أجل إقامة السلم الإجماعية التي تمثل أحد العوامل الأساسية لهذه التنمية. كما أن هذه المسئولية تتطور وتتسع بحسب تطور واتساع رقعة انتشار وسائل الإعلام.

الوسائل والإمكانات: لا يمكن للتغيير أن يتم إلا بضمان مبادئ التعاون والتبادل وتوافر الموارد على أساس عادل حتى يمكن ممارسة هذا الحق، وإلا فإنه يكون لفائدة المحظوظين على حساب غيرهم وبالتالي على حساب الديمقراطية والحرية الحقة.

- الأدوات: يفترض الأمر تشريعات دولية ملائمة، وقواعد سلوك وأخلاق تحظى بكامل الاحترام على الصعيد الدولي كما يفترض وجود هيئة دولية لضمان احترام هذه القواعد.

وخلاصة القول: أن القانون الدولي الذي يتعين تبنيه لإقرار هذا الحق في الاتصال على مختلف المستويات ينبغي أن ينطلق أساسا من المبادئ

التالية:

- احترام حق جميع الشعوب في المشاركة في تبادل المعلومات على المستوى الدولي على أساس الإنصاف والعدل وتكافل المصالح.

- حق كل أمة من الأمم في استخدام مواردها الخاصة من المعلومات لحماية سيادتها والدفاع عن قيمها السياسية والأخلاقية والثقافية، وإطلاع العالم على مصالحها وتطلعاتها.

- احترام حق التجمعات الاجتماعية المختلفة والأفراد في الانتفاع بمصادر المعلومات والاشتراك على نحو فعال في عملية الاتصال.

- الحق في احترام قيم الشعوب وحياة الأفراد الخاصة. لذلك فإنه يتعين علينا الآن القيام بعمل مكثف من البحوث القانونية. والأمر يتعلق بجعل القانون الدولي ذاته يسهم في تحقيق النظام الجديد، سواء كان ذلك في مجال الاقتصاد أو الثقافة أو الإعلام أو الاتصال. فيشكل التفكير القانوني بذلك جهدا يضاف إلى الجهود الأخرى في المجالات السياسية والفنية ويدعم جميع العوامل التي تساعد على تحقيق النظام الدولي الجديد. ونحن نتمنى أن يعلن في يوم قريب عن ميلاد قانون دولي للاتصال يحمل في طياته حريات جديدة لا تتنكر للحريات القديمة، بل تتجاوزها وتتممها لتستجيب لمبادئ الديمقراطية والعدالة والاستقلال الحقيقي لكل أمة وفقا لاحتياجاتها وتطلعاتها.

٩ البعد الاقتصادي: مكانة وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية

إن التنمية هي أعمال متكاملة عديدة الأبعاد، والإنسان منطلقها وهدفها.

وهي لا تكون إلا نتيجة الجهود المتضافرة التي تضطلع بها القوى الحية للأمة. وما النشاط الاقتصادي إلا محور من محاورها المتعددة.

وعلى كل حال فإن بحث موضوع علاقة الإعلام والاتصال بالتنمية الاقتصادية يستوجب التعمق في دراسة وظائف هذه الأجهزة الإعلامية في النشاط الاقتصادي بمختلف جوانبه.

كما أن طرح هذا الموضوع يستدعي الانطلاق من المحاور التالية:

- الإعلام كعنصر أساسي يرتكز عليه النشاط الاقتصادي.
- الإعلام عامل توعية وتطوير ذهني فمساهمة.
- الإعلام أداة واجبة لكل تصرف سليم لها مردودها المباشر.
- الإعلام كحافز للتعاون الاقتصادي الدولي.

الإعلام عنصر تنمية:

لقد تم ربط الإعلام منذ زمن بعيد بالإنتاج وبالعمل إلا أن الصلة بين الاقتصاد والإعلام أصبحت بارزة الآن أكثر فأكثر وأضحى الاتصال قوة اقتصادية مهيمنة وعاملا حاسما من عوامل التنمية الحقيقية في مختلف أنحاء العالم.

وكان الكثيرون يعتقدون أن عالم الاتصال ينحصر في الصحافيين بل في عدد ضئيل منهم وذلك لأن الجمهور لا يعرف إلا البعض من نجوم التلفزة أو الإذاعة وعددا من المحررين اللامعين أو المراسلين، لكن أغلب الصحفيين والعاملين في حقل الإعلام من رؤساء تحرير ومهندس صوت ومنتجي برامج.. . لا يخرجون من دائرة المجهول ولا يعرف عنهم إلا القليل النادر.

والواقع أن الحقيقة أشد تعقيدا إذ تتمثل الأجهزة الإعلامية اليوم في الصحف والمجلات ودور النشر وهيئات الإذاعة والتلفزة ووكالات الأنباء ومؤسسات إشهار و(إعلان) والعلاقات عامة وشبكات التوزيع للوثائق المطبوعة والمرئية والمسموعة وأجهزة البث الإذاعي والتلفزي ومصالح الإعلام الحكومية وبنوك المعلومات والأدمغة الإلكترونية إلى غير ذلك.

وتحتل نشاطات الإعلام مكانة كبيرة في اقتصاد كل بلد ويبرز ذلك من خلال فرص العمل وحجم رؤوس الأموال والصناعات المتصلة بمحطات البث الإذاعي والتلفزي وأجهزة التقاط المقابلة والطباعة وإنتاج ورق الصحف والصناعات الإلكترونية.. . الخ والاتصال مرتبط أيضا بفروع أخرى عديدة من النشاط الصناعي مثل الأقمار الصناعية والأدمغة الإلكترونية والألياف الضوئية (FIBRES OPTIQUE) وأشعة الليزر وأجهزة الفيديو والراديو... الخ. يقول وليام دافيدسون في كتابه «المسابقة العجيبة» [1] THE AMASING RACE W. DAVIDSAN: إن قيمة الصناعات الإعلامية ستحتل قبل نهاية هذا القرن نسبة 40٪ من مجموع الصناعات ومجموع الأنشطة الإعلامية. كما قدر هذا المؤلف قيمة مجموع الأنشطة الإعلامية الأمريكية بما لا يقل عن 150 مليار دولار [2].

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك في تحليلهم حيث يرون أن قطاع الإعلام يمثل قسما كبيرا من الأنشطة الخاصة بالتربية والعلوم والطب

الوقائي والخدمات والإدارة العامة والمصالح المالية. وقد استعملت الأجهزة الإعلامية والتقنيات الجديدة بغزارة في الدول المصنعة وجميع القطاعات ومختلف الأنشطة.

ويقدر بعضهم أن نشاطات الإعلام والاتصال في البلدان التي بلغت درجة عليا من التطور التقني قد فاقت كل النشاطات الأخرى. وبلغت نسبتها حسب تقدير الدكتور حسن صعب [3] 40٪ في اليابان، وفي ألمانيا الغربية من مجموع القوى العاملة. ويقول السيد فولار (FOWLER) رئيس اللجنة الفدرالية الأمريكية للاتصال [4]. إن هذه الأنشطة الإعلامية التي كانت نسبتها في الولايات المتحدة لا تزيد في سنة 1880 عن 2٪ ضمن الحركة الاقتصادية من تشغيل وإسهام في الإنتاج قد تجاوزت بعد قرن، أي في سنة 1980 نسبة 66٪ من المنتوج القومي الأمريكي.

وقدر الأستاذ «نيلي» الحاصل على جائزة نوبل في الفيزياء أن حجم المنشورات العلمية بالنسبة لعام 1985 لا غير، سوف يكون أعلى من حجم ما نشر في هذا القطاع ما بين عصر النهضة، و 1976 أي في أكثر من قرنين.

أما الأستاذ المهدي المنجرة (جون أفريك-30 مارس 1983) فهو يعتقد أن مردود التمويل في ميدان الإعلام يقدر حاليا ب 12٪ بينما كان قبل 30 عاما لا يكاد يبلغ 4 أو 5٪، وعلى العكس من ذلك فإن مردود رأس المال الذي كان ما بين 10 و 12٪ تقريبا، قد نزل إلى 4٪ سنويا اليوم.

وعليه فإن الإعلام الذي أضحى المورد الذي تتوقف عليه بقية الموارد، سيحتل المكانة التي كانت لرأس المال في المجتمعات المصنعة في الماضي القريب مثلما احتل رأس المال المكانة التي كانت للموارد الطبيعية قبل مائتي عام.

ولكن الإعلام هو أيضا المسئول الرئيسي عن الهوة التي يتزايد اتساعها بين الشمال والجنوب، فنسبة التجهيزات الإعلامية المتوفرة في البلدان المصنعة التي تفوق الآن عشرين مرة ما تملكه بلدان العالم الثالث، ستكون أكثر من 50 مرة في نهاية هذا القرن.

وبسبب ذلك فإن التوسع البالغ الذي سجله هذا القطاع داخل مجموع النشاط الصناعي في البلدان المصنعة ومعدل نموه سيؤثران حتما في التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لكل بلد، وتبعا لذلك يتعين على

البلدان الأقل نموا أن تدرك الأهمية البالغة لهذا المورد وان تستخدمه أفضل استخدام حتى يسهم بقسط وافر في تنميتها وتطورها.

لكن الإعلام-بالإضافة إلى هذه الوظيفة الأولى-هو أساسا عامل تنمية. ولئن كان من الصعب معرفة المدى الذي يبلغه ذلك إلا أنه من المسلم به اليوم هو أنه بدون وسائل إعلام لا سبيل إلى التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

توعية وإسهام:

وقد يكون توسيع الأفق الذهني أول مظهر من ظاهر وظائف أجهزة الاتصال، إذ بإمكان هذه الوسائل، بفضل ما تكتسبه لدى الجماهير من مصداقية أن تساعد شعوب البلدان النامية على معرفة نمط حياة الشعوب الأخرى، وعلى نظرتها إلى أساليبها الخاصة إن كانت في حاجة إلى المراجعة. ذلك أن المجتمع التقليدي، حسب د. لارنر، مجتمع «غير مساهم» خلافا للمجتمعات الحديثة. فأفراده يعيشون في أسر وقبائل منعزلة بعضها عن البعض الآخر، وفي هذا المجتمع لا تولد حاجات تدعو إلى ترابط المصالح الاقتصادية إلا نادرا، ولغياب هذا التشابك فإن أفق كل فرد يكون مقتصرا على الإطار المحلي. والقرارات لا تهم إلا البعض من الأشخاص المعروفين والمعنيين مباشرة وبالتالي فلا فائدة في «أيديولوجية» وطنية تقرب بين المتساكنين الذين لا يعرف بعضهم بعضا، وتساعدهم على تبادل الآراء أو الاتفاق حول الاختيارات الأساسية.

«والمجتمع الحديث مجتمع مساهم»لأنه يقوم على الاتفاق المتبادل إذ يتعين على متخذي القرار في المسائل ذات المصلحة العامة أن يكونوا متجاوبين في الغالب مع جل أفراد المجتمع دون سابق معرفة بينهم حتى يصبح من الممكن تركيز سلطة ثابتة. والمفروض في هذا المجتمع المساهم أن يتألف من أناس لهم مستوى ثقافي ملائم ولهم رأي في المسائل العامة ويحسب لهم حساب فيما يقولون أو يفعلون.

وهكذا، فان وسائل الإعلام في تقريبها للبعيد، وفي توضيحها للغامض وفي توسيعها لأفق المواطن تساعد على تسيير التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، وتساهم في تقريب مستويات العيش في المجتمعات

النامية وتبقى غايتها المنشودة تحرير هذه المجتمعات من التواكل والجمود، وتشجيع المطامح الشخصية وحث المتساكتين على تحسين ظروف حياتهم بالعمل البناء والمجهود اللازم.

إن الأشخاص ذوي النفوذ، الذين تؤثر آراؤهم وأفكارهم تأثيرا مهما في صياغة القرار هم عادة من كبار المستهلكين للإعلام. وعن طريق قادة الرأي هؤلاء تستطيع أجهزة الاتصال التأثير في مجرى الأحداث، ذلك أن هذه الأجهزة قادرة على تعزيز النفوذ الأدبي للإطارات المحلية وتركيز الاهتمام حول جهود منشطي التنمية الجماعية والمستشارين الزراعيين وجميع الذين يقومون بالوظائف التكوينية والتدريبية. وفي هذا السياق يقول «ويلبور شرام» لقد وضعت أجهزة الإعلام الجماهيري أساسا وفي بداية الأمر من أجل الاتصال العمودي النازل من مركز القيادة إلى القاعدة، والبلدان النامية لا تحتاج لذلك بقدر ما تحتاج إلى توطيد التدفق الأفقي للإعلام في المستوى «القاعدي»(١). وهل من حاجة إلى التذكير بأن المعنى المتداول للاتصال بين الأشخاص بفضل وسائل الإعلام المحلية هو أخذ وعطاء في نفس الوقت. ومن حسن الحظ وفي كافة أنحاء العالم، بدأ الناس يعيرون أهمية للاتصال القاعدي ويولونه المكانة الملائمة في السياسات الإنمائية.

أداة تصرف ومردود مباشر

لم تعد إذن هناك حاجة إلى إقامة الدليل على أثر وسائل الإعلام في عصرنة المجتمع عامة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب عليه في بلدان العالم الثالث. وقد أصبحت المعلومات الاقتصادية أساس كل تحرك وإنجاز. فما من بلد في العالم يستطيع اليوم الاستغناء عن المعلومات ذات الصبغة الحيوية التي يبنى عليها الاقتصاد الوطني فكلما طرأ أي تغيير على سعر المواد الأولية المطلوبة بكميات كبيرة نشأت عنه تأثيرات مباشرة على اقتصاد البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة على حد سواء. وتصدر عنه انعكاسات بعيدة المدى، ويبرز ذلك الترابط أيضا بالنسبة إلى المنتوجات الجاهزة والآلات وغيرها. ولا ترتفع أو تنخفض أسعار القيم في بورصة إحدى العواصم الكبرى إلا وتتأثر بمفعولها كل بلدان العالم.

وأما إذا برزت ابتكارات فنية جديدة أو تم الاهتداء إلى ابتكار وسائل إنتاج تفوق من حيث الجدوى ما سبقها فإن ذلك من شأنه أن يوحي بالتهافت على الانتفاع بها واقتنائها قبل الغر. وهنا يأتي دور الإعلام الذي يتمثل في تشخيص وتسجيل كل هذه المعطيات ونقلها بأقصى ما يمكن من الدقة، وإنه لأساس لكل بلد أن تعمل صحفه وإذاعاته وهيئاته التلفزية على الإشعار والتعريف بالأخطار التي تحدق بهذا النوع من المواد، كما أنه ينبغي على وسائل الإعلام أن تكشف بمنتهى الأمانة كل الانعكاسات التي قد تكون عائقا أمام الاقتصاد وتطوره.

وفي نفس الوقت فإن هذه الوسائل مطالبة بأن تكون على الدوام راصدة لكل اكتشاف من شأنه أن يفيد البلاد ويسمح لها بالمزيد من الكسب. وفي هذا الإطار تصح الإشارة إلى دور الإعلان الإيجابي الذي يمكن اعتباره كنموذج إعلام اقتصادي ذي تأثير مباشر وحافز على التنمية. وفعلا، فإن الإعلان الإعلامي إذا استخدم استخداما صالحا، قد يساهم في بلوغ ما يؤمل من أهداف اجتماعية كتنمية الادخار والاستثمار والتنظيم العائلي أو شراء الأسمدة لتحسين الإنتاج الفلاحي، وبصورة عامة إذكاء المطامح وإقرار فرحة الحياة. على أن الإعلان قد يؤدي أحيانا أخرى إلى توليد الشعور بالحرمان لدى الكثير من الأفراد، فكل حكومة تسعى إلى دفع المطامح والرغائب إلى البروز ينبغي لها أن تتساءل عن مدى قدرتها على تلبيتها. فإذا فتحنا الباب أمام الشهوات دون أن نقدر على إرضائها كانت المخاطر جمة. لذلك فإن أجهزة الإعلام مطالبة على الصعيد الوطني بالتحذير من المخاطر وخاصة مخاطر الاستهلاك وتطوره السلبي المخل بالاقتصاد.

ولا شك أن ظاهر الاستهلاك المادية منها وغير المادية في أي مجتمع هي نتيجة ظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي، وغالبا ما تكون أجهزة الإعلام هي الحافز على الاستهلاك بمظهره الإيجابي وكذلك بمظهره السلبي، إذ هي كثيرا ما تكون أيضا وراء النهم الاستهلاكي والدفع على الإنفاق المفرط، وبالتالي في خلق الصعوبات أمام التنمية والتطور الاقتصادي وتضطر البلاد إلى استيراد ما لا يلزم وتلجأ إلى إنتاج ما لا ضرورة لإنتاجه. ولعل هذا أشد المخاطر على البلاد النامية.

لقد كثرت الدراسات والتحاليل حول أسباب المجاعة التي اجتاحت

جزءا كبيرا من القارة الأفريقية في السنوات الأخيرة وكان المبرر غالبا هو نزعة التقليد الغذائي تحت تأثير الإعلام الغربي في الإقبال على خبز القمح ولحم البقر والسكر الأبيض وغيرها من المواد المستوردة ونبذ ما تنتجه التربة الأفريقية مثل الذرة الصفراء ومشتقات الكاكاو وغيرهما. وبإمكان وسائل الإعلام الجديدة المساهمة بقسط وافر في مجال التطبيق العلمي وتوسيع المدارك العقلية. فقد أصبحت وسائل الاتصال الحديثة تمثل بحد ذاتها طاقات جديدة لا حد لها. ألا تسخر اليوم الأقمار الصناعية في تعميق البحوث التي تجري في ميادين الجغرافيا والجيولوجيا والجيوفيزياء وغيرها ؟ إن الاستكشافات الفضائية غيرت في سنوات معدودة جل المعلومات التي جمعناها منذ بداية التاريخ عن الأرض وما حولها، إذ مكنت الاستعمالات الفضائية من تقصير المسافات الطويلة التي تفصل بعضنا عن بعض وفتحت أمامنا آفاقا عريضة لاكتشاف الثروات الكامنة في خبايا الأرض وفي أعماق البحار وبعثت الأمل في اختصار المراحل للحاق بركب الحضارة وانتهاج احدث السبل للتقدم والرقي. فبالنسبة للأقطار التي يحدها البحر من إحدى جهاتها تدل الدراسات على أن الإنتاج السنوي للسمك قد يرتفع بنسبة عالية عندما تتمكن المصالح المختصة من إبلاغ البحارة في الإبان المعلومات المستقاة من عمليات الاستشعار عن بعد حول تحركات أسراب الأسماك التي تنتقل في مجموعات كبيرة، وكذلك فإنه يمكننا أن نعلق آمالا عريضة على الاستعمالات الفضائية فيما يخص إنزال الأمطار الصناعية إذا ما اشتد بنا الجفاف، كما يمكننا الحد من الحوائج الطبيعية، كنزول البرد، أو الفيضانات الخطيرة. وبالتالي يمكن القول أن وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، بإمكانها أن توسع الآفاق الذهنية وتفجر الطاقات الخلاقة التي تتوقف عليها المبادرات الناجعة في سبيل التنمية الشاملة. كما هي أدوات لازمة للتصرف السليم والتسيير، كما تستطيع المشاركة الحاسمة في تنمية حجم الإنتاج.

حافز للتعاون الاقتصادي الدولي

إن الاعتماد على النفس هو الدعامة الأساسية للمجهود الإنمائي على المستوى الوطني إلا أنه لا يمكن تجاهل دور التعاون الدولي كعامل رئيسي

في بلوغ مختلف الأهداف القومية وإقرار علاقات الدول النامية بالدول المتقدمة على أساس من الاحترام والعدالة. والحديث عن الترابط الاقتصادي بين أمم العالم أصبح اليوم حديثا مرددا في كل النوادي الاقتصادية، على أن بداهة مثل هذه الملاحظة لا ينبغي أن تحول اهتمامنا عن الانعكاسات والعواقب التي تنجم عن ذلك الترابط وعن دور الإعلام في تمتينه وتوثيقه.

لقد أصبحنا في أمس الحاجة إلى معرفة ما يجري حولنا في المجال الاقتصادي. ونحن نلمس أكثر من أي وقت مضى ضرورة إعلام الغير بمشاغلنا الخاصة ومنجزاتنا واكتشافاتنا، والغاية من ذلك واضحة وهي تتلخص في كسب الأسواق والحصول على التمويلات وإتمام المبادلات التجارية بأقل ما يمكن من تضحية وتنازلات، وإعلام الغير يعني كذلك إسماع صوتنا وضمان وجودنا في المحافل الدولية ونبذ الانزواء الذي لا يفيد بأي حال من الأحوال.

لقد دلت بعض الإحصائيات الرسمية في السنة الأخيرة على أن 130 دولة نامية أي ثلثي سكان المعمورة لا يسهمون في الإنتاج الأممي إلا بنسبة 12, 5٪ كما أننا لسنا بعيدين عن اليوم الذي سيكون فيه نصف سكان المعمورة مكتظا داخل الأقطار التي يفوق فيها معدل تطور النسل نسبة نمو اقتصادها. ومن جهة أخرى فإن حصة الشخص الواحد في التجارة الدولية التي لم تتجاوز في سنة 1979 ألـ 104 دولارات في الدول النامية، قد بلغت 1, 978دولارا في الدول الغربية. وقد انخفض نصيب الدول النامية في التجارة الدولية من 32٪ في سنة 1950 إلى أقل من 17٪ في سنة 1980.

أما الديون الخارجية بالنسبة للدول النامية التي كانت حوالي 75 مليار دولار في سنة 1970 فقد تجاوزت 600 مليار في سنة 1982.

كما أن المساعدات الدولية الضئيلة التي نادى الضمير العالمي يرفعها إلى 1٪ من الدخل الوطني في الدول المصنعة، واصلت انخفاضها حتى هبطت نسبتها إلى 0, 32٪ بعد أن جاوزت في وقت ما 0, 40٪ وذلك على مرأى ومسمع من الضمير العالمي.

ثم إن الأزمة الدولية التي تنبأ الأخصائيون بانفراجها منذ زمن، قد تفاقم أمرها وشمل مفعولها البلدان التي أمنت في بداية الأمر غوائلها. إن الاختلال الشامل لمختلف المقومات الاقتصادية وعلاقات التعاون الدولي

هو النتيجة الحتمية لهذا التفاوت وهذه التوترات.

كانت هذه الاختلالات هي التي أدت إلى تحرك المجموعة البشرية والبلدان النامية خاصة في السبعينات من أجل إقرار نظام اقتصادي دولي جديد هدفه تركيز العلاقات الاقتصادية في المستوى العالمي على أسس العدالة والإنصاف والتقدم. وفي تلك الفترة بالذات انطلقت دعوة مماثلة لإقرار نظام جديد آخر في مجال الإعلام والاتصال يحتل فيه البعد الاقتصادي مكانا ممتازا إلى جانب الاعتبارات السياسية والثقافية والاجتماعية، ويهدف إلى إشعار الرأي العالمي بخطورة تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، ويسعى إلى إقرار التعاون الدولي على أسس جديدة من التفاهم والعدالة في الوقت الذي يهدف فيه النظام الإعلامي الجديد إلى القضاء على التفاوت واختلال التوازن في مجال الإعلام والاتصال بين البلدان المصنعة والبلدان النامية وإحلال صيغ جديدة لتدفق المادة الإعلامية مكان الصيغ العمودية القائمة والمتحركة في اتجاه واحد.

والنظام الإعلامي الجديد معناه، كما هو الشأن في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، العمل أيضا في مستوى الدول النامية نفسها من أجل إقرار مسالك أفقية ناجعة للتبادل الإعلامي والعمل على تفادي الوساطات المخنقة.

فلا مجال للتشكك اليوم في جدوى الإعلام والاتصال في ميدان التخطيط الاقتصادي والعمل الإنمائي، ولا حق في التردد أمام الاعتمادات التي أصبح من الضروري تخصيصها لهذا القطاع ورصدها له في كل قطر على حدة وعلى الصيد الدولي في الوقت نفسه.

ذلك هو النداء الذي توجه به منذ حوالي خمس سنوات إلى البشرية عامة والبلدان النامية خاصة أعضاء اللجنة الدولية التي أنشأتها منظمة اليونسكو لبحث مشكلات الإعلام والاتصال في العالم. وكل أملهم أن يكون لهذا النداء الصدى الفعال والوقع الملائم.

10 البعد التقني: إدارة واستعمال التقنية الحديثة

هل هناك علاقة عضوية بين الإعلام والمعلومات أم أن الشبه ينحصر في مجرد الاشتقاق ؟ هذا هو السؤال المطروح اليوم في مختلف المحافل.. فالبعض يعتقد أن أنشطة الاتصال تتفرع إلى ثلاثة عناصر مختلفة:

أ-أجهزة الإعلام الجماهيري من صحافة وإذاعة وتلفزة بمختلف أنشطتها

ب-وسائل الاتصال الفنية من خطوط سلكية ولاسلكية وأقمار صناعية.. الخ

جـ-الإعلاميات وهي تتمثل في الحواسب الآلية وبنوك المعطيات ومختلف البرامج والتطبيقات المرتبطة بهذا القطاع.

أما البعض الآخر فإنه يعتبر أن الإعلام والإعلاميات ينبعان من نفس المصدر، ويرميان لنفس الغاية ويتجلى ذلك أكثر فأكثر بتقدم الزمن ولن يكون بعيدا اليوم الذي يصبح فيه التجانس بين الحاسب والتلفزة أكثر وضوحا من التشابه القائم بين الإذاعة والصحافة المكتوبة. فالتيليماتيك هو التلفزة والصحافة المكتوبة في آن واحد. وسواء

تعلق الأمر بالوسائل الإعلامية المعهودة أو بالوسائل الحديثة فإن مباشرة العمل تمر بنفس المسالك وتقف بنفس المراحل، حتى تصل إلى أهداف متشابهة. وفي كل الحالات فإن تقنية الإعلاميات تؤدي نفس الوظائف: البث والإرسال-الالتقاط والتلقي-الخزن والتوثيق.

إن وسائل الاتصال والإعلاميات تطورت في البداية كل واحدة منهما على حدة ولم تربط الصلة بينهما إلا عام 1964. ومنذ ذلك التاريخ وهذه الصلة تتدعم باستمرار. وبالتالي فإن الوسائل الإعلامية المعهودة والوسائل الحديثة أخذت تتشابك مع بعضها البعض متجاوزة الحدود التقليدية التي كانت تفصل بينهماقبل ذلك التاريخ. وأصبحت الشبكات الإلكترونية المسلك الرئيسي لكل تبادل إعلامي على المستوى العالمي.

وقد أعطى هذا الربط التقني ضمن الدورة الاقتصادية مكانة كبيرة للأنشطة الإعلامية لم يسبق لها مثيل عبر التاريخ، وأوضحت تقنية الإعلام بالتالي أمرا حيويا لنمو وتطور مختلف المجتمعات ومحورا رئيسيا لتدعيم النفوذ الاقتصادي والعسكري للقوى العظمى في العالم.

لقد كتب وليام ديفيد سون في كتابه «المسابقة العجيبة» الصادر في سنة 1983 بنيويورك أن الصناعات الإعلامية تمثل حاليا في الولايات المتحدة سوقا تقدر ب 125 مليار دولار وسيتواصل نموها بنسبة سنوية تناهز 20٪ كما أنها ستمثل في نهاية القرن الحالي ما لا يقل عن 40٪ من مجموع الأنشطة الصناعية.

«وذكر السيد فولار رئيس الفيدرالية الأمريكية للاتصالات أن مجموع الأنشطة الإعلامية بمفهومها الواسع [(2)] التي كانت تمثل 2٪ من مجموع الأنشطة الاقتصادية الأمريكية في سنة 1880 قد بلغت 66٪ بعد قرن أي في سنة 1980».

ولذلك يوضح دفيد سون «بأن الولايات المتحدة الأمريكية تبدي كثيرا من الاحتراز إزاء بعض أنشطة المنظمات الدولية التي تعتبرها منحازة لصف الدول النامية وهذا ما يبرر عزم أمريكا على الانسحاب من منظمة اليونسكو التي تتهمها بمناصرة فكرة إقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال».

«هذا فيما يتعلق بالمحتوى الإعلامي، أما فيما يخص نقل الإعلام وتدفقه،

أي وسائل الاتصال الفنية فإن الأمريكيين ما زالوا يتساءلون عن الموقف النهائي الذي يتعين اتخاذه إزاء الاتحاد الدولي للاتصالات.»

وفي الواقع أن هذا التحلل ليس بجديد إذ كتب السيدان / ايبل وبوار في جريدة النيويورك تايمس الصادرة بتاريخ 21 سبتمبر 1980:

«إن النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يعني بالنسبة للولايات المتحدة مضايقة إشعاع أقمارها الصناعية وحصر مفعول إعلاناتها والحد من رواج أشرطتها في الخارج».

وفي الواقع أن هذا النظام الذي يهدف إلى إقرار تدفق حر ومتوازن للإعلام لا يمكن أن يصبح يوما حجر عثرة أمام الرقي والتقدم إلا أنه يرمي في الوقت نفسه إلى حماية حقوق ومصالح الضعفاء وتركيز النهضة العلمية والتقنية على أسس متعادلة وقواعد أخلاقية سليمة.

وفيما يخص تقنية الإعلام والإعلاميات فان هذا النظام يهدف بالذات إلى التشهير والتنديد بجهاز الاتصالات العالمي القائم حاليا على الاختلال والمضر بمصالح الدول النامية، وإبراز آثار العمل الاحتكاري الذي تمارسه في هذا المجال الشركات العالمية والذي ترمي من ورائه إلى فرض نفسها كمنظم ومرتب للعالم اجمع على حساب السيادة الوطنية والهوية الثقافية.

ثم استنباط حلول بدينة حتى تكون تقنية الاتصال بحق وسيلة جديدة لتخليص الإنسانية من المشاكل التي تتخبط فيها وليس امتدادا للهيمنة والاستلاب.

إن مختلف التحاليل والآراء التي أبديت حول مفهوم الـ (ن.ع.ج.أ.ت) تؤكد الشوائب وجوانب النقص القائمة في جل الميادين.

ولم تكن الاعتبارات السياسية أو الانتماءات الإقليمية من الدوافع لهذه المؤاخذات، إذ إن النقد يوجه أحيانا إلى المسؤولين في الدول النامية قبل أن يركز على مواقف الدول الصناعية، إلا أن المتهم الرئيسي هو العمل الاحتكاري بمظاهره المتعددة سواء كان مصدره الدولة كما هو الحال في البلدان الاشتراكية أو الشركات العالمية في البلدان الصناعية الأخرى حيث هو أدهى وأمر، وذلك لانعكاساته على المجتمعات كافة. والمنادون بالنظام الإعلامي الجديد لا يرفضون تقنية الاتصال بل هم يولونها الكثير من الاهتمام، وحتى لو اعتبروا أن البعض من جوانبها لا يخلو من خطورة

فوسائل الاتصال الحديثة تعد بصورة عامة وسائل تقدم وتطور ولكن المهم هو عدم إهمال توظيفها لخدمة قضايا الدول النامية واستعمالها لفائدة المجموعة البشرية بدون تمييز.

نظرة الدول النامية

أ- خواطر عامة

كثيرا ما يركز ممثلو الدول النامية في تدخلاتهم على أهمية وسائل الاتصال الحديثة لارتباطها بالعمل الإنمائي باعتبارها عاملا من شأنه أن ينقص من الفوارق القائمة في العالم. وقد اهتم هؤلاء بصورة أخص بهذا الموضوع في ندوة «ايجالس» بالنمسا (سبتمبر 1983) وفي ندوة ناميديا التي انعقدت بدلهي في ديسمبر من نفس السنة. وكلتاهما كانتا حول النظام الإعلامي الجديد. فالتقنيات الحديثة في العالم الثالث حسب نظر المناقشين ينبغي أن تتمثل في تحرير الطاقات البشرية الخلاقة. لذلك فإنه ينبغي أن تكون ميسورة المنال لمختلف الأصناف الاجتماعية، وبالتالي فإنه من الضروري خلق كل الفرص للتبادل بين الدول النامية نفسها حتى ولو كان الإنتاج المتوفر أقل جودة مما تعرضه البلدان المصنعة ولا ينبغي «أن يصبح الأحسن عدوا للحسن» كما يقول البعض لإبراز مدى أهمية التبادل التقني في مستوى المجتمعات الفتية.

إن حاجات العالم النامي تختلف فعلا عن حاجات الدول الصناعية حيث تم ابتكار التقنية الجديدة وتكريسها أساسا لخدمة مصالحها الخاصة، لذلك فإن الدول النامية مدعوة لاستنباط نماذج تقنية تتماشى مع أهدافها وغاياتها وتسمح لها بتلافي القيم والقوالب الفلسفية التي تتسق عامة مع هذه التقنية. لذلك فإن التقنية المصدرة ينبغي أن تتلاءم أولا وبالذات مع الأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان الموردة. كما أن التطور المتواصل لتقنية الإعلام ينبغي أن يستجيب للحاجة بدل أن يكون هدفا في حد ذاته، يوظف لصالح الأمة بأسرها ولا يكون مقتصرا على الفرد بعزلة عن المجتمع. والأمر الذي يبرر الكثير من الخوف هو تطور التقنية الإعلامية ودخولها في سباق مع تطور الصناعات الحربية وفي قوالب مجحفة من شأنها أن تمس بالسلم والهويات الثقافية الوطنية وتهدد بأمية جديدة

نتيجة ظهور الحواسب الآلية.

وحتى لو كان بوسع الوسائل الجديدة مثل شبكات المعلومات أن تسمح بالرفع في حجم المعلومات المتدفقة فإن الدول النامية لا يمكنها الوصول إلى منابع هذه الأجهزة والاستفادة منها في الوقت الحاضر. ذلك أن الأخطر من النقص القائم في مستوى مسالك الإعلام المعروفة مثل وكالات الأنباء والإذاعة والتلفزة هو الاختلال الناتج عن الأجهزة الحديثة في مجال الإعلام العلمي والفني فنسبة 90٪ من مجموع شبكات المعلومات موجودة في عدد من البلدان لا يزيد عدد سكانها عن 25٪ من المجموعة البشرية، وان 80٪ من مجموع المعلومات والمعطيات المتوفرة في العالم مخزونة بالولايات المتحدة الأمريكية، هذا البلد الذي يصدر وحده إلى بقية أنحاء العالم نسبة لا تقل عن 80٪ من المعلومات المتدفقة من خلال الجوانب الآلية.

وقد تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن عدد الحواسب الآلية في البلدان النامية لا يزيد عن 6٪ من المجموع المتوفر في العالم وبصورة عامة فإن الإعلاميات أو أنظمة المعلومات بمختلف مشتقاتها لم تأت للاستجابة لحاجات الدول النامية ولم تتمكن من إفادتها بخدمات استثنائية.

وبصورة عامة فقد ورد في تقرير «اللجنة المستقلة للتنمية العالمية للاتصالات» [3] الذي نشر خلال شهر يناير 1985 تحت عنوان «السلسلة الناقصة» أن 75٪ من مجموع وسائل الاتصال التي عمادها الهاتف موجودة بالبلدان المصنعة.

وقد أوضح نفس التقرير بالإضافة إلى ذلك، أن محاولات الربط الهاتفي لا تنجح إلا بنسبة 30٪ في البلدان الفقيرة مقابل أكثرية 50٪ في الدول الغنية بسبب رداءة الأجهزة وخطورة الربط في المجموعة الأولى.

ومن نتائج هذا الاختلال انعكاس مماثل في مستوى المعادلات المالية لمؤسسات الاستغلال حيث يكون العجز في جانب بلدان العالم الثالث على العموم.

يرى غابريال غورسيا ماركيز (Gabriel Garcia Markez) وخوان ساماڤيا (Juan somavia) في تقرير اللجنة الدولية للاتصال «أن الحلول التقنية لا يجب أن تكون محل تمجيد، وأن الابتكار التقني ليس محايدا كما انه ليس متحررا من كل نظام للقيم وأن القرارات في مثل هذا الميدان لها نتائج

سياسية واجتماعية ضخمة، وعلى كل مجتمع أن يطور الأجهزة اللازمة لتقييم الاختيارات البديلة وأبعادها.. وان جل المشاكل المعاصرة للاتصال لا تحل فقط بتوفر المال والإطار.. وكل عمل في هذا الميدان لا ينبغي أن يدعم الهياكل التنفيذية التي تقوم على أسس غير ديمقراطية أو أن يستخدم كوسيلة للهيمنة الثقافية».

ويعتقد السيدان [4] UnniKrishman و AP.Ashak Parthasarahi من جهتهما أن الدول النامية التي تشتري معدات التجهيز التكنولوجي لا تعرف غالبا طرق صناعتها، وهو ما يزيد في تضخيم الفوارق ويؤول الأمر إلى إحباط المجهود المحلي في المجال الصناعي وتدعيم المؤسسات المتعددة الجنسيات المتفوقة تكنولوجيا في الآن نفسه، لذلك لا يجب إهمال تقنية الاتصال لأن هذه التقنية يمكن أن تخدمنا إلى الحد الذي تخدم به حاليا غيرنا.

ب-العوائق في مستوى شبكات الاتصال التقليدية

بقطع النظر عن الملاحظات العامة فإن المشاغل والتخوفات التي تثيرها بعض المسائل ذات الصبغة الفنية هي التي تستحق الاهتمام الأكثر.. وقد تعرضنا في التحاليل السابقة إلى المشاكل المرتبطة بشبكات المواصلات التقليدية، لذلك سوف لا نتناولها في هذا الإطار إلا بصفة خاطفة.

فبالنسبة للناطقين باسم العالم النامي فإن بقايا الاستعمار هي السبب في انعدام وجود المواصلات الأفقية. كما أن الشبكات الدولية التقليدية للمواصلات المقامة أساسا من أجل كسب الربح فقط، تشكل عائقا رئيسيا أمام حرية انتقال الإعلام. ثم إن قواعد التعرفة التي تنتهل كاهل الضعفاء تبدو كعائق جديد أمام تكثيف حركة الإعلام. ومن جهة أخرى فإن مسألة التوزيع العادل لذبذبات البث الإذاعي أو الطيف الكهر-مغناطيسي ما زالت مطروحة حيث إن القوى الصناعية سبقت البلدان النامية إلى هذه الطاقة الطبيعية المحدودة واستحوذت على جلها انطلاقا من مبدأ (الأولون أحق بالاستفادة من اللاحقين).

ولم تتوصل الندوات العامة المتعددة للاتحاد الدولي للمواصلات إلى وضع حد لهذا الاحتكار. والأخطر من ذلك عمليات القرصنة التي تعمد إليها السلطات العسكرية في الدول العظمى للاستحواذ على القسط الضئيل من هذه الذبذبات المخصص للدول النامية واكتساحها متحدية بذلك

الاتفاقيات الدولية.

التوظيفات الفضائية

إن الاستعمالات الفضائية لن تقلل من مشاكل الدول النامية، ويتعلق الأمر بثلاثة ظاهر على الأقل وهي استعمال المدار الجغرافي الثابت، والاستشعار عن بعد، والبث التلفزي المباشر عن طريق الأقمار الصناعية.

المدار الجغرافي الثابت

أن هذا المسلك الذي يجب أن يقطعه كل قمر صناعي على ارتفاع 36000 كلم حول خط الاستواء حتى يبدو للمراقب على الأرض وكأه مستقر هو أيضا مسلك دولي مشترك يجب اعتباره ملكا للمجموعة البشرية كما هو الشأن في الطيف الكهر-مغناطيسي. ولكن بتكاثر الأقمار الصناعية المخصصة للاتصال والبث التلفزي المباشر قد يكتظ وتستنفد إمكانيات استعمال هذا المدار قبل نهاية القرن العشرين. وبذلك تحرم البلدان النامية بسبب تأخرها التقني من حقها الشرعي في الاستفادة من هذا المورد الطبيعي المحدود.. . لذلك فإن هذه الدول تراقب بشيء من التخوف كل إسراف في استعمال هذا المدار وتسعى للحيلولة دون ذلك.

الاستشعار عن بعد

إن الاستشعار عن بعد هو مراقبة الأرض عن طريق الأقمار الصناعية مما يسمح بجمع معلومات عن ثروات الأرض وبواطنها والمحيطات وأعماق البحار. والآفات الطبيعية. ومن هنا تبرر ضخامة الإمكانات التي يوفرها هذا الكشف للدول التي تملك الوسائل، كما يبرز الخطر المتفاقم الذي يهدد السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي للدول التي تفتقر إلى الإمكانات ولا يمكن لها كسب هذه التقنية الفضائية المتقدمة.

وإن العالم النامي الذي يشعر بمنافع الاستشعار عن بعد وكذلك بمخاطره عند إساءة استعماله، يناضل من أجل وضع نظام قانوني يضمن توظيف هذه التقنية في أغراض سليمة وحفظ الحقوق للمعلومات الوطنية وشروط بثها أو تسلمها..

البث التلفزي المباشر عن طريق الأقمار الصناعية

إن البث التلفزي عن طريق الأقمار الصناعية يسمح للجمهور العريض بتلقي الصور مباشرة عن طريق هوائيات صغيرة. وهذه الطريقة تشكل أملا كبيرا للدول غير المحظوظة جغرافيا .. . وقد اتضح في بعض الحالات أنها اقل تكلفة من تغطية كامل تراب البلد المعني بمحطات البث والربط الأرضية. غير أن استعمال مثل هذه الأقمار يثير مشاكل عويصة بسبب التجاوزات التقنية المترتبة عليها، فمن حق الدول النامية التي لا تملك وسائل للحد من هذا التجاوز أو لإطلاق أقمار صناعية خاصة بها أن تحمي هويتها الثقافية ومصالحها التجارية. ويتصل الأمر بالتحكم في البرامج التلفزية التي تقبلها داخل حدودها وفرض مبدأ مشاركتها في وضع هذه البرامج وتنظيم هذا الصنف من النشاط الفضائي بصفة عامة.

ثمرة الإعلاميات الحلوة المرة

إن الأدوات الجديدة الناتجة عن ربط الاتصالات في مختلف أنواعها بالإعلامية هي في نظر الدول النامية وسائل إعلام تكتسب أهمية لا تقل عن أهمية وسائل الإعلام الجماهيري وهي تساعد أكثر فأكثر على تدعيم الوسائل الإعلامية المعروفة وتقوية مردودها . من ذلك أن بنوك المعلومات التي كانت في بداية ظهورها بمثابة مراكز بيبليوغرافية لبعض الاختصاصات أصبحت مصدرا ثمينا للإعلام تلجأ إليه وكالات الأنباء والصحف الكبرى والإذاعة والتلفزة، وكل خبر صحفي يتعلق بحدث بسيط أو عظيم اصبح يمر حتما ببنوك المعطيات حتى يتم إثراؤه وتسليط كامل الأضواء عليه. والتليماتيك التي أصبحت من جهتها أداة للقيام بكثير من الأعمال الإعلامية يمكنها أن تحل محل صحيفة يومية، بل افضل من ذلك يمكنها حوصلة الأبواب والأركان بحسب المواضيع لجملة من الصحف ويسهل بذلك الإعلام للقادرين على الإنفاق وامتلاك الأجهزة الملائمة. كما أن إمكانيات تسجيل الصوت والصورة وسهولة استغلال المعلومات المخزونة من شأنها أن تشجع على تدفق أفضل للإعلام. إلا أن هذه الوسائل الحديثة التي وضعت في البداية لتدعيم الديمقراطية في ميادين الإعلام ومجالات التعبير والإبداع يمكنها أن تتحول إلى وسائل هيمنة وارتهان، ذلك انه يمكن باسم الديمقراطية

والمساواة لهذه الوسائل بما فيها الوسائل التي تسمح بالاتصال في اتجاهين وتمكن من البث والالتقاط في الآن نفسه، إن تعمق الهوة بين الذين لهم الإمكانات لامتلاكها والاستفادة من الإنتاج الحديث وبين الذين عليهم أن يقتصروا على استقاء زادهم الثقافي من البرامج التي تبث مجانا بعد أن يتجاوزها الزمن وتفقد قابليتها للتأثير.

أ-التأثير المتزايد للشركات العالمية

أن الاستعمال المتزايد للإعلاميات في بث الإعلام أو الإنتاج الثقافي يدعو إلى التساؤل عن مخاطر ظهور نوع جديد من الأنظمة يؤول إلى سلطة تكنوقراطية تفقد المواطنين كل إمكانية المراقبة للشؤون القومية أو المساهمة في تقرير المصير، وبالتالي تجعل الأنظمة الوطنية نفسها مضطرة للتخلي عن نفوذها الشرعي إلى الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات. ويخشى إذا ما تأكد هذا الاتجاه أن يوضع تنظيم الاتصال العالمي في نهاية المطاف بين أيدي بعض الشركات الخاصة التي ستستحوذ بمفردها على مسالك المعرفة وتضبط للمجموعة البشرية حاجاتها وتفرض عليها اختياراتها الأيديولوجية وأنماطها الثقافية.

الحواسب الإلكترونية و برامجها

ترى البلدان النامية في الحاسب الإلكتروني أداة ذات توظيفات متعددة، فهو يسمح بخزن المعرفة ومعالجتها وترتيبها وبثها. وهذه الأداة مرتبطة عضويا بالبرنامج الذي تحتوي عليه وتنقله.

وبالتالي فإن شبكة توزيع المعرفة مراقبة آليا من طرف صانع الحاسب، نفسه، كما أن البرامج المنقولة تحمل طابع منتجها وقيمه الحضارية. وقد لا تخلو من توجيهات سياسية. وإنه على سبيل المثال، يمكن ذكر اللعب الإلكترونية التي توضع بأيدي الأطفال فإن برامجها المركزة على الحروب والانفجارات وإبادة الحيوانات لا يمكن إلا أن تحرض على العنف وتوليد الكراهية وتصفية الحسابات.

وقد دلت دراسة لصحيفة تايمس البريطانية أن الطفل الملازم للتلفزة يشاهد على الشاشة قبل بلوغه الرابعة عشرة ما لا يقل عن اغتيال 18000 شخص.

بنك المعلومات

إن الوضع في مستوى بنك المعلومات يدعو للانشغال أكثر فالأمر مرتبط بالحرية وبالحياة الخاصة والمصالح الوطنية والاجتماعية التي قد تكون عرضة للخطر وذلك نتيجة التدفق الآلي للمعلومات والوثائق المعالجة والمخزونة الكترونيكياً في بنوك المعلومات الكبرى.

ذلك أن المركزية في بنوك المعلومات يمكن أن تؤدي إلى المس بحريات الفرد وقد اهتم بهذا الموضوع تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الأعلام (لجنة ماك برايد) فطرح قضية الحدود التي يجب فرضها على نشاط هذه المراكز حتى يتم تلافي مشاكل متعددة مثل الاطلاع غير الشرعي على المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة وتوظيف تلك المعلومات وتحويل وجهتها، فالأمر يتمثل إذن في وضع تشريع دولي أو أخلاقي لتمكين الأفراد والمجموعات من إقرار كيفية استعمال المعلومات المتعلقة بهم أو حتى إزالتها إذا رغبوا في ذلك، كما يجب سن قوانين أخرى لتحدد سلوك المشرفين على بنوك المعلومات تلك.. . واتخاذ التدابير اللازمة لضبط حق ولوج هذه المعلومات.

الاستنتاجات

إن الغاية الأساسية هي مساعدة البلدان الصغيرة في إطار التعاون الإقليمي على الاستفادة من طاقاتها بالاعتماد على نفسها وبدون لجوء تلقائي إلى الشركات العالمية.. .

والمهم هو ترويض التقنية الحديثة وبلوغ القدرة على إنتاج البرامج المغذية للحواسب الإلكترونية والتي لا يقوم أي قوام للإعلام بدونها اليوم وغدا.

وبصورة عامة فإن الأمر له صلة بالحماية من مخاطر السلب الثقافي من جهة وتوظيف هذه الوسائل الثورية في أغراض التنمية العلمية والتقدم من جهة ثانية. وعلى كل حال فإن نجاح إقحام تقنية الاتصال في المجتمعات الصغيرة يتوقف أولا على قابلية التقنيات الجديدة للتطبيق في المجتمعات النامية، وكذلك على المستوى العام لتطور السكان ومدى إدراكهم واستعدادهم لتقبل التقنيات المعنية.

رد فعل المجتمعات الصناعية

أ-جوانب عامة

لقد أتت الإجابة على تخوفات البلدان النامية إزاء التقنيات الجديدة في المائدة المستديرة التي نظمت بايجلس في النمسا في سبتمبر سنة 1983، حيث يمكن اعتبار التدخلات المسجلة آنذاك اشمل ما قيل. فقد سعى الكثير من المتدخلين الغربيين في ذلك الملتقى إلى الإقناع بأن التقنية ليست عملية تواطؤ أو اكتساح جامح وانه ليس ثمة ما يبرر التشاؤم إزاء هذه التقنية باعتبارها غير منحازة، إذ هي لا تتسم بالسوء ولا بالطيبة، والأمر يعود في نهاية الأمر إلى المستعمل حتى تبقى دوما في خدمة الإنسان عند التطبيق. وهكذا فإن الوسائل الجديدة للاتصال يجب اعتبارها مكسبا اجتماعيا يعود بالنفع على المجموعة كلها. ويرى هؤلاء الملاحظون أنه في إمكان هذه الوسائل أن تفضي إلى رواج أحسن للإعلام وإلى اتصال أفقي ثنائي الاتجاه. وبما أنها قادرة على توفير حجم أكبر من المعلومات فإن البلدان النامية يمكن أن تجد فيها وسيلة لطي المراحل وتخطي الصعوبات. إلا أنهم يرون أن مسار الإنسانية في القرن الحادي والعشرين لا تحدده التقنية وحدها لكنها هي التي تساعد على ضبط التراتيب العملية والتطبيقية بكامل السهولة. وتمكن بالتالي من إبدال النظام الحالي للإعلام والاتصال بنظام جديد يكون في صالح المجتمعات التي هي في بداية المسير نحو التنمية. إلا أن هذا التفاؤل لا يؤمن به عدد آخر من الملاحظين الغربيين. وسنرى ذلك فيما يلي عند تحليل المسألة في مستوى بعض القطاعات.

ب-المصادر الطبيعية المشتركة وإمكانيات الفضاء

الطيف الكهر-مغناطيسي

إن المتحدثين باسم الغرب يعترفون أن الطيف الكهر-مغناطيسي يشكل مصدرا طبيعيا محدودا، ويحق للبلدان النامية التي ليس لها منه إلا القدر الأدنى أن تسعى إلى أخذ قسطها كاملا في مرحلة قادمة عندما تتجهز لاستعماله، إلا أنهم يرون في اقتراح توزيع الطيف الكهر-مغناطيسي عاجلا بالتساوي، دعوة للتبذير، لأنه إذا كان من المعقول تغيير أساس التوزيع الذي يعتمد مبدأ الأسبقية فليس من المنطق حسب رأيهم منح توترات كهر-مغناطيسية جديدة لبلدان غير مستعدة لاستعمالها كاملة.

المدار الجغرافي الثابت للأقمار الصناعية

وردا على تخوفات العالم النامي إزاء اختناق محتمل للمدار الجغرافي الثابت يذكر مندوبو الدول الكبرى بموقفهم إزاء موضوع الطيف الكهرمغناطيسي مضيفين أنه لن يكون هناك خطر من غزارة الاستعمال، إذ يمكن تجنب الاختناق عن طريق استغلال أفضل لهذا المدار نتيجة تطور التقنيات الفضائية وتوسيع قابلية هذا المدار لعدد كبير من الأقمار الصناعية. ومن ناحية أخرى عارضت البلدان المصنعة (من الشرق ومن الغرب) بحدة مطالبة البلدان الاستوائية (وكلها من العالم الثالث) بالانفراد في استعمال أجزاء هذا المدار الكائنة فوق ترابها. والمؤسف أن موقف دول الشمال قد لاقى مساندة من البلاد النامية غير المعنية بهذا الامتياز رغم أن العديد من الأخصائيين غير المنحازين يرى أن هذه المطالبة لا تخلو من شرعية.

التلفزة المباشرة بواسطة الأقمار الصناعية

إن التلفزة المباشرة تفسح آفاقا عريضة لكنها تطرح في نفس الوقت عدة قضايا على الصعيد الدولي.. . فهي تشغل بال كل المجتمعات بما في ذلك العديد من البلدان الغربية التي لا تملك وسائل لكبح التجاوزات التقنية المتحتمة. وهي تثير الخوف على الذاتية الثقافية من وقع الإشهار والإعلانات على الأسواق المحلية. لذلك فإن فكرة وضع أسس تشريعية لتنظيم ممارسة هذا النوع من النشاط الإعلامي والوقاية من مخاطر هذه التجاوزات لم تواجه بالرفض في بداية الأمر. وقد أعد مشروع نص قانوني سطحي لهذا الغرض في إطار اللجنة المختصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، إذ لم يعبر بوضوح عن الاهتمامات ذات الطابع الثقافي التي تثار غالبا في منظمة اليونسكو أكثر من غيرها من المنظمات الدولية وقد ارتطم المشروع المقدم على الرغم من اعتداله بمعارضة القوى الفضائية الكبرى.

الاستشعار عن بعد

إن الأسئلة التي تثار في هذا الباب مهمة جدا إذ من الواجب أن نعرف من يتحكم في المعلومات الثمينة المستقاة بواسطة الأقمار الصناعية في عمليات الاستشفاف النائي ؟ ومن يستفيد منها ؟ ألا تكون وسيلة لمزيد

إثراء الأثرياء وحدة اختلال التوازن العالمي ؟ ألا تجر البلدان النامية إلى إبرام اتفاقيات مغشوشة مع من كان له امتياز يسمح له بالنفاذ إلى تلك المصادر الخطيرة للمعلومات ؟ تجد هذه الأسئلة تجاوبا مع اهتمامات البلدان النامية، وتظل إجابة البلدان الصناعية عنها غامضة وغير مقنعة.

ومهما يكن من أمر فقد اكتشفت الأوراق خلال الندوة العالمية التي انعقدت في فيينا (أغسطس 1982) حول استغلال الفضاء في أغراض سلمية إذ رفضت مجموعة البلدان المصنعة (شرقية كانت أم غربية) المصادقة على اللوائح التي تتضمن إبلاغ المعطيات المستقاة من الأرض وخباياها إلى الشعوب التي تسكنها قبل وضعها على ذمة مراكز نفوذ أخرى واستغلالها في أغراض اقتصادية أو عسكرية على حساب مستحقيها.

ج-الوسائل الجديدة ذات الاتجاهين

التلفزة الحبلية ومشتقاتها

بالنسبة للمجتمعات الصناعية تعد الوسائل الجديدة للمواصلات مثل التلفزة الحبلية (المرتبطة مع مراكز البث بواسطة الكابل)، أدوات تعمل في اتجاهين وتخدم فعلا حق الاتصال، فهي تحطم قيود البرمجة الجبرية وتفتح الطريق أمام ديمقراطية الحياة السياسية والاجتماعية وهذا هو الهدف الأساسي من إحداثها.

إلا أن أصواتا أخرى ارتفعت في المجتمعات الغربية نفسها لتضيف أن هذه الوسائل في إمكانها أيضا أن تصبح عائقا في وجه الديمقراطية داخل الأنظمة التي تتوفر فيها التعددية السياسية.. . وقد تساءل كل من فرانسيس بال وجيرار يمري هل هذه النزعة لن تزداد انتشارا بقدر تزايد هذا النوع من الأجهزة التي لا تقدر على اقتنائها وملكها إلا فئة مختارة من الناس، أو نسبة محدودة من المجموعات المحلية ؟[5] وأضاف الأخصائيان: «إن المغريات التقنية تستطيع بالفعل أن تدفع المجتمعات في كل مكان إلى تفضيل وسائل الإعلام المحلية والأجهزة الخاصة، أي الإمكانيات التي تغذي الفروق وتستجيب للنزعات الفردية على حساب وسائل الإعلام الكبرى التي هي أضمن حليف لقيم التضامن والوحدة». وفي نهاية المطاف يستنتج بعض المشرعين أن الخطر يكمن في تدهور السلطة الشرعية المتخبطة في الأزمات المتوالية، وقد يؤدي إلى إزاحة هذه السلطة ليحل محلها نفوذ قاهر مستمد

من سلطة خفية.

الإعلاميات وبنك المعلومات

تثير هذه المسألة جدلا اكثر من سواها في البلدان المتقدمة ذاتها، وفيما يخص استقاء المعلومات العلمية والتقنية فإن الكثير من الباحثين في هذه البلدان يتوجهون إلى بنك المعلومات لمؤسسة جنرال ألكتريك-أو مؤسسة شيزمنا هتان بالولايات المتحدة الأمريكية بدلا من مصالح الإحصاء الوطنية. وقد ندد رئيس الجمهورية الفرنسية بهذه النزعة في ملتقى انعقد بفرنسا سنة 1979 حول الإعلام والمجتمع حيث قال «إن خزن المعلومات في بنوك المعلومات الأجنبية من شأنه إخضاع البشر إلى مراقبة تلقائية من أطراف خفية وخارجية»

وحسب أيريك لي بوش وجان ميشال كاتربوان، إن الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت الحرب الصناعية والتقنية على اليابان [6] وحتى على أوروبا في ميدان أساسي ألا وهو صناعة الاتصالات، وسوف لن توفق بين مؤسسي أ-ب-م، و أ-ت-ت. A.T.T.I.B.M إلا مجموعات معدودة على الأصابع في المحافظة على ذاتيتها في هذه المعركة العنيفة.

أما مؤسسات الاتصال وخاصة البريد والبرق والهاتف لمختلف البلدان وهي مؤسسات حكومية، فإن دورها سيتقلص ليقتصر على مد القنوات، إذ سيفلت من قبضتها تدريجيا هندسة أنظمة الاتصال وكل المصالح الجوهرية بها. وبالتالي يحق أن نتساءل عما إذا كان ممكنا أن يعهد بمهمة الاتصال العالمي إلى مؤسسة خاصة واحدة تتولى فيما بعد مهمة تنظيم شبكات المعرفة وتحديد المنتجات والأنظمة التي تحتاجها المجموعة الدولية بأسرها ؟ هذه المؤسسة مهما كانت أخلاقياتها وقيمها فإنها سوف تفرض نمطها الثقافي وميولها الاجتماعية على الإنسانية جمعاء.

د-تعرفة المواصلات اللاسلكية

ترى المجتمعات الغربية أن نظام التعرفة الحالي هو حصيلة شبكة من الاتفاقيات المعقدة على المستويين القطري والعالمي. أما الإصلاحات اللازمة فانه يمكن التوصل إليها بالتعاون بين مؤسسات مختصة أو مجمعات دولية مثل (انتال سات) INTELSAT وهذه المؤسسة في وسعها أن تأتي بحلول

للعديد من مشاكل المواصلات اللاسلكية بواسطة البث عن طريق الأقمار الصناعية وخاصة التخفيض في تعرفة الاتصال على الصعيد الدولي وإقرار تعرفات تفاضلية لبعض الأنماط من البث الصادر عن البلدان النامية. وعلى كل حال فإن الدور الحاسم هو بأيدي البلدان النامية نفسها حيث تسعى مصالحها إلى حماية الدخول التي تجنيها من خدمات الاتصالات التي هي رابحة جداً.

وقد تسمح تجربة-انتال سات-أيضا بفتح الطريق أمام تخفيضات مهمة في التعرفة المعتمدة للبث الحبلي. وقد ازدادت طاقة المواصلات عن طريق الأقمار الصناعية في السنوات الأخيرة فعلا وانخفضت الكلفة، ولا يستبعد أن تتواصل هذه النزعة.. . وقد شرعت مؤسسة انتال سات في تقديم خدماتها في المواصلات اللاسلكية داخليا ودوليا إلى أعضائها واستغلت عدة بلدان نامية هذه الخدمات لفائدتها بالرغم من بقاء بعض المشاكل بدون تسوية.

ومن ناحية أخرى فإنه يؤمل في المستقل القريب إفساح المجال لتوسيع الاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية في مستوى المجموعات المحلية داخل البلدان النامية. أما البلدان التي هي بصدد إحداث وكالات أنباء وطنية وإرساء شبكات هاتفية فإن انتال سات قد تشكل أيضا الإطار الملائم لتخفيض التكاليف وإنجاز مثل هذه المشاريع بمنتهى السهولة. وفيما يتعلق بتكلفة نقل الكتاب والصحف والنشرات الأخرى فإن الغربيين يقرون بأن منظمة ياتا YATA قد عرقلت رواج المنشورات ذات السحب المنخفض بتطبيق النسب التفاضلية والنوعية إلا أنه يعتقد في الأوساط الغربية أن هذه المشكلة التي تهم المجتمعات المصنعة كذلك ستسوي بفضل تنمية التليمايك، إذ إن اتساع استعمال هذا الجهاز الناجم عن ربط الأجهزة الهاتفية بالشاشة الإلكترونية سوف يمكن من الحصول على فوائد جديدة في مجال الإعلام ويجمع في الوقت نفسه بين وظائف الصحافة المكتوبة والتلفزة، وهو ما من شأنه خدمة الكتاب والإنتاج الثقافي في العالم بأسره بما فيه العالم الثالث.

الاستنتاجات

بعد حصيلة المناقشات حول قضايا الاتصال وطرق النفاذ إلى المعلومات

التقنية، وبعد تحليل مواقف كل الأطراف خلصت اللجنة المستقلة للتنمية العالمية للاتصالات (7) على الرغم من تواضع محتوى تقريرها إلى الاستنتاجات التالية: إن شبكة الاتصالات التي تعتبر من البلدان المصنعة بمثابة المحرك الرئيسي للنمو ومصدر التشغيل والازدهار هي على غير ما يرام في الدول النامية حيث يلاحظ نقص فادح في الأجهزة بمناطق شاسعة. وهذا التفاوت هو أمر غير مقبول لا يتمشى مع ما ينبغي أن تكون عليه المعاملات الإنسانية ولا حتى مع ما تمليه المصالح المشتركة من شروط.

لذلك فإن هذه اللجنة ترى أن برامج التنمية لا يمكن أن تكون متوازنة، ومتكاملة وقادرة على إعطاء أكلها إذا لم تتسع شبكات الاتصال وتقوم بالدور المطلوب.

أما اللجنة الدولية التي كلفتها اليونسكو خلال العقد الماضي ببحث قضايا الإعلام والاتصال من حيث المضمون فقد انتهت إلى نوع متكامل من الاستنتاجات فهي ترى أن الانفجار التقني في ميدان الاتصال يفتح آفاقا عريضة إلا أنه لا يخلو من أخطار جسيمة.. . وعلى كل حال فإن المسألة رهينة بالقرارات التي ستتخذ في نهاية الأمر وباعتبار موقع اتخاذها والمسؤولين عنها، فيجب إذن منح الأولوية لسياق اتخاذ القرار على أساس الاشتراك وإدراك الانعكاس الاجتماعي لمختلف الاختيارات.

ففيما يخص الإجابة على تحدي التقنية ترى هذه اللجنة أن مركزية تقنية الاتصال وانحصارها في عدد ضئيل من البلدان الصناعية وفي الشركات العالمية تؤدي إلى احتكار لا مناص منه في هذا الميدان. ولمقاومة هذه النزعة الاحتكارية يجب اتخاذ تدابير وطنية وعالمية منها إصلاح التشريعات ومراجعة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذه المسألة وكذلك سن قوانين جديدة ومعاهدات بخصوص البراءات وظروف نقل التقنية. ويتطلب الأمر من جهة أخرى إرساء ترتيبات وطنية تهدف إلى معرفة تحليل الأولويات الاجتماعية بخصوص إقحام التقنيات الجديدة في مجال الإعلام والاتصال. وعلاوة على ذلك فإنه من المؤكد رصد اعتمادات اكثر، لمؤازرة وتشجيع البحث في التقنيات المناسبة في بلدان العالم الثالث.

وفيما يتعلق بالنفاذ إلى الإعلام التقني ترى اللجنة أن رواج الإعلام التقني داخل البلدان وعبر الحدود الوطنية يعد أحد المصادر الأساسية

للتنمية، لكنها تقر بأن هذا النمط من الإعلام هو عادة مركز في الهياكل التقنية الكبيرة بالبلدان المصنعة ويصعب توفيره في المجتمعات الفتية التي هي في حاجة ملحة إلى هذا النمط من الإعلام. وهنا يتحتم اتخاذ مبادرات مهمة على الصعيد الدولي للوصول إلى اتفاق بشأن التدابير اللازمة لضمان مساهمة فعلية لأكثر عدد من البلدان في وضع البرامج والتخطيط والإدارة لهياكل المعلومات المتوفرة أو التي هي بصدد التوسع.

وإنه على الشركات العالمية أن تزود من ناحيتها سلطات ومواطني البلدان التي تعمل فيها بالمعلومات المرتبطة بنشاطاتها لتمكين هذه البلدان من تقييم تأثر هذه الشركات عليها وتقديره على وجهه الصحيح.

أما البلدان النامية فإنه يتعين عليها السعي لتنسيق سياستها في ميادين التربية والإعلام والعلوم والاهتمام خاصة بإرساء سياسة وطنية للإعلاميات. ومن ذلك إحداث أجهزة قرار وتنفيذ في هذا الميدان لتقييم البدائل التقنية وتشجيع الإنتاج المحلي والتعاون الإقليمي وغيره. ومن جهة أخرى ترى اللجنة الدولية أن التعرفات المتعلقة بنقل المعلومات ونفقات المواصلات المعمول بها تشكل أحد الحواجز الرئيسية أمام تدفق حر ومتوازن للإعلام لذلك توصي اللجنة الحكومات على الصعيد الوطني بمراجعة سياسات وممارسات المصالح البريدية والبرقية مذكرة أن هدفها الأساسي لا ينبغي أن يكون الزيادة في الدخل والأرباح، بل مراعاة الكسب الوطني لأن التطور الإعلامي والثقافي يتوقف أساسا على ذلك. كما تدعو اللجنة على الصعيد الدولي إلى القيام بعمل حثيث لتسوية فوارق التعرفات الدولية للاتصالات التي تثقل كاهل المستعملين الصغار والمجموعات القروية والمحلية. وإلى جانب ذلك تطلب اللجنة من اليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات القيام بدراسة شاملة بمعية انتال سات وانتار سبوتنيك وممثلي البلدان المستغلة، بهدف وضع اقتراحات تفضي إلى تنسيق دولي وإقليمي لتنمية استعمال الأقمار الصناعية بمختلف أنواعها. وتنهي اللجنة توصياتها بالاعتراف بأن الطيف الكهرمغناطيسي والمدار الجغرافي الثامن يشكلان مصدرا طبيعيا محدودا ويجب توزيعهما بإنصاف واعتبار ذلك أمرا حتميا للمجموعة البشرية.

وقد وافق أعضاء اللجنة الدولية بالإجماع على كل هذه التوصيات،

والحال أن المبادئ التي تضمنتها تعبر عن هموم العالم الثالث وتستجيب-إلى حد بعيد-للأهداف المرسومة بخصوص التقنية في النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، وهي تبعد أكثر من ذلك إذ توضح بجلاء أن آفاق هذا النظام الجديد هي أوسع مما يريد البعض له، وتبرهن على أن المعارضة الشديدة له من بعض المجتمعات الغربية ليست بهدف الموضوعية وإنما لأن هذا النظام الجديد يتعارض مع إرساء نظام إلكتروني تتحكم فيه الشركات العالمية.

فهذا النظام الجديد إذ يحذر من هذه التجاوزات الخطيرة فهو يهدف إلى إحباط برامج الذين يريدون السيطرة على العالم وفرض قيمهم الحضارية عليه من خلال وسائل الإعلام الحديثة.

١١ البعد التعاوني: التعاون الإعلامي في المستوى الدولي

لقد تعددت في السنوات الأخيرة التعليقات الصحفية واشتد الجدل حول مفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال وعارضت الصحافة الغربية الكثير من أهدافه وتعرضت لها بالنقد الشديد إلا إنها لم تنازع حتى نهاية السبعينات بعض مضامينه مثل فكرة هوية الإمكانيات الوطنية وتدعيم التعاون الدولي في مجال الإعلام والاتصال، ولكن سرعان ما غيرت الصحافة الغربية موقفها واتجهت إلى التنديد بمساعي الدول النامية في كل المجالات بدون استثناء لما انتقل الحوار من المستوى النظري إلى مرحلة التنفيذ، وتمكنت البلدان النامية من كشف الأوضاع السائدة والتعريف بحاجياتها من الأجهزة والإطارات وشرح الحلول التي تستوجب إمكانيات مالية عظيمة وتنازلات مهمة عن الامتيازات الضخمة التي استحوذت عليها الدول المتقدمة بدون مبرر وفي غفلة من مستحقيها.

وأسدلت وسائل الإعلام الغربية ستارا سميكا

حول وجهة نظر دول العالم الثالث وتصورها لتغيير الأوضاع بقصد وضع حد لهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات وإقرار العدالة في مجال توزيع المواد الطبيعية المحدودة ومواجهة الغزو الثقافي. وقد سعت هذه الوسائل الإعلامية للحيلولة دون بلوغ وجهة نظر الدول النامية حول هذا الموضوع إلى الرأي العام الغربي وغمرت ما يصل إليه من أصداء خافتة بضجة كبيرة وضوضاء، ناسبة دونما تمييز أو استثناء إلى كافة دول العالم الثالث نية وضع أيديها على أجهزة الإعلام وكبت الحريات الصحافية والانغلاق في وجه الحضارة والتفتح. والغريب في الأمر أن ذلك الصمت كان في المعسكرين الغربي والشرقي على السواء.

والجدير بالذكر أن الحملة الصحافية ازدادت حدة بعد وصول الجمهوريين والمحافظين للحكم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأشفعت تلك الحملات بانكماش رسمي جلي لا غبار عليه وبحبس الإعانات. لكن الموضوعية تدعو للاعتراف بأن المعسكر الشرقي الذي أظهر الكثير من التأييد المبدئي لإقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال لم يبذل مجهودا كبيرا لتحويل التأييد المبدئي إلى العمل الملموس.

يُعد موضوع التعاون في مجال الإعلام والاتصال من أهم المواضيع التي تثار حاليا في مختلف الندوات الفنية واللقاءات الرسمية، وذلك نتيجة الشعور العمق بدور الإعلام في الحلقة الإنمائية من جهة وافتقار الكثير من الدول النامية إلى التجهيزات الفنية والإمكانيات البشرية في هذا الميدان من جهة أخرى. وهذا الموضوع معقد للغاية وتكتنفه العديد من الصعوبات، ولعل أهمها حصر المناطق والدول التي هي أكثر استحقاقا من غيرها للمساعدة وتقييم الحاجات وإيجاد المواد اللازمة لمجابهة الأوضاع.

لم يكن يسيرا تحديد عدد الدول الأكثر فقرا والأقل تقدما من بين الدول المستحقة للمساعدة الإعلامية ومدى حاجاتها لمنظمات الأمم المتحدة المختصة. وقد اضطرت من أجل ذلك إلى اعتماد ثلاثة مؤشرات في الآن نفسه وهي:

- معدل الإنتاج الداخلي الخام للساكن الواحد
- نسبة تطور الإنتاج الصناعي.
- ونسبة الأميين، وبذلك تمكنت في سنة 1981 من وضع قائمة بها واحد

وثلاثون بلدا.

وقد نازع الكثير من تلك المقاييس وجود مقاييس أخرى لا تقل مصداقية عن الأولى ولكنها لا تؤدي إلى نفس النتيجة. أما في مجال الإعلام والاتصال فقد كان اختيار المقاييس اصعب وذلك للأسباب التالية:

1- إن الإحصائيات الإعلامية غير متوفرة بالقدر اللازم وغالبا ما تكون منقوصة.

2- إن العمل الإعلامي لا يقوم بالأرقام بقدر ما يميز بالنوعية والجودة.

3- أنه ليس هنالك-إذا اعتمدنا الكم على حساب الكيف-ما يبرر اعتماد مؤشر معين كفاصل موضوعي بين التقدم والتخلف ورغم هذه الصعوبات فإن الباحث يبقى دوما في حاجة إلى مقاييس مشتركة كمرجع للمقارنة.

لذلك فإنه من الطبيعي الاستنارة بالمقاييس المشار إليها والتي اعتمدتها هيئات الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي وتدعيمها بمؤشر إعلامي مستمد من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدورة الثالثة والثلاثين [1] (الوثيقة ا / 33 / 144) وهو يعتبر أن توفر 200-250 جهاز راديو وتلفزة ونسخ صحف لكل ألف ساكن هو معدل يسمح بتغطية إعلامية كافية داخل كل مجموعة بشرية. والملاحظ أنه لا يشترط التساوي بين هذه الوسائل الثلاث بل يعدها متكاملة، فهذا المجموع قابل لأن يكون نتيجة عدد متفاوت لهذه الوسائل (مثل 130 جهاز راديو-60 جهاز تلفزة و 20 من نسخ الصحف). وبذلك تصنف الدول النامية إلى مجموعتين: مجموعة محظوظة نسبيا وهي التي تجاوزت هذا المعدل، ومجموعة أخرى دونها ينبغي أن تكون في مقدمة الدول المرشحة للمساعدة والمؤازرة.

وانطلاقا من هذه المقاييس من أرقام اليونسكو لسنة 1976 تم وضع قائمة تشمل 46 بلدا. لكن هذه المؤثرات الإعلامية غير كافية وذلك لأن الأرقام المعتمد عليها قديمة تعود إلى سنة 1976 وحتى سنة 1970. وقد تحسنت الأوضاع الاقتصادية، ثم الاجتماعية في الكثير من البلدان المشار إليها، وخاصة البلدان النفطية. والتحسن الإعلامي لا يتجلى إلا في مراحل لاحقة. لذلك فقد كان من اللازم مقارنة هذه القائمة بقائمة البلدان الأكثر فقرا حتى نضبط العدد النهائي للبلدان المتخلفة إعلاميا واقتصاديا. وهكذا يتضح لنا بالمقارنة أن شعوب 26 بلدا في العالم تفتقر إلى كل مقومات

الحياة والتقدم. وجل هذه البلدان من أفريقيا. أما الباقي فهو موزع بين آسيا وأمريكا اللاتينية. وفي عشرة منها لا وجود لأية مؤسسات وطنية للإعلام وخاصة التلفزة. كما أنه لا وجود للصحف في الكثير منها باستثناء النشرات اليومية التي تصدرها وزارات الإعلام في البعض من هذه البلدان وفي معدل لا يتجاوز خمس نسخ تباع يوميا لكل ألف مواطن. أما أجهزة الراديو فإن انتشارها محدود. ومفعولها يكاد يكون منعدما في الأحياء الريفية، ذلك أن برامج البث في أفريقيا تذاع بلغات أجنبية، كالفرنسية والإنجليزية والبرتغالية، والطبقات الشعبية في أفريقيا لا تتكلم هذه اللغات.

ولذلك فإنه من الطبيعي أن تكون البلدان التي هي أشد حاجة في المجال الأعلام في مقدمة المستفيدين من المساعدات والمتمتعين بالهبات ولكن لن يغيب عنا أن هنالك ما لا يقل عن 20 بلدا إضافيا لم تدرج ضمن قائمة ال 46 بلدا لانعدام الإحصاء الأعلام بها ومن المرجح أن تكون في نفس الفاقة. وكما يكن من أمر فإن الأغلبية الساحقة بين الدول النامية في حاجة ملحة إلى الاعتمادات المالية لتدعيم أجهزتها الإعلامية ومواجهة أوضاع الاختلال التي يشهدها العالم في نهاية هذا القرن.

تقديم الحاجيات للعالم الثالث

لقد قدرت في السنوات الأخيرة حاجيات الدول النامية العاجلة لتجهيز قطاع الإعلام بـ 20 مليار [2] دولار أمريكي على الأقل. وتتمثل هذه الحاجيات في مطابع وصحف وكتب ووكالات أنباء وأجهزة بث للإذاعة والتلفزيون ومراكز توثيق ومعاهد تكوين.. . الخ. أما الاستثمارات المطلوبة في مجال الهاتف وتوابعه لرفع مستوى الدول النامية إلى مستوى الولايات المتحدة فهي تقدر بـ 5 آلاف مليار دولار [3]. ومما لا شك فيه أن العمل الأساسي لتسديد الحاجيات ومواجهة الوضع يتوقف على الدول النامية أساسا فهي لا تخصص لقطاع الإعلام حاليا أكثر من 2 أو 3 بالمائة[4] من ميزانياتها للتصرف والاستثمار. لذلك فإنه يتعين عليها بذل المزيد من العناية والإمكانيات لقطاع الإعلام والاتصال، إلا أنه لا يخفى علينا في الوقت نفسه دور أجهزة التعاون الدولي في تحقيق هذه الغاية نظرا لتأثر السياسات الوطنية في مجال الاستثمار بالشروط التي تمليها المؤسسات المالية والبرامج

الإنمائية الأممية لتقديم القروض والمساعدات المختلفة.

محاولة لتقييم المساعدات

وليس من السهل في الوقت الراهن تقدير المساعدات المخصصة لتنمية أجهزة الإعلام على الصعيد الدولي، وذلك لارتباط هذا القطاع بقطاعات أخرى وتعدد مصادر التمويل، إلا أن المعطيات المتوفرة في سنة 1978 تسمح بملاحظة أن مجموع المساعدات المخصصة للإعلام لم تتجاوز تلك السنة الـ 275 مليون دولار أمريكي، منها 75 مليون دولار تسند في مستوى التعاون الثنائي و 200 مليون، أي 72٪ تأتي عن طريق مختلف المؤسسات الأممية وخاصة البنك الدولي والاتحاد الدولي للمواصلات والمنظمة الدولية للتغذية، واليونسكو.

فإذا قارنا مجموع هذا المبلغ بحجم المساعدات المسخرة لمختلف القطاعات الأخرى والتي قدرت في نفس السنة ب 26 ألف مليون دولار وجدنا أن نصيب الإعلام لا يزيد عن ١ في المائة (١٪) وأن ما يحظى به هذا القطاع لا يتجاوز في الوقت نفسه ١ , 5بالمائة من الحاجيات حسب التقدير الذي أشرنا إليه فيما سبق.

والمعلوم أن تطور حجم مجموع المساعدات خلال السنوات الأخيرة كان بمعدل 6 , 5٪ بينما كانت نسبة تضخم العملة منذ 1975 لا تقل عن ١١٪ وهذا معناه أن الاعتمادات الضئيلة المخصصة للإعلام في سنة 1978 كانت في الواقع أقل قيمة من التي خصصت لنفس القطاع في سنة 1975 وهي أسوأ حالا اليوم مما كانت عليه منذ خمس سنوات. (5)

أما فيما يخص حصة الاتصالات من المساعدات الدولية فيمكن حصرها بصورة أدق. لقد بلغت قيمة القروض التي قدمها البنك الدولي في هذا المجال سنة 1980 حوالي 200 مليون دولار. كما قدر المتوسط السنوي للقروض المخصصة للاتصالات بين 1979 و 1981 بنسبة ١ , 7٪ من إجمالي القروض التي قدمها هذا البنك. ويشير حمدي قنديل الذي أورد هذه الأرقام (6) إلى أن القروض المخصصة للاتصالات هي في انخفاض مستمر. ذلك أن متوسطها بين عامي 1974 و 1978 بلغ 2 , 3 في المائة في حين كان 4 و 5 بين عامي 1969 و 1973.

أما العون العربي المخصص للنقل والاتصالات فقد قدر سنويا في الفترة الواقعة بين عامي 1975- 1980 بحوالي 100 مليون دولار[7].

بينما بلغت مساعدات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية O.C.D.E التي تضم 17 دولة غربية حوالي 600 مليون دولار. وبذلك يكون مجموع حجم العون المخصص لقطاعات الإعلام والاتصال في سنة 1980 قد ناهز 1210 مليون دولار ويفصل كالآتي:

310 مليون دولار للإعلام [8]

600 مليون دولار للاتصال من منظمةO.C.D.E

200 مليون دولار قروض عن البنك الدولي للاتصال.

100 مليون دولار عون عربي للنقل والاتصالات

1210 الجملة.

وهذا المقدار يعني 0,3٪ في المائة من مجموع النفقات العسكرية التي قدرت في سنة 1980 بـ 500 مليار دولار.

وتفسر الدول الصناعية أحجامها عن تقديم معونات أكبر بعدة عوامل منها الأزمة الاقتصادية. وعدم الارتياح إلى التعاون الدولي المشترك والمتعدد الأطراف، والتخوف من سيطرة الحكومات في الدول النامية على أجهزة الإعلام الوطنية وتسخيرها للدفاع عن السياسات الفاشلة، وقلة اهتمام الحكومات في الدول النامية بقطاع الإعلام والاتصال وعدم إعطائه الأولوية ضمن مخططاتها الإنمائية. [9]

مقترحات لتدعيم التعاون الإعلامي

مصادر التمويل

والسؤال المطروح هو كيف يمكن تلافي الوضع ومواجهة هذا العجز المتفاقم ؟ لقد حاول عدد من الأخصائيين واللجان المعنية البحث عن الحلول أولا في مستوى الدول المعنية بالأمر، وزيادة الحصص المخصصة لوسائل الإعلام والاتصال ضمن ميزانيات الدولة في المستوى الوطني. لكن الاعتماد السائد هو أن ذلك وحده غير كاف وأن الحل العلمي يتمثل في معالجة الموضوع على الصعيد الدولي وقد أيد الكثير من المختصين في شؤون

الإعلام ما ورد في تقرير اللجنة المكلفة ببحث مشاكل التطور العالمي التي أنشأها البنك الدولي في نطاق الحوار بين الشمال والجنوب وأسند رئاستها إلى ويلي براندت رئيس الحكومة الألمانية الأسبق.

وقد جاء في هذا التقرير بالخصوص أن المساعدات المتأتية من الدول المصنعة لم تتجاوز نسبة 0,36٪ من الإنتاج الوطني كما طالب التقرير الدول المعنية برفع تلك النسبة إلى 0,70٪ في مرحلة أولى ثم إلى ١٪ قبل نهاية هذا القرن.

والجدير بالذكر في هذا الصدد هو أن الدول المصنعة لم تحترم تعهداتها، إذ انخفض معدل هذه النسبة في الكثير من الدول المصنعة حسب تقارير هيئة الأمم المتحدة إلى 0,32٪[10] ولم يلتزم بالنسبة المقترحة إلا الدول الاسكندنافية والدول العربية المنتجة للنفط التي تجاوزت مساعداتها أضعاف المرات النسبة المسجلة في الدول الغربية.

وحتى لو تم احترام هذا القرار بالإجماع فإن الحل المقرح من طرف اللجنة المشار إليها لن يسمح بتوفير أكثر من ألف مليون دولار لفائدة الإعلام وثلاثة آلاف مليون دولار للاتصالات [11] وهذا لا يفي وحده بالحاجة. لذلك فقد نادى عدد آخر من الأخصائيين الإعلاميين بالبحث عن الحلول ضمن تصورات أخرى انطلاقا مما ورد في تقرير نفس اللجنة مثل توظيف الأداءات والضرائب على تجارة الأسلحة والمواد الكمالية والإعلانات وكذلك على استعمال طيف الترددات (موجات البث الإذاعي) وحتى مدار الأقمار الصناعية الثانية.

وقد استعرضت اللجنة الدولية (لجنة ماك برايد) التي كلفتها منظمة اليونسكو ببحث مشكلات الإعلام في العالم هذه الحلول وأشارت إلى أهمية بعضها ونادت في الوقت نفسه بإحداث جهاز للاهتمام بموضوع التعاون الدولي في مجال الإعلام الذي لا يخلو غالبا من قيود، خاصة وأن البنوك الدولية أو الإقليمية ترفض بذل القروض للمشاريع الإعلامية إذ تشك في جدواها الاقتصادية ومردودها العاجل. وبعد انتهاء هذه اللجنة من أعمالها في أواخر سنة 1979، درس «المؤتمر الحكومي لتنمية وسائل الإعلام والاتصال» الذي انعقد باليونسكو في شهر أبريل 1980 مختلف هذه الحلول وقرر إحداث برنامج دولي لتنمية وسائل الإعلام والاتصال.

البرنامج الدولي لتنمية الاتصال: حلم وخيبة

لم يتيسر آنذاك التوصل إلى هذا القرار إلا بعد اخذ ورد وتنازلات متبادلة. وكانت نقط الخلاف بين الشمال والجنوب تحوم حول مواضيع كثيرة. لكن أهمها تمثل في تحديد صلاحيات هذا الهيكل الجديد. فقد كانت الدول النامية تريده صندوقا نقديا يخصص لتمويل المشاريع المختلفة المتعلقة بالإعلام والاتصال وله موارد مهمة وقادرة من حيث الحجم على التمشي مع الحاجة، تدفعها سنويا الدول الغنية. أما الدول المصنعة الكبرى مثل أمريكا والاتحاد السوفيتي وغيرها من الدول المتقدمة، فقد تمسكت بفكرة الاقتصار على هيكل هزيل لا يتجاوز دوره تنسيق التعاون الثنائي عند الاقتضاء. وفي نهاية الأمر تم التوصل إلى حل وسط يتمثل في إحداث جهاز إداري يتمشى مبدئيا مع رأي الدول النامية لكن دون أن يطلق عليه اسم صندوق.

وقد أوكلت إلى هذا البرنامج الدولي للتعاون الإعلامي جملة من المهام نذكر منها بالخصوص.

- تقديم المساعدة إلى البلاد النامية.
- تشجيعها على إنشاء أو دعم البنى الأساسية اللازمة لمختلف قطاعات الاتصال
- تقييم الاحتياجات من الموارد التقنية والمالية على الصعيدين الوطني والدولي.
- خلق فرص جديدة للتشاور والتنسيق بين الأطراف المعنية بتنمية الاتصال وشتى برامج التعاون المتعلقة بذلك.

وذلك بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف، غايتها التنسيق وخلق فرص التشاور بين الأطراف المعنية والمساعدة على إقامة هيكل إقليمية ناجعة لتدعيم هذا البرنامج من خلال تعاون إقليمي متكامل في مجال الإعلام والاتصال.

وأخذت الدول النامية هذا الإنجاز مأخذ الجد وعقدت عليه كثيرا من الآمال فتقدمت بعشرات من المشاريع منها ما هو قابل للتنفيذ في المستوى الإقليمي ومنها ما هو وطني. وكان البعض من هذه المشاريع يهم الأقطار العربية في أفريقيا وآسيا مباشرة. من ذلك مثلا دعم المركز الإقليمي

العربي للبحوث والتوثيق في مجال الاتصال، ومساعدة المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني في سوريا، والمساهمة في بناء مقر لوكالة الأنباء التونسية، وتنمية وكالة أنباء عموم أفريقيا، وإنشاء معهد للبحوث والتنمية في مجال الاتصال بأفريقيا، ودعم شبكة تبادل الأنباء لآسيا والمحيط الهادي، وإحداث مركز لدراسة تقنية الاتصالات والطاقة والفضاء، إلى غير ذلك من المشاريع الإقليمية أو الوطنية. وقد بلغ عدد هذه المشاريع حتى الدورة الثالثة التي انعقدت في شهر ديسمبر 1983 ما يزيد عن التسعين مشروعا لم يتبن منها المجلس الإداري لهذا الجهاز آنذاك إلا 33 مشروعا.

وقد جاء في تقرير إحدى لجان هذا المجلس أن المساعدة المطلوبة بمجموع المشاريع المقترحة تقدر بحوالي 11,5 مليون دولار، بينما الميزانية المخصصة للمساعدة في سنة 1983 لا تزيد عن 1,5 مليون دولار [12]

ومن جهة ثانية فقد ورد في وثيقة صادرة عن إدارة البرنامج الدولي للتعاون الإعلامي أن مجموع المساهمات المعلن عنها حتى نهاية شهر مارس 1983 من طرف 29 دولة لم تبلغ إلا حوالي 5 ملايين دولار. وهذا يعني أن الدول الغنية وخاصة المصنعة منها تراجعت مرة أخرى في تعهداتها بعد أن أعلنت في بداية الأمر عن عزمها على مساعدة هذا البرنامج بعشرات الملايين من الدولارات. [13]

الخلاصة

إن مجموع التعاون الإعلامي الدولي يمكن تلخيصه في الحقائق التالية:

1- إن حاجة الدول النامية إلى العون في مجالات الإعلام والاتصال حاجة أكيدة للغاية.

2- إن حجم هذا التعاون هزيل بالمقارنة مع الحاجة الملحة.

3- إن الدول النامية لم تسع في الماضي إلى استحثاث التعاون في مجالات الإعلام والاتصال بالقدر الكافي.

4- إن الدول الصناعية التي أصبح بها هذا القطاع في مقدمة القطاعات المنتجة لم تحرك ساكنا لتشجيع تصويره في البلدان النامية وهي تعلل ذلك بأسباب واهية.

5- إن المقترحات العملية التي تقدمت بها الهيئات الاستشارية الدولية

ورجال الحكمة لم تجد آذانا صاغية لا في الشرق ولا في الغرب.

6- إن البرنامج الدولي لتنمية الاتصال باءت بالخيبات المرة.

7- إن الحل النهائي يبقى إذن بأيدي الدول النامية التي عليها أن تحمل مصيرها بين أيديها وتسعى إلى خلق أسس متينة لتعاون جنوبي وإقليمي حتى تفرض رأيها من خلال تنسيق محكم ومواقف موحدة.

12 البعُد التربوي: حتى تصبح وسائل الإعلام مدارس مفتوحة

التربية ووسائل الاتصال الجماهيرية

لا أحد يمكنه أن ينكر في الظرف الراهن أن وسائل الاتصال تشكل عامل تنمية وسببا من أسباب إسهام المواطن في المجتمع بشكل نشط وعنصرا متزايد الأهمية من عناصر الثقافة المعاصرة حيث أخذت الإمكانيات التربوية تتجلى شيئا فشيئا. ويكفي أن نستكشف المجال الذي شملته الدراسات لكي ندرك بعض المظاهر العامة لهذه المسألة. ويتضح لنا من خلال بعض التجارب والدراسات التي أجريت بصفة منفصلة في بعض البلدان بيانات كثيرة يمكن أن نستخلص منها عبرا مفيدة. وبهذه الصورة نلاحظ التزايد المطرد لعدد الأفراد الذين يخصصون جزا كبيرا من أوقات فراغهم لقراءة الصحف والمجلات، أو للاستماع إلى الإذاعة أو المسجلات الصوتية ولمشاهدة التلفزيون على وجه الخصوص. ذلك أن الأطفال يقضون في بعض البلدان أمام شاشة التلفزة وقتا أطول من الوقت

الذي يقضونه بالمدرسة، وفعلا فقد اتضح من دراسة أجريت باستراليا [1] أن الطفل الذي يبلغ عمره خمس سنوات بهذا البلد يقضي 2000 ساعة أمام جهاز التلفزيون قبل أن يلتحق بالمدرسة، أي ما يعادل سنتين دراسيتين. وتكشف نفس الدراسة أن المواطن الأسترالي يمضي ما يعادل سبع سنوات من حياته في الاستفادة من وسائل الاتصال.

وقد بينت دراسات أخرى أن الزمن المخصص للتلفزيون بالبلدان المصنعة يتراوح بين 58 و 190 دقيقة في اليوم.

ومن جهة أخرى أثبتت البحوث التي أجريت بأوروبا تأثير التلفزيون في سلوك الفرد، وخاصة الشبان، لكنها بينت في الوقت ذاته انه إذا كانت وسائل الاتصال تدعم الاستعدادات الثابتة لدى الكهل فإنه ليس بمقدورها أن يكون لها نفس الأثر في بعض الميادين لدى الطفل، ما دامت لم تتحدد عنده بعض التصورات والميول والعادات. كما أكدت نفس الدراسات أن المحتوى العاطفي للبرامج التلفزية يدوم تأثيره لدى الطفل وقتا طويلا، ويتجاوز أحيانا ثلاثة أسابيع، بينما البرامج ذات المحتوى العلمي لا تكتسب نفس الأهمية لديه أي لا يحتفظ بمحتواها لمدة مماثلة للبرامج العاطفية. وبناء على ذلك فلا بد من الإقرار بصعوبة استيعاب البرامج العلمية وهضمها من قبل الطفل وبالإضافة إلى ذلك أبرزت نفس التحقيقات استفادة بعض العلوم الاستفادة القصوى من وسائل الاتصال كما هو الشأن بالنسبة لعلم النفس، وعلم الاجتماع والعلوم السياسية على وجه الخصوص.

غير أنه من المؤسف أن البحوث والتحاليل الخاصة بوقع البرامج وتأثيرها لا تهتم في الغالب بمواضيع معينة في وقت محدد مع مشاهدين ومستمعين منعزلين.

ودون إنكار ما لهذه التحاليل من فائدة فإنها لا تزال تهمل المفعول الذي اجتمع على امتداد فترة من الزمن. ولذا فإن الاتجاه الحالي يتمثل في تركيز هذه التحقيقات والتحاليل على التأثيرات العميقة التي تحدثها وسائل الاتصال بعد أمد طويل. وفي الواقع فإن تجميع نماذج عديدة متنوعة هو الذي يساعد على الملاحظة، دون تهيئة المستقبلين مسبقا وهكذا فإن هذه الدراسات ستركز في المستقبل وبوجه خاص على الجماهير الشابة وستحاول استخلاص النتائج المتعلقة بتأثير وسائل الاتصال في تنمية شخصية

الأطفال، وبالفترات التي تكون فيها حساسياتهم أقوى.

إن مختلف المجتمعات النامية والمؤسسات الدولية المعنية-وقد أدركت ما لوسائل الاتصال من دور في نشر الأفكار والمعارف وتبنت الترابط الوثيق القائم بين التربية والاتصال-هي اليوم تبدي اهتماما بتحليل هذه المسألة وتعلق آمالها على وسائل الاتصال حتى نواجه أخطر المشاكل التي تعانيها الإنسانية أي آفة الأمية. ومن جهة أخرى فإن الإذاعة والتلفزيون-باعتبارهما وسيلتي إعلام لا يتوقف أثرهما عند بعض الأصناف الاجتماعية والمناطق الجغرافية-يمثلان أداتين ثمينتين في تحقيق هذه التربية المستمرة أي التربية المتواصلة على امتداد حياة الفرد منذ نعومة أظفاره إلى وفاته. وهو ما يقتضي أن تكون منظمة بصورة متكاملة، وينبغي أن يتحقق هذا التكامل في اتجاهين مزدوجين عمودي من جهة (مدة الحياة) وأفقي من جهة أخرى يشمل مختلف القطاعات والبيئات أي مجرى حياة الأفراد والمجتمعات.

وقد شجع هذا الوعي الذي سجل في مستويات مختلفة على عقد عدة اجتماعات ولقاءات للتعمق في تحليل العلاقات القائمة بين المدرسة ووسائل الاتصال، على أن الخبراء يرون أن التحديد الدقيق لوظيفة وسائل الاتصال في مجال التربية وإعداد البرامج التربوية عن طريق وسائل الإعلام يبقى صعب المنال باعتبار أن هذا الميدان المتسع لم يدرس بعد ويعرف بما فيه الكفاية.

المقطع ١

تطور العلاقات القائمة بين المدرسة ووسائل الاتصال وتقييمها

إن المسألة الأولى التي تتطلب مزيدا من التعمق في هذا البحث هي دراسة العلاقات القائمة بين المدرسة ووسائل الاتصال الجماهيرية وآفاق تطورها. وفي هذا الصدد فإن الآراء ليست دائما متطابقة ويمكن أن ينيرنا بهذا الخصوص التحليل المقتضب للآراء الذي تم حول هذا الموضوع أثناء العقد المنصرم في إطار اليونسكو.

أ-اللجنة الدولية لدراسة مسائل التربية[2]

يعرف الإنسان اليوم من الإذاعة والتلفزيون الكثير عن هذه اللجنة وما يتعلق بعلاقتها بالجسور، وبتأثيراتها لكنه لا يعرف قط المهم والجوهري من

كل ذلك. فنحن لا نعرف مسبقا ما ستحدثه وسائل الاتصال في حياة الإنسان من تحولات في المستوى الذهني والسلوكي من فرط معايشتها له، وغاية ما نعرفه هو القليل مع أنه يتسم بالغموض. ونحن لم ندرك الإدراك الكافي مدى ما غيره التلفزيون من أحوالنا عبر ثلاثة أجيال للتلفزيون كما إننا لا نقدر بعد على تصور الأوضاع التي ستنتج عن وسائل الاتصال في سباقها مع الزمن.

إننا الآن أمام المشكلة الرئيسية التي تطرحها التربية الموازية. لقد أثبتت عدة تجارب أنه بإمكاننا تنمية ذكاء الأطفال في سن ما قبل المدرسة بفضل التلفزيون، وخاصة الأطفال الذين ينتمون إلى فئات اجتماعية ذات دخل ضعيف. بيد أن هنري آر. كاسيرير[3] بين في دراسة له معدة لهذه اللجنة أن المربين المحترفين يعيشون-بحكم العادة-وسط أفكار تنتمي إلى محيطهم الخاص ويحققونها بأنفسهم، وهكذا فإنهم ينزعون إلى تصور عملية التربية وتوجيهها كما لو كانت أجهزة الإعلام والاتصال غير موجودة ولم يكن لها أي مفعول جوهري في المعارف والسلوك أو كما لو كانت لا تؤثر تأثيرا عميقا في أساليب التعبير.. ويضيف المؤلف قائلا: «إن هذا التجاهل لأجهزة الإعلام يتمشى تماما والنزعة الحالية المتمثلة في إعداد المتعلمين لدنيا الماضي عوض منحهم القدرة على العيش في عالم يتطور بسرعة وعلى التحكم في هذه السرعة».

وبناء على ذلك يرى المؤلف في خاتمة تحليله أن إحدى مهام التربية هي تنمية استعدادات التلميذ حتى يصبح قادرا على تقييم وضع المجتمع الذي يعيش فيه وتؤدي ضمنه وسائل الإعلام دورا مهما للغاية. كما أشار إلى أنه من الجوهري لأي تربية متجهة نحو المستقل أن تجعل المتعلمين قادرين على التعبير عن ذواتهم بأنفسهم وأن يبلغوا أفكارهم بواسطة كل الوسائل التي يمكن أن يمتلكوها حسب الظروف.

ب-اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال [4]

تقوم بين الاتصال والتربية علاقة متبادلة لا تنفك تزداد نموا. هذا ما أكدته اللجنة الدولية التي كلفت بدراسة مشاكل الاتصال وذلك يعود-حسب تقدير هذه اللجنة-للأسباب التالية:

أولا: لما للإعلام من قيمة تربوية وتأثير في تكوين الفكر، مما ينشأ عنه

عمل الإعلام التربوي المهيأ للتكيف مع الوسط الاجتماعي وهو عمل يندرج في إطار التنمية الشاملة:

- إن توفر الاتصال الشامل والقائم في المجتمع الحديث هو علامة على انبثاق محيط جديد ذي خاصية تربوية عالية وهو ما يولد الانطباع بأن الوصول إلى المعرفة أصبح الآن ميسورا، وأضحى من السهل القضاء على العوائق الاجتماعية التي تحول دون المعرفة.

وحتى إذا كان الإعلام يشكل عنصرا من مجموعة العناصر المؤثرة في تحولات المحيط التدريجية فإنه لا يمكن إنكار أهمية البرامج التلفزية، والإذاعية المعدة للطلبة والتلاميذ والتي تهدف إلى إكمال البرامج المدرسية والجامعية وتعميقها أو البرامج التقنية المعدة لأصناف مهنية مختلفة.

اتجاه المدرسة في كل المجتمعات إلى التخلي عن قسط من امتيازها التربوي، ومن ثم كان النقاش مهما حول مسألة مراجعة وظائف المدرسة وتقسيم المهام بين معاهد التربية ووسائل الإعلام.

- إن آخر مظهر للترابط بين الاتصال والتربية يتمثل حسب لجنة الاتصال الدولية في عملية التدرب على حسن استعمال الاتصال، الأمر الذي قد يقي من مخاطر معرفة سمعية بصرية مزيفة ويجعل نظام التربية في الوقت نفسه قادرا على تحرير الفرد من الانبهار التقني، وتبرير اختياراته بين مختلف طرق الاتصال.

ج-الملتقى الدولي حول تربية الجمهور على حسن استعمال وسائل الاتصال

لقد قدم الخبراء البارزون الذين شاركوا في الملتقى الدولي حول تربية وتدريب الجمهور على حسن استعمال وسائل الاتصال-ملاحظات على جانب كبير من الأهمية. فهم يرون أن المدرسة في الماضي قد أولت اهتماما كبيرا لتنظيم وبناء تجربة التلاميذ المنتمين إلى أصناف اجتماعية مختلفة في حين انهم أصبحوا اليوم يشعرون بأن المؤسسة التربوية أخذت تبتعد أكثر فأكثر عن هذا الاتجاه أي عن تدريب الشبان على الحياة وحل مشاكلهم اليومية، ويرون أن وسائل الاتصال قد طغت على المدرسة لأنها خلقت للتلاميذ محيطا لا تنسجم أشكاله ومحتوياته في أغلب الأحيان مع تصورات المدرسة ومحتويات برامجها . ومن ثم جاءت ضرورة التفكير في هذا الموضوع

وضبط برنامج عمل للوصول بالمدرسة إلى مزيد من التفتح على ما تقدمه قنوات الإعلام والاتصال من معارف غزيرة متنوعة، والحيلولة دون تجاهل المدرسة لهذه المعارف. وينبغي-حسب تقدير هؤلاء الخبراء-أن يتمثل دور المدرسة المتميز في إنشاء برامج طريفة تمكن من إدراك أفضل الطرق لاستعمال وسائل الاتصال من جهة، ومن إدماج أساليب ومناهج تساعد على البحث ومعالجة المعلومات المتوفرة وتنظيمها. وهكذا فإن التدريب على استغلال وسائل الاتصال يجب أن يدرج ضمن برامج التربية العامة وأن يقترن بتفكير حول الطرق التي يجب استخدامها لتحقيق هذا الإدماج.

فالمشكلة المطروحة إذن هي مشكلة إدماج التجديد في النظام التربوي، لذا ينبغي تحديد علاقات جديدة بين التربية ووسائل الإعلام للتوصل إلى عمل مركز متوازن في عمل التربية. وفضلا عن ذلك فإنه يجب في نظر المشاركين في هذا الملتقى ألا يغفل المجتمع عن التطور التقني في مجال الاتصال، علما بأن الثورة الإلكترونية قد غيرت معطيات المشكلة، حتى وإن تباينت الانعكاسات الحالية حسب السياسات التربوية الثقافية. ولئن تساءل الخبراء عما إذا كان بإمكان هذا التقدم أن يفتح آفاقا جديدة أمام التربية ويؤدي إلى تقاسم التأثير بين وسائل الاتصال القديمة (مثل الصحف والإذاعة) والجديدة كبنوك المعلومات والنصوص المتلفزة وأقمار الاتصال الصناعية وغيرها فإنهم يميلون إلى الاعتقاد بضرورة عدم الفصل بين وسائل الاتصال التقنية والوسائل الأخرى الأقل حداثة، ذلك أنهم يرون أن هذه وتلك توفر إمكانيات متميزة لكنها قادرة على التكامل. وأخيرا فهم يرون أنه من المؤكد أن يهيئ الصناعيون مسبقا نظام تكوين مناسب ويعدوا العدة للتعريف بكل تقنية اتصال جديدة يدخلونها. هذا وينبغي أن يبذل مجهود متواصل في مجال البحث والتدريب بخصوص ملاءمة وسائل الاتصال مع التربية.

د-الاستنتاجات

إن العبرة التي يمكن استخلاصها من نتائج هذه المجموعات الثلاث من التفكير هي أن التربية تتجاوز حدود الإعلام والاتصال وتقصر عنها في ذات الوقت. فعندما تنعدم التربية تصبح قدرات الاتصال محدودة وعندما تنمو التربية فإنها توسع قاعدة الاتصال ويؤدي هذا الترابط المتين الذي

يجمع بين الاتصال والتربية إلى البحث عن وسائل تجعل علاقاتهما مثمرة وإيجابية إلى أبعد حد ممكن. وتعود إلى المدرسة وظيفة تكوينية تتمثل في تلقين المعارف والتجارب وإدماجها وتنظيمها في حين يخصص جهاز الإعلام والاتصال للعناية بلغة الصور التي تهملها المدرسة، أي بمختلف أنماط الاتصال المرسوم والمصور.

لذلك فإنه ينبغي أن يكون تعميم التعليم الابتدائي والقضاء على الأمية مرتكزا على نظام التربية التقليدي ومعززا في الوقت نفسه بأنماط تربية جديدة وذلك في إطار هياكل تربوية مخصصة بعيدة عن التلميذ جغرافيا إي بواسطة الإذاعة والتلفزيون.

المقطع 2

أ-تجارب معبرة

إن المدلول التقليدي لعبارة التربية هو التركيز في المكان والزمان أو ما يسمى بطريقة أبسط المدرسة، والمعهد، والجامعة، التي هي أساس تجميع الكائنات البشرية في المكان والزمان لغاية محددة، وحسب طريقة تدريب محورها وسيلة اتصال بشرية إلا وهو الأستاذ مصدر المعارف الفكرية.

وقد ظل مفهوم التربية هذا منذ حوالي عشرين عاما عرضة للانتقاد والهجوم، لعدم وعي المدرسة بدور وسائل الاتصال في التكوين الثقافي، ونشر العلوم والمعارف وخاصة التلفزيون الذي استطاع خلال العشرين عاما الماضية أن يغير نظام الحياة اليومية ويفلح في ذلك أكثر مما أفلحت المدرسة طيلة قرون متلاحقة.

وعندما فطن رجال التربية إلى أهمية وسائل الإعلام أعادوا إلى التلفزيون المدرسي اعتباره الحقيقي وفاز بقسط وافر من البرامج الإذاعية والتلفزية.

فالمسؤولون عن تربية الشباب في عدة أنحاء من العالم قد أعدوا برامج تربوية تلفزية للشباب ونجحوا في كثير من التجارب منها ما تم في جمهورية ألمانيا الاتحادية التي حققت في هذا الميدان تجارب مرضية جدا. وفي هذا الصدد نسجل أن أربعة أنماط تعليمية جربت أثناء السنوات الأخيرة وهي التالية:

الأول: وهو بسيط جدا. أستاذ يأذن لتلاميذه بمشاهدة هذا البرنامج

أو ذاك في المنزل بقصد مناقشته في اليوم التالي. وبما أن الأمر يتعلق عامة ببرامج لم تعد لغرض الدرس المقصود، ولا يستجلب عادة انتباه التلاميذ، كما لا يتمشى مع طريقتهم في الإدراك فإن تأثيره يكون غالباً ضعيفاً.

- النمط الثاني: يتمثل في برنامج تلفازي يناسب توضيح أو تركيز موضوع معين وهو مادة يمكن للأستاذ أن يدمجها إن أراد في برامج تعليمه.

- أما النمط الثالث: فهو أكثر ارتباطا بالبرامج المدرسية. فالتلميذ يجلس وحيدا أمام الشاشة وبذلك يضطلع بدور الأستاذ في طرح الأسئلة ثم في اختيار الأجوبة، ولكن هذه الطريقة تقتضي انضباطا ومواظبة كبيرين من قبل الشاب، وقد دلت التجارب على أنه من الأنسب تخصيص هذه الطريقة للكهول أولا ولا يصلح أن تطبق إلا في حالة الغياب المتواصل للأستاذ.

- وتتمثل الطريقة الرابعة في الاعتماد على عناصر اتصال أو وسائل إعلام متعددة وذلك لأن التعليم يقوم فيها على ثلاث ركائز وهي:

- البرنامج المنتج يبث بواسطة محطة التلفزيون ومن شأنه أن يثير التلميذ ويرغبه، ويولد فيه اهتماما، كما يساعد على تجسيم المواد المجردة.

- مبادرة الأستاذ: بما أنه الوحيد الذي يعرف تلاميذه شخصيا فبإمكانه أن يبرز دوره الحقيقي كمعلم بترسيخ أكثر ما يمكن من الأفكار الواردة في البرنامج التلفزي.

- المعدات السمعية والبصرية المرافقة التي تثبت المعلومات المهمة الواردة عن طريق الأرقام والرسوم. وميزتها تتمثل في الإبقاء على المعلومات المصورة على ذمة التلميذ طالما احتاج إليها.

ومن جهة أخرى فإن القدرة على التفكير هي-كما هو معلوم-أهم بكثير من كمية المعارف المتجمعة.

وعلى هذا الأساس يتحتم إعداد حوار مفتوح يدعو الشاب إلى المشاركة النشطة في البحث عن الحقيقة واكتشافها بنفسه.

فالذاكرة البشرية تستطيع حسب بعض الافتراضات-أن تحتفظ ب 10٪ من المسموع و 20٪ من المبصر و55٪ من المرئي والمسموع معا و 90٪ مما يقوم به الإنسان نفسه.

ب-ثنائية مجدية

إن التلفزيون ليس هو وسيلة الإعلام الوحيدة القادرة على تثقيف الشباب ذلك أن الصحافة المكتوبة قد سجلت بروزها هي الأخرى في عدد كبير من المدارس والمعاهد. وقد أصبحت بعض المواضيع الدراسية تعالج بواسطة التحقيقات الصحفية وقصاصات الجرائد، وفي هذا السياق يحاط التلاميذ علما بواقع الصحف، ويؤخذون لزيارة المؤسسات الصحفية كما يدربون على قراءة المقالات الصحفية وتحليلها.. .. . الخ. وليست الإذاعة أقل شأنا في هذا المضمار، إذ تبين أنها تشكل أيضا وسيلة ممتازة لتعليم بعض المواد مثل اللغات الحية. وهكذا فإن وسائل الإعلام يمكن أن تمثل وسائل تعليمية ناجحة في تثقيف النشء الصاعد وكذلك في تعليم الكهول ومكافحة الأمية.

وقد تبين أن الإذاعة أداة لا مثيل لها في هذا المجال فهي وحدها قادرة على أن تصل إلى العمال الريفيين النائيين عن المراكز الحضرية وبالتالي فهي تستطيع أن تحقق نتائج لا يستهان بها وبذلك يجد كل بيت قروي نفسه قد تحول إلى مدرسة صغيرة. وعندما تحل أدوات إعلام أخرى محل الإذاعة تكون النتائج دائما أفضل ومن ذلك الدوريات الصحفية والنصوص المكتوبة المرافقة للدروس المبثوثة والاسطوانات، والمكتبات ومراسلات المستمعين والقراء.. . الخ.

وتهدف معظم التجارب التربوية الموجهة عن طريق الإذاعة للعمال الريفيين إلى تمكينهم من تكوين أساسي يساعدهم على أن يصبحوا مواطنين كاملين قادرين على الإسهام في ازدهار بلادهم. ذلك أن الأمر يتعلق بتلقينهم معلومات ابتدائية بسيطة تنتسب إلى مجالات متنوعة جدا : الصحة والنظافة والتغذية والحساب والتكنولوجيا. ويمكن-بالتوازي مع ذلك-أن تنظم عن طريق الإذاعة حملات إعلامية بخصوص المسكن وحماية الأديم ومقاومة سوء التغذية والترفيه.. . الخ. وإنه من الطبيعي أن تجلى فوائد مماثلة لسكان المدن، شريطة أن يطرأ تغير على البرامج وتقترح مواضيع تهم المدنيين وبصورة خاصة عندما يتم التكامل بين الإذاعة والتلفزيون، غير أن هذا العمل يتطلب بطبيعة الحال مجهودات أكثر وخيالا أوسع.

ج-تمكين الإنسان من التثقيف الذاتي

تبنى هذه التجربة على ملاحظة أساسية وهي أننا نعيش في عهد

الوسائل المرئية-السمعية، ومع ذلك فإن إمكانية التعبير بالصورة تبقى من خصائص بعض المحظوظين. وإذا كان يتعذر على الفيلم أو أغلب الوسائل السمعية البصرية أن تصل إلى عدد كبير من الأشخاص فذلك يرجع إلى عاملين رئيسيين هما:

الكلفة الباهظة لإنتاج الفيلم، والتقنية التي يتطلبها وهي تقنية تستدعي خصوصا معارف دقيقة، وتقتضي استعمال أجهزة معقدة. ولذا فإنه ينبغي صنع أداة يسيرة الكلفة والثمن، بسيطة وسهلة الاستعمال، وقد كان لروبار فورجي [5] وهو منتج، الفضل في تصميم عدسة صغيرة يستطيع الإنسان أن يحملها معه أين يشاء، يقدر الجميع على استعمالها لبساطتها وبفضلها يستطيع كل واحد أن يصور الأحداث التي تبدو مهمة في نظره سواء على المستوى الإعلامي أو التربوي أو السياسي. فالفيديوفرام مكن كل الذين ليس لهم صوت، من التعبير عن آرائهم، ومنحهم القوة على أن يؤثروا في ذواتهم وفي الآخرين، ثم إنه يجسد في نفس الوقت انقلابا عميقا في مناهج التربية، إذ يمكن الإنسان من تكوين نفسه بنفسه باحتكاكه بعناصر الحياة الاجتماعية والعائلية وغيرها. وهكذا يصبح تكوين الإنسان من صنيعه هو باعتبار أنه متولد عن مجهوده الخاص ولا سيما عن رغبته في المعرفة. وقد تمكن الفيديوفرام من أن يؤدي خدمات جليلة على صعيد الجامعات والمؤسسات على وجه الخصوص.

وقد وجد فيه الطلبة أداة مفيدة لإجراء التحقيقات والبحوث. وبذلك تمكنوا من إدخال المعلومات النظرية إلى الواقع الملموس الذي كانوا يصورونه. ومن ثم حل الواقع والتجربة محل الكتاب.

ووجدت الإطارات فيه أفضل تكوين متاح وهو الذي يكتسبونه أثناء التحقيق الميداني. وهكذا أمكن إعداد برامج تكوين على أشرطة تتضمن الصورة والكلمة وبثها لمجموع أتباع المؤسسة على اختلاف مستوياتهم.

وقد أصبح المعلمون والمتعلمون يشكلون شخصا واحدا، والفرد لم يعد يتلقى تكوينا مفروضا عليه من الخارج بل انه يعيش هذا التكوين ويفيد منه فوائد جمة. ولوسائل الإعلام-أخيرا-دور كبير في الاضطلاع بمقاومة الأمية المتفشية في بلدان العالم الثالث. وقد جربت عدة صيغ في هذا الاتجاه: أولاها الحملة التطوعية المتمثلة في تكليف عدد كبير من الأشخاص بتعليم

الآخرين، وفي هذا المجال يمكن لوسائل الإعلام أن تضطلع بدور المساند والمعاضد وذلك بالمساعدة على خلق المنشطات والحوافز. وتتمثل الصيغة الثانية في حصر المجهود داخل المدرسة وتركها تفعل كل شيء وهو ما يعني أن قلة من الكهول فقط سوف تتعلم القراءة والكتابة.

أما الصيغة الثالثة فقد تتمثل في إتمام مجهود المدرسة بتعليم متكامل يلقى خارجها بواسطة الإذاعة والتلفزيون والفيلم. ففي إطار هذه الصيغة يتعين على وسائل الإعلام أن تؤدي الدور الأهم، وقد أعطى هذا العمل في بعض البلدان كإيطاليا في الستينات-نتائج مرضية للغاية.

المقطع 3

مسائل مختصة بالبلدان النامية

إن التطور التكنولوجي السريع أدى في وقت قصير إلى الانتقال من بث إذاعي وتلفزي شامل إلى وسائل إعلام جديدة محددة الهدف وإلى برامج موجهة حسب الفئات الاجتماعية والمهنية أو حسب المناطق الجغرافية. وهذا يعني تمييز الجمهور وتقسيمه المزايد وفقا للحاجة وللإمكانيات، بما في ذلك من سلبيات ومزايا. أما البلدان السائرة في طريق النمو فهي من جهتها لم تتوصل بعد إلى إخضاع هذه التقنية على الوجه الملائم وتجاوز مراحل تطورها الأولى.

أ-اعتبارات فلسفية

إن مسائل التربية هي أهم ما يطرح حاليا من المسائل وأكثرها تأكيدا في البلدان النامية والبلدان الأفريقية بوجه خاص. وللأسف فإن المجهودات التي بذلت طيلة فترة طويلة لم تكن مستجيبة لحاجيات هذه البلدان ولا تتناسب وميولها، ومن ثم كان شعورها بالحاجة منذ بضع سنوات إلى إدخال إصلاح عميق على نظمها التعليمية بقصد تنمية الروح الجماعية والقضاء على الطابع الشكلي المجرد المتأثر بالمعايير الغربية إلى حد نسيان الحقائق الوطنية.

وقد أصبح الهدف الأساسي تكوين نشء سليم العقل والبنية بفضل برامج موجهة إلى القادرين على الابتكار والإنتاج بدلا من قصر الاهتمام على تكوين أقلية لا تنتج أو ليس لمنتوجها الضئيل مردود فعلي.

ففي أفريقيا مثلا يعود أحد أسباب النقص والخلل إلى عجز التربة الأفريقية العصرية عن تكوين نخبة أدبية وثقافية حقيقية، وصار الأطفال أولياء آبائهم واكتسبوا-بإقبالهم على المدارس-قدرة تمنحهم سلطة على من هم أكبر سنا وأكثر منهم رجاحة عقل ومعرفة في مجال الثقافة الأفريقية.

لقد انتهت النخب لاشعوريا تحت تأثير التربية الغربية إلى التهاون في حق ثقافتهم المحلية وجهل عبقرية لغتهم الوطنية والإقليمية على الرغم من أن اللغة هي أهم الخصائص الثقافية، ذلك أنه بواسطتها فقط يستطيع شعب أن يصون ثقافته ويبرزها ويثريها. ويقول سمير أمين «تتلاشى حاليا الثقافات لا بسبب فصلها وعزلها، وإنما نتيجة الازدواجية إذ نسجل عبر مختلف بلدان العالم الثالث عمليات تدمير ثقافية غايتها فرض نموذج أوروبي الأصل في أشكال مزرية تدعو في الواقع للسخرية. وعلى هذا الأساس فإن الأمر يتعلق بطرح مشكلة التوفيق بين الثقافة الأفريقية وقيمها التقليدية وبين العلم والتقنية الغربية...»

ويرى الأستاذ علي مَزْريوى «أن التعليم في البلدان المتخلفة ينبغي أن يتعمق أكثر في دراسة الماضي للوقوف على جذور الثقافة المحلية والاتجاه بثبات أكثر نحو المستقبل بفضل العلوم الصحيحة والطبيعية. فالهدف هو التنقيص من تأثير العالم الأوروبي والمصنع بصفة أعم في برامج تعليم العلوم الإنسانية والإقبال بطريقة انتقائية على العلوم بأكثر استعداد وإيجابية»

وخلاصة القول أن التربية في البلدان النامية يجب أن تكون متجهة نحو عالم الغد، عالم تحقيق التنمية في نطاق سياسة رشيدة مع ملاحظة أن اللجوء إلى التقنية المتطورة والنابعة من المجتمعات الصناعية هو أمر حتمي، غير أنه على هذه البلدان أن تكون واعية بمحاسن هذه التقنيات ومساوئها المحتملة وذلك قبل استخدامها. وعلى أية حال فإن التنمية الشاملة يجب ألا تتم-مهما كان التعويض-على حساب القيم الثقافية الأصلية. وفي هذا الاتجاه الجديد انطلقت التربية في عدة بلدان، إلا أن هذا العمل لن يتحقق بسهولة طالما أن البلدان العظمى التي تمارس تأثيرا كبيرا على الساحة الدولية لم تغير مفاهيمها للقيم الجوهرية فتيسر إمكانية خلق ظروف مواتية للتنمية بهذا المفهوم السليم.

وتحاول معظم البلدان النامية حاليا أن تعالج هذه المشاكل الكبرى بصفة

تجريبية وتوكل للمعلم أمر تحقيق التوازن الدقيق للمجتمع. وفعلا فإن الأهمية الممنوحة للتربية أدت إلى اعتبار المدرسة أفضل عامل تغيير، وأصبح لا يوثق بأي تربية يتم الحصول عليها خارجها. ولكن هل تستطيع المدرسة في بلدان العالم الثالث، وهي مدعوة إلى مواجهة أمية متفاقمة وإعادة تقييم النظام التربوي تقييما نوعيا مطردا، أن ترفع بمفردها التحدي ؟ أم عليها أن تستعين بوسائل تكميلية أخرى ولا سيما وسائل الاتصال الجماهيرية؟

خلال الجزء الأول من هذا البحث أتيحت لنا فرصة تسجيل الآفاق العريضة التي تقتحمها وسائل الاتصال أمام تربية أكثر شمولا وانتشارا، لذلك فإن المقصود في التحاليل التالية هو إبراز العوائق التي تحول دون مساهمة وسائل الإعلام مساهمة فعالة في التربية ونشر العلوم والمعرفة في هذه البلدان. والهدف النهائي هو تحديد الظروف المطلوبة التي تتيح لهذه الوسائل الاضطلاع بدورها كاملا في مجال التربية.

ب-عوائق تنظيمية أو هيكلية

لكي تتمكن وسائل الإعلام والاتصال من أداء أدنى دور في مجال مقاومة الأمية ونشر المعرفة والثقافة، يجب أن تكون هناك وقبل كل شيء إمكانيات بشرية ومادية كافية. لقد جاء في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة أنه لا يمكن التأثير في أفراد المجتمع، إلا إذا كان عدد النسخ من الصحف اليومية وأجهزة الالتقاط الإذاعية والتلفزية يساوي 250 لكل ألف نسمة. غير أن الإحصائيات التي نشرتها اليونسكو للفترة من 1970- 1978 تبين أن 45 بلدا (من بينها 27 بأفريقيا) لا يتجاوز فيها ذلك العدد 100 نسخة وبذلك يمكن أن تعد أفريقيا أقل البلدان تقدما في ميدان الإعلام والاتصال والتربية. وفي أفريقيا بالذات تسجل أعلى نسبة للأميين. ففي عام 1978 بلغت هذه النسب 70٪ من مجموع السكان الذين يتجاوز أعمارهم 15 سنة وذلك في 31 بلدا أفريقيا، وأسوأ من ذلك أن نسبة الأميين في عشر منها تجاوزت 90٪ وليس هنالك ما يدل على أن الحال قابل للتحسن في مدة قريبة إذ أن أكثر من 19٪ من مجموع الأميين في العالم سوف يسجل عام 1990 بأفريقيا، مقابل 18 , 7٪ عام 1970.

ومن هنا يمكن أن نتصور خطورة هذه الظاهرة في أواخر القرن العشرين،

عندما يبلغ عدد السكان الأفارقة 830 مليون نسمة أو في نهاية القرن الحادي والعشرين عندما يصل مجموع سكان المعمورة 10 , 5 مليار نسمة من بينهم 90٪ بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

إن الأمر لا يدعو للتفاؤل، إذ أن الاعتمادات المرصودة للتربية في مجموع البلدان النامية لا تزيد عن 3٪ و 4٪ من المنتوج الداخلي الخام في المتوسط. أما نصيب البحث العلمي فيها فهو اضعف نسبة وأقل حظا من ذلك. وفي ميدان الإعلام والاتصال، حيث تشكو الدول النامية النقص والاختلال، تفيد إحصائيات اليونسكو لسنة 1982 أن 74٪ من أجهزة الراديو و 80٪ من أجهزة التلفزيون و 81٪ من ورق الكتب و85٪ من ورق الصحف توجد في البلدان المصنعة في حين تتقاسم البلدان النامية البقية الباقية.

وهذه النسب لا تعبر بصدق عن الوضع القائم إذ أن ما يؤخذ بعين الاعتبار هو نوعية الإنتاج. وبغض النظر عن العدد الكبير للمحطات الإذاعية والتلفزيونية الأجنبية الموجودة بمختلف أنحاء العالم النامي، فإن المهم هو محتوى البرامج المبثوثة والأخبار المذاعة التي يغذيها أكبر مراكز الإنتاج في البلاد الاشتراكية أو الغربية وأضخم الوكالات الصحفية ذات الجنسيات المتعددة بما توفره لوسائل الاتصال المحلية من أنباء تبلغ نسبتها 80٪ في المعدل. وهذا المحتوى بعيد جدا عن طبيعة حاجات البلدان النامية. ولا بد أن نبين أخيرا أن ملايين النسخ من الصحف والمجلات والكتب والمنشورات المصورة للأطفال توزع بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتشيع بذلك لغات وعقليات وتقنيات أجنبية وعوامل أخرى كثيرة من شأنها أن تسيء إلى تطور هذه البلدان وتزيد في حدة تناقضاتها. فهل يمكننا في هذه الظروف أن نلجأ إلى وسائل الاتصال لتطوير عمل التربية.

ج-استلاب الشخصية

مما لا ينكر أن مجموع البرامج التي تبثها وسائل الاتصال تشكل-كما لاحظنا في بداية هذا الباب-شكلا ناجحا في مجال التربية إلى حد اعتبار هذه الوسائل مدرسة حقيقية موازية للمدرسة المعهودة وهو ما من شأنه أن يخفف مبدئيا من عبء المدرسين في البلدان النامية إلا أن هذه المدرسة الجديدة كانت لهؤلاء المدرسين مبحث ضيق وانشغال. ويرجع هذا الانشغال إلى أن وسائل الاتصال في البلدان النامية باستثناء بعض الحالات-تدخل

في أغلب الأحيان أنماطا تربوية وقيما وطموحات فردية وجماعية لا علاقة لها بالغايات الواضحة لنظم التربية الوطنية. وإزاء هذا التناقض المزايد بين المدرستين فإن ردود الفعل داخل المجتمعات المعنية بالأمر تأتي في الكثير من الحالات بطرق مختلفة. وإذا لم يكن هناك من يرفض وضع سياسات تربوية وطنية فإن أي محاولة تهدف إلى إعداد سياسات اتصال مماثلة تصطدم بمهاجمة المصادر الغربية المعنية إذ ترى في تلك السياسات التي تتنافى مع مصالحها محاولة حكومية غايتها خنق حرية التعبير والرأي وبسط نفوذ الدولة على وسائل الاتصال.

وبينما يساهم المجتمع من خلال الهياكل المنظمة في صياغة السياسة التربوية التي ينفذها أعوان الدولة فإن وسائل الاتصال هي-في عدد من البلدان التي تخشى الهجمات الأجنبية-من ممتلكات القطاع الخاص مما يؤدي بالتالي إلى أن يضع السياسة الإعلامية-إلى حد كبير-أولئك الذين يمسكون بزمام أجهزة الإعلام الكبرى أي المجموعات المهيمنة. وكثيرا ما يكون هؤلاء من ممثلي الشركات العالمية. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه السياسات لا يمكن إلا أن تتناقض مع سياسات التربية. ففي حين تنادي التربية بغايات إنسانية وتعتمد كأداة تطوير وحماية للثقافة الوطنية، تسعى وسائل الإعلام بدون روية للزيادة في الاستهلاك دون اعتبار للضرورات المنطقية للتنمية وتنشر قيما وعادات دخيلة تهدد وتهدم كل التقاليد والقيم الثقافية الوطنية.

لقد أضحت وسائل الإعلام في بعض البلدان تركز عفويا على البرامج ذات الطابع الإعلامي والدعائي كشكل من أشكال التربية فيكون الوقع معاكسا للنتائج التربوية المنتظرة، وذلك بدلا من أن تضع سياسة إعلامية-تربوية معدة لمساعدة الأطفال على تنمية معارفهم وصيانتها من التأثيرات الدعائية والاستلاب الثقافي. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا مناص من أن نسند لوسائل الاتصال في البلدان النامية دورا تربويا أهم من الدور المناط بها حاليا، حيث أن عدد المدارس، ما زال غير كاف ونسبة المقبلين على المؤسسات التربوية محدودة بالمقارنة مع عدد السكان. إن الإذاعة تشكل-للشبان والكهول على حد سواء-المدرسة الوحيدة المفتوحة إلا أنها تتهم بترويج لأيديولوجية أجنبية على حساب الأصالة. وكانت النتيجة انتماء

المواطن الأفريقي والآسيوي والأمريكي-اللاتيني انتماء وهميا ومستحيلا للمجموعة العالمية وابتعاد عن بلاده وظروف حياته المحلية. ونحن لا نستطيع والحالة هذه أن نقلل من الانعكاسات السلبية الناجمة عن هذه الهيمنة الثقافية المتناقضة تناقضا كاملا مع أهداف أي سياسة تربوية وطنية.

إن الأفكار الأساسية لتنمية النظم التربوية الوطنية في هذه البلدان، مثل توطيد الثقافة والسيادة الوطنيتين والربط بين التربية وعملية التنمية وبث الوعي الديمقراطي، أصبحت موضع شك وارتياب بسب القيم والمعايير السلوكية التي تبثها وتلقنها على كل المستويات، الوسائل الثقافية العالمية والبرامج الإعلامية الأجنبية. وتستدعي التنمية الوطنية مهما يكن الاتجاه السياسي للنظم القائمة ببلدان العالم الثالث تنشيط الادخار في مستوى الأسرة والمجموعة وتوجيه الإنتاج بالنظر إلى الحاجيات الاجتماعية لكل بلد وحماية الأخلاق من كل تفسح، غير أن ما نشاهده من برامج وإعلانات أجنبية على الشاشة الكبيرة والصغيرة (شاشة السينما والتلفزيون) وما نسمعه في الإذاعة أو ما نقرأه في الصحف يتنافى تماما وتلك الأهداف. إذ إن الإعلان عن العطورات ومواد التجميل والحاصلات التي لا تنتجها أراضينا هي التي يتهم باستمرار إبرازها على الشاشة الصغيرة أو في الإذاعة. ولعل من المفيد تناول الجزئيات بخصوص هذا الموضوع، لنتبين كيف أن تغذية شعب ما مثلا تعبر أفضل ما يكون عن ثقافة ذلك الشعب، وأن الاختراق الثقافي يستطيع أن يكون مصدر التحولات السلبية التي تغير طريقته في الاغتذاء. لا أحد ينكر خطورة المجاعة التي ما انفكت تضر بأفريقيا والنتائج المحتومة لسوء التغذية بالنسبة إلى ملايين الشبان الأفارقة.

إن وسائل اتصال البلدان المتقدمة التي تتعرض إلى هذا الوضع المحزن لا تبرز العلاقات الموضوعية بين سوء التغذية والعادات الغذائية التي تسربت إلى القارة وكيفت نماذج جديدة من الأشخاص والأذواق والمظاهر الحياتية في نفس الوقت الذي تخل فيه بنظام الزراعة التقليدية العاجزة عن الاستجابة لهذه الحاجيات الجديدة.

ولقد أخذ السكان-بحكم ظاهرة التقليد-يرفضون في بعض بلدان أفريقيا السوداء ما تنتجه أراضيهم من حبوب ولحوم وزيوت وذلك ليعوضوها بالقمح الصلب والسكر الأبيض ولحم البقر وغيرها.. . وهي مواد لا يمكنهم إنتاجها

في بلدانهم. ومن هنا كانت حدة الأزمة في القطاع الزراعي التي يتحمل جانبا من مسؤولياتها الاستعمار الذي لم يتوان في الماضي عن توظيف الأراضي الأفريقية لخدمة السوق العالمية بتشجيع الزراعات الكبرى دون اكتراث بالحاجات المحلية. إن استشهادات مماثلة، بإمكانها أن تبين لنا كيف أن الأنماط التربوية الثقافية المستوردة تؤثر هي الأخرى في صحتنا الجسمية، ثم كيف أن التقليد الأحمق يمكن أن يشوه محيطنا. إن هدف هذا التحليل لا يتمثل في وضع خطوط برنامج عمل لمقاومة الآثار المناهضة للتربية الحقة والتي تتركها وسائل الاتصال والإعلان في عدد كبير من البلدان النامية. بيد أن خطورة المشكلة المطروحة، تحث على التحرك بسرعة، وذلك على المستويين الوطني والدولي معا.

إن الأمر يتعلق على المستوى الوطني بتحديد سياسات اتصال أكثر انسجاما وتماسكا مع الأهداف الوطنية بقصد استغلال وسائل الاتصال بروح ديمقراطية استغلالا معقولا يتمشى والغايات الاجتماعية المحددة. أما على المستوى الدولي فإنه يتعين-كما توصي به اللجنة الدولية لتطوير التربية في تقريرها [6]-أن نتعلم كيف نسن تدابير دستورية من شأنها أن توفر الضمان ضد مخاطر التقليد التلقائي في المجال التربوي وحتى ضد الغَرْبَنَة الكاملة والضغوط الخارجية التي قد تمارس تحت غطاء المساعدة التقنية.

د-رد الفعل على المستوى الدولي

لعل من المفيد أن نذكر في هذا الصدد بمختلف المواقف التي اتخذتها البلدان المعنية أو سجلت على مستوى المنظمات الإقليمية. فقد خص الاجتماع الأول لخبراء التربية والثقافة التابعين للبلدان غير المنحازة والمنعقد في أبريل 1982 قبيل انعقاد قمة دلهي (سبتمبر 1983) باهتمام كبير، مسألة استلاب الشخصية، كما أنه حدد بدقة شروط مشاركة وسائل الإعلام في النهوض بالتربية والثقافات وتعميمها وصيانة الذاتية الوطنية وتطوير مختلف العناصر المكونة لها تطويرا منسجما وشاملا. وليس من قبيل الصدفة أن يهتم بهذا الموضوع الإعلان العالمي المشهور «بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلم والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتميز العنصري والتحريض على الحرب». لقد أكسب

فحوى هذا الإعلان وسائل الاتصال دورا لا يستهان به في مجال التربية والتفتح الفكري.

كما أسند ممثلو العالم الثالث والبلدان غير المنحازة لهذه الوسائل بعدا تربويا ثقافيا رائدا، وهم يحددون مفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال.

وفضلا عن ذلك فإن المجموعة الدولية قد انتهجت نفس المنهج من خلال القرارات المصادق عليها في هذا الصدد وهذا بالخصوص هو شأن المؤتمر العام الحادي والعشرين لليونسكو المنعقد ببلغراد عام 1980 وهو المؤتمر الذي وضع أسس ذلك النظام الجديد، إذ نادى من جهة بضرورة إزالة الحواجز الداخلية والخارجية التي تتعارض وتداول الأخبار والأفكار تداولا حرا، وتتنافى وبثها على نطاق أوسع وبصورة أكثر توازنا. ومن جهة أخرى فقد نادى بحماية الذاتية الثقافية وحق كل أمة في إعلام الرأي العام العالمي بمصالحها وطموحاتها وقيمها الاجتماعية والثقافية.

أما ندوة مكسيكو الحكومية حول السياسات الثقافية التي انعقدت في سنة 1982 فقد بحثت من ناحيتها طويلا في علاقات الثقافة والتربية بموضوع الإعلام والاتصال وقد أكدت المبادئ المعلن عنها سابقا وأوضحت بالخصوص في بيانها الختامي «أن تداول الأخبار والأفكار والمعارف تداولا حرا ونشرها على نطاق أوسع وبصورة أكثر توازنا، وكما ينص عليه مفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يقتضي حق كل الأمم لا في تقبلها رسائل وبرامج ثقافية وتربوية أو علمية وتقنية فحسب وإنما أيضا في بثها ونشرها».

فعلى وسائل الاتصال العصرية أن تفسح المجال وتيسر تدفق الإعلام الموضوعي بخصوص تطور الأحداث الثقافية التي يمكن أن تلاحظ في مختلف البلدان، وذلك دون النيل من حرية الخلق والذاتية الثقافية لتلك الأمم. ومن جهة أخرى فإن البرنامج الدولي لتطوير الاتصال وهو أحد منجزات اليونسكو المهمة يهدف بدوره إلى نفس الغاية إذ أسند إليه من ضمن مهامه توطيد الوظيفة الاجتماعية لوسائل الاتصال باعتبار دورها الفعال في النهوض بالثقافة والتربية والتنمية الشاملة وحماية السلم والتفاهم الدولي. وهكذا فإن كل المحافل الدولية المختصة تنتظر الكثير من أجهزة الإعلام في مجال التربية والتكوين.

الخاتمة

بعد العمل المكثف الذي بذلته مختلف البلدان النامية على صعيد البنية التحتية، لتدارك التأخير في ميادين الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون، وبعد المجهود المتواصل لإنتاج رسائلها وبرامجها بمفردها، وبالنظر إلى واقعها اليومي وذاتيتها المميزة، فإنه من الضروري أن تضع تلك البلدان قواعد سياستها التربوية بالاعتماد على وسيلتي تعليم المدرسة ووسائل الاتصال. ويؤكد واضعو تقرير نادي رومة حول التربية أن تقدم المعرفة الإنسانية يجب أن يمر حتما عن طريق المشاركة والمبادرة. إلا أن السلبية هي مطعن يؤاخذ عليه في الغالب كلا النظامين.

إن المدرسة في شكلها التقليدي يمكن لها بالاعتماد على وسائل الإعلام أن تأتي بالعجاب حتى في البلدان النامية. ففي بعض البلدان الأفريقية (أفريقيا الشمالية خاصة) تقوم وسائل الاتصال مقام المرشد الحقيقي للأطفال بتشجيعهم على الاتصال بعالم الكهول وبخلق الميول والطموحات لديهم. وتحتل بعض البرامج التربوية بالإذاعة والتلفزيون، وكذلك البرامج العلمية (مثلما هو الشأن في تونس مثلا) مكان الصدارة في البرامج اليومية. وهي تبرهن أكثر فأكثر على أن مساهمة وسائل الاتصال يمكن أن تكون مثمرة جدا في تكوين الفكر وتنميته. فالمدرسون وكل الذين يشاركون في العمل التربوي لا يمكنهم في هذه الحالة إنكار ما لوسائل الاتصال من صفات تعليمية ذات مردود ملموس. وعلى العكس من ذلك فإن عليهم أن يستفيدوا منها وينموا الحس النقدي لدى المتقبلين لما تبثه وسائل الإعلام. وعليهم أيضا أن يتقمصوا دور المؤلفين وكتاب السيناريو والمنشطين في المجال التربوي الفسيح. وهذا يفترض أن يتدرب المعلم على استخدام وسائل الاتصال لإثراء تعليمه وتيسير تنقل التلميذ من الوسط المدرسي إلى الحياة العصرية.

ومن ناحية أخرى فإن البلدان النامية-الأفريقية منها بالخصوص-مدعوة أولا إلى تكثيف استعمال الإذاعة التي يتبين باطراد أنها أداة ملائمة للثقافات القائمة على النقل الشفوي والقيم غير المكتوبة. أما المناطق ذات اللغة الواحدة (كالوطن العربي) وبعض البلدان الشاسعة المساحة (كالزائير) فإنه بإمكان أجهزة الاتصالات الإقليمية أو الوطنية أن تكتسب أهمية كبيرة، كما

يتسنى للبلاد النامية عامة أن تستعين ببرامج دولية في إطار احترام خصوصية أنظمتها التربوية الوطنية، وخاصة البرامج المتعلقة بالرياضيات والعلوم والكيمياء والجغرافيا.

ومن جهة أخرى فإن الأجهزة الإعلامية والحواسب الإلكترونية قادرة على أداء خدمات عديدة للتعليم، وذلك لأن التحاور بين التلميذ والجهاز يمكن أن يخلق ظروف تعلم ناجع سريع ومثمر.

على أن المهم هو أن نحسن تربية الجماهير بأقل ما يمكن من الوسائل وأقصى ما يستطاع من الفعالية والشمول. وفضلا عن ذلك فإن الأمر يتعلق بالاستعانة بالتقنية العصرية مع ملازمة الحذر وتوخي الوضوح حق لا تسيطر علينا هذه التقنية أو نقع في هفوات الاستلاب.

إن النتيجة المنطقية التي يمكن أن نستخلصها من هذا التحليل تتمثل في ضرورة مواصلة التعمق في التفكير وإيجاد الملاءمة بين المدرسة ووسائل الاتصال، مع الاهتمام المتواصل بالتقدم وتحسين الظروف الإنسانية والانشغال المطرد بالاهتمامات الخصوصية للبلدان النامية التي هي أشد حاجة من غيرها إلى العلم والمعرفة، حتى تتدارك التأخير وتنتصر على التخلف الذي ما زالت تتخبط فيه.

13 البعد الثقافي: كيف تكون وسائل الإعلام في خدمة الثقافة ؟

«إن الثقافة تتمثل في مجموع الظواهر المميزة والرموز التي يختص بها المجتمع. وهي تشمل أنماط العيش وطرق الإنتاج ومختلف القيم والعقائد والآراء. فالثقافة تجاوز أبعاد الفنون الجميلة والآداب المستظرفة لتكون محور حيوية هذا المجتمع وأداة دوامه وتجدده. وهي التصور للواقع الذي يعيشه الإنسان بعد أن يضفي عليه نظرته الخاصة ويتخيله حسب أهوائه ومشيئته.»

وإن الإعلام هو المحرك والمعبر عن مقومات النشاط الاجتماعي وهو الذي يعلو بالإنسان عن غريزته إلى المطامح الحضارية. وهو المنبع المشترك الذي ينهل منه هذا الإنسان الآراء والأفكار. وهو الرابط بين الأفراد والموحي إليهم بشعور الانتساب إلى مجتمع واحد. وهو الوسيلة لتحويل الأفكار إلى أعمال، والأداة التي تعكس الأحاسيس والحاجيات من أبسطها إلى أعلى آيات الكمال.

تلك هي بعض التعريفات التي يسوقها الكثيرون

عند الحديث عن الثقافة وعن الإعلام وكلاهما يرمي إلى المعرفة والاطلاع ويسعى إلى إرضاء طموح الإنسان ويتخذ كل منهما الاتصال والتخاطب طريقة أساسية لبلوغ هذه الأهداف.

مما سبق يتبين أنه لا يمكن تصور الثقافة بدون تعبير أو إبلاغ إذ لاحظ لأي ثقافة كانت من الوجود إذا لم تؤازرها أجهزة الإعلام ولم تعرف بما اهتدت إليه من وجوه الخلق والإبداع. كما أنه لا سبيل أمام أجهزة الإعلام للخارج بدون زاد ثقافي يشد اهتمام الجمهور إليها ويسمح لها بإبلاغ رسالتها في مختلف المجالات.

وأجهزة الإعلام هي التي يوكل إليها مساعدة الثقافات على التلاقح وتزويدها بالهواء النقي الذي يقيها شر الاختناق وهي في الوقت نفسه مطالبة بوقاية هذه الثقافات من العواصف الهوجاء والتيارات الهدامة، إذ لا تخفي علينا اليوم تلك التحديات والمخاطر التي تحدق بالثقافة، لا في الدول النامية فقط بل حتى في الدول المصنعة. لقد أصبحت تيارات تدفق الإعلام من الشمال نحو الجنوب كالسيل العارم يطيح بكل ما يعترض سبيله ويعصف به في مهب الرياح فيحطم كل توازن طبيعي لا يتمشى مع أهوائه ولا يستجيب إلى أغراضه. وكما أن كل ارتباك في مستوى الجهاز العصبي يؤثر في الشخصية مهما تكن قوتها، فإن كل اختلال يتصل بتدفق الإعلام له انعكاسه على نظرة الفرد إلى مقومات المجتمع الثقافية التي يستمد منها أصوله ويثبت بها انتسابه إلى هذا المجتمع. وهذا ما يقيم الدليل على العلاقة المتينة بين السياسة من جهة والإعلام والثقافة من جهة ثانية. لقد جاء أخيرا في جريدة لوموند الفرنسية [1] بشأن الثقافة ما معناه «إننا كنا نعتقد أن الثقافة لا تنحاز، لأنها بعيدة عن السياسة كل البعد فظهر أن حيادها هذا ربما كان إزاء الأخلاق لا غير»

وهذه العلاقة بين السياسة والثقافة تتجلى بأوضح مظهر عندما تشتد الأزمات وتحدق المخاطر وتصبح الثقافة نفسها مهددة في الكيان إلا أنه إذا كان من المسلم به أن على أجهزة الثقافة أن تخدم الإنتاج الفكري والخلق أساسا، مهما تكن الخلفيات، فليس هناك من ينازع في أن وظيفة الإعلام لا يمكن أن تقتصر على تدعيم العمل الثقافي دون غيره أو ينكر عليها خدمة بقية الأغراض.

وهذا التفاعل ليس مقصورا على مجتمع واحد بل يظهر أثره في كافة المجتمعات. وقد تتجلى مصداقيته بوضوح أكثر بين المجتمعات التي تشرك في اللغة والدين والحضارة والتاريخ. وسنحاول، على التوالي، إبراز كل من مميزات وظائف الإعلام والثقافة في جوانبها العامة قبل التركيز في الجزء الثاني من هذه الدراسة على الوظائف الخاصة التي ينبغي أن تؤديها مختلف هذه الأجهزة من أجل خدمة التضامن والتعاون بين كافة البلدان.

أولا: الوظائف العامة لأجهزة الإعلام والاتصال

إن وظائف الاتصال في مفهومه الواسع متنوعة وهي تتصل بميادين مختلفة ومتعددة. فإذا نظرنا إليها باعتبار الإعلام نشاطا يتجاوز فكرة نشر الأنباء والمعلومات ويشمل بث الأفكار والتعريف بالأحداث، ويشرك الفرد والمجموعة في إنتاج الخبر وترويجه، فإنه يمكن حصر الوظائف الأساسية لهذه الأجهزة في أي نظام اجتماعي كان، في النقط الآتية:

1- الوظيفة الإعلامية: تتمثل في جمع الأنباء والبيانات والصور والتعليقات وبثها بعد معالجتها ووضعها في الإطار الملائم من أجل فهم الظروف الشخصية والبيئية والدولية وتمكين متلقي الخبر من الوصول إلى وضع يسمح له باتخاذ القرار السليم.

2- وظيفة التوحيد والمشاركة: وهذه الوظيفة تتمثل في توفير رصيد مشترك من المعرفة بدعم التآزر ويمكن أعضاء المجتمع من التعايش والعمل المشترك.

3- خلق الحوافز والدوافع: إذ من المعروف أن أجهزة الإعلام تعمل على استحثاث الهمم وتشجيع التطلعات الفردية والجماعية.

4- الحوار والنقاش. ذلك أن أجهزة الإعلام تساعد على تبادل المعلومات وتلاحق الأفكار وتوضيح مختلف وجهات النظر واستجلاء المعطيات الرئيسية وخلق أرضية للعمل الذي يتمشى مع المصلحة العامة على مختلف مستوياتها: المحلية والقطرية والدولية.

5- التكامل والتفاهم: تقتضي هذه المهمة تمكين الأفراد والمجموعات والأمم من إبلاغ أصواتهم وآرائهم بما يكفل فرص الاطلاع والتفاهم والتعرف على ظروف معيشة الآخرين ووجهات نظرهم وتطلعاتهم.

6- خدمة المجتمع: بالإضافة إلى هذه الوظائف الرئيسية التي نظرنا إليها من وجهة نظر الفرد يتعين علينا أيضا إبراز ظاهرة جديدة تتزايد أهميتها على مر الزمن وتتعلق بحاجة المجموعات والمجتمعات ككل. ذلك أنه لم يعد بإمكان هذه المجتمعات أن تحيا اليوم حياة عصرية، ما لم يتم إعلامها على وجه صحيح بالشؤون السياسية والأحداث الدولية والمحلية، وظروف المناخ.

والحكومات تحتاج إلى معلومات متنوعة ؛إذا أرادت أن تخطط للمستقبل على نحو مرض، وبدون توفر بيانات كافية عن أسواق السلع والأحوال العالمية، فإن السلطة العامة قد تتعثر في أنشطتها ومفاوضاتها. كما أن المشروعات الصناعية تحتاج إلى معلومات سريعة من مصادر كثيرة لتتمكن من تحقيق الزيادة في الإنتاج والإنتاجية، وكذلك فإن القوات المسلحة والأحزاب السياسية والجامعات ومعاهد البحوث وكافة الهيئات الأخرى لا يمكن أن تعمل بدون تبادل يومي كاف للمعلومات. وهذا ما يؤكد أن أجهزة الإعلام هي في الوقت نفسه أجهزة سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية فضلا عن كونها أساسا أجهزة ثقافية.

يتبين مما ذكرنا مدى اتساع وظيفة الإعلام وامتدادها إلى مختلف مجالات الحياة وبالتالي إلى الثقافة في مفهومها الواسع. وقد يكون من المفيد أن نستعرض بصورة أدق في القسم التالي من هذا البحث العلاقة بين أجهزة الإعلام والثقافة وخاصة الوظيفة الثقافية لأجهزة الإعلام.

ثانيا: الوظيفة الثقافية لأجهزة الإعلام

أ-الوظائف الرئيسية:

قد يكون من المفيد التوقف للتساؤل أولا عن الفارق بين أجهزة الثقافة وأجهزة الإعلام. وهذا ما يدعونا إلى محاولة التعريف بمفهوم جهاز الثقافة وجهاز الإعلام. وتسهيلا للبحث فقد وضعنا ضمن أجهزة الإعلام كل جهاز تمتد وظائفه إلى قطاعات أخرى غير الثقافة ولو كان له دور كبير في هذا المجال مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون، ووضعنا في عداد أجهزة الثقافة ما بقي، أي كل ما اقتصر دوره على الإنتاج الثقافي وترويجه مثل الكتاب والمسرح وغيره.

وعلى كل حال فإننا لن نسعى إلى تجزئة الموضوع والتفريق بين وظائف أجهزة الإعلام ووظائف أجهزة الثقافة أو درس كل منها على حدة.

وانطلاقا من هذا الأساس يمكن اعتبار الأدوار التالية وظائف رئيسية لأجهزة الإعلام.

1- التثقيف والتربية: تتعلق هذه الوظيفة بنشر المعرفة على أساس تفتيح الأذهان وتكوين الشخصية وشحذ الكفاءات وتنمية الذوق وتهذيبه، وتمكين الإنسان على مدى العمر من المحافظة على مقدرة استيعاب كل ما ينمي طاقاته ويوسع آفاقه ويشبع تطلعه إلى الخير والجمال.

2- النهوض بالإنتاج الفكري: وهذه الوظيفة تعني نشر الإنتاج في مجال الأدب والفن والابتكار الفكري واليدوي بصورة عامة. ويتمثل ذلك خاصة في:

- استحثاث وإبراز الإنتاج البشري بكل أوجهه الفكرية والفنية والمادية ونشره وتوزيعه على أوسع نطاق بين البشر.

- تفجير الطاقات الخلاقة الكافة في الأشخاص والمجموعات وتمكينها من الإسهام في إعداد الرسالة الثقافية وإبلاغها.

- تهذيب الذوق العام ودفع الجماهير إلى التفاعل مع الإنتاج الفكري والإبداع الفني.

- التفاعل مع المحيط الاجتماعي والسعي إلى الارتقاء به إلى منزلة أسمى.

- تناقل التراث بين الأجيال وإثرائه وجعله السراج الذي ينير حاضرنا ويصل بين ماضينا ومستقبلنا.

- ضمان الأمن الثقافي للمجتمع حتى لا يكون ضحية الغزو الأجنبي الفكري.

3- الترفيه: تتمثل هذه الوظيفة في تقديم وعرض التمثيليات الروائية والمسرحيات والأفلام وفرق الموسيقى والرقص والرياضة والألعاب.. .. الخ بالاعتماد على الكتابة والصور والأصوات والرموز بهدف التسلية والترفيه. والمفروض أن ترمي هذه البرامج إلى هدفين اثنين يتعلق الأول بشد وإغراء السامع والمتفرج والقارئ، وجلب اهتمامه إلى برامج إعلامية وتربوية ذات فائدة أكبر تسبق أو تتخلل أو تتبع هذه التظاهرات الترفيهية. أما الهدف

الثاني فهو العبرة التي يمكن استنتاجها من هذه البرامج وأثرها الفعال الذي يبقى راسخا في الذهن ويساعد على تطور الإنسان واستكمال مقومات شخصيته.

من هذا العرض يتضح بكامل الجلاء أن دور أجهزة الإعلام لا يقتصر على النشر والترويح، بل يتجاوز ذلك ليساعد على الخلق والابتكار. كما أن هذه الوظائف الرئيسية يمكن أن تتفرغ إلى عدد من الوظائف الأخرى وهي في الوقت نفسه تتكامل وتلتقي مع بعضها البعض.

ب-الأهداف:

إن هذه الوظائف الرئيسية تنطوي على جملة من الغايات والأهداف التي بدونها لا تكون الأجهزة الإعلامية قد قامت بواجبها على الوجه المطلوب، ذلك أنه على هذه الأجهزة أن تساعد على ما يلي:

- إقرار الديمقراطية الثقافية: إذ إن الحق في الثقافة وارد ومعترف به ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإن التعبير الذي يدفعه الخلق لا يكون له قوام بدون عدالة وحرية لذلك فإنه من الوظائف الأساسية لأجهزة الثقافة العمل على ألا تمتاز الطبقات الراقية والأقليات المحظوظة بكل إنتاج ثقافي مفيد وجذاب على حساب الأصناف الشعبية الأخرى، كما يتعين على هذه الأجهزة توفير مناخ ديمقراطي في الميدان الثقافي وإفساح المجال أمام كل من يأنس في نفسه مقدرة على الإسهام في إنتاج وترويج المادة الثقافية.

- استحثاث اللامركزية والمشاركة الجماعية: إن المشاركة تتمثل في إسهام المواطن في كل مراحل العمل الثقافي وإشاعة اللامركزية في هذا المجال. وفي ذلك امتداد للديمقراطية الثقافية على أن هذا المسعى لا ينبغي أن يجر الحزازات القبلية أو العرقية بل إن الهدف الأساسي المقصود هو الإثراء الثقافي الوطني وتمكين كل الفئات والأقليات من حقها في الأخذ بنصيبها منه. والحوار الحقيقي يقتضي إشراك كافة أصناف المجتمع من شباب وكهول وشيوخ ومن ذكور وإناث.

- الحفاظ على اللغة وتطويرها: ومن جهة أخرى فإن أجهزة الثقافة هي المسؤولة الأولى على وضع اللغة والمحافظة عليها من الاندثار والذوبان، تحت تأثير اللغات الدخيلة والمصطلحات الأجنبية. وهي مطالبة في الوقت

نفسه بإثرائها حتى تكون أفضل أداة وصل بين ماضينا ومستقبلنا وتبقى قادرة على تمكين الشبان من استيعاب العلوم الحديثة على غرار نظرائهم من الدارسين باللغات الغربية الكبرى.

- الإسهام في التنمية. إن البعد الثقافي له لتنمية لم يعد في حاجة إلى تأكيد كما أن إسهام الثقافة في التنمية أصبح أمرا لا جدال فيه. فالإنتاج الثقافي هو غاية ووسيلة. ومن أنبل الوسائل أن تساهم أجهزة الثقافة في الرفع من المستوى الفكري، وبالتالي المادي، للإنسان وتنمي طاقته ليصبح قادرا على استيعاب مقومات التطور والنهضة.

- حماية الهوية الثقافية: تهدف هذه الوظيفة إلى تمكين الثقافات الوطنية من التكامل ومن الإثراء بالاحتكاك بغيرها وتمكين الأمة من تعريف الرأي العام العالمي بقيمها الثقافية والاجتماعية وجلب الاحترام والتقدير لها.

كما أنه على أجهزة الإعلام صون الذاتية الثقافية من الغزو الفكري الأجنبي ووقاية مقومات أصالتها من مخاطر التيارات الثقافية الأجنبية التي تشوه طبيعتها وتضر بمستقبل المجموعة. فالذود عن تلك الذاتية التي هي أداة الوصل بين الأجيال المتعاقبة هو أمانة في عنق أجهزة الإعلام يتعين عليها صيانتها، فإن هي أخلت بذلك كانت قد تهاونت في أداء رسالتها.

حـ-أبعاد هذه الوظائف وتأثيرها على السلوك:

إن وسائل الإعلام هي أدوات ثقافية تساعد على دعم المواقف أو التأثير فيها، وعلى توحيد مناهج السلوك وتحقيق التكامل الاجتماعي. كما أن هذه الوسائل تلعب دورا رئيسيا في تطبيق السياسات الثقافية وإقرار الديمقراطية في هذا المجال، وهي إضافة إلى ذلك، تشكل للملايين من البشر، الوسيلة الأساسية في الحصول على الثقافة بجميع أشكال التعبير الخلاق. ومن جهة أخرى فإن لوسائل الإعلام دورا في إشاعة المعرفة وتنظيم الذاكرة الجماعية للمجتمع، وخاصة جمع المعلومات ومعالجتها واستخدامها.

وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من الخلق الثقافي لا يزال يحتفظ بأشكاله التقليدية القائمة على التبادل بين الأفراد، فإنه يحق القول أيضا بأن وسائل الإعلام الجماهيرية في العالم الحديث هي التي توفر وحدها الزاد الثقافي الكافي وتستجيب في آن واحد لحاجة الملايين من البشر.

وهي التي تقدر على تقديم روائع الإبداع من الماضي والحاضر. وقد يذهب بها الأمر إلى خلق أنماط ثقافية جديدة لا يمكن في الوقت الراهن الحكم على قيمتها أو تحديد مدى أبعادها. كما أن هذه الأجهزة قد وفرت التسلية بأشكالها المتعددة، استجابة لمختلف الرغبات، أكثر من كل الوسائل الأخرى. على أن هذا أمر لا يخلو أحيانا من الخطورة، إذ يؤدي التوغل في هذا الاتجاه إلى اللجوء إلى أنماط مبتذلة من شأنها الحد من الخيال والعبث بالذوق السليم. وكثيرا ما تكون المصالح التجارية هي المحرك نحو هذا السلوك.

ثالثا: هل من فروق بين أجهزة الثقافة وأجهزة الإعلام ؟

إن وظائف أجهزة الثقافة تبدو متكاملة مع وظائف أجهزة الإعلام. ولم يتبين لنا حتى الآن ما يدل على اختلاف أو تناقض بين هذه وتلك. وحتى إذا كان هناك شيء من التفاوت، فإنه يعود إلى طبيعة الأجهزة نفسها. فقد قال بعضهم: «إذا كانت أجهزة الثقافة بمنزلة الحرفي التقليدي كالنجار والحداد والنقاش، يسعى إلى الكيف أكثر من الكم، فان أجهزة الإعلام تكون أشبه بالآلة الصانعة التي لا تعتبر إلا الكم انطلاقا من نموذج قياسي موحد».

ومن الدارسين من ينكر فكرة التجانس ويرى أن وظائف أجهزة الثقافة تختلف عن وظائف أجهزة الإعلام. وفي هذا الصدد يقول فلوراس وليا من المكسيك: إن عبارات الثقافة والإعلام أصبحت في مواجهة حتمية. ذلك أن الاستعمال الحالي لأجهزة الإعلام العمرية ينطلق من مبدأ نكران وجود الذاتية الثقافية للمجتمعات وهذا يمكن تشخيصه في سعة انتشار الرسالة الإعلامية. ومن نتائج ذلك توحيد النماذج والآراء والأذواق وتعميم أنماط الحياة والدفع إلى التقليد الأعمى وكذلك التلاعب بالمبادئ والعبث بالضمائر من خلال الإعلانات والبرامج الموجهة. وكل هذا من شأنه أن يخل بمقدرة الإنسان على الخلق والابتكار، وأن يحد من قدرته العقلية على النقد والتحليل، أي أن يضر بالمقومات الرئيسية للثقافة. ويضيف المؤلف، إن هذا أمر لا جدال فيه، إذ إن الأجهزة العصرية للإعلام تتطلب إمكانيات فنية ضخمة واعتمادات مالية كبيرة لا تقدر عليها إلا الهيئات الحكومية أو المؤسسات الكبرى ذات الصبغة الخاصة، فتخضع هذه الأجهزة إلى المصالح المادية

والأيديولوجية قبل مراعاة الرسالة الثقافية.

أما مختار لوبيس عضو اللجنة الدولية التي كلفتها منظمة اليونسكو بدراسة المشاكل الدولية للإعلام فإنه يرى فيما يتعلق بالاختلاف بين وظائف أجهزة الإعلام وأجهزة الثقافة أن الأجهزة الأولى يمكن أن تمس بالقيم الثقافية مذكرا بالدور الذي لعبته الأشرطة المسجلة على الكاسات لفائدة الإمام الخميني ومساعدته على قلب النظام في إيران. وهو يلتقي مع فلوراس في تحليل خطورة دور أجهزة الإعلام على الثقافة قائلا: «إنه يمكن استعمالها للبناء كما يمكن استعمالها للتهديم».

وهو يرى أن الإذاعة والتلفزيون وآلات التسجيل وغيرها من أجهزة الإعلام تزاحم مزاحمة شديدة وسائل التعبير التقليدية مثل التمثيل والمنتديات الشعرية والرقص والموسيقى الشعبية وغيرها، وهي تمثل خطرا كبيرا على المجتمع، نظرا لوجود تآلف عميق بين هذه الوسائل التقليدية وبين النسيج الاجتماعي لأي مجموعة بشرية، إذ هي التي تساعد على دعم الانسجام والتضامن داخل هذه المجتمعات وربط اللحمة بين أعضائها بينما تضعف أجهزة الإعلام العصرية هذه الصلة وتحد من متانة الائتلاف داخل المجتمع فتقضي على قيم التعاون والتضامن المعروفة من قديم الزمان وتعوضها بنماذج مستوردة من الدول المصنعة بما فيها من سلبيات وتناقض. وهي من جهة أخرى تساعد على الغزو الثقافي الأجنبي وتوجه الرغبة إلى حاجيات مصطنعة وغير مناسبة وتؤدي إلى إيجاد عقليات غير متمشية مع إمكانات المجتمع ومناخه الطبيعي.

إلا أن القائلين بالتناقض بين أجهزة الثقافة والإعلام لا ينكرون في الوقت نفسه بعض جوانب التكامل والتجانس، فهم يقرون إلى حد كبير بمزايا التقنيةالإعلامية، ويقول ليوبيس نفسه: إن أجهزة الإعلام تعد بمنزلة الجهاز العصبي للثقافة داخل أي مجتمع. كما أنه بدون حرية إعلام لا حرية للثقافة، وأن النمو الثقافي لا يكون له-إذا انعدمت الحرية الإعلامية- أي حظ من النجاح، لأن التيارات الفكرية الجديدة وتأثيراتها على المجموعة البشرية لا تنتشر حينذاك إلا بمقدار ضئيل. وينعكس هذا الوضع بالتالي على كل الإنتاج الثقافي والإبداع في مجال الفن والأدب والرسم والنحت والمسرح ويكون الفناء والاندثار مآل هذا الإنتاج.

ثم إن هناك من يعارض المنزهين لأجهزة الثقافة عن كل عمل شائن، وينسبون إلى أجهزة الإعلام كل المساوئ، فهم يعتقدون أن أجهزة الثقافة كأجهزة الإعلام يمكن أن تحمل في طياتها بشائر العلم والفن والجمال، كما يمكنها خدمة أغراض أخرى لا يمكن ربطها بالثقافة في معناها الصحيح.

ويحلل YVES EUDES في كتابه «غزو العقول» هذه النظرة مرتكزا على مفهوم سياسة الأمريكيين حول دور أجهزة الثقافة وفحوى الرسالة الثقافية، إذ يعتبرون أن كل إنتاج ثقافي ينبغي أن يكون له محتوى أيديولوجي واضح مهما يكن شكله أو نوعه، ومن هنا كانت القاعدة المتفق عليها في مستوى المصالح المختصة الأمريكية والتي تنص على أن الثقافة ينبغي أن تكون الغلاف الخلاب لأي بضاعة سياسية.

وليست هذه هي كل أوجه التناقض، فقد أدت الوسائل الجديدة إلى الخلق والإبداع لكنها عودت الجمهور على الإنتاج الرديء وحملته على الرضا بما هو أقل. ولئن استفادت الأقليات العرقية واللغوية باستغلال السبل الجديدة للتعبير في بعض الحالات، فإن الهوية الثقافية الوطنية كثيرا ما تهددها التيارات الأجنبية التي تساعدها أجهزة الإعلام على الرواج، ذلك أن الاعتماد على النماذج المستوردة التي تعكس قيما وأساليب حياة غريبة يعرض الذاتية الثقافية للخطر. وإن التصدي لهذا الغزو الثقافي لأمر حتمي موكول أولا وبالذات إلى أجهزة الإعلام. ومع ذلك فإن المشكلة على جانب لا يستهان به من الأهمية والتشعب والتعقيد. فالتاريخ يبين أن أفق التفكير إذا ما ضاق، أدى إلى الركود. والثقافة القومية لا تتطور بانغلاقها على نفسها، وإنما تتطور بالتبادل الحر مع الثقافات الأخرى والحفاظ على الصلة بكل قوى التقدم الإنساني. بيد أن التبادل الحر ينبغي أن يتم على قاعدة المساواة وأن يقوم على أساس الاحترام المتبادل. وهذا ما يبرز ثقل المسؤولية الملقاة على وسائل الإعلام ودقة وظيفتها التي ينبغي ألا تقتصر على نقل الثقافة ونشرها بل هي مطالبة أيضا بانتقاء فحواها وتقدير مدى الإبداع فيها، بما يتناسب مع طاقة المجتمع على الاستيعاب. ويضيف المؤلف قائلا: «إنه لمن الطبيعي على مر التاريخ بالنسبة إلى مختلف المجتمعات أن تترجم الرسالة الثقافية عن المشاغل الاجتماعية والسياسية التي يتفانى صاحبها في الدفاع عنها.. . إلا أن الاستغلال التلقائي اليوم لمثل هذه

المبادرات من جهة المصالح الحكومية قد أدى إلى فهم ضيق لمعنى الثقافة التي أصبحت في عداد الأدوات والوسائل الدعائية».

وهذه النظرة يؤكدها ضمنيا فيليب كومبس PHILIP CUOMBS أول كاتب دولة مساعد مكلف بالشؤون الثقافية في الحكومة الفيدرالية الأمريكية، إذ يقول عن الولايات المتحدة الأمريكية «إن التحرك الثلاثي في المستوى الدولي (أي التحرك الديبلوماسي، والعسكري، والاقتصادي) يجب أن يضاف إليه بعد ثقافي، يكون في مستوى الأبعاد الثلاثة الأخرى، ولا ينبغي أن يقل عنها نظرا لما تكسبه الثقافة من لين وعمق لسياستنا الخارجية». وبالتالي فإنه يتضح أن أجهزة الثقافة-شأنها في ذلك شأن أجهزة الإعلام-يمكن استغلالها كيفما يراد وليس دائما لفائدة الأغراض الثقافية البحتة أو الأغراض الإعلامية النزيهة. وهذه الوظائف المتعددة لأجهزة الإعلام والثقافة تتلاءم مع كافة المجتمعات، وخاصة في الدول النامية بما فيها الدول العربية. وربما كانت هذه الوظائف أكثر دقة ووضوحا داخل المجتمع العربي نظرا لما يجمع بين أقطاره من وحدة في اللغة والتاريخ والدين وما يمكن أن تقدمه تلك الأجهزة لتمتين الصلة ودعم الروابط العربية.

الخاتمة

تلك هي الآراء التي بدا لي من المفيد إبرازها في هذه الدراسة حول وظائف أجهزة الإعلام في المجال الثقافي والبعد الثقافي للنظام الإعلامي الجديد. وخلاصة القول أن هذه الأجهزة ككل وسيلة فعالة هي سلاح ذو حدين. فهي خير، إن نحن أحسنا استعمالها في خدمة مصالح المجتمع وحسن التفاهم بين الشعوب، وإن نحن أسأنا هذا الاستعمال فإنها ترجع علينا وعلى مجتمعاتنا بالشر والوبال.

ومن جهة أخرى فإن الثقافة بمعزل عن المجتمع لا يستقيم لها حال، وأن قيمتها تكون بقدر سيطرة الإنسان على النفس حتى لا نغلق الأبواب في وجه كل من تسمح له طاقاته بالخلق وتساعده على الإنتاج ولا ندعه في نفس الوقت فريسة مطامع الذين لا يتراجعون أمام أي وسيلة مهما يكن شكلها لخدمة مصالحهم الأثيمة وتمزيق الائتلاف وتعميق الجروح. والنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يرمي أساسا إلى معالجة مختلف هذه

المواضيع والحد من خطورة التناقضات واستجلاء الأهداف السامية التي ينبغي أن يسعى إليها الإنسان. فهذا النظام الجديد يهدف إلى الإسهام بقدر وافر في تفتح الإنسان والرفع من مستواه الذهني بتشجيع الخلق والإبداع الثقافي وتمكين الثقافات الوطنية من التكافل ومن إحياء ذاتياتها بالاحتكاك بغيرها والمشاركة في إثراء التراث الثقافي على الصعيد العالمي، كما يهدف هذا النظام الجديد إلى تمكين كل أمة من تعريف الرأي العام العالمي بقيمها الاجتماعية والثقافية وجلب الاحترام والتقدير لاختياراتها في أوسع مفهوم.

وهو ينادي في الوقت نفسه بالحفاظ على الحياة الثقافية الخاصة من أجل تلافي صهر عقلية المواطن في نمط واحد تحت تأثير الصناعات الثقافية وصون الذاتية الثقافية والتراث التقليدي الوطني ضد مختلف أشكال الغزو الفكري الأجنبي. والمقصود أخيرا من هذا النظام هو مواجهة المواقف السلبية الناتجة عن أساليب الترويج والإعلانات التجارية وتلافي العواقب الوخيمة الناجمة عن بعض جوانب هذا النوع من الإعلام التي تنال من القيم الأخلاقية والثقافية في مختلف المجتمعات.

14 البعد اللغوي: الاختلال اللغوي في العالم وسبل معالجته

لقد مر قرن تقريبا وجمعية الاسبرانتو تواصل بلا كلل عملها في سبيل إقرار لغة عالمية واحدة، وترجيح كفة المشروع الذي صاغه لازار لويس زامنهوف ونشره باسم الدكتور اسبرنتو المستعار. لقد انتشرت الاسبرنتو انتشارا لا بأس به في أوروبا والشرق الأقصى رغم المصاعب الجمة التي اعترضتها. ففي عام 1914 اجتمع في مؤتمر هذه الحركة حوالي 4000 مشارك جاءوا من أغلب البلدان المستقلة آنذاك. على أن الاسبرنتو، وإن استمرت بعد وفاة مبتدعها، فإنها لم تحقق حولها الإجماع المنتظر. ويبدو أن لذلك أسبابا ثلاثة:

- أولها أن زامنهوف كان يطمح، زيادة على إقرار لغة عالمية، إلى «إنشاء وحدة دينية من شأنها أن تحقق داخلها الصفاء والتصالح بين كل الأديان. وقد عطل هذا التصور الذي تعوزه عدة مقومات، بطبيعة الحال، تطور المشروع، وحمل أنصار زامنهوف، في نهاية المطاف، على التعبير عن

مناهضتهم لمثل هذه الفكرة.

- وثاني تلك الأسباب هو أن زامنهوف قد تجاهل كليا في دعوته إلى إقرار لغة عالمية وجود حضارات وعائلات لغوية غير أوروبية. وفعلا فإن 95 في المائة من جذور الاسبرنتو المقترحة قد أخذت من اللغات اللاتينية والجرمانية والسلافية.

- والسبب الثالث قد يكون مرده إلى النقائص التي لوحظت تدريجيا خلال استخدام هذا التصور اللغوي، وكذلك إلى المشاكل التي ترتبت على ذلك والتي ما لبثت أن برزت عند استعمال الاسبرنتو كلغة أدبية وفنية. ولكن هل الثغرات التي ظهرت في مشروع الاسبرنتو عميقة إلى درجة تحمل على الإعراض نهائيا عن استحداث لغة عالمية، هذه الفكرة التي راودت في الغرب أذهان رجال مثل ديكارت وويلكينز وكومينبوس وغيرهم منذ مطلع القرن السابع عشر؟ إن الجواب عن هذه التساؤلات ليس بيسير، على أن بعض الملاحظات قد تساعد على تفهم المشكل بصورة أفضل.

اختلال وعقبات

إن دراسات اليونسكو تدل على أن عدد اللغات المكتوبة تقدر ب 500 لغة وإن عدد اللغات التي لها تراث أدبي يبلغ 200، من بينها 17 ينطق بكل واحدة منها أكثر من 50 مليون نسمة. وتوجد بأوروبا 28 لغة قومية وفي جنوب آسيا 23 لغة أخرى. أما في أمريكا اللاتينية فإن اللغتين الشائعتين أكثر من غيرهما هما الأسبانية والبرتغالية، ولكن الإنكليزية والفرنسية والهولندية ما تزال سائدة في جزر الكراييب. غير أن العدد الأوفر من اللغات يوجد في أفريقيا حيث تقدر مختلف اللهجات بما لا يقل عن 2000. ويمكن، علاوة على ذلك، أن نجد في البلد الواحد عددا ضخما من اللغات المختلفة، فبلاد مثل غانا بها 56 لغة، وهذه الظاهرة موجودة حتى خارج أفريقيا. والاتحاد السوفيتي به 89 لغة ولهجة. وفي الهند حيث يتجاوز عدد اللغات واللهجات 1650، وتستخدم 15 لغة في الإدارة والتعليم. أما الهنود الحمر في المكسيك فإنهم يستعملون أكثر من 200 لغة ولهجة. ولئن تم تدوين بعض هذه اللغات فإن معظمها لم يدون ولم يرسم حتى الآن.

وينبغي الإقرار بأن اللغات المتداولة، حتى وإن كانت متعددة فإنها ساعدت

في أغلب الحالات على صيانة ونقل الثقافات الوطنية. إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكن نكران المشاكل المعقدة التي تبرز أحيانا في بعض المجتمعات نتيجة كثرة اللهجات التي تستعملها. فمواطن التوتر التي ما فتئت تظهر هنا وهناك عديدة ولم تسلم منها البلدان الصناعية ولا البلدان النامية. وكم من حروب بين الأخوة اندلعت من أجل إضفاء مسحة من الشرعية على لغة ما، دون أن تكون الأطراف المتنازعة مدركة تماما لعواقب أعمالها. وكثيرا ما لا يفرق المتنازعون بين مفهومين متمايزين، يخص أحدهما صيانة لغة مدونة ذائعة الانتشار، ويتعلق الثاني بالدفاع عن لهجة آيلة إلى الانقراض، ولم تقدر عبر التاريخ على إبلاغ أو إثراء أي تراث حضاري.

إن التعايش وحتى التكامل الاجتماعي-اللغوي قد يسمح بتفادي الشعور بالضيم أو الحرمان، ولكن لا يجوز إغفال الحقيقة المتمثلة في أن وظيفة اللغة هي التخاطب وتوفير فرص التحاور والتفاهم أولا وقبل كل شيء، فإذا قصرت نغمة ما في أداء هذا الدور فإن مآلها الانقراض والاضمحلال. أضف إلى ذلك أن استعمار مناطق واسعة من العالم قد أدى إلى تغييرات لغوية في عدة مناطق حيث تقلص انتشار لغات ولهجات عريضة وحل محلها عدد قليل من اللغات الأوروبية الأصل. وقد ساعد ذلك على اختلال الأوضاع في مجالات التعليم والاتصال، إذ إنه باستثناء المستعملين الطبيعيين وبعض الحلقات من المثقفين يوجد مئات الملايين من الأشخاص الذين يرغبون في العلم والمعرفة ويصطدمون بصعوبة حفظ اللغات الأجنبية، وبالتالي فهم ضحايا استعمار سياسي وثقافي جلي.

وفعلا فإن ثلاثة أرباع سكان المعمورة لا يتكلمون أي واحدة من اللغات الرئيسية الأوروبية الأصل والتي تعد الآن لغات دولية. وأكثر من ثلثي المطبوعات في العالم محرر-حسب تقديرات اليونسكو-بالإنكليزية والروسية والأسبانية والألمانية والفرنسية. كذلك فإن 60 في المائة تقريبا من الدراسات العلمية تنشر باللغة الإنكليزية، وهي في الواقع اللغة الأم لعدد من الأفراد لا يتجاوز 10 في المائة من مجموع سكان المعمورة [1].

وتؤدي هذه الفوارق إلى وضع معقد داخل منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، حيث لم يتم بعد التوصل إلى إقرار توازن حتى بين اللغات المعرف بها كلغات دولية. من ذلك أن وثائق تعود إلى ما يزيد على عقد من

السنين ما فتئت إلى اليوم غير مستغلة على الرغم من الجهود التي بذلت دون انقطاع لاستغلالها، وعلى الرغم من الميزانيات المتزايدة التي رصدت لترجمتها.

ومن جهة أخرى فمن المعلوم أن عشرات الآلاف من الكتب والمجلات العلمية والثقافية تطبع كل عام بشتى اللغات. وكثير من المواضيع المطروقة في هذه الكتب والمجلات عظيمة الفائدة. ولكن ما هي الأبعاد التي يمكن أن تكون لهذه المنشورات المختلفة ما دام محتواها ليس في متناول الجميع؟

حلول أخرى

تتسم الفترة الحالية بانفجار علمي لم يسبق له مثيل في التاريخ، ولا مراء في أن التغييرات التي طرأت على طرائق العمل هي التي أتاحت مثل هذا التقدم العظيم. ويتساءل اللغويون: لم لا يكون الأمر على ذلك النحو بالنسبة إلى اللغات ؟ وهم يقدرون أن تطور اللغة باعتبارها أداة للاتصال يمكن أن يغير جميع معطيات المشاكل الراهنة تغييرا جذريا. فإذا كان التدوين الموسيقي الحالي شبه عالمي، فلأن له صفات اللغة العالمية لا سيما الدقة والنظام والسهولة في التأويل، وهو يتيح لكل موسيقى وطنية أو محلية أن ترسم بأسلوبها الخاص بالطرق نفسها وأن يقرأها ويفهمها جميع الذين لهم حد أدنى من الإدراك الموسيقي. ويرى هؤلاء الأخصائيون أن لا أحد يستطيع أن يقدر دور هذاالتدوين في الحفاظ على التراث الموسيقي لمختلف المجتمعات التقدير الحقيقي. ثم إن التلفزة بفضل نقل الصور قد قربت كثيرا بين المجموعات التي لا تتكلم لغة واحدة، إذ كان دورها في هذا المجال أهم من دور الإذاعة أو الصحافة المكتوبة. ولكن هذه الوسيلة الجبارة من وسائل الاتصال لم تتمكن من حل المشكلة برمتها. لذلك يعتقد اللغويون أنه ينبغي البحث عن الحل الحقيقي بطرق أخرى. ولتحقيق هذا الهدف وإذا كان المراد بلوغ مرحلة يمكن فيها استخدام الطاقات الذهنية للشعوب المختلفة على أفضل وجه، فإنه من الضروري استحداث أداة للاتصال تسمح بنشر أكبر حجم من الأنباء والمعلومات وتخزينها بأقل التكاليف. ويؤكد دعاة اللغة العالمية أ تلك الأداة لا يمكن لها في عصر الإعلاميات والأقمار الاصطناعية إلا أن تكون وسيلة تخاطب واحدة، تتأقلم مع تطور

عقليات البشر وتستند إلى العقل والمنطق أكثر مما تستند إلى الذاكرة، مثل ما هو الحال بالنسبة «للصلفاج». وفل هذا الحل هو الكفيل بالاستجابة لمتطلبات العلم المتطور بصورة مذهلة وتوسيع مجال المعرفة أمام الإنسان وتمكين البشر في كل أنحاء المعمورة من اكتشاف مختلف مظاهر الثقافات. ولكن هل اتعظ المنادون باللغة العالمية من تجارب الماضي وهم يفكرون على هذا النحو؟ وهل راعوا بالقدر الكافي المصاعب التي اعترضت الاسبيرنتو؟ وهل اطلعوا على المحاولات التي سبقت هذه التجربة أو جاءت بعدها.؟

نحن لا نعتقد ذلك، إلا أن أنانية البعض وقصر نظر البعض الأخر لم يؤديا إلا إلى تعطيل التفكير وتعقيد البحث في هذا الموضوع. وبدلا من البحث في نطاق جبهة موحدة عن مساندة المنظمات الدولية، وطرح مشكلة اللغات برمتها، فإن مختلف أنصار اللغات العالمية قد اقتصروا على اقتراح حلول جزئية ومتباينة، ومن ثم كان عدم الاكتراث بهذه المشكلة في المستوى العالمي وانعدام المبادرات المنسقة. ونتيجة لذلك، فقد سلم البعض بالأمر الواقع، ولم يجد العديد من الأمم مندوحة من الرضا بهيمنة الإنكليزية وتكريسها كأهم وسيلة للاتصال على الصعيد الدولي، وإن هم اقترحوا حصرها في إطار تطور خاص بها من شأنه أن يجنبها التغييرات الفوضوية غير الخاضعة للمراقبة. وذهب آخرون كذلك إلى أن اللغات الطبيعية ستترك مكانها بمرور الوقت للغات تخصصية. وحجتهم في دعم نظريتهم الجهود التي يبذلها أخصائيون في بعض العلوم سعيا إلى صياغة شفرة أو نظام يسمح بالانتقال من لغة إلى أخرى في المجالات التابعة لكل اختصاص. بل إن عددا لا بأس به من هؤلاء يرى أن هذا الحل العملي قد يصبح في يوم من الأيام صالحا لجميع العلوم. وختاما هناك آخرون يرحبون بتقدم التقنية الهائل وبما يفتحه مجال تطبيقها من إمكانات لا حد لها. وهم يعتقدون أن الدواء السحري الشافي يوجد في الحاسب الإلكتروني بالذات الذي هو مدعو إلى أن يتحول إلى ترجمان أمين وسريع بين جميع اللغات وبالنسبة إلى كافة الاختصاصات.

دور المنظمات الدولية

وإزاء ضخامة المشكلة، أليس من الأفضل إخراج الأبحاث المنجزة من

إطارها الضيق وطرح الحوار حول اللغات على الرأي العلم ؟ ويعتقد المراقبون أن الوقت قد حان للهيئات الدولية المعنية التي لم تول هذا الموضوع حتى اليوم إلا قليلا من الاهتمام كي تخرج عن تحفظها وتقبل القيام بتحليل موضوعي وعميق لمختلف أوجه المسألة وتتحمل مسؤولياتها في البحث عن الحلول الملائمة لمتطلبات العصر. لذلك فهي مدعوة أولا وبالذات لتحديد الأسس والمقاييس التي يمكن أن تكون قاعدة لصياغة سياسات لغوية على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية على حد سواء. كما يحسن بها إعداد أجوبة على الأسئلة العديدة التي ما تزال مطروحة والتي يمكن إيجاز بعضها على النحو التالي:

- أي سلم قيم ينبغي إقامته داخل مجتمع واحد لاختيار لغة أو بضع لغات وطنية من أجل استخدام واسع في مجالات الإعلام والتعليم والإدارة بالخصوص ؟

- ما هي الأعمال التي ينبغي القيام بها على الصعيد الدولي لفائدة لغات مثل السواحلية والاولوف والحوسة وهي لغات تشترك في التخاطب بها عدة بلدان أفريقية ويستخدمها ملايين من الناس دون أن يعرف بها على الصعيد الوطني كلغات رسمية ؟

- هل ينبغي توسيع قائمة اللغات المعترف بها كلغات دولية [2] رغم ما يثيره ذلك من مصاعب يشق تخطيها ؟ وما هي المقاييس التي ينبغي اعتمادها لاختيار لغة ما على أساس من الموضوعية: هل هي قيمتها الأدبية والعلمية ؟ أم حجم عدد السكان الناطقين بها ؟ أم عدد البلدان التي تستعملها ؟

- وهل من المناسب للتفكير في إيجاد وسيلة اصطناعية للاتصال توازي اللغات الطبيعية وتمكن الجميع من النفاذ بصورة يسيرة إلى المعرفة ومن التخاطب فيما بينهم دون حواجز، على أن يكون في وسعهم في الوقت نفسه الحفاظ على ما يربطهم بماضيهم وصيانة الذاتية الثقافية لكل منهم؟

ومن هنا نتبين أن انعكاسات القرارات التي ستتخذ في هذا المستوى تتجاوز كثيرا الإطار الفني الذي يفكر في نطاقه الاختصاصيون. والواقع أن الاعتبارات السياسية والثقافية والتقنية تتداخل في مثل هذه الرقعة. والاختيار المرتكز على تعدد الاختصاصات هو الذي من شأنه أن يمكن دون

سواه من حل هذه المشكلة الدقيقة. ونظرا لطبيعة المهمة الموكولة إلى اليونسكو فإن هذه المنظمة مدعوة إلى إثارة تفكير عميق في مسائل اللغات وإلى إصدار القول الفصل في مبدأ صياغة نظام عالمي للاتصال يمكن أن يجد مبرراته في طموح البشرية إلى تدفق واسع للإعلام العلمي والمعرفة وإلى تفاهم عالمي حقيقي أساسه التقدم والسلم.

15 البعد الاجتماعي: صورة المرأة من خلال أجهزة الإعلام

إن الدعوة إلى إقامة نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال قد انطلقت في أول سنة من العقد العالمي للمرأة، وكان للدور الذي اضطلعت به الوفود العربية بمكسيكو في سنة 1975 أثر لا يستهان به على الصعيد العالمي. كما ساهمت أجهزة الإعلام آنذاك، بفضل المقالات الصحافية والاستمارات التي سبقت المؤتمر الدولي للمرأة أو توالت بعده، في إثراء الحوار حول الندوة الإعلامية الأولى لدول عدم الانحياز التي عقدت بتونس في شهر مارس سنة 1976 مما ساعدها على استجلاء بعض الأبعاد الأساسية لمفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال وهو لا يزال في المهد.

ولئن لم تظهر عبارة النظام الإعلامي الجديد صراحة في وثائق المؤتمر النسائي سنة 1975 ولا في الجزء الثاني من البرنامج العشري الذي يرمي إلى النهوض بوضعية المرأة في العالم، والذي وقع إعداده في هلسنكي في سنة 1980، أي بعد اللوائح التي تم تبنيها في شبه إجماع حول النظام الإعلامي الجديد من الأمم المتحدة واليونسكو سنة 1978،

فإن ذلك لا يمكن تأويله البتة بأنه رفض لهذا النظام الذي يعد امتدادا للنظام الدولي الجديد للاقتصاد، وقد أثارت نصوص هذا البرنامج في جزئيه الأول والثاني إلى العلاقات المتينة التي تربطه بأهداف النظام الاقتصادي الجديد، ذلك النظام الذي تبنت جمعية الأمم المتحدة مبدأ إقامته منذ سنة 1974. كما ركزت وثائق مؤتمر مكسيكو والبرنامج العشري في جزئه الأول على العراقيل التي تضعها أجهزة الإعلام أمام كل حركة من شأنها إصلاح نظرة المجتمع إلى مشاكل المرأة، وتقدمت بمجموعة من المقترحات الرامية إلى تغيير الأوضاع السائدة في هذا المجال.

كان من الطبيعي لكل من أقبل على دراسة مفهوم النظام الإعلامي الجديد أن يتناول في بحثه المشاكل القائمة حول صورة المرأة، وانعكاساتها السلبية على العلاقات البشرية في مختلف أنحاء العالم. ولاستجلاء مختلف جوانب الموضوع فإننا سنبحث فيما يلي، انعكاسات النظام الإعلامي السائد حاليا في العالم على وضعية المرأة، ثم ننتقل إلى تحليل مدى إسهام النظام العالمي الجديد المقترح في تحسين صورتها من خلال أجهزة الاتصال الجماهيري.

1 - النظام الإعلامي السائد في العالم أحد أسباب الصعوبات التي تواجهها المرأة.

يتميز عالمنا اليوم بعلم التوازن، ويتجلى ذلك في الاختلال العلم الذي ينتاب المجتمع الدولي في مختلف المجالات بما فيها المجال الإعلامي.

وفي الواقع فإن التطور السريع للتقنية الحديثة بصورة عامة وفي مجال الإعلام والاتصال بصورة خاصة يزيد في تضخم التفاوت القائم في العالم وفي خطورة الوضع الإعلامي السائد على الدول النامية.

وقد تناولنا بالبحث والتحليل في أبواب سابقة مظاهر النقص والاختلال من حيث الكم، كما تعرضنا إلى استجلاء انعكاسات ذلك على فحوى الإنتاج الإعلامي والفكري بصورة عامة.

ذلك أنه قُدِّرَ على الدول النامية أن تقنع بدور المستهلك لتلك المجموعة الضخمة من الأنباء والمعلومات التي تبثها الوكالات العالمية والصحف الأجنبية والإذاعات الغربية ذات القوى الإرسالية الهائلة التي لا تكاد تنقل أية معلومات

عن قضايا الدول النامية ومشاغلها.

فالصمت كثيرا ما يكتنف الأحداث التي تهمنا أكثر من غيرها، وقد يكون ذلك نتيجة إهمال أو علم اكتراث إلا أن السبب الحقيقي في أغلب الأحيان يعود إلى نية مبيتة واختيارات سياسية جلية. فهنالك أجهزة إعلامية كبيرة تهمل العناصر المهمة التي لا تستقيم من دونها الأنباء الموضوعية الجدية، وتعمد إلى البحث عن بعض السفاسف التي تراها كفيلة بإثارة الفضول والاندهاش وتساعد على الكسب المالي الرخيص. فهي لا ترتاح إلا إلى الأحداث التي تخرج عن المألوف وتتعمد تضخيمها قصد صدم المشاعر وتشويه صورة البلدان النامية.

ومن مظاهر الهيمنة الإعلامية المعاكسة للتطور الاجتماعي والثقافي تلك الممارسات المخلة بالأخلاق والقيم الصادرة عن مؤسسات الدعاية والإعلان. ذلك أن الأشرطة الدعائية والبرامج التلفزيونية أضحت من جملة أدوات الهيمنة الثقافية والتشويه الحضاري من جراء ما تنقله للبلدان النامية من نماذج ثقافية مخالفة لقيمها ومناهضة لأهدافها الإنمائية.

ومن اهتمامات النظام الإعلامي الجديد المتصف بالشمول استدراك الأوضاع الإعلامية على كل الأصعدة وفي كل المستويات. وهنا يجدر بنا لفت النظر إلى أن النظام الإعلامي الجديد هو عالمي وليس دوليا، إذ المقصود من هذا النظام ليس إقرار علاقات إعلامية جديدة على مستوى الدول أو الحكومات فقط بل إقرار التدفق الحر والمتوازن للإعلام في الخارج والداخل على حد سواء وتركيز أسس متكافئة بين مختلف الأصناف الاجتماعية من حيث الجنس والعرق والمستوى الفكري والمادي. وبالتالي فإن المنادين بإقرار النظام الإعلامي الجديد يلتقون مع كل التحليلات حول الأوضاع السائدة في ميدان الإعلام الخاصة بالمرأة والمساعي الرامية إلى إقرار حقوق للمرأة متساوية مع الرجل في هذا المجال.

2- اختلالات عميقة

لقد كانت هذه المشكلة محور اهتمام جل الذين تناولوا موضوع النظام الإعلامي الجديد بالبحث والتحليل، وكان ذلك خاصة في مستوى مجموعة عدم الانحياز منذ سنة 1976 وفي نطاق اللجنة الدولية التي كلفتها منظمة

اليونسكو بدراسة مشكلات الإعلام في العالم وإعداد تقرير حول ذلك الموضوع. وقد كان الشعور المشترك بين المساهمين في هذه الملتقيات أنه على الرغم مما أحرزته المرأة من تقدم في السنوات الأخيرة في الدول المصنعة وفي بعض الدول النامية، فإن مساواتها التامة مع الرجل لم تتحقق بعد في أي بلد أو مجتمع.

وعلى الرغم من أن النساء يمثلن نصف سكان المعمورة فإنهن يعاملن كأقلية لا حول لها ولا قوة، يتحملن وطأة الفقر والبطالة والجهل أكثر مما يتحمله النصف الآخر من البشر، إذ إن نسبة الأميين في العالم من النساء تفوق بكثير نسبة الرجال، كما أن عدد النساء العاملات ضمن القوى العاملة في العالم لا يتجاوز حسب أرقام سنة 1978 الـ 580 مليون نسمة من جملة حوالي 1700 مليون موطن شغل. ثم إن النساء ما زلن يستخدمن إلى حد كبير في الأعمال التي لا تتطلب مهارة أو مسؤولية، كما أن متوسط دخل المرأة هو دوما أقل من متوسط دخل الرجل.

فالموضوع عموما بعيد عن المساواة في الكثير من المهن الفنية والوظائف السامية. وفضلا عن ذلك فالنساء في الغالب هن أول من يفقدن عملهن إبان الأزمات الاقتصادية وهن لا يمثلن غالبا إلا أقلية ضئيلة في المجالس النيابية والهيئات المنتخبة الأخرى.

وهذا الوضع ينعكس طبعا كما أشارت إلى ذلك لجنة اليونسكو على قطاع الإعلام والصحافة، إذ قلما يسند للمرأة دور في معالجة القضايا الجدية والأحداث السياسية. وقليل من الصحفيات يرأسن هيئات التحرير أو يشغلن مناصب قيادية في المؤسسات الإعلامية. وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فقد دلت الإحصائيات على أن من مجموع 3000 مخرج سينمائي لا يزيد عدد النساء عن 23 امرأة، رغم وجود العنصر النسائي بكثرة في مختلف المراحل الثانوية للإنتاج في هذا القطاع بالذات.

ويعترف تقرير لجنة ماك برايد بأن وسائل الإعلام تتحمل مسؤولية كبيرة في تكريس هذه الأوضاع داخل مختلف المجتمعات، نتيجة تأثر الرأي العام بالصورة التي تقدمها هذه الوسائل عن المرأة وترسخها في الأذهان، فهي لا تقتصر على تصوير الوضع المختل على حاله، بل تزيد في تعميق هذا الاختلال. فإذا كانت نسبة العاملات مثلا تمثل في أي مجتمع معينا

فإن النسبة التي تتجلى من خلال وسائل الإعلام لنفس المجتمع هي دوما أقل مما يجب، وذلك حتى في البلدان التي هي أكثر تقدما ونموا. وقلما تصور وسائل الإعلام النساء وهن يشاركن في مجالات عمل هامة أو في وظائف عالية، وقد جاء في استمارة عن السينما الهندية أن من مجموع 46 ممثلة اثنتي عشرة منهن يمثلن دور المرأة العاملة وتقوم تسع نساء بوظائف تقليدية متواضعة. وفي دراسة أخرى من الاتحاد السوفيتي دلت الإحصائيات على أن أجهزة الإعلام تهمل ذكر مهنة المرأة بنسبة 48٪ من الحالات، بينما يختلف الوضع تماما بالنسبة للرجال، إذ لا يكون السهو أو الإمساك عن الذكر إلا بنسبة 9٪ فقط.

ويشير تقرير ماك برايد من جهة أخرى إلى أن القصص المصورة بالصحف والمجلات والروايات في التليفزيون والإذاعة، جدية كانت أم فكاهية، تظهر المرأة غالبا وهي تستهين بذاتها وتتواكل على غيرها ويعوزها المنطق وتؤمن بالخرافات ولا تتحكم في عواطفها. أما أجهزة الإعلان فدورها لا يقل خطورة عن بقية أجهزة الإعلام والاتصال فالإعلانات تصور النساء إما كربات بيوت ينحصر اهتمامهن في الاحتياجات المنزلية، أو كعنصر إغراء جنسي يضفي على البضاعة المعروضة جاذبية أكثر، ويوحي باقتنائها، وفي هذا الصدد دلت عملية سبر للآراء أجريت مؤخرا بكندا والولايات المتحدة أن 92٪ من النساء يعتقدن أن الصورة التي يرسمها الإعلان عن المرأة غير صادقة وغير مطابقة للواقع.

أما على المستوى العربي فقد أدت البحوث التي تمت في هذا المجال، وخاصة التي أعدتها إدارة الإعلام في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى استنتاج أن:

- «أجهزة الإعلام العربية تقدم المرأة في صور ألف ليلة وليلة، أي المرأة الغارقة في العطور واللآلئ والحلل ترقص للرجل وتتمسح به وتجثو عند قدميه، ثم تتبع الصورة بخطة حول مساواة المرأة للرجل وضرورة مشاركتها في التنمية».

- «وتستغل شركات العطور ومستحضرات التجميل ودور الأزياء وشركات صنع المفروشات وغيرها، هذا الوضع وتتفنن في صوغ الإعلانات الدعائية التي تتسابق عليها مؤسسات التلفزيون والسينما والصحف والمجلات، كما

تعمل هذه المؤسسات في حالات أخرى، متأثرة في ذلك بالإنتاج الأجنبي، على إظهار المرأة في ثوب عصري على آخر طراز تدخن وتحتسي المشروبات الروحية وتغلب الرجال في الكاراتيه. وذلك لإقناع المستهلك باقتناء جهاز للفيديو أو بركوب سيارة فاخرة، ومثل هذا النموذج للمرأة لا وجود له في الواقع العربي.

إن مختلف الدراسات الإعلامية حول صورة المرأة في الصحافة التي تم إعدادها في نطاق تحليل مفهوم نظام جديد للإعلام في المستوى العالمي وحتى المستوى العربي، تتفق على أن وسائل الإعلام لا تولي عناية كافية للقضايا التي تهم المرأة بصفة خاصة ولا تهتم بالإسهام الاجتماعي والاقتصادي الذي تقدمه، ولكل ما يتعلق بالحركات النسائية. وفي نفس الوقت فإن هذه الدراسات تقر بأن وسائل الإعلام ليست السبب الأساسي لوضع التبعية الذي تعاني منه المرأة وليس بإمكانها وحدها أن تصحح الأوضاع في هذا المجال، إذ الأمر يعود لأسباب راسخة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي مواقف تحددها عوامل حضارية ولن يتسنى إيجاد الحلول إلا بإحداث تغييرات جذرية، إلا أنه بإمكان وسائل الإعلام أن تسهم كثيرا في الحث على التغيير لو أنها تتخلى عن تركيز الصور التقليدية في الأذهان وتسعى إلى تهيئة الرأي العلم ومساعدته على تقبل صورة المرأة المعاصرة في ثوبها الجديد وتدعيم نهضتها بالتفهم والعمل السديد.

أهداف متكاملة

ومن هذا التحليل تتجلى لنا عدة استنتاجات أهمها أن الأمر يتعلق بوضع اجتماعي في جذور متعددة، وأن هذا الوضع قائم في مختلف المجتمعات، وأن أجهزة الإعلام، إن لم تكن السبب الأصلي في وجود هذا الوضع، فهي تتحمل مسؤولية كبيرة في ترديه وتفاقمه مؤكدة بذلك تقصيرها في أداء وظيفتها الاجتماعية. وقد نادى الدارسون والباحثون بتغيير هذه الأوضاع وبضرورة إيجاد وسائل مناسبة للاتصال على جميع المستويات تترتب عليها أشكال جديدة للمشاركة الجماهيرية في إدارة وسائل الإعلام والاستفادة منها. يقول تقرير اللجنة الدولية في علاقة المرأة بهذا الموضوع «إنه ينبغي استعمال أجهزة الإعلام بشكل أكثر عمقا وأوسع جدوى في

مجالات الحياة اليومية والعمل المتنوع، إذ يتعين على الأجهزة الإعلامية أن تحد من انعزال المرأة عن الرجل وتساعدها على الاندماج في المجتمع. ومن جهة أخرى فإن إقرار الديمقراطية لا يتم إلا بالاعتراف بحقوق متعددة، مثل الحق في الحصول على المعلومات والحق في إعطائها، وحق كتمان ما يتعلق منها بالحياة الخاصة والحق في المشاركة في أجهزة الإعلام، وكل هذه الحقوق ينبغي أن تندرج فيما يسمى بحق الاتصال الذي أتى لتدعيم الحقوق الاجتماعية وفي مقدمة هذه الحقوق، حقوق المرأة في صورة إعلامية غير مشوهة.

وهذه هي أول نقطة تلتقي فيها الحركة النسائية مع المنادين بالنظام الإعلامي الجديد. أما نقطة الالتقاء الثانية، وهي لا تقل أهمية عن الأولى، فإنها تتمثل في مواجهة الهيمنة الثقافية الدولية. إذ إن جل ما نقرأه في الصحف والمجلات-كما أشرنا في البداية-يأتي من الخارج، وجل ما نسمعه على أمواج الأثير تبثه مباشرة أو بصورة غير مباشرة إذاعات أجنبية، والأغلبية الساحقة من الأشرطة السينمائية والتلفزية التي نشاهدها على الشاشة الكبيرة والصغيرة مأتاها الدول الغربية، وهذا معناه أن الأجهزة الإعلامية في الدول العربية والدول النامية عامة تتحمل مسئولية محدودة في الصورة الراسخة بأذهان المواطن، باعتبار أن المسؤولية الأولى تعود أساسا لأجهزة الإعلام الكبرى من وكالات أنباء وشركات إنتاج برامج وهو ما تؤكده الدراسات المختصة، ويستنتج من دراسة أعدتها في سنة 1979 الباحثة الإنكليزية MARGUERET GALLAGHER حول «الصورة التقليدية للمرأة في أجهزة الإعلام». إن هنالك بعض المحاولات الناجحة من أجل تغيير صورة المرأة في العديد من الدول النامية. فقد بدأ دور المرأة في العمل الاقتصادي والاجتماعي يتبلور يوما بعد يوم وأصبحت أجهزة الإعلام تقدم الكثير من المعلومات عن مختلف أنشطتها. أما في الدول المصنعة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الوضع يبقى على حاله، وذلك بالنسبة لأجهزة الإعلام على مختلف أنواعها والتلفزة في مقدمتها، لذلك فهي تعتقد أن التحسن داخل البلدان النامية سوف يبقى متواضعا لضآلة مفعول الأجهزة الإعلامية المحلية وسعة تأثير وسائل الإعلام في تلك المجتمعات.

وترى «لجنة ماك برايد» في هذا الصدد أن الإعلام و الإعلان على حد سواء ينبغي أن يكونا دوما وثيقي الارتباط بالتقاليد والثقافة وبأهداف التنمية وأن المصالح التجارية ليس لها أن تسيطر على وسائل الإعلام.

وهنا تتجلى لنا قيمة البعد الثقافي للنظام الإعلامي الجديد الذي يتمثل في تمكين الثقافات الوطنية من التكامل ومن الإثراء بالاحتكاك بغيرها وخلق الفرص أمام الشعوب لتعريف الرأي العلم العالمي بقيمها الثقافية والاجتماعية وجلب الاحترام والتقدير لكافة فئاتها الاجتماعية. كما أن على أجهزة الإعلام صون الذاتية الثقافية من الغزو الفكري الأجنبي ووقايتها من مخاطر التيارات الثقافية الأجنبية التي تشوه طبيعتها وتضر بمستقبل المجموعة البشرية بأسرها. فالذود عن تلك الذاتية التي هي أداة الوصل بين الرجال والنساء وبين الأجيال المتعاقبة والمناطق الجغرافية المتجاورة هو أمانة في عنق أجهزة الإعلام يتعين عليها صيانتها. فإن هي أخلت بذلك تهاونت في أداء وظيفتها وقصرت في القيام بواجبها. ويتعين على أجهزة الإعلام في هذا الإطار الإشادة بالجهود التي تبذلها المرأة في المجتمع، وإبراز دور المرأة في الحياة الثقافية والاقتصادية والتعريف بأنشطة الحركات النسائية وإصلاح الصورة التي شوهتها الإعلانات الأجنبية والبرامج التلفزيونية المستوردة والكثير من المنشورات في مختلف المجتمعات. كما أنه بإمكان أجهزة الإعلام أن تضطلع بدور أساسي في تغيير العقليات وتهيئتها لتقبل فكرة العدالة بين الجنسين نظريا وفي الواقع الملموس.

إن إعادة النظر في مفهوم الوظيفة الاجتماعية لأجهزة الإعلام والوقوف في وجه الاستلاب الثقافي يعدان، كما قيل، من أهم أهداف النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال. والنظام الإعلامي الجديد يشمل بالطبع مجموعة أخرى من الأهداف ويكتسب عددا من الأبعاد منها ما هو ذو صبغة سياسية ومنها ما هو ذو طابع اقتصادي أو تربوي.. . الخ. وهو يتصل في مستوى هذه الأبعاد بمختلف المشاكل الإعلامية التي تتخبط فيها المرأة. وما التركيز على النقطتين الأوليين والإطناب في تحليلهما، إلا لتأكيد التكامل بين أهداف النظام الإعلامي الجديد والمبادئ التي تقوم عليها الحركة الرامية لتطور صورة المرأة في أذهان الرأي العام وتغييرها عن طريق وسائل الإعلام والاتصال.

الخاتمة

إن المستنتجات واضحة جلية:

1) لقد انطلقت الدعوة إلى إقرار نظام إعلامي جديد على أثر السنة الدولية للمرأة وفي السنة الأولى من العقد الدولي الذي خصص لها.

2) إن تغيير الأوضاع بالنسبة لصورة المرأة في أجهزة الإعلام هو من الاهتمامات الأساسية للنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال.

3) إن الحلول العملية لتغيير الأوضاع السائدة تتضمنها مختلف أبعاد النظام الإعلامي الجديد والمقترحات المقدمة لتحقيق هذا النظام.

4) نظرا لكل ذلك فإن المرأة مدعوة لمناصرة الجهود المبذولة من أجل تغيير الأوضاع السائدة في مجال الإعلام، وإظهار المزيد من الحماس لإقرار النظام الإعلامي الجديد، لأنه يستجيب لحاجاتها ويتماشى مع رغباتها، فهذا النظام يخدم قضاياها، وأهدافه تتوافق في معظمها مع أهدافها.

ولعل المرأة العربية التي منها المرأة المناضلة الفلسطينية التي تعاني من جور النظام الإعلامي الحالي هي أولي من سواها بهذا الأمر.

الخلاصة

إن النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يكتسب في الواقع أبعادا كثيرة تتصل بمختلف القطاعات والأنشطة. وقد اقتصر المبحث على تناول البعض منها، دون التعمق الكافي لاستخراج كل العناصر أو الإطناب في إبراز مختلف المشاكل، لكن المهم هو الإشعار بمكانة العمل الإعلامي وتأثيره المتزايد في كل ما يتصل بالعمل اليومي في مستوى الأفراد أو بالعلاقات الدولية وتأثيراتها على الأمن والسلم والتقدم.

والنظام الإعلامي الجديد يفترض تطبيق المبادئ المشار إليها في مختلف الفصول السابقة على أساس من العدل والإنصاف والتوازن. لذلك فان باب الاجتهاد هو دوما مفتوح. وفي متناول كل فرد تصور مقتضيات النظام الجديد لكل الحالات. فالقياس مرجعه والحق رائده.

الباب الثالث
النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال
(من النظام العالمي إلى النظام الإقليمي)

مدخل

نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال

إن السعي لإقرار النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يستهدف أساسا الحد من اختلال التوازن بين البلدان المصنعة وبين البلدان النامية، والتخفيف من ظاهر الشطط والحيف، كما يرمي إلى إحداث تيار متبادل لمختلف أوجه الإنتاج الفكري والمعلومات بهدف إيجاد فرص التعارف والتفاهم داخل المجتمعات أولا وبين الشعوب على العموم. وهذا النظام يستوجب مجموعة من الاختيارات والإجراءات على المستوى الدولي، لكن التغير المنشود لن يتم إلا إذا واكب التحرك في الخارج عمل إصلاحي عميق داخل المجتمعات المعنية وفيما بينها لتلافي ظاهر النقص والتفاوت انطلاقا من تصورات جديدة للتعاون.

إن أسس هذا النظام في مختلف المستويات والمجالات لا يمكن أن تقوم إلا على مبدأ حرية التعبير والنشر والتدفق الواسع المتوازن للأنباء والمعلومات بمختلف الأصناف. فهو يدعو على الصعيد الوطني إلى تغيير الكثير من الأوضاع في مستوى العلاقات القائمة بين السائل والمسؤول،

بين السكان في الريف وفي المدن، بين الرجل والمرأة، وبين مختلف الفئات الاجتماعية المتواجدة على رقعة الوطن الواحد. كما يهدف على الصعيد الإقليمي إلى مد جسور التعاون الأفقية وتخطى الحواجز التي خلفها الاستعمار، إلا أنه بالنسبة للعالم العربي، وبالإضافة إلى التطبيقات العامة لهذا النظام العالمي الجديد والإجراءات الخاصة في المستوى الوطني، فإن المجال فسيح لإبراز نظام إعلامي عربي جديد يستمد أصوله من النظام العالمي من جهة ومن الوضعية الفريدة التي يمتاز بها العالم العربي والقائمة على اللحمة المتينة التي امتدت عبر التاريخ، وبنيت على اللغة والحضارة المشتركة والدين.

وإن ربط العمل الإعلامي العربي بموضوع النش الإعلامي العالمي يعني تصورا جديدا غايته القضاء على العراقيل التي تعترض سبيل تطور الإعلام في البلاد العربية وإيجاد الحلول العملية الملائمة. وهذا التصور لا يمكن عزله عن المبادئ التي ينادي بها النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال الذي يسعى بدوره إلى إقرار أسس مثالية لتدفق الإعلام والمعلومات وتمكين الدول النامية من الدخول في العصر الإعلامي الذي تتسابق نحوه الدول المصنعة وتسعى لمواكبته بأقصى سرعة وبأقل ما يمكن من تضحية. إن انتسابنا إلى منطقة جغرافية ذات مميزات متشابهة يربط البحر الأبيض المتوسط بينها، واستعمالنا للغة واحدة، زيادة عن الروابط الأخرى الروحية والتاريخية والحضارية، كل ذلك يملي علينا مبادرات عربية مشتركة يصعب تحقيقها في مستوى مجموعات إقليمية أخرى. وإذا كانت الآمال الكبرى تعقد على الإعلام والاتصال لتحقيق الكثير من الأهداف على المستوى العالمي وبين شعوب متمايزة فكيف الحال إذا كان الأمر يتعلق بالمواطن العربي الذي يعاني من صعوبات واحدة ومشاكل تستدعي حلولا مماثلة؟

والإعلام في المستوى القومي كما هو في المستوى الوطني يتصل بقضايا عديدة تتعلق بحاجة المجتمعات العربية، كالتنمية الشاملة والمتكاملة، والتحرر من الهيمنة الإمبريالية بكافة أشكالها ومواجهة الاستعمار الصهيوني وضمان الحريات الفردية والجماعية وتطوير الشخصية الثقافية وتفتحها، وحماية الهوية القومية من الاختراق الثقافي، وتمكين الأمة العربية من الإسهام في الحضارة الإنسانية وتدعيم التعاون والتقارب بين الشعوب.. هذه المنطلقات

تثير تساؤلات كثيرة تتعلق بالجوانب العقائدية والسياسية للرسالة الإعلامية وبتوسيع مفهوم حق الاتصال وتعميقه وتعزيزه وبتحديد حقوق ومسؤوليات العاملين في ميدان الإعلام والاتصال وبإيجاد التفاعل بين هؤلاء العاملين وبين أفراد المجتمع. كما تثير تساؤلات حول علاقة الإعلام والاتصال بالاقتصاد والثقافة والعلوم والتعليم والنهوض بالمرأة والطفولة والشباب والريف وغيرها من الجوانب الهامة في حياة المجتمع. وهي تدعو في الوقت نفسه إلى بحث مشاكل التبعية في مجال التقنية التي يعيشها المجتمع العربي وكيفية مواجهتها وظروف تدعيم التعاون العربي وتعاون العرب مع أشقائهم الأفارقة أو جيرانهم في المشرق، وبطبيعة الحال فإنها تدعو إلى المزيد من إحكام التنسيق بين أجهزة العمل الإعلامي على المستوى القومي.

إننا في حاجة ملحة لتكثيف الجهود في مجال الإعلام الاقتصادي لتعريف كل قطر من أقطارنا بالمنجزات العربية وبما يتوفر في بلداننا من إمكانات العمل المشترك في شق مجالات النشاطات الاقتصادية، فإنجازاتنا الاقتصادية كثيرة، ولكنها مجهولة لدى شعوبنا، وإنتاجنا في العديد من القطاعات وافر متين، ولكنه غير معروف في أسواقنا، وذلك يرجع لعدة أسباب لعل أهمها انعدام الإعلام الاقتصادي بيننا. فترويج الإنتاج الإعلامي بواسطة الأجهزة العربية في صورة تبادل وإنتاج مشترك للبرامج الإذاعية والتلفزية لا ينبغي أن يقتصر على مواضيع الترفيه والتسلية، بل ينبغي أن يتجاوزها إلى التعريف بواقع شعوبنا وشواغلها وجهودها وتطلعاتها في مختلف مجالات الحياة.

هذه هي المبادئ العامة التي يمكن أن يقوم عليها النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال. وللتعمق في بحث هذا الموضوع فإن الدراسة ستركز على المحاور الأربعة التالية:

1- دوافع المناداة بنظام عربي جديد للإعلام والاتصال.
2- أهداف هذا النظام العربي.
3- أبعاد وحدود هذا النظام.
4- البرامج والهياكل الواجب إنجازها لتحقيقه.

16 دوافع المناداة بنظام عربي جديد للإعلام والاتصال

إن أول ما يتبادر إلى الذهن هو التساؤل عن الدوافع والأسباب للمناداة بنظام عربي جديد للإعلام والاتصال. وللرد على هذا التساؤل فإنه يتعين تقييم الأوضاع الإعلامية السائدة واستجلاء نتائج محاولات التعاون العربي التي لم يثمر الكثير منها، وإن من الواجب التعرف عليها لاستخلاص العبرة. لذلك فإن التقييم السريع الذي سيخصص لهذا الباب سوف ينحصر في هذين المحورين الرئيسيين.

المحور الأول

تقييم الأوضاع السائدة إعلاميا على المستوى العربي

أي معنى يمكن أن تكتسبه المطالبة بإقرار نظام إعلامي جديد على الصعيد الدولي، والإعلام العربي على المستوى الداخلي-أي الوطني والقطري- ما زال ضعيفا في العديد من الأوجه ؟ كيف يمكن مطالبة الدول الغنية إعلاميا بالتخلي عن النظام الإعلامي السائد، والبلدان العربية غير قادرة-نتيجة

لضعفها وتأخرها في مجال الإعلام ذاته-على طرح بديل إعلامي أساسه الحرية والتوازن والتكامل؟

المشكلات المطروحة:

إن المشكلات المطروحة اليوم في العالم العربي تتمثل في النقائص التي تميز الوضع الإعلامي السائد والصورة المشوهة الراسخة بذهن المواطن العربي عن الواقع العربي، وذلك نتيجة الاحتكارات الإعلامية العالمية: فأول ما يميز واقع الإعلام عربيا هو اختلال التوازن في تدفق المعلومات على صعيد القطر الواحد كجزء ثم على الصعيد القومي ككل، ثم انعدام البنية الأساسية للاتصال بمختلف أشكالها وقلة الموارد البشرية من صحفيين ومنتجين ومخططين وموثقين.. . الخ. يضاف إلى كل ذلك تعدد الموانع القانونية وسوء تأويل مفاهيم الحرية والمسؤولية الإعلامية، وهذا مرتبط أساسا بطبيعة الأنظمة السياسية.

إن علم التوازن يأخذ صبغة هزلية في بعض الأحيان وبخاصة إذا ما تمت مقارنة سريعة بين البلدان ذات الفائض المالي (مثل مجموعة الخليج) وبلدان عربية أخرى مدرجة في قائمة الأمم المتحدة للبلدان الأكثر فقرا (الصومال واليمن)، والموارد المالية الجديدة المتاحة لبعض البلدان العربية لا تفسر وحدها هذا الخلل. فالتقييم التقليدي للبلدان العربية بين بلدان منتجة للنفط غنية وبلدان فقيرة لا ينطبق في الميدان الإعلامي، إذ بجانب العنصر المالي يلزم توفر عناصر أخرى مثل سياسة إعلامية واضحة المعالم وانتشار القراءة والكتابة، ووجود تقاليد صحافية.

إن نسبة تطور وسائل الإعلام في بعض البلاد العربية هي أقل من نسبة النمو البشري، أو حتى الدخل القومي مما يدل على أن مصالح التخطيط العربية لم تعر دائما هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها وهو ما يشكل عقبة يجب تجاوزها في المستقبل خدمة للمصلحة القومية العربية. كما أن الصناعات العربية لوسائل الإعلام والاتصال تكاد تكون معدومة في العالم العربي فنحن نستورد كميات كبيرة من أجهزة الالتقاط الإذاعي والتلفزي وورق الصحافة وغيرها من الموارد الاستراتيجية التي لها مساس بأمن الوطن العربي. وزيادة على الاختلالات المذكورة أعلاه نجد اختلالات بين

قطاعات الإعلام المختلفة حيث يتطور انتشار التلفزة بسرعة أكثر من الصحافة المكتوبة أو الكتاب. كما أن هنالك جملة من المعوقات الأساسية التي تواجه وسائل الاتصال في الدول العربية، وقد حصرها عبد الله الكحلاوي في أربع نقط [1] وهي:

أ-الافتقار إلى الموارد البشرية المدربة تدريبا فنيا متلائما مع اتجاهات التنمية وظروف التطور السريع.

ب-المعاناة من الارتفاع في نسبة الأمية، ولعل الأمر الذي يزيد من خطورة هذه المشكلة أن البعض من شبه الأميين هم من العاملين في قطاع الإنتاج، وأمام هذه النسبة المخيفة يصبح الاتصال بجميع وسائله عقيما.

جـ-الإصرار على اتباع الأساليب التقليدية في تناول قضايا التطور والشؤون المتعلقة بالتنمية.

د-فقدان الاهتمام-عند بعضهم-بالتنسيق بين الأجهزة المختلفة المنتجة والتي تساعد على تضافر الجهود للقضاء على الازدواجية والتكرار، وتمكن خطط التنمية من تحقيق أهدافها تحقيقا أكثر جدوى وفاعلية.

إن الصعوبات التي يعاني منها الإعلام العربي عموما تتعلق بمختلف القطاعات.

الصحافة المكتوبة

إن الصحافة العربية تشكو نفس التفاوت المشار إليه، ومما يحد من انتشارها نسبة الأمية المرتفعة في العالم العربي. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية في هذا المجد فإن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة وهي تتجاوز أحيانا الـ 90٪ في بعض البلدان العربية. وبطبيعة الحال فإن ارتفاع نسبة الأمية يؤثر على نسبة توزيع الصحف وانتشارها، إذ أن نسبة توزيع الصحف في العالم العربي هي الآن 33 نسخة لكل ألف مواطن بينما تصل في أوربا إلى 324 نسخة لكل ألف مواطن. وهذا ما يجعل توزيع الصحافة العربية في مرتبة أقل من المتوسط مما هو في البلاد النامية الذي يصل إلى 35 صحيفة لكل ألف مواطن.

أما نسبة استهلاك ورق الصحافة للفرد فإن معدلها لم يبلغ في سنة 1982 الـ 10 كيلو غرام مقابل 39 كيلو غرام كمعدل في الدول المصنعة.

والجدير بالذكر أن عدد عناوين الصحف في العالم العربي مرتفع نسبيا بالمقارنة مع عدد النسخ المسحوبة من جهة والمجموع العالمي من جهة ثانية. كما أن عدد الصحف العربية المهاجرة يمثل في حد ذاته وضعا مميزا آخر.

إلا أن الصحافة المكتوبة في الدول العربية هي في أغلبها صحف تابعة للحكومات تنطق باسمها وتعرف باختياراتها الأساسية وتدعو إلى تنفيذها ودعمها. فهي بمثابة المرآة التي تعكس فوقيا أعمال الحكومة في شتى المجالات الاقتصادية والفكرية والسياسية والاجتماعية. وهذا الوضع لا يميز صحافة العالم العربي ككل فقط، بل هو يشكل سمة من أبرز سمات صحافة العالم الثالث. وعلاوة على هذه المعطيات فإنه يبدو أن تجربة العالم العربي في مجال ربط الإعلام بالتنمية لم تأت بالنتائج المرجوة، فإن نظرة فاحصة إلى واقع الصحافة العربية قد تدفعنا إلى القول بأن هذه الصحافة هي في جل الحالات غائبة عن عملية التنمية لا تمهد لها ولا تساعد على بعثها بصورة ملموسة.

وكالات الأنباء

إن أهم ما يمكن إبرازه في هذا القطاع هو عدم وجود وكالات أنباء بالمعنى الصحيح في بعض البلدان العربية. فغالب الوكالات المتوفرة هي بمثابة مكاتب إعلامية تابعة لوزارات الإعلام مباشرة وليس لها امتداد في داخل القطر. فالعنصر البشري والمالي لا يسمح عادة بإيجاد أو بتطوير شبكة المكاتب المحلية لهذه الوكالات التي يتراوح إنتاجها اليومي باللغة العربية بين 10 نشرات (موريتانيا) و 250 نشرة داخلية (سوريا). أما عدد الصحافيين العاملين بكل من هذه الوكالات فهو حسب الأوضاع بين 30 إلى 300 صحافي. وتبقى طاقة إنتاج هذه الوكالات متجمعة ضعيفة قياسا بالسيل الكثيف الذي تنتجه كبريات وكالات الأنباء العالمية، مما يدفع وكالات الأنباء العربية إلى اللجوء إلى خدمات الوكالات العالمية، خصوصا فيما يتعلق بأنباء العالم، وحتى فيما يتعلق بالأنباء المحلية ذاتها، فليس من الغريب مثلا أن تنقل الوكالات العربية عن الوكالات الأجنبية أحداثا تجري في محيطها الجغرافي والثقافي والوطني. ويفسر هذا الوضع ضعف هياكل وكالات الأنباء العربية البشرية منها والفنية. وكذلك ضعف مواردها المالية

وميزانياتها وقلة عدد المكاتب التابعة لها. ووجود مكاتب تابعة لبعض الوكالات لا يعني في حد ذاته ضمان تدفق مرض للأنباء، إذ إن هذه المكاتب غالبا ما تكون مصالح ملحقة بالسفارات والهيئات الديبلوماسية العربية.

وإذا ما اقتنعنا بخطورة هذا الوضع فإن الاستمرار على ما هو عليه قد يرسخ عزلة البلدان العربية بعضها عن بعض-طالما أن تدفق الأخبار عربيا غير ممكن-ويعمق-بالتالي-ارتباطها بالوكالات العالمية التي مهما كانت موضوعيتها تبقى أسيرة المحيط الثقافي الذي أفرزها.

الإذاعة

تبين التقارير التي أعدتها منظمة اليونسكو حول تطوير الإعلام في البلدان الغربية أن الإذاعة الصوتية دخلت البلاد العربية منذ العشرينات. وكان أول بلد عربي دخلته هو الجزائر في سنة 1925، وقد لقيت الإذاعة في العالم العربي نجاحا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية. وتفوق حاليا أجهزة الاستقبال الإذاعية المستعملة في البلاد العربية 21 مليون جهاز أما فيما يتعلق بمعدل أجهزة الاستقبال فقد بلغ معدلها 144 جهازا لكل ألف مواطن متجاوزة بذلك البلدان العربية مقياس شرام [2] (100 جهاز راديو لكل ألف مواطن).

باستثناء موريتانيا 92 والسودان 81 واليمن الديمقراطية 51 واليمن الشمالية 19، بينما بلغت في بعض البلدان الأخرى أكثر من 500 جهاز كالسعودية ولبنان وقطر.

وذلك مقابل معدل 964 في البلدان الصناعية. [3]

ومن جهة أخرى لا تزال عدة بلدان عربية في حاجة ماسة إلى بعث إذاعات علية، إذ يبلغ عدد الإذاعات المحلية العربية 18 محطة فقط موزعة بين ثماني دول عربية. ولهذا الوضع مضاعفات عدة منها اقتصار البث على مراكز التجمعات السكنية الكبرى و«تمدين» مضمون البرامج الإذاعية وعزل جمهور المستمعين الذين يقيمون خارج المناطق الحضرية عن الدورة الإعلامية الوطنية. وباستثناء المغرب حيث توجد إذاعة تجارية فتحت عام 1982 واسمها «إذاعة المتوسط الدولية» فإن باقي الإذاعات العربية تتبع كلها للدولة التي تمولها تمويلا يكاد يكون تاما..

التلفزة

تفيد إحصائيات اليونسكو لسنة 1982 أن عدد أجهزة الاستقبال التلفزي المستعملة في البلدان العربية يبلغ حوالي 8,300 ملايين جهاز. ويتصدر البلدان العربية المملكة العربية السعودية حيث بها 2,100مليون جهاز استقبال، تليها مصر التي يبلغ عدد أجهزة الاستقبال التلفزيوني فيها 1,400,000 مليون جهاز ثم الجزائر بنسبة 975 ألف جهاز.

وبالنسبة لمعدل أجهزة الاستقبال فإن الكويت تحتل المرتبة الأولى وذلك بمعدل 400 جهاز لكل ألف مواطن تليها البحرين بمعدل 237 وفي خاتمة القائمة تأتي بنسبة ضعيفة جدا اليمن الديمقراطية بمعدل 18 جهاز لكل ألف مواطن والسودان 6 واليمن الشمالي (0,2). واعتمادا على المقياس الذي حددته اليونسكو وهو 20 جهاز تلفزيون لكل ألف مواطن كمعدل أدنى يظهر جليا أن عدة بلدان عربية، وخصوصا جمهورية اليمن الديمقراطية والسودان واليمن الشمالي ما زالت دون مقياس شرام بكثير. وعلى كل فإن المعدل لكل ألف مواطن لم يتجاوز في سنة 1981 الـ 42 جهازا مقابل 300 في البلاد الصناعية.

الواقع أن دراسة أثر التلفزة على المجتمعات العربية لا يمكن أن تنحصر فقط في معدل امتلاك أجهزة التلفزة بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عدد محطات الإرسال التلفزية ومدن تغطيتها لكامل التراب الوطني وحجم ساعات الإرسال التلفزي ونوعية البرامج التي يتم بثها ومدى تفاعلها مع الجمهور، وكذلك نسبة البرامج المنتجة محليا، والتي يتم استيرادها أيضا. وهناك-حسب إحصائيات اليونسكو لسنة 1982- ما يزيد على 173 محطة إرسال تلفزيوني عربية موزعة بتفاوت حسب الإمكانيات والمساحة الجغرافية. أما عدد ساعات البث سنويا للتلفزة العربية مجتمعة فهو يزيد على الـ 30 ألف ساعة ينتج منها التلفزيون المصري حوالي 25٪، أما الباقي فيأتي من 8 بلدان عربية أخرى.

وفيما يخص توزيع البرامج من حيث نوعيتها فإن البرامج الترفيهية تحتل المرتبة الأولى في البث التلفزيوني العربي بحجم قدره 16395 ساعة سنويا لكامل التلفزات العربية، تليها البرامج الإخبارية بحجم قدره 5078 ساعة سنويا، والبرامج التربوية (3499 ساعة سنويا) والبرامج الدينية (2136

ساعة) وما يمكن ملاحظته هنا هو أن توزيع البرامج من حيث نوعيتها وتصنيفها غير متكافئ، فإذا اعتبرنا أن مهام التلفزيون الأساسية هي التثقيف والإعلام لوجدنا أن توزيع البرامج العربية لا يحترم هذا التصنيف، ومن جهة ثانية فإن التلفزة العربية تستورد بين 40 و 60 بالمائة من برامجها من الخارج. كما أن بعض البلدان فتحت المجال أمام الإعلان والإشهار، إذ تفيد آخر الإحصائيات أن ستة بلدان فقط تبث سنويا ما لا يقل عن 850 ساعة ولكن ليس هنالك ما يؤكد تمشي تلك المواد مع التخطيط الاقتصادي لهذه البلدان.

الهاتف

أول ما يميز الهاتف في البلدان العربية هو اقتصار استعماله على المدن، الأمر الذي أدى إلى خلق تفاوت عميق بين القرى والمدن العربية. ثم إن هنالك تفاوتا واضحا في عدد أجهزة الهاتف من بلد عربي إلى آخر. إذ يبلغ عدد أجهزة الهاتف المستعملة في غالب الأقطار العربية حسب الإحصائيات المتوفرة 2,662مليون خط، منها 450,034بالبحرين. وتسجل قطر بـ 17,1٪ جهاز لكل مائة شخص أرفع نسبة في العالم العربي، إلا أن النسبة لا تزيد في أكثر من عشرة بلدان عن واحد في المائة.

ويشير تقرير اليونسكو [4] إلى أنه «ما زالت هنالك قرى في البلاد العربية لا يوجد فيها سوى جهاز أو أجهزة محدودة في الإدارات الحكومية وحدها» وبضيف، أن نسبة أجهزة الهاتف إلى كل ألف مواطن لم ترتفع بين عام 1970 و 1977 إلا من 1,6إلى 1,7مما يعد نقصا خطيرا في شبكة الاتصالات، ويشكل بطريقة مباشرة وغير مباشرة عقبة في طريق انسياب المعلومات، ويعرقل عمل أجهزة الاتصال والمعلومات ويحول دون قيام شبكات اتصال ومعلومات فعالة.

تكوين الإطار الإعلامي

ومن القضايا المطروحة في مجال الإعلام والاتصال أيضا قضية تكوين الإطار الإعلامي وتأهيله تأهيلا إعلاميا صحيحا. والعاملون في مجال الإعلام والاتصال في البلاد العربية ما زالوا في حاجة كبيرة إلى التأهيل

العلمي والتكوين الصحيح، إذ إن واقع الإعلام العربي يدل على أن المهن الإعلامية ليست من بين المهن التي يعتد بها اجتماعيا، وان الصحفي في عدد من المجتمعات العربية ما زال يؤخذ على أنه بوق دعاية للسلطة، إلى غير ذلك من النعوت التي نمسك عن ذكرها في هذا المجال.. .. وهذا صحيح نسبيا إلى وقت قريب، إذا ما اعتبرنا أن عددا من الذين يمتهنون الإعلام هم من الذين لم يتمكنوا من دخول الجامعة. وهذا يؤثر تأثيرا جوهريا على مستوى المهنة ككل. كما أن الإطار القانوني والاجتماعي للمهن الإعلامية لا يشكل أفي معظم الدول العربية حافزا مهما لتركيز المهنة والنهوض بها والدفاع عن خصوصيتها.. .

وعلى الرغم من هذا الواقع السلبي الذي يميز المهن الإعلامية في البلاد العربية فقد «بدأت الدراسات الإعلامية الأكاديمية منذ الثلاثينيات على يد مؤسسة أجنبية وهي الجامعة الأمريكية في القاهرة التي أنشئ بها قسم للصحافة عام 1935، ويوجد حاليا في العالم العربي ما لا يقل عن خمس عشرة وحدة أكاديمية لتدريس الصحافة وعلوم الأخبار، ومن أبرز المشاكل التي تعرقل وحدات التدريس الإعلامي في الجامعات العربية هي قلة إطار التدريس الأكاديمي الذي يمتلك تجربة عملية، وافتقار هذه الوحدات إلى مناهج علمية واضحة تتيح للطالب فرصة التأهل علميا وعمليا. ويستوحي بعض وحدات التدريس الإعلامي مناهجه العلمية من المناهج المتبعة في الجامعات الفرنسية، كما يستوحي البعض الآخر مناهجه من المناهج المتبعة في الجامعات الإنكليزية. وفي كلتا الحالتين لا تكون الملاءمة متكاملة وذلك اعتبارا لخصوصية هذه المناهج النابعة من المجتمعات الأجنبية. وبالتالي فإن من أهم المشاكل المطروحة للنهوض بالتدريس الإعلامي العربي هي البحث عن منهجية علمية تخضع لواقع المجتمعات العربية وتستجيب لمتطلباتها الذاتية لكي تساعد على تغيير هذا الواقع في الكثير من أوجهه.

هذه قراءة سريعة لوسائل الاتصال والإعلام في المجتمع العربي وقد حاولنا استنتاجها من خلال تقارير اليونسكو، أو وثائق المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) ونعتقد إن هذا التحليل ليس نهائيا، لأن بعض الأرقام والإحصاءات غير مكتملة، إلا أنها كافية لإعطاء فكرة واضحة

عن وضعية وسائل الاتصال في المنطقة العربية ومدى عمق الاختلال والنقص الذي يشوبها..

المحور الثاني
المحاولات المحدودة للتعاون العربي

إن تقييم ما أنجز في مجال التعاون الإعلامي ليس بالهين، نظرا لتعدد المستويات واختلافها، لذلك فإننا لن نتناول بالبحث مظاهر التعاون الثنائي القائم بين هذا البلد أو ذاك أو التجارب التي تمت عند قيام بعض المحاولات الوحدوية التي لم تعمر طويلا. بل سنركز على المساعي التي تمت قوميا في مستوى جامعة الدول العربية وحولها ثم على تجربتين إقليميتين في المغرب العربي وفي دول الخليج باعتبارهما أهم المحاولات التي تستدعي المتابعة، وأخيرا في المجال الدولي.

أ-التجربة القومية

لقد كان ميثاق جامعة الدول العربية المعلن في 22 مارس 1945 خاليا من كل إشارة إلى العمل الإعلامي، إذ أغفلت المادة الثانية من الميثاق التعرض إلى هذا الموضوع بجانب شؤون المواصلات أو الشؤون الثقافية، ويقول الدكتور غسان عطية[5]. إن ذلك كان مقصودا، إذ اعتبر القادة العرب-انطلاقا من مفهوم السيادة القطرية والحذر من تدخل جهة خارجية في التأثير على مواطنيها-أن الإعلام ضمن كل دولة عربية هو من اختصاص ومسؤولية تلك الدولة.. كما أن الميثاق الذي انطلق من مفهوم التعاون ضمن الواقع القطري والسيادات المتعددة للعرب لم ير من واجب الجامعة الدعوة لفكر سياسي معين كالفكرة القومية..

«إلا أن مشكلة الإعلام العربي في الخارج واجهت الجامعة منذ العلم الأول من ميلادها.. ثم أتت نشأة الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية لتؤكد ضرورة الاهتمام بشؤون الدعاية العربية في العالم، فوضعت مكاتب الدعاية الفلسطينية في بعض العواصم الكبرى تحت الإشراف المشترك للجامعة والسفراء العرب. ولكن إدارة الاستعلامات والنشر-وهي أول جهاز إعلامي للجامعة-لم تنشأ إلا في سنة 1953». وفي سنة 1959 توسع هذا الجهاز وأصبح يتألف من اللجنة الدائمة للإعلام والمكتب الدائم للدعوة

العربية والصندوق المشترك للإعلام العربي. وبمقتضى الوضع الجديد أصبحت اللجنة الدائمة للإعلام مسؤولة عن التخطيط والإشراف على النشاط الإعلامي للجامعة، كما تولى المكتب الدائم للدعوة العربية ممارسة دور التنسيق بين جهاز الإعلام في الجامعة والوزارة المعنية بقطاع الإعلام في الدول الأعضاء. لكن دور هذه الهياكل بقي في بداية الأمر محدودا ولم يتمكن من أي تحرك إعلامي يذكر. وفي تلك الأثناء وفي مارس (آذار) 1964 انعقد أول اجتماع لوزراء الإعلام العرب بالقاهرة تنفيذا لقرار مجلس الملوك والرؤساء العرب الذي سبقه بشهرين، ووضع الوزراء مجموعة من الاختيارات الرئيسية ومن المبادئ العامة لتحرك إعلامي عربي جديد كما طالبوا بإعادة تنظيم الأجهزة الإعلامية المشتركة.

كما أوصى مجلس وزراء الإعلام من جهة ثانية بإنشاء مكاتب للجامعة في العواصم العربية وأقسام لها في وزارات الإعلام بالدول الأعضاء، بقصد توثيق الصلة وتزويد الجامعة بما تحتاج إليه من مواد إعلامية.

وساعد مجلس وزراء الإعلام، بالتعاون مع اللجنة الدائمة، على وضع أسس لتنسيق الأعمال بين البعثات الدبلوماسية ومكاتب الإعلام بالخارج ووسع دائرة الإعلام لتشمل الميدان الاقتصادي. والواقع أن هذا التحرك كان منطلقه العمل من أجل القضية الفلسطينية، إلا أن تغيير مجرى الأحداث المتمثل في بروز منظمة التحرير الفلسطينية، وتطور العلاقات داخل العالم العربي ومع البلدان الأوروبية وظهور قضايا متعددة ذات صبغات سياسية واقتصادية وحضارية، أشعر بالحاجة إلى إحداث أجهزة إعلامية مشتركة ذات توجيه مشترك وقدرة إدارية ومالية تمكنها من التعريف بالمقومات العربية ومواجهة التحديات المشتركة.

وقد أكّد المجلس آنذاك على ضرورة إنشاء الاتحادات المهنية الإعلامية على الصعيد العربي، فأوصى بإقامة اتحاد للصحافيين العرب واتحاد للإذاعات العربية واتحاد لوكالات الأنباء العربية وبنك للقلم العربي (على صيغة الهيئة السينمائية العربية) بهدف إنتاج أفلام عربية مشتركة وهيئة عربية للمعارض ومجلس أعلى لنشر الثقافة العربية، ودار عربية للنشر والتأليف والترجمة واتحاد عربي للسياحة وذلك بالإضافة إلى اتحاد المواصلات العربية الذي أسس في ظروف أخرى. لكن هل يمكن القول أن

جهاز الإعلام بالجامعة العربية قد قام بوظيفته على الوجه المطلوب ؟ وهل هو قادر حاليا على تلبية حاجات المستقبل ؟ وهل هنالك إعلام يعبر عن الموقف العربي المشترك ؟ وهل هنالك ما يكفي من التنسيق العربي في مستوى التخطيط والتمويل والتنفيذ للبرامج الإعلامية ؟

إن الرد على هذه الأسئلة ليس هينا، لكن لو قارنا تطور الأوضاع منذ إنشاء جامعة الدول العربية بما تحقق خلال الأربعين سنة التي سبقت إنشاء هذه الجامعة لحق القول بأن النتائج كانت إيجابية نسبيا. لو قارنا التعاون العربي أيضا بما حققته مجموعات إقليمية متشابهة من الدول النامية لأمكن القول بأن النتيجة هي لفائدة الجانب العربي. لذلك فإنه لا يمكن تجاهل ما يتم اليوم من تبادل للصحف والمجلات والبرامج الإذاعية والتلفزية والأغاني والأشرطة السينمائية وغيرها، وقد يعود ذلك إلى نشاط القطاع الخاص والممارسات التجارية أو الاتفاقيات الثنائية في المستوى الحكومي. إلا أن السوق الثقافية والإعلامية العربية هي على العموم أكثر نشاطا من السوق الاقتصادية ولعل مرد ذلك أيضا إلى المساهمة غير المباشرة التي تقدمها الأجهزة المختصة بجامعة الدول العربية.

ورغم كل ذلك فإن المقارنة من حيث الزمن أي بين الأربعين سنة السابقة لقيام الجامعة العربية والأربعين سنة التالية لقيامها توضح أن المعوقات كانت من جراء الحواجز التي أقامتها الأجهزة الاستعمارية، كما أن المقارنة بمناطق جغرافية أخرى لا تستقيم، لأن مقومات التاريخ والحضارة واللغة المشتركة لم تتوفر في أي منطقة من العالم النامي مثلما توفرت في المنطقة العربية. وقد أضعنا فرصا كثيرة يتعين تداركها بأقصى ما يمكن من السرعة. وكم من مرة أوشكنا على إنجاز مشاريع عربية مشتركة وفشلنا في آخر لحظة.

إن الشواغل العربية المشتركة كتحسين الصورة العربية في الخارج، ومواجهة مشاكل الطاقة، والجاليات العربية في الخارج والحوار العربي الأوروبي وغيرها، تستوجب توجيها إعلاميا عربيا متكاملا وناجحا. إن ما نعده اليوم إعلاما عربيا و في الواقع إعلام قطري، وفي أحسن الحالات إقليمي محدود تعني به أجهزة قطرية وتحركه مصالح قطرية في الدرجة الأولى، في حين أن جامعة الدول العربية والمؤسسات القومية المختصة التي

تعمل حولها هي المؤهلة دستوريا وعمليا للقيام بمثل هذه المهام الإعلامية، ومن جهة أخرى فإن المؤسسات الإعلامية غير الرسمية والهيئات المهنية مثل اتحادات الصحافيين والناشرين ووكالات الأنباء والفنانين وغيرها لم تؤد وظيفتها بالصورة المنتظرة. وربما كان العائق المالي هو السبب الرئيسي لذلك «إذ اضطر بعض هذه المؤسسات والهيئات إلى اللجوء لمصادر تمويل معينة، قيدت حريتها وأملت عليها اتجاها خاصا. وقد حل افتقار جامعة الدول العربية إلى أجهزة إعلامية مختصة وموارد مالية كافية، دون التنسيق الإعلامي الملائم والمساعدة على إقامة أجهزة متكاملة في المستوى القطري، وتلافي غياب الأطراف العربية ذات الإمكانيات المحدودة على الساحة الخارجية.

ب-تقييم التجربة الإعلامية في المغرب العربي

على الرغم من وقوع الجزء الأكبر من بلاد المغرب العربي الكبير تحت الحماية الفرنسية طيلة مدة طويلة من الزمن فإنه لم يستقر بينهما أي نوع من أنواع التعاون إلا ما أملته المصلحة الاستعمارية، وكانت أول بادرة سياسية بعد استقلال تونس والمغرب هو مؤتمر طنجة الذي انعقد في 26 أبريل 1958. وكان الهدف الأساسي من انعقاد هو التعاون في إطار مشترك لإخراج الجزائر من براثن الاستعمار الفرنسي وتمكينها من الاستقلال الذي انتزعته قبلها تونس والمغرب. وعلى اثر استقلال الجزائر، وبعد سنتين فقط من ذلك سعت كل من تونس والجزائر والمغرب وليبيا بكل الوسائل إلى البحث عن إمكانيات التعاون لتوحيد هذه المنطقة بدءا بالقطاع الاقتصادي.

والتأم بتونس أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد في شهر سبتمبر 1964 للنظر في بناء أسس لسياسة عامة للتعاون الاقتصادي كمرحلة أولى في سبيل الوحدة الشاملة، ثم تلته سلسلة من الاجتماعات الأخرى وتم اتخاذ مجموعة من القرارات المهمة في مختلف مجالات التعاون، وكان من ضمها موضوع المواصلات اللاسلكية والبريد. وقد أصدرت اللجنة المغربية المكلفة بتنسيق هذا القطاع مجموعة من التوصيات المهمة منها:

- ربط الاتصال المباشر هاتفيا بين البلدان المغربية بواسطة كابل محوري في شمال أفريقيا.
- إقرار أوتوماتيكية الاتصال بالتيليكس مما يساعد وكالات الأنباء الوطنية

على توجيه نشرتها مباشر إلى عواصم أخرى في الوطن العربي وأوروبا وذلك مع امتيازات مهمة في التعريفات.

- وضع أسس تبادل المعلومات وإجراء الخدمات البريدية من خلال الأجهزة الإليكترونية والهاتف الآلي.

- وضع دراسات لتصور أفق وإمكانيات التصنيع في مجال المواصلات اللاسلكية.

وقد أعدت اللجنة الدائمة الاستشارية المكلفة بتنفيذ مقررات وزراء الاقتصاد الذين واصلوا اجتماعاتهم حتى سنة 1975 قائمة من الدراسات الميدانية المتعلقة بمقومات التكامل ومجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الإعلام كعنصر فعال في مجال التنمية لم يحظ باهتمامها ولم يخطط له.

وعلى الرغم من ذلك فقد كان نشاط وزراء الاقتصاد في أقطار المغرب العربي كافيا لحث الهمم في قطاع الإعلام ودفع رجاله إلى التفكير في مجالات التعاون بينهم دون واعز رسمي أو أدنى إشارة من رجال الاقتصاد الذين كلفوا بالتخطيط للتعاون الشامل. وعلى كل فقد استفادوا من عمل المسؤولين البريديين الذين وضعوا بعض جسور الاتصال، فحاولوا العبور من خلالها لإقامة برامج تعاون إعلامي في مستوى التحرك الاقتصادي.

وكالات الأنباء

أقامت وكالات أنباء المغرب العربي فيما بينها خطوط «دوبللاكس» تمكن كل طرف من الالتقاط والبث، واصبح في إمكانها تبادل نشرات الأخبار بينها والنفاذ من خلالها إلى الخارج. كما بدأت تفكر في إحداث خطوط «مولتبلاكس» لتبادل الصور الشمسية حتى تساهم بدورها في مواجهة احتكار القطاع الفوتوغرافي الذي تسيطر عليه ثلاث وكالات كبرى بنسبة 97٪. إلا أن التعاون لم يتجاوز هذا الحد رغم الطموحات الكبرى والأحلام التي كانت تراود المسؤولين أيام إنشاء وكالة المغرب العربي في المغرب أو وكالة تونس أفريقيا للأنباء في تونس في بداية الستينات. ونحن اليوم أمام وضع مؤسف، إذ لم تستعمل الوكالات المغربية حتى الإمكانيات المتوفرة لديها والتجهيزات الإعلامية التي أصبحت تفوق قدرة الاستيعاب

الإقليمية.[6]

الصحافة المكتوبة

إن التعاون في مجد الصحافة المكتوبة لم يتجاوز طور التصور النظري والمحاولات غير الموفقة، فقد سعى بعض الصحافيين لإصدار مجلات ذات طابع مغربي إلا أنهم سرعان ما اصطدموا بالواقع المر وتخلوا في نهاية الأمر عن أفكارهم. وكانت بداية السبعينيات مناسبة لتحسين نسبة تبادل الصحف والمجلات الثقافية بين بلدان المغرب العربي كما أن أزمة الورق التي اندلعت على اثر حرب رمضان سنة 1973 كانت مناسبة للتفكير في تنسيق عمليات شراء وتبادل المعلومات حول العروض الأجنبية، إلا أن الوضع لم يتجاوز هذا الحد. وكان التفكير السائد آنذاك يتجه إلى إصدار كراس أو ملحقات خاصة تصدر بانتظام مرة كل أسبوع أو حتى كل شهر-بأهم الصحف في المغرب في وقت واحد، وذلك على غرار بعض التجارب التي مرت بها مناطق أخرى، إلا أن الفتور العام الذي انتاب التعاون بين أقطار المغرب العربي منذ سنة 1975 قد حال دون تحقيق هذه الفكرة.

التبادل الإذاعي والتلفزي وتجربة مغرَب فيزيون

لقد اتسم التبادل الإذاعي والتلفزي بين أقطار المغرب العربي خلال العشرين سنة الماضية باختلال كبير يعكس الأوضاع السياسية التي مرت بها المنطقة. ويرجع تاريخ اتفاقيات التعاون الثنائي إلى سنتي 1963- 1964، أما أول اجتماع لمديري إذاعات الجزائر والمغرب وتونس، فقد كان في 31 مايو (أيار) 1966 بمناسبة تدشين التلفزة التونسية. وقد وقع الاتفاق كل من المغرب والجزائر وتونس [7]. وبقي الباب مفتوحا أمام ليبيا وموريتانيا للانضمام إلى هذا الإطار عندما تتوفر لهما الأسباب الملائمة، وقد نادوا آنذاك بضرورة التنسيق حتى تعدو الإذاعات المغربية عنصرا أساسيا لتحقيق التقارب بين بلدان المغرب العربي الكبير. ولقد مهد هذا اللقاء لتبادل غزير ومتنوع للمادة الإعلامية من خلال تجربة مغرب فيزيون التي بدأت فعلا يوم 14 سبتمبر 1970. والجدير بالذكر أن التجربة امتدت من سنة 1970 إلى, 1975 وقد سمحت بتعزيز الشبكة الهرتزية واصبح الربط ممكنا بين

تونس والجزائر والمغرب، وتوسع تبادل الأنباء والمنوعات والبرامج ذات الصبغة التربوية والثقافية وأمكن البث التلفزي المباشر بين الأقطار الثلاثة في مواعيد مضبوطة. ومن غرائب الصدف أن تاريخ المصادقة على ميثاق مغرب فيزيون في 20 ديسمبر 1974 كان يوم البداية لانحسار هذه التجربة المهمة. وإذا لم يكتب لهذه التجربة الدوام والاستمرار فإن هيكل مغرب فيزيون سيظل الإطار الوحيد الكفيل بتجذير صلات القربى وحسن الجوار المغربية [(8)] في مجال الإعلام.

التكوين والتدريب

إن الرغبة في دفع عجلة التعاون الإعلامي لم تقتصر على الصحافة المكتوبة والوكالات والإذاعات بل تجاوزتها إلى المعاهد العليا والمتوسطة المكلفة بالتكوين والتدريب. وقد أسمت اثر الاستقلال معاهد وأقسام إعلامية بالجامعات في كل بلد من بلدان المغرب العربي. وبدأت بينها بعض محاولات التعاون إلا أنها بقيت محدودة ومقتصرة على تبادل بعض الزيارات ولم يفسح هذا التعاون المجال أمام توزيع الأدوار بين هذه المعاهد أو التخصص. وليس هنالك ما يشير إلى أن المرحلة القادمة ستشهد تغيرا جذريا في اتجاه التكامل والتنسيق. وقد أوصى الملتقى المغربي حول الاتصال والتنمية الذي التأم بتونس في نهاية سنة 1983، بمجموعة من الأفكار البناءة تتمثل في تبادل المدرسين ووضع برامج مشتركة للبحوث الميدانية وإحداث شهادة دكتوراه للإعلام على المستوى المغربي إلى غير ذلك من المقترحات المماثلة.

الاستنتاج

إن تجربة التعاون الإعلامي في المغرب العربي لم تقم على أسس متينة منذ البداية. وإن وزراء الاقتصاد لم يولوا اهتماما خاصا لموضوع الإعلام وعلاقته بالتنمية والتعاون. كما أن محاولات الالتقاء الثلاثي والخماسي على مستوى وزراء الإعلام، لم يكتب لها النجاح، رغم ما كان يسبقها من استعداد وتمهيد. وقد انطلقت التجارب من الإرادة الصادقة لبعض المسئولين الإعلاميين، ولكن بدون ما يكفي من السند السياسي المشترك، فتبخرت أحلامهم وارتطمت مساعيهم بجدار من الرفض وعدم الاكتراث.

ج-التجربة الخليجية

لقد ظهرت الحاجة للتعاون الإعلامي خلال السبعينيات وكان منطلقه المؤتمر الأول لوزراء الإعلام في دول الخليج بأبو ظبي 1976 الذي التأم طبقا لمشيئة القمة التي أقرت وضع أسس التكامل الإعلامي في المنطقة. وقد أوضح المؤتمر الأول للوزراء والمؤتمرات التي تلته المفهوم العملي للتنسيق والتعاون على الساحة الخليجية. كما خرجت هذه الاجتماعات بمجموعة من القرارات المهمة التي تهدف إلى نقل صورة حقيقية عن منجزات شعوب المنطقة وقيادتها لصوت واحد في قنوات إعلامية متعددة. وتتمثل الدفعة الأولى من هذه القرارات في إنشاء:

- وكالة أنباء للخليج، بالبحرين.
- مؤسسة للإنتاج البرامجي المشترك، بالكويت.
- مركز التوثيق الإعلامي، بالإمارات العربية المتحدة.
- مركز إقليمي للتدريب الإذاعي والتلفزي، بقطر.
- جهاز تلفزيوني بالخليج العربي، بالمملكة العربية السعودية.

أما الدفعة الثانية من البرامج المشتركة في تتعلق بالنشاطات التالية:

- إنشاء مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج ببغداد.
- إنشاء مركز للتراث الشعبي، بقطر.
- إقامة مهرجان الأغنية الخليجية في البحرين.
- إقامة مهرجان للفنون الشعبية الخليجية في العراق.
- إقامة مهرجان الطفل في منطقة الخليج في سنة 1980 بالمملكة العربية السعودية.
- إقامة ندوة شعرية لشعراء الخليج بسلطنة عمان.
- تنظيم معرض للفنون التشكيلية في منطقة الخليج بدولة قطر.
- عقد ندوات لرؤساء تحرير الصحف في الإمارات.

وبالإضافة إلى هذه الهياكل والبرامج التي دخل الكثير منها حيز الواقع الملموس، فإن هنالك مجموعة من الهياكل الأخرى المقترحة والبرامج المعروضة التي هي رهن الدرس. لقد أقرت المجالس الوزارية تنظيم دورات للتدريب الإذاعي وتوزيعها في كافة المناطق، واتفقت على مجموعة من الاختيارات ترمي إلى تنسيق المواقف في المؤتمرات الدولية، وتوحيد أجهزة

الفيديو في المنطقة، وتدعيم مراكز التدريب العربية في المناطق الأخرى ومواجهة الهجمات الإعلامية الغربية والصهيونية ضد أعضاء مجلس التعاون وتوظيف الأجهزة توظيفا كاملا لخدمة قضايا التنمية والتطور الحضاري في المنطقة. [9]

وعندما قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية اعتنت أمانته العامة بدعم مفهوم التنسيق والتعاون الإعلامي في الدول الأعضاء. وقد سعت الدوائر المختصة في الأمانة العامة إلى تعميق هذه التصورات، ووضعت مجموعة من المقترحات بشأن مستقبل التكامل والتعاون الإعلامي. وهذه الآراء تتلخص فيما يلي:

- الاتفاق على سياسة إعلامية موحدة لدول المجلس وإيجاد تنظيمات متجانسة.
- إنشاء مركز مشترك للتخطيط والبحوث الإعلامية.
- إنشاء كلية مشتركة للإعلام والفنون في مختلف التخصصات.
- إنشاء شركة خليجية لتوزيع الصحف.
- إنشاء مركز للتدريب الصحفي والتوثيق.
- دمج وكالات الأنباء المحلية في وكالة أنباء إقليمية واحدة.
- دراسة سبل دعم وتشجيع صناعة الورق ومواد الطباعة.
- إنشاء قناة تلفزيونية مشتركة إلى جانب القنوات المحلية.
- الاتفاق على وثيقة شرف لضبط أخلاقية العمل الإعلامي في منطقة الخليج.
- في حقل الإعلام الخارجي إنشاء مؤسسة عامة إعلامية تكون مهمتها تنفيذ برامج الإعلام الخارجي لخدمة القضايا العربية.
- إنشاء محطة إذاعية قوية لإيصال الصوت الخليجي إلى الخارج.
- النظر في تملك إحدى وكالات الأنباء العالمية القابلة لنقل الملكية.

ومن جهة أخرى فإن الأمانة العامة تقوم حاليا بعدة دراسات منها:

- تصور استراتيجية إعلامية مشتركة بدول الخليج.
- توحيد القوانين والأنظمة الإعلامية لدول الخليج.
- كيفية ضمان الأمن الإعلامي ومواجهة الابتزاز.
- إنشاء شركة توزيع خليجية.

ويمكن القول بصورة عامة بأن الجانب الإعلامي أخذ نصيبا كبيرا من اهتمام المسئولين الخليجيين وأن ثمار التعاون في هذا المجال بدأت تؤتي أكلها. إلا أنه لا يمكن الادعاء بأن كل ما تم تصوره أنجز، وأن كل ما أنجز أتى بالنتائج المرجوة، ذلك لأن مجموعة من العقبات ما زالت قائمة. وهنالك مجموعة من الاستنتاجات لا بد من إبرازها لإتمام هذا التقييم السريع، فالعمل الإعلامي الخليجي ما زال يشكو من التقصير في مستوى التخطيط المشترك، ومن عدم وجود سياسة إعلامية واضحة، ومن فقدان النفس الخليجي والشخصية الخليجية، ومن اختلاف أنظمة القوانين الإعلامية ومن التعلق بالاحتفاظ بكل وسائل الإعلام المحلية، ومن صعوبة المواصلات ومن ثقل الروتين المالي والإداري الذي يشل مرونة العمل ويفقد المؤسسة الإعلامية الحد الأدنى من التحرر اللازم.

ومهما يكن من أمر فإن التجربة الخليجية في مجال الإعلام تفتح اليوم الأبواب عريضة لتصور عمل متكامل ومنسق على مستوى العالم العربي.

د-المساهمة العربية في تدعيم التعاون الإعلامي الدولي

إن الصعوبات التي يواجهها العالم النامي في المجال الإعلامي ترجع أيضا إلى عدة أسباب منها انعدام الإمكانيات المالية، إذ أن الاستفادة الكاملة من شبكات الاتصال السلكي واللاسلكي والأقمار الصناعية ومختلف الهياكل الإعلامية من بناء وتجهيز وتكوين تتوقف أساسا على توفر وسائل تمويل متنوعة متعددة المصادر وكافية.

وهذا الموضوع يستحق التوقف والتحليل بالقدر اللازم لأهميته البالغة. فالمساعدة المالية في هذا المجال بين دولة نامية ودولة صناعية كما نعلم لا تخلو غالبا من قيود، كما أن البنوك الدولية أو الإقليمية ترفض بدون تردد تشجيع المشاريع الإعلامية، إذ تشك في جدواها ومفعولها العاجل بحيث تجمد المشاريع الهامة التي يتجاوز مردودها الإنساني والاجتماعي المردود المالي الذي لا يمكن بحل اعتباره مقياس الجدوى الوحيد.

وكنا قد أبرزنا فيما سبق، كيف أن نسبة القروض والمساعدات المخصصة للاتصالات من طرف مؤسسات العون الدولي لا تتجاوز 2٪ من مجموع المساعدات الدولية، وأن النسبة المخصصة للإعلام لا تزيد عن ١٪ وكيف أن الحجم الكلي للمساعدات المتأتية من الدول الصناعية هو في تقلص

مستمر، إذلم تتجاوز في السنوات الأخيرة 0, 32٪ من منتوجها الوطني رغم توصيات الأمم المتحدة والخبراء الغربيين أنفسهم برفعها قبل نهاية القرن إلى واحد بالمائة، وكيف أن ممثلي الدول الصناعية نكثوا العهود التي التزموا بها لتمويل البرنامج الدولي لتنمية الاتصال الذي أنشئ منذ سنوات في صلب اليونسكو بعد موافقتهم. والسؤال ما هو موقف العرب في الماضي من كل ذلك ؟

إنه من حقنا أن نعد الموقف العربي من هذه المواضيع مرضيا إلى حد لا بأس به على العموم إلا أنه في حاجة إلى التدعيم والمثابرة، ذلك أن تعهدات الدول النفطية العربية السبع لصالح دول العالم النامي قد بلغت من عام 1975 إلى 1980 ما يقدر بحوالي 40 ألف مليون دولار أمريكي أي 4٪ من إجمالي ناتجها القومي، وهذه نسبة مهمة جدا. ومعنى ذلك أن المجموعة العربية ساهمت وحدها سنويا في تلك الفترة بما يقدر بـ 8 آلاف مليون دولار أي 30٪ من العون الدولي الذي قدر بـ 26 ألف مليون دولار سنة 1978.

أما الاستنتاج الثاني من تحليل المساعدات العربية لعدد من الدول النامية فهو يتمثل في النسبة المرتفعة المخصصة للنقل والاتصالات حيث بلغت 17, 6في المائة من الهبات والقروض التي قدمت لأفريقيا ما بين 1973 و 1981. ولئن كانت المعلومات المتوفرة لا تسمح بمعرفة النسبة العائدة إلى الاتصالات وحدها فإن النزعة الملحوظة تدعو حقا للارتياح. إلا أن المساعدة العربية لا تخلو في الوقت نفسه من نقط ضعف خاصة فيما يتعلق بالإعلام.

فالمساعدات المخصصة لهذا القطاع (باستثناء الاتصالات) ضئيلة جدا وهي لا تبرز ضمن أي جدول من جداول المساعدة في الكثير من صناديق العون العربية، كما أن الحكومات لا تعطي لموضوع التعاون الإعلامي الأهمية الكافية. فحتى البرنامج الدولي لتنمية الاتصال «بدتا» لم يحظ باهتمامها ولم تتجاوز المساهمة العربية حسب التقارير الأخيرة إلا 200 ألف دولار من مجموع مساهمة دولية قدرت في نهاية 1983 بخمسة ملايين دولار.

أجهزة جديدة للتعاون الإعلامي

إن دولا نامية كثيرة، بما فيها عدد من الدول العربية هي في حاجة إلى مساعدة هذا الجهاز الدولي حتى تتمكن من إنجاز بعض المشاريع الإعلامية

الواجب إنشاؤها. كما أن المجموعة العربية في حاجة إلى تنسيق جهودها من أجل إنشاء بعض المشاريع ذات الصبغة المشتركة التي يعسر تحقيقها في مستوى وطني وتتطلب خبرات كبيرة وإمكانيات مالية باهظة.

والجدير بالذكر أن الدول العربية التي أعلن عدد منها في بداية الأمر الاستعداد لتمويل هذا البرنامج بنسبة محترمة لم يف إلى الآن بكامل التزاماته، كما قد يكون من المفيد الإشارة إلى أن الدول العربية التي لعبت دورا رئيسيا في إنشاء هذا الجهاز تشغل 5 من 35 مقعدا في مجلس الإدارة وذلك حسب قاعدة التوزيع الجغرافي، وكان في متناولها أن تلعب دورا أكبر وتكسب أحد مناصب المسئولية: مثل رئاسة المجلس المشار إليه أو الإشراف على الأجهزة التنفيذية. لهذا البرنامج المرشح للقيام بدور مهم في تدعيم التعاون بين دول الجنوب في مجال الإعلام والاتصال. ومهما يكن من أمر فإن الدول العربية هي اليوم أمام اختيارين اثنين:

1- إما مساعدة هذا البرنامج ومده بالسند المالي والفكري باعتباره أحد الإنجازات الدولية التي نادى بها العالم النامي.

2- أو التفكير في إحداث جهاز عربي مستقل يتعاون مع البرنامج الدولي «بدتا» كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويعتمد على خبرته.

وقد أقر الميثاق التأسيسي لذلك البرنامج مثل هذه المبادرات ونادى بتحقيقها على الصعيد الإقليمي. ففي حالة تبني الخيار الأول فإن الأقطار العربية التي هي في حاجة للمساعدة قد لا تكون في مقدمة الدول المستفيدة من هذا البرنامج، كما قد يستفيد أحيانا من الموارد العربية من لا يؤازر العرب في قضاياهم أو من لا يتردد في تحديهم والتعاطف مع أعدائهم. إلا أنه من المؤكد أن التأثير العربي داخل «بدتا» سيكون أكثر وقعا مما هو عليه الوضع في هيئات التعاون الدولية الأخرى حتى ولو كان العرب في الوقت الحاضر غير قادرين على استعماله استعمالا كاملا لصالحهم، وعلى التحكم المطلق في الاتجاه الذي تأخذه المساهمات المالية التي تضعها المجموعة العربية تحت تصرفه.

أما الخيار الثاني أي إنشاء جهاز عربي خاص للتعاون، علاوة على أنه لا يتنافى مع جهاز اليونسكو«بدتا» ولا يعني تخلي العرب عن التزاماتهم إزاء هذا البرنامج ومساندته فإنه من شأنه أن يقوم بدور فعل ويضاعف

المردود الإعلامي العربي. وفي حالة الميل إلى هذا الحل فإن المشروع ينبغي أن يسخر لدعم التعاون بين الدول العربية أولا، ثم لتقديم المساعدة للدول النامية الأخرى وخاصة الإسلامية والأفريقية منها، وبذلك تكون المشاريع التي نشارك في تحقيقها من خلال هذا الجهاز المقترح أداة لتعزيز اللحمة بيننا ومساعدا على إعلاء الكلمة العربية، ورع مكانتها بين الدول النامية وفي المحافل الدولية على العموم.

17 أهداف النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال

1 - أهداف مشتركة بين النظام العالمي والنظام العربي

إن ما يحق للعرب انتظاره في نطاق إقرار النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يتمثل في مجموعة من الإجراءات غايتها تلافي أوجه النقص وإنجاز جملة من المبادرات لإصلاح الاختلال الذي يشكونه-مثل غيرهم من الدول النامية-في مستوى تيارات تدفق الأخبار وبالتالي وضع توازن جديد للعلاقات الإعلامية مع البلدان الصناعية. وفي هذا ما يساعد العرب على التحول من بلدان مستهلكة إلى بلدان قادرة على الإنتاج والترويج بما في ذلك المادة الإعلامية. وهذه الحاجة إلى التطور العميق التي يجب أن تشعر بها المجموعة العربية بأسرها تتصل بكل المستويات وتمتد إلى مختلف المجالات. أما النظام الإعلامي العربي الجديد فإنه سيكون أساسا لمعالجة الأوضاع العربية المتميزة كما ذكر إلا أن الدول النامية الأخرى التي لها صلات خاصة بالعالم العربي يمكنها أن تجني أيضا الكثير من إقرار هذا النظام.

والحقيقة أنه يعسر تحديد كل المكاسب التي ستجنيها البلدان النامية من خلال إقرار هذين النظامين، وذلك نتيجة تغيير الأوضاع السائدة عالميا في المجل الإعلامي كما أنه يتعذر الإطناب في تحليل مظاهر هذا التكامل نظرا لغزارتها، لذلك فإننا سنقتصر على الإشارة إلى بعض المبادئ العامة، التي تمتد إلى مختلف المجالات. فبالإضافة إلى النظرة الفلسفية والسياسية المشتركة فإن التكامل يظهر في المجالين الاقتصادي والثقافي وفي الإطارين التقني والقانوني، كما أنه يتصل بكل القطاعات الإعلامية.

أ-إسهام في إقرار النظام الاقتصادي الجديد

إن النظام الإعلامي الجديد هو أولا إسهام في تغيير الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم. وقد نادينا نحن العرب في الجزائر منذ بداية السبعينات بضرورة إقامة نظام اقتصادي جديد، ونحن نعتقد أنه لا مجال إلى تحقيق ذلك طالما بقي الرأي العام في الدول الصناعية على حاله قاصرا عن فهم الواقع الدولي من جراء مواقف أجهزة الإعلام العالمية والمحلية بالبلدان الصناعية.. . ونحن نتصور أن إقرار النظام الاقتصادي الدولي الجديد يمر حتما بإقامة نظام إعلامي عالمي. كما أن النظام الإعلامي العربي المقترح من شأنه أن يساعد على تغيير المفاهيم العربية لنوعية العلاقات الاقتصادية القائمة، وإقناع الرأي العام وخاصة أصحاب القرار بتركيز المعاملات الاقتصادية داخل العالم العربي وخارجه على أسس جديدة فكل من النظامين الإعلاميين: العربي والعالمي مطالب بأداء الوظائف المشار إليها.

ب-مواجهة الاختراق الثقافي

أما في المجال الثقافي فمن منا لا يخشى تأثير البث التلفزي بواسطة الأقمار الصناعية الصادر عن الدول الغربية وأوروبا خاصة ؟ إن هذا البث سيغمرنا ويدخل بيوتنا دون سابق استئذان منا، وذلك نتيجة التجاوزات التقنية التي لا مجال لتلافيها. وهذه المشكلة تتعدى في الحقيقة الصبغة الفنية المجردة، إذ إن وراء هذا الاختراق غزوا ثقافيا يتمثل في فرض نموذج حضاري معين ومطابق لتصور المجتمع المصنع. فعلينا التدبر في الأمر والبحث عن حلول تراعي حرمتنا وتضمن احترام قيمنا، وبما أنه من المستحيل منع الطرف المقابل من هذه المبادرة التي تتم طبقا لاتفاقيات

دولية حديثة العهد وفي إطار التطور التكنولوجي فإنه ليس لدينا إلا فرض فكرة تمتع الدول المتلقية بحق المشاركة في وضع البرامج التي تغمر ترابها أو التحكم في جزء من قنوات البث المباشر، بقصد إدراج برامجها من خلال نفس الأقمار الصناعية وذلك قي انتظار إطلاق أقمار عربية مماثلة، وهذا هو السبيل الوحيد لتلافي الوضع وحتى لا نبقى مجرد مستهلكين نستوعب المآثر الأوروبية جميعها غثها وسمينها وغير قادرين على تعريف جيراننا بأهمية حضارتا أو تذكيرهم بما تشويش ؟.

جـ-تلافي التحديات التقنية

وفي المجال التقني فإن وسائل الإعلام العربية-كوكالات الأنباء-تشكو الافتقار إلى خطوط سلكية ولاسلكية كثيفة وشبكات هرتسية تربط بينها وبين مثيلاتها في البلدان العربية الأخرى، أو البلدان النامية وقد أضرت بها الشروط المجحفة التي أقرتها التقاليد الدولية وساعدت على وضعها وكالات الأنباء الكبرى في الدول الصناعية. أما الإذاعة فمن منا لا يتعجب وهو في باريس أو لندن من الاستماع بكل وضوح إلى البرامج العربية لإذاعات موسكو وصوت أمريكا وألمانيا وهو لا يقدر في الوقت نفسه على التقاط ما تبثه إذاعات البلدان العربية بوضوح مماثل وبدون تشويش ؟.

وقد بلغ عدد البرامج الأجنبية الموجهة باللغة العربية ما لا يقل عن 37 برنامجا. أما عدد ساعات البث فإنه بلغ في سنة 1982 حسب إحصائيات اتحاد الإذاعات العربية حوالي 750 ساعة منها 290 ساعة صادرة عن أربع دول صناعية كبرى فقط وهي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. لذلك فإن البلدان العربية تنتظر اليوم الذي تظفر فيه بحصة مناسبة من ذبذبات البث الكهرمغناطيسي بقصد الاتصال بجالياتها في الخارج دون لجوء-بغير طائل-إلى إنفاق مبالغ مالية باهظة لتقوية أجهزة البث القائمة فوق ترابها. فالعدل يقتضي أن توزع هذه الطاقة الطبيعية المحدودة بمساواة وتوازن أدق، إلا أن الدول المصنعة تتجاهل ذلك المبدأ، وقواتها العسكرية لا تتوانى عن تجاوز ما خصص لها والإقدام على استعمال القسط الضئيل المخصص للبلدان النامية. والنظام الإعلامي العربي يقتضي وقوت العرب صفا واحدا إلى جانب الدول النامية الأخرى لمواجهة هذه المشكلة العويصة التي تهمنا أكثر من غيرنا نظرا لوفرة عدد العرب المقيمين

بأوروبا وحاجتنا إلى إقناع الرأي العام الغربي مباشرة بشواغلنا واهتماماتنا.

د-إقرار حق دولي للاتصال

أما في النطاق القانوني فمن هو العربي الذي لا يشعر بالحاجة إلى ضبط قواعد أخلاقية دولية حتى لا ينتحل أي هيكل إعلامي لنفسه امتيازا يجعله غير مسئول عما يقدمه لقرائه أو مستمعيه ؟ ومن هو العربي الذي لا ينادي باستعمال حق الرد في المستوى الدولي بقصد مواجهة الحالات التي تدعو حقا إلى الفزع ؟ ثم من هو العربي الذي لا يتألم لما تعمد إليه وسائل الإعلام الغربية بانتظام من تشويه لقضايا ومشاغل الأمة العربية ؟

لقد أتاح المناخ المعادي للعرب انتشار الإعلام والمسلسلات التلفزية التي تبرزهم في صورة سلبية مثل أليس وتشيبس وغيرها، ثم ألم توزع يوما إحدى دور النشر الأوربية (S.A.S)« كتابا للقصاص جيرار فيلياي (Gerord villier) يقول فيه بكل حماقة بأن «الجنس العربي هو أسوأ الأجناس»، ذاكرا أنه يأتي بالمرتبة السفلى وعلى كل حال بعد الكلاب ! !

وقد عجز العرب آنذاك عن مواجهة هذه الدار قضائيا، لخلو قانون الصحافة في البلاد التي تصدر فيها السلسلة، أي فرنسا من بنود تزجر مثل هذه التجاوزات، وكذلك الأمر بالنسبة للقانون الدولي فيما يتعلق بحق التصحيح والرد. فالمصلحة العربية تقتضي إذن المطالبة بإقرار حق عالمي للإعلام والاتصال بضبط الأسس القانونية لاستعمال وسائل الإعلام الحديثة ذات البث الواسع والمناداة بمراجعة القانون الدولي للرد بقصد اكسائه النجاعة الكافية، وأن مثل هذا المسعى هو من حق كل مجموعة بشرية وكل أمة حتى تطمئن على سمعتها وثقافتها وقيمها وتأمن مخاطر النيل منها أو العبث بها.

هـ-تدعيم التعاون الإعلامي الدولي

إن الصعوبات التي تعاني منها البلدان النامية تعود أيضا إلى افتقارها للإمكانيات المالية والبشرية للاستفادة من مختلف أجهزة الإعلام والاتصال. وإن شعوبا كثيرة في العالم الثالث بما فيها عدد لا يستهان به من أقطار الأمة العربية لا تقدر على تحقيق المشاريع الأساسية في هذا المجال الحساس الذي لا يعد في نظر المستثمرين من القطاعات المثمرة.

وحتى بالنسبة لذوي الإمكانيات والموارد المالية فإنه من الضروري خلق

فرص التعاون وتنسيق الجهود لإنجاز البرامج ذات الطابع المشترك التي تتطلبها أجهزة الإعلام والاتصال الحديثة. لذلك فإنه من المحتم أن تتحمل المجموعة العربية مسئولياتها وتساهم بما توفر لها في المجهود الأولي لتنمية وسائل الإعلام والاتصال.

إن هذه الأمثلة التي تتعلق بقطاعات الاقتصاد والثقافة أو ترتبط بمجالات التقنية والقانون وكلها تتصل بالأيديولوجية والسياسة ما هي إلا نماذج محدودة من مجموعة شاسعة من الاختيارات المشتركة التي يلتقي عندها النظامان الجديدان ويعملان لتحقيقها.

وهذه الأمثلة تجسم بعض مظاهر انعكاسات النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال على المنطقة العربية. كما أن الكثير من هذه المبادئ يصح إدراجها ضمن أهداف النظام العربي الجديد في بعده الدولي. فلا النظام العالمي للإعلام يمكن له إصلاح كل الاختلالات الدولية بدون مساندة فعلية على المستوى الإقليمي أو الوطني، ولا النظام القومي للإعلام قادر على تغيير الأوضاع بدون تحرك مواز على الصعيد الدولي. لذلك فإنه من الطبيعي أن تضطلع المجموعة العربية بقسطها من المجهود العام وأن تساعد بالوسائل التي هي في متناولها على تجسيم النظام العالمي الجديد للإعلام حتى يكون بدوره أحسن سند للنظام العربي الذي تدعو لإقراره.

2- الأهداف الخاصة بالنظام الإعلامي العربي الجديد

إن النظام الإعلامي العربي يلتقي كما شاهدنا في كثير من الأوجه مع مبادئ النظام العالمي الجديد للإعلام، إلا أنه يتجاوزه نظرا لما يمتاز به العالم العربي من خاصيات، منطلقها الوضع الجغرافي الحساس والحضارة العربية الإسلامية بوقعها العميق في مناطق واسعة من العالم، ثم إن شمولية النظام العالمي تحول دون الانحياز إزاء بعض القضايا العالمية الهامة مثل العقيدة والحضارة واللغة. أما النظام العربي فإنه لا بد وأن يساعد في بعده الدولي على إبراز مقومات الأمة العربية ويرجح الكفة لفائدتها. ومن الطبيعي أن ينحاز النظام العربي للأديان السماوية وخاصة الدين الإسلامي بدون المس بالقيم العقائدية السائدة في العالم وذلك لا يعني النيل من الحضارات العالمية، إلا أنه لن يكون للنظام الإعلامي العربي الجديد أي

مبرر، إذا هو لم يكرس أولا وبالذات لخدمة الثقافة العربية الإسلامية.

والنظام العربي يحترم مبدأ تعدد اللغات ويساند مختلف المجتمعات في مسعاها من أجل إعلاء مكانة لغاتها ولهجاتها الوطنية، ألا أن إرجاع اللغة العربية للمكانة العالمية التي كانت تحظى بها في أوج عصر النهضة العربية الزاهر ينبغي أن يكون في مقدمة أهدافه، كما أن إنجاز ما يعجز عنه النظام العالمي في مجال التعاون وفي غيره من المجالات الأخرى هو غاية من غايات النظام الإعلامي العربي في بعده الدولي، فهذا النظام هو أخذ وعطاء ومطالبة بحق وأداء لواجب، وهو إشعار الغير بالتزاماتهم نحو الأمة العربية وفي الوقت نفسه دفع العرب على تحمل مسؤولياتهم الإعلامية كاملة على الساحة الدولية.

ففيما يخص المطالبة بالحقوق والدفاع عنها، فإن الأمر يتجلى من خلال السياسات الإعلامية التي يمليها النظام العربي الجديد في داخل كل مجتمع عربي وفي المستوى القومي إزاء المجموعات الدولية المختلفة، وخاصة منها التي لها روابط متينة بالأمة العربية، ومصالح مشتركة معها. وهذا يعني وضع سياسة إعلامية إزاء المجموعة الأوروبية، وسياسة أخرى إزاء بقية بلدان العالم الغربي، وسياسة ثالثة إزاء المجموعة الاشتراكية وسياسة رابعة إزاء مجموعة أمريكا اللاتينية.. .. الخ. وهذه السياسات ينبغي أن تعكس نوعية العلاقات التي تؤلفها الأمة العربية مع هذه المجموعات، وقد تم تناول الأسس العامة التي ينبغي أن تقوم عليها هذه السياسة العربية الإعلامية ضمن المفهوم القومي للنظام الإعلامي العربي الجديد.

أما الواجبات الأدبية والمادية أو العطاء العربي في المجال الإعلامي، فإنها تتمثل في الامتداد الطبيعي لرسالتنا الحضارية والقيم الموروثة المتسمة بنبل الأخلاق وكرم اليد ونبذ الأنانية. وهذه بالذات هي المحاور الرئيسية التي سيرتكز عليها البحث في هذا القسم.

مواجهة التفاوت الإعلامي القائم داخل العالم العربي

إن وعينا اليوم بالاختلالات الصارخة والخطيرة في تدفق الإعلام والمعلومات بين الأقطار العربية وبلاد العالم المصنع وما ينجم عن ذلك من تشويه للقضاياالعربية ولصورة المواطن العربي في الخارج لا ينسينا أن هنالك أيضا اختلالات مماثلة تقوم داخل العالم العربي نفسه، وهي تعكس

التفاوت الذي يطبع الأقطار العربية والتطور غير المتكافئ فيما بينها.

الاختلال من حيث الكم

وإن هذا التفاوت يمكن أن يتجلى من خلال التحاليل السابقة والأرقام والنسب التالية التي نقدمها على سبيل التذكر فقط والتي تعكس وحدها حدة الاختلال داخل العالم العربي نفسه. فإذا كان الاستهلاك السنوي لورق الصحافة بالكويت في سنة 1979 يقدر بحوالي 10, 45كلغ لكل ألف مواطن فإنه لم يتجاوز في نفس السنة 0, 085كلغ بالصومال. وإذا كان عدد أجهزة استقبال الراديو يقدر بـ 545 جهازا في سنة 1980 بقطر، فإنه لم يتجاوز في نفس السنة الـ 19 جهازا باليمن العربية. وإذا قدر عدد أجهزة استقبال التلفزة في نفس السنة بـ 350 جهازا بالبحرين فإنه لم يتجاوز 2 في اليمن الديمقراطية. وأخيرا، إذا كان عدد أجهزة الهاتف يقدر بـ 17, 1 جهازا لكل مائة شخص في أحد الأقطار العربية فإنه أقل من واحد بالمائة في قطر آخر. نعم إن هناك تحسنا نسبيا لما كانت عليه الأوضاع في العقد الماضي ولكن الوضع بالمقارنة مع وضع الدول المصنعة غير مرض حتى الآن في الأغلبية الساحقة من الأقطار العربية. وقد قامت بعض المؤسسات الإعلامية في أقطار عربية معينة بجهود ملموسة لتغيير الأوضاع السائدة، لكن بما أن هذه الجهود كانت منفردة لم يسبقها تنسيق، فقد اتسمت بطابع الارتجالية وأصبح يشتم من بعضها محاولة لفرض هيمنة إقليمية وإحلال اختلال إعلامي جديد. لقد ورد في دراسة للدكتور مازن العرموطي تحت عنوان «دعوة لإنشاء سوق أخبار عربية مشتركة» إن مثل هذه الظاهرة قد برزت فعلا ضمن مجموعة عدم الانحياز، وقد تجلى من خلال تحليل تم إجراؤه في سنة 1977 لعدة أنشطة منها نتائج مجمع عدم الانحياز، إذ اتضح أن 60٪ من مجموع الأخبار التي تم تبادلها بين الدول المشاركة (أربعين بلداً تقريباً) قد وردت من 7 دول فقط، وهذه النزعة موجودة أيضا في البلدان العربية.

والتعمق في بحث مواضيع الاختلال في بقية القطاعات بما فيها التكوين والتدريب الإعلامي والصيانة يؤدي غالبا إلى نفس الاستنتاجات.

معالجة مستوى الإنتاج

لم يكن الإعلام العربي حتى الآن في مستوى الرسالة التي أنيطت به

من حيث تعميق وعي المواطن العربي وتعزيز هويته الثقافية واندماجه ومشاركته في المجتمع، بل ربما كان-أحيانا-السبب في بعض ما يتخبط فيه المواطن العربي من تذبذب وتناقض. لقد وظف الإعلام لغير ما هو جدير بأن يوظف له من أهداف وساعد على تكريس الخلاف والانشقاق بدلا من أن يدعم أواصر الأخوة بين العرب ويوطد العلاقات المصيرية بين أبناء الشعب العربي في مختلف الأقطار ويدافع عن القضايا العربية العادلة، فضلا عن المساهمة في برامج التنمية وتطوير المجتمعات العربية. فكل عمل يمكن المبادرة به ينبغي أن ينبع من الوعي العميق بكل هذه التحديات وما يترتب عليها من المخاطر على مستقبل الأمة العربية، وربما على وجودها كأمة ذات حضارة عريقة ومكانة مرموقة في تاريخ الإنسانية.

والعمل الإعلامي العربي لا يمكن أن ينبع إلا من واقعنا، فيأخذ مأخذ الاعتبار لتناقضاتنا الداخلية التي لا سبيل إلى نكرانها. ويتجه إلى آفاق عديدة، منها خدمة التضامن العربي بخاصة، وتركيز الاهتمام على ما يقرب ويوحد، ونبذ ما يفرق ويباعد؛ واجتناب قصر الاهتمام على ما هو عرض زائل وصرف العناية إلى ما هو أساسي وجوهري، والسعي المستمر للحد من التوتر كلما ظهرت أزمة من الأزمات والإمساك الدائم عن الهاب بعض العواطف الباعثة على التباغض والتناحر، واستخلاص عبر الأحداث اليومية وتجاوز مظاهرها السلبية، وتغيب المظاهر الإيجابية عليها، وذلك مع التمسك بالواقعية والصراحة في إبداء الرأي والالتزام بما أجمعت عليه الكلمة. وكل ذلك لا يتطلب بدلا ماديا كبيرا بقدر ما يتطلب من استعداد نفساني وسمو في السلوك واحترام للمبادئ المشتركة.

إن الاتفاق في المستوى العربي على وضع أسس واضحة لميثاق شرف يضبط سنن المهنة الصحافية هو المنطلق لأي نظام عربي جديد للإعلام يمكن تصوره، إذ من المفترض أن يكون ذلك من أيسر الأمور لشعورنا بأهمية هذا الموضوع منذ قرون طويلة. فقد ورد في كتاب البرهان في وجوه البيان لأبي الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب منذ أواسط القرن الهجري الرابع (الأفق العربي): «إن أصحاب الخبر ينبغي أن يكونوا من أصح العمال ديانة وأكملهم أمانة وأظهرهم صيانة».. . كما أنه «ليس ينبغي أن يتقدمهم أحد في الصدق والثقة والأمانة غير القضاة ومن جرى مجراهم،

وهم من لا يكون فيهم شيء من الحدة والحسد والغفلة والعجلة».

ولعل هذا المؤلف هو أول من تناول عبر التاريخ العربي، وربما التاريخ العالمي بمثل هذه الدقة موضوع وظيفة المخبر وعلاقته بالدولة والمجتمع. وأفضل من تعمق في شرح مفهوم الأخلاقية أو السيرة التي يجب أن ينتهجها صاحب الخبر أو رجل الإعلام، نظرا لخطورة دوره الذي لا يتردد في تشبيهه بدور القاضي. كما أن ابن خلدون تعمق هو الآخر في هذا الموضوع إلى جانب مجموعة من المشاكل الأخرى المتعلقة بقضايا الإعلام واهتدى إلى نفس الاستنتاج. وقد تعرض غيرهما إلى هذا الموضوع من المفكرين العرب طيلة القرون الماضية.

أما فيما يخص المعاصرين فإنه لا يمكن نسيان ما كتبه جبران خليل جبران حول مفهوم الحريات التي قال عنها إنه ينبغي تقييدها حق لا تقضي حريات معينة على حريات أهم وأجدى.

وانطلاقا من هذه المبادئ فإن الأمر يدعو إلى العناية المطلقة بفحوى الرسالة الإعلامية من حيث الجوانب الحضارية والقيم الثقافية والعملية والتقنية، وبكل ما له ارتباط بتطلعات المواطن العربي وشواغله حيثما وجد، فوسائل الإعلام مطالبة بتوضيح الرؤيا بخصوص طرائق بناء مستقبل الأمة العربية، حيث إنه كلما اتسع اطلاع المواطن العربي على ما يجري حوله على الساحة العربية وكلما تخلص مما علق بذهنه من معلومات استقاها من مصادر متحيزة، أو من مصادر أجنبية لم تكن غايتها سوى التشويه والتحقير، وكلما أدرك ما بين أوطاننا في هذا العهد من تضامن زادت اللحمة متانة بين الأشقاء وتهيأ لمزيد من أسباب الوحدة المنشودة. فإصلاح الاختلالات القائمة والسعي لرفع مستوى الرسالة الإعلامية العربية هما في مقدمة أهداف النظام العربي الجديد.

تحقيق المناعة الإعلامية. ضمان الأمن الثقافي. وخدمة اللغة العربية

إن حماية الهوية العربية ومجابهة الاختراق الفكري الأجنبي هما من الاختيارات الرئيسية لأية سياسة إعلامية عربية يمكن تصورها في المستوى القومي. وإنه لمن أيسر الأمور الاتفاق في شأنها حتى وإن اختلفنا حول الكثير من الاختيارات الأخرى. فالثقافة العربية هي الكائن الاجتماعي الذي احتفظ بهويته المتميزة على مر العصور فكانت الراية التي تجتمع

حولها الأمة العربية مجتمعة وما تزال حتى الآن رمز قوامها.

إن هذه الثقافة تواجه اليوم تحديات ومخاطر جمة وقد أصبح الخطر يهدد كل الثقافات بما فيها ثقافات العديد من الدول الصناعية بالمسخ والانهيار في صلب ثقافة عالمية واحدة، إلا أن الثقافة العربية مهددة بمظاهر إضافية أخرى، إذ هي معرضة لثلاثة مخاطر، وهذه المخاطر تتفاوت بالطبع من حيث الحدة وذلك حسب المصدر والموطن الجغرافي. ويتمثل المظهر الأول في البث الإذاعي والتلفزي الإسرائيلي نحو البلاد المجاورة التي هي عرضة أكثر من سواها للعمل الدعائي الإسرائيلي وتأثيره. ثم هناك التأثير الأوربي المباشر الذي تتعرض له بلدان المغرب العربي نتيجة قصر المسافة التي تفصل بين الضفتين الجنوبية والشمالية للبحر الأبيض المتوسط، مما ساعد على تنقل اليد العاملة نحو الشمال بأعداد كبيرة. وقد تأثرت هذه الجاليات أكثر من غيرها بالقيم الغربية، فانعكس ذلك على مجتمعها الأصلي بعد عودتها إليه، وذلك فضلا عن غزارة تدفق الإعلام الأوربي في بلاد شمال أفريقيا والنسبة المرتفعة من السواح الغربيين الذين يقصدونها.. . وهناك أيضا العمالة الناعمة في أقطار الخليج، أي تشغيل اليد العاملة الأجنبية داخل البيوت حتى ولو كانت قادمة من بلدان نامية. ذلك أن الخطورة تتمثل في الآثار اللغوية والعقائدية التي ترسخها في أذهان النشء الصغير بدون رؤية وعلى أسس غير سليمة. كما أن أقمار البث التلفازي المباشر المنتظرة من الغرب والشرق في السنوات القادمة ستوسع من ظاهرة الاختراق الثقافي مما يستوجب وضعها في مقدمة المشاغل العربية المشتركة، لذلك فإنه من الضروري التدبر في الأمر وخلق شروط المناعة التي يستوجبها ضمان الأمن الثقافي العربي.

وهذا الأمن كما أتى في كتاب الدكتور محيى الدين صابر «قضايا الثقافة العربية المعاصرة» يتمثل في الحفاظ على مقومات هذه الثقافة في أبعادها ومجالاتها وظاهرها وتعبيراتها المختلفة وتأهيلها من خلال سعي قومي مشترك لأداء دورها التاريخي والحضاري في سياق المعاصرة عن طريق المشاركة الفعالة والقادرة على المستوى القومي والعالمي في التصدي للقضايا العربية والدولية في صورة تنظيمية مخططة.. . فكلمة الأمن في اللغة العربية هي في جذع مشترك مع الإيمان والأمان، وهما معنيان إيجابيان.

والأمن الثقافي العربي في مفهومه العريض لا يعني بدوه الانكماش أو المصارعة بل هو يتمثل في تنمية الثقافة العربية الإسلامية في صورة جماعية بالقدرات القومية وفي الاعتماد على اللغة العربية التي هي لسان ثقافة الأمة وهويتها التاريخية وأساس مناعتها. لذلك فإن ضمان الأمن الثقافي يمر حتما بحماية لغتنا القومية باعتبارها وعاء الثقافة التاريخي والمستقبلي على السواء.

إلا أنه من المؤسف ألا تولي السياسات الإعلامية العربية هذا الموضوع الأهمية التي هو بها حري. وليست هنالك خطة قومية متماسكة لخدمة اللغة العربية من خلال الأجهزة الإعلامية. لقد دلت دراسة قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على أن وحدتنا اللغوية لا تقوم إلا على 7٪ تقريبا من مجموع الكلمات العربية التي نستعملها بيننا، بينما نحن مختلفون بنسبة تتجاوز 93٪ من المادة اللغوية، إذ تشكل اللهجات الدارجة بمستوياتها المهذبة والمبتذلة الجانب الأعظم من لغة الحوار في برامج الإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح. [1]

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لقد فسحنا المجال للغات الأجنبية في الحقول العلمية والتقنية وميادين البحث العلمي. وبقيت جل محاولات التعريب مقصورة على الجوانب السطحية أو حقول الآداب والعلوم الإنسانية، ولم نتعظ حتى بالتجارب الأجنبية، فمن الصين إلى الفيتنام، ومن كوريا إلى اليابان وجدنا أن تعقد لغتها الظاهري لم يكن عائقا على تقدم هذه البلدان في مجالات العلم والتقنية، بل إن نجاحها كان راجعا أساسا إلى استعمالها للغاتها القومية التي ساعدتها على هضم الأبحاث والنظريات المستوردة ونقلها إلى خلق وإبداع وطني. كما أن تمسك أصغر شعوب أوربا بلغاتها الوطنية لم يكن في يوم ما عائقاً أمام تقدمها، بل كان المساعد الأساسي على بروز شخصيتها والضمان لبقائها. وحتى الكيان الإسرائيلي بالذات فقد اتخذ من العبرية-التي لا يتكلم بها إلا القليل النادر ممن استوطن فلسطين المحتلة-لغة رسمية يدرس بها كافة المواد الأدبية والعلمية بما فيها علوم الذرة.

إننا قلدنا الغرب كثيرا، إلا أننا لا نريد الاهتمام بما يقوم به العديد من الدول الصناعية شرقا وغربا لحماية لغتهم الوطنية من أجل حماية ثقافاتهم

والذود عن مصالحهم الحيوية. من ذلك أن هذه الدول تمنع عرض الأفلام الأجنبية في التلفزة إذا لم تكن مترجمة صوتيا (فرنسا-ألمانيا) وذلك بالإضافة إلى تحديد نسبة هذه البرامج وكل البرامج الأخرى الواردة من الخارج حتى وإن كانت في اللغة الوطنية (بريطانيا).

فخدمة اللغة العربية هي هدف رئيس من أهداف النظام الإعلامي العربي الجديد وعنصر أساسي لضمان الأمن الثقافي العربي.

وضمان الأمن الثقافي يعني إيجاد مناعة إعلامية تقي من مخاطر الاختراق الثقافي وتسمح بالوعي والشعور الملموس بالوجود العربي وتساعد على تخليص العرب من مخلفات الاستعمار الثقافي الأجنبي.

التصدي للإعلام الصهيوني

إن إبراز هذا الموضوع ضمن الاختيارات الرئيسية التي يقوم عليها النظام الإعلامي العربي الجديد يعود إلى المكانة التي تحتلها القضية الفلسطينية في الحياة العربية بمختلف جوانبها في كل المجالات بما فيها المجال الإعلامي. والأمر يتمثل أساسا في مساعدة الشعب الفلسطيني على استرجاع أراضيه المغتصبة واستقلاله والتصدي للتحديات المتعاقبة وحملات التشويه التي تشنها الصهيونية وأنصارها ضد الأمة العربية داخل العالم العربي نفسه وخارجه. لقد أصبحت القوى العظمى شرقا وغربا تركن إلى الاستفادة من البعد الثقافي الإعلامي وتسعى لاستعماله كغلاف خلاب بقصد تسويق مبادئها الأيديولوجية وتوسيع نموها السياسي وتغلغلها الاقتصادي. فلا غرابة إذن أن يعمد أعوان الحركة الصهيونية، التي هي وريثة الاستعمار إلى استغلال أجهزة الإعلام في أوسع مظهر، اقتناعا منهم بجدوى هذا السلاح وبمدى الكسب الذي يمكن الحصول عليه من جراء استعماله لتعبئة الطاقات حولهم وتركيز حركتهم. وإدراكا من الصهاينة لما لأجهزة الإعلام من سلطان، فقد استخدموها ببراعة فائقة في تشويه الواقع وطمس الحقيقة. واستغلوا السينما والتلفزيون والقصص البوليسية والمسلسلات الصحفية المصورة، لخدمة أغراضهم وحولوها عن وجهتها التثقيفية، فأصبحت هذه الوسائل تتحاشى المس بسمعة اليهود وأعمال الإسرائيليين المشينة، وتتسابق إلى سلب الشعب الفلسطيني والاستخفاف بقيمه الحضارية.

وقد ارتكز حاييم وايزمان رئيس الحركة في سنة 1916 على البعد الحضاري بالذات لإثارة الوتر الحساس لدى الشعب البريطاني وإقناعه بالمكاسب الجمة التي سيجنيها من بعث الدولة اليهودية في فلسطين واعدا إياه بأنها ستكون أحسن ضامن للحضارة الغربية وأفضل مدافع عنها في تلك المنطقة الحساسة من العالم.

وفعلاً فقد توصل الصهاينة بمثل هذه الأساليب إلى قلب التيارات الفكرية وكسبها إلى جانبهم رغم خطورة أهدافهم وابتعادها عن الحق والعدالة. وتمكنوا في سنوات معدودات بمفعول العمل الدعائي المخطط من اكتساب عطف المسيحيين في مختلف أنحاء العالم وذلك بعد نفور طويل عجز أجدادهم عن تلافيه وتجاوزه على مدار العصور الماضية وسعوا من خلال حملاتهم المسعورة إلى تحويل النقمة التي كانت منصبة عليهم شرقا وغربا وتوجيهها نحو العرب أبناء عمومتهم الذين تعايشوا معهم واحتضنوا أسلافهم بشعور أخوي وتعاطف.

لكن الرأي العام الدولي أو المحلي ليس الهدف الوحيد للإعلام الصهيوني الذي ينبع من مناطق جغرافية متعددة ويرتكز على برامج منسقة ومركزة. فالإعلام الصهيوني يستهدف أيضا الرأي العام العربي عامة والفلسطيني خاصة وهو يحاول إقناعنا في براعة فائقة بأن إسرائيل هي النموذج المثالي الذي يوفر رغد العيش وطيب المناخ ويسمح بالحرية الكاملة. إن البرامج الإذاعية والتلفزية والنشرات الصحفية الموجهة نحو العالم العربي تبرز بدون أي التباس تلك النزعة وتسعى-كما يقولون-بدون مبالاة إلى غسل الدماغ العربي. وما الغاية من القمر الصناعي الذي تعتزم إسرائيل إطلاقه بدون مبرر من حيث الحاجة الداخلية إلا وسيلة إضافية لتشويش الأذهان العربية والنفاذ إلى الرأي العام في أفريقيا ودول البحر الأبيض المتوسط عامة. إنه لمن المنطق إذن، أن يستعمل الفلسطينيون في كفاحهم السلاح الإعلامي كما استعملته من قبلهم حركات مماثلة وأن يركزوا على استغلال مختلف مظاهره حتى يواجهوا العدو بسلاح مثل سلاحه.

وقد اهتمت جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها من الهيئات العربية الأخرى بهذا الموضوع الشائك وسعت كل منهما حسب مشمولاتها إلى التعمق في بحثه ومعالجته في مجاليه

الأساسيين المادي والمعنوي، إذ إن المواجهة تستدعي من الجانب المادي إقامة المنشآت الإعلامية القادرة على الإيفاء بمختلف متطلبات الإنتاج الإعلامي الرفيع وبثه، ومن الجانب المعنوي ضمان المناعة الإعلامية، ونحن نعلم مدى انعكاس ذلك على مناعة الأمة العربية وفي دعم معركتها ضد الاستعمار الصهيوني. كل هذه الجهود بناءة، ورغم ذلك فإننا نعتقد أنه من الضروري بذل المزيد من العطاء في المجال الإعلامي. ومن الواجب تسخير كافة الطاقات حتى تقدم كل الدول والمنظمات العربية المختصة ما في وسعها لتكون خير معين للشعب الفلسطيني على استعمال السلاح الإعلامي بصورة علمية وبمختلف معطياته.

مواجهة تحديات عصر المعلومات

تواصل الإنسانية الزحف نحو عصر جديد يسمى بعصر المعلومات وسيتحقق في هذا العصر الكثير من الاحتياجات الإنسانية التي تفتقر إليها الشعوب بفضل التقنية الإعلامية. وسيكون لهذه التقنية الحديثة آثار عميقة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحة العامة والتعليم وحتى الحياة المنزلية. وإنه يمكن تطبيق تقنيات عصر المعلومات في العالم العربي بطرق فريدة وملائمة. وقد رأينا في فصول سابقة مدى تلك الآثار وانعكاساتها على العالم النامي. والمهم في هذا الإطار هو إبراز هذه العوامل في المستوى العربي بإيجابياتها وسلبياتها.

الفوائد والإيجابيات

لقد بدأت تقنية الإعلام تفرض وجودها في العالم العربي، وذلك من خلال شبكات المعلومات التي بدأت في الامتداد، وقمر الاتصال الفضائي الذي انطلق في 8 فبراير1985 وغيرها من الوسائل الأخرى. وأخذت المصالح المختصة في الأقطار العربية تتهيأ لهذه الاستعمالات الحديثة التي سيكون لها وقع كبير في مجال التعاون. وستساعد بدون شك على دفعه ووضع المصالح المتخلفة عن السير التعاوني أمام الأمر الواقع. ومن المنتظر أيضا أن يوظف القمر العربي للخدمات الهاتفية وربط شبكات المعلومات ونقل البرامج التلفزية والبث الإذاعي. وسيساعد بذلك على نقل البرامج الثقافية والمحاضرات الجامعية وسيسمح للطلبة العرب بالتخاطب في لغة واحدة ومصطلحات موحدة.

وسيكون الحاسب أو العقل الإلكتروني في خدمة التراث العربي بوضع فهارس موحدة لإبراز هوية الأعلام-من علماء وأدباء ولغويين وأئمة وقواد-وكل أولئك الذين عرفهم التاريخ العربي الإسلامي. كما أن هذا الحاسب سوف يساعد، إلى أبعد الحدود، على تعلم اللغة العربية والسيطرة عليها في أوقات قصيرة وذلك فضلا عن تسهيل رسمها وصياغتها، ذلك أن الدراسات تتواصل حثيثة حول صوتيات اللغة العربية كتوليد الأصوات والتعرف عليها حتى تعطي الإنسان الآلي أو الحاسب حاستي السمع والنطق وتمكن من تنفيذ برامج عربية ذات مميزات كثيرة.

وبهذه الاكتشافات سنقيم الدليل على أن التعريب والتخريب لا يتفقان في المعنى والمبنى كما يدعي البعض، وأن تعريب العلوم والتعليم والتربية والحياة العربية بصورة عامة هو اليوم في متناولنا أكثر من أي وقت مضى بعد أن أخذت الصعوبات قي الاضمحلال والانقراض. ومن جهة أخرى فإن التيلاماتيك والاتصالية [2] وأشكال الصحافة الإليكترونية الأخرى قد تكون سببا في انخفاض عدد الصحف العربية اليومية أو المجلات الأسبوعية، إلا أنها ستساعد على تحسين تدفق الإعلام بين مختلف الدول العربية وتوسيع انتشار الصحافة المختصة. إن هذا العرض الموجز ما هو إلا نموذج من المكاسب التي يتيسر جنيها حاليا من تقنية الإعلام الحديثة، ويمكن إثراؤها بأمثلة أخرى. إلا أن هذه التقنية لا تخلو في الوقت نفسه من سلبيات ومخاطر.

المخاطر والسلبيات

إن سلبيات وسائل الإعلام الحديثة التي سبق تحليلها في فصول سابقة بالنسبة للدول النامية تنسحب تماما على البلدان العربية وخاصة منها أخطار الاستعمار الإعلامي، نتيجة السيطرة الإعلامية التي تفرضها الشركات العالمية تحت شعار حرية انسياب المعلومات ليس على وسائل الاتصال فحسب، بل على كل ما تنقله من معلومات ومعطيات بيبليوغرافية. وقد يكون العرب في مقدمة المتعرضين إلى مخاطر هذه الاستعمالات. وتتمثل هذه المخاطر في ظاهرتين اثنتين بالتحديد:

أما عن الظاهرة الأولى فإن العرب معرضون بمقتضى وضعهم المالي الناتج عن الثروات البترولية ووضعهم السياسي المتمثل في صراعهم مع

القوى الصهيونية-إلى مشاكل التلاعب بالعقول الإليكترونية بدافع الجاسوسية وسرقة المعلومات والمس بالحريات الشخصية إلى غير ذلك. وقد أشارت الصحف أخيرا إلى ظاهرة جديدة تتمثل في التشويه التاريخي وقلب الحقائق من خلال الألعاب الإليكترونية الموضوعة في متناول الأطفال ذوي العقول البريئة. وأما الظاهرة الثانية وهي مماثلة لما يوجد بالدول النامية، في تتعلق، كما ورد في كتاب انطوان زحلان «البعد التكنولوجي للوحدة العربية» بالسلوك التقني للأقطار العربية المتأثر بعاملين، ضعف حالة القدرات التقنية الوطنية، والتبعية التقنية في كل قطر عربي، «بحيث تندمج كل دولة بمزيد من العمق في نظام دولي للتقنية»

إن هذه القاعدة العامة المراد بها أساسا وصف الأوضاع الاقتصادية والعلمية تجد صداها أيضا في القطاعات الإعلامية والثقافية، من ذلك «القصور الواضح في تطويع اللغة العربية في مجال تطبيقات الحسابات الإليكترونية، إذ توقفت معظم الجهود-وغالبها يقوم بها أجانب-على وضع الحروف العربية في آلة الطباعة أو إظهارها على الشاشة المرئية. بينما يبرز النقص في تطبيقات العقل الإليكتروني المتقدمة التي تتعامل مع بواطن اللغة من نحو وصرف وبلاغة» [3].

ومن جهة أخرى فقد حلل عبد الله الجعيش [4] مفعول الفيديو، هذه الوسيلةالإعلامية الحديثة الأخرى ووقعها على الشباب العربي وصدى تأثيرها في عواطفه وحياته. فاستنتج هذا الصحافي من أحاديث واقعية، أن البعض من هذا الشباب أصبح يشعر باليأس من وجود زوجة كما صورتها له أجهزة الفيديو، من خلال الأشرطة التلفزية التي يقبل عليها أكثر من غيرها، وأن البعض الآخر أضحى يشعر بالسعادة عندما يتحدى دوريات الشرطة ويسير بسرعة فائقة. وكل ذلك متأثر بالأفلام الرخيصة التي ساعدت أجهزة الفيديو على انتشارها، حيث تقدم لك الخير محاربا والشر منتصراً وسائداً، والمخلص فاشلا محاربا والمنافق ناجحا ثريا، والجبان سالماً غانماً، ويختم المؤلف قائلا «إنك أمام قضية تخريب كاملة لهذا الجيل».

كيفية مواجهة التحديات

إن تقنية الإعلاميات تفرض مجموعة من التحديات التي لا يمكن مواجهتها إلا في صف واحد ومن خلال سياسة قومية واضحة المعالم. إن

عصر المعلومات معناه، أساليب حياة جديدة وقيم أخرى تستمد من مقتضيات التقنية الحديثة ومن تصور صانعيها، انطلاقا من المبادئ الأخلاقية والتربوية التي ورثوها ونشأوا عليها. في أولا وبالذات في خدمة مجتمعهم، لذلك فإنه يتعين علينا التحري في أمرها حتى لا يقضي في عصر المعلومات على المقومات العربية المشتركة من لغة وقيم حضارية وتقاليد اجتماعية، فلا تقنية المعلومات ينبغي لها أن تقضي على الإنسان العربي ولا أن يضحي الإنسان العربي بتراثه في سبيلها.

لقد جاء في كتاب بارندات مدوف «النظام التكنولوجي الدولي» إن إقرار النظام الاقتصادي الدولي الجديد يمر حتما بنظام تقني جديد. وهذه الحقيقة تتطابق أيضا مع مبدأ إقرار نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال. وانطلاقا من كل ذلك فمن الطبيعي القول بأن أي نظام عربي جديد للإعلام والاتصال لا يمكن أن يقوم إلا على أساس نظرة جديدة لوظيفة تقنية الإعلام وعلى وعي متزايد بأهميتها. فالتحديات التي تواجهنا حاليا تتمثل في مظاهر أساسية لا بد من معالجتها في أول ما نقوم بإنجازه، وفي ضعف مستوى الإدراك بالدور الذي تلعبه الوسائل الإعلامية وضعف مقومات البنية الأساسية وغياب سياسة قومية عربية لتوجيه الإمكانيات وتوفير القدرات البشرية.

وإنه لمن البديهي أن حجم السوق في كل الأقطار العربية الإحدى والعشرين لا يوفر حافزا كافيا للمبادرة بمشاريع وطنية صرفة إلا أن السوق العربية المشتركة يمكن اعتبارها من أكبر الأسواق العالمية في المجال التقني. لذلك فإنه من الضروري السعي لاستخدام السوق العربية كعامل أساسي لخلق قدرة تقنية عربية في نطاق العلاقات العربية الاقتصادية والثقافية. ففي ميدان الإعلاميات فإنه يتعين علميا تجميع إمكانياتنا وتوجيهها نحو البحث عن حلول لمشكلتنا الخاصة وحسب العبقرية العربية التي ليس من العسير اكتشافها وتنميتها، إذ لا يتطلب هذا القطاع من الإمكانيات المادية بقدر ما يعتمد على المجهود الفكري. ورفع التحدي في مجال الإعلامية هو طريق التحول نحو مجتمع المعلومات الذي أخذ يحل محل المجتمع الصناعي.

الإشعار بإمكانيات التكامل الاقتصادي العربي

إن النظام العالمي الجديد للإعلام هو من اللوازم الأساسية لإقامة

النظام الاقتصادي الدولي الجديد، كما أنه من المنطق اعتبار النظام الإعلامي العربي الجديد أمرا جوهريا لتغير الأوضاع السلبية التي يتسم بها النظام العربي القائم في المجال الاقتصادي وخلق حركية جديدة للعلاقات الاقتصادية العربية. لقد أظهرت الدراسات المنصبة على واقعنا العربي أن حجم المبادلات التجارية فيمابيننا في السنوات الأخيرة لم يتجاوز 7٪ بالنسبة للواردات و5٪ بالنسبة للصادرات أي معدل 6٪ فقط من مجموع المبادلات، وذلك رغم الجهود المتواصلة لتطوره، وإن هذه الأرقام تعكس وحدها ضآلة حجم التعاون الاقتصادي بين بلدان هذه المجموعة التي توحد بينها عوامل لا تحصى، وغير متوفرة في مناطق أخرى من العالم، وهي لذلك مطالبة بتلافي الوضع الراهن ومدعوة إن عاجلا أو آجلا لمد جسر للتعاون الاقتصادي بينها أو بعث سوق عربية مشتركة.

إن ما يقال في ضآلة التعاون الاقتصادي العربي في المستوى القومي يمكن تعميمه في المستوى الثنائي أو الإقليمي، ولربما كانت الحقيقة أمر وأنكي في هذه المستويات، ذلك أن نسبة المبادلات مثلا لكل قطر من أقطار المغرب العربي مع جيرانه هي الآن في انحدار خطير، إذ قدرت في السنوات الأخيرة بـ 3 , 5٪ من حجم مجموع التجارة الخارجية للبلد الواحد ونزلت أحيانا إلى ١٪ في بعض الحالات، وذلك بعد أن تجاوزت هذه النسبة في الماضي، وحتى في أيام الاستعمار، حيث بلغت 6٪ في بداية السنوات الخمسين.

ولسائل أن يسأل: وما ذنب أجهزة الإعلام في ذلك ؟ نعم إن وسائل الإعلام لا تستطيع وحدها المساعدة على تغيير الاختيارات السياسية أو الممارسات المعهودة، كما أن الإعلام لا يجدي إلا قليلا في مواجهة المواقف والعادات الاجتماعية المتجذرة. إلا أننا لا نجهل في الوقت نفسه النقص الفادح في تدفق الإعلام الاقتصادي بيننا، فكم من بضاعة متوفرة في قطر من أقطارنا ويقتنيها الطرف الآخر من الخارج بشروط ليست أحسن من الشروط العربية، وكم من بضاعة نأتي بها من الخارج ونحن نجهل أن مصدرها الأول هو أحد أقطارنا، وكم من صناعة في مقدورنا إيجادها في جهة من جهات العالم العربي لو ضمنا لها السوق وحميناها من المزاحمات، على غرار ما يذهب إليه غيرنا، وكم من خدمات تهدر في سبيلها العملة

الصعبة بينما في إمكاننا القيام بها وحدنا بفضل توحيد جهودنا. نحن لا نهتم كثيرا بالإعلام الاقتصادي، ولا نسعى لإبراز ما يتحتم إبرازه، فحتى المساعدات المبذولة في مجالات التعاون الدولي هي مجهولة تحتاج إلى المزيد من التعريف بها، وتوضيح أبعادها. فإخواننا في أفريقيا وآسيا يعتبرونها هزيلة لا تكفي لتغطية العجز الناجم عن ارتفاع أسعار النفط التي تضرروا منها ورجعت بالفائدة بنسبة لا بأس بها على العالم العربي. والرأي العام الغربي الذي يحظى باستثمار المال العربي لا يكترث بهذه الظاهرة التي يعتبرها طبيعية ولا يقبل أي تنازل سياسي أو اقتصادي واجتماعي في مقابل ذلك.

أما المواطنون العرب فإنهم لا يفهمون كيف يصل الوضع بهم حتى تبلغ ديونهم الخارجية في سنة 1983 ما يزيد عن 100 مليار دولار، أي ثمن ديون العالم الثالث. والمفروض أن جل أموالهم مرصودة بالخارج. والنظام الإعلامي العربي يدعو لتناول هذه الملفات بالدرس والتحليل وطرقها بأكثر ما يمكن من وضوح وموضوعية، حتى تنفذ المعلومات الصحيحة إلى أذهان أبناء الوطن العربي بدون استثناء وفي مختلف مستويات عملهم. والوظيفة الإعلامية تقتضي الكشف عن هذه الحقائق واطلاع المواطن العربي على الإمكانيات المتوفرة من التبادل مع إبراز الجودة والحث على استهلاك الإنتاج العربي إذا كان الإنتاج جيدا، والتنديد بجوانب النقص إذا كانت البضاعة دون المستوى تحمل المنتج على التحسين ومراعاة ظروف المزاحمة، وعلى وسائل الإعلام البحث والتنقيب عن مجالات التعاون الجديدة في التصنيع والنقل وغيره من الخدمات. كما أن الإعلام العربي مطالب بتغذية الحماس بين الأشقاء العرب وتمتين اللحمة بينهم مع التركيز على المصالح المشتركة والمكاسب التي يمكن الفوز بها في نطاق تضافر الجهود، وكذلك التعريف بالحقائق الاقتصادية والقوة التي يمثلها العرب بالاتحاد والتضامن، إذ هم يمثلون سوقا من أكبر الأسواق العالمية التي ينبغي أن يحسب لها ألف حساب. والإعلاميون العرب مطالبون بالتحرك أيضا في الخارج لإكساب التعاون الخارجي مردودا أدبيا وماديا ملائما ينعكس على تدعيم العمل الاقتصادي في المستوى القطري والقومي على حد سواء. وعلى كل حال فإن تحقيق الوفاق العربي يبقى اللبنة الأساسية لأي عمل إعلامي، فإذا

تعذر ذلك فإنه لا مجال لأي تنسيق عربي جماعي، لذلك فإن المؤسسات التنموية العربية مدعوة لوضع استراتيجية إعلامية مشتركة تهدف إلى:

- توضيح أثر المساعدات المبذولة من الجانب العربي في رفع مستوى عيش الشعوب الشقيقة والمستفيدة.

- إبراز أهمية مساهمات الدون النفطية العربية بالمقارنة مع مساعدات الدول الصناعية التي هي في واقع الأمر أكثر ثراه وتطورا منا بمئات المرات.

- إطلاع شعوب البلاد الصناعية على ما تقدمه الدول العربية من مزايا اقتصادية وتوفره لها من امتيازات، بتمويل مشاريعها الكبرى من خلال الأرصدة العربية المودعة ببنوكها أو بفضل إسهامها في تنشيط الاقتصاد العالمي، وإقناعها بالتالي بأن أقل ما يمكن أن تقدمه في المقابل هو التعاطف مع قضاياها المصيرية والتضامن معها في فض مشاكلها المستعصية.

إن ما يمكن للإعلام العربي تقديمه للمساعدة على بلوغ بعض الأهداف السامية، كالتنسيق الصناعي والتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي على العموم في المستوى القومي مع الأطراف الأجنبية إنما هو المسئولية الإعلامية بعينها والغاية المنشودة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة العربية. ولعل الاستثمار في مجال الاتصال بالذات باعتباره أحد العناصر الهامة المرشحة مستقبلا أكثر من غيرها لدعم الاقتصاد قد يساعد على دفع التعاون في مختلف مجالات العمل الأخرى.

لذلك فإنه لا بد من مد شبكات المعلومات داخل أقطارنا العربية وتركيز الصناعات الإعلامية الكبرى من ورق صحافة وأجهزة إليكترونية وغيرها ومنح القروض والاعتمادات مع اعتبار مؤشرات اجتماعية جديدة لتقييم المردود الحقيقي للاستثمار في المجال الإعلامي. لذلك فإن البعد الاقتصادي للنظام الإعلامي العربي الجديد لا يقل أهمية عن أبعاده الأخرى المتصلة بالتنمية والذود عن الهوية الثقافية والحفاظ على الاستقلال، وربما كان في مقدمتها، لأن التعاون الاقتصادي أصبح في هذه الآونة أساس كل تحرك سياسي ومفتاح الكثير من الصعاب.

هذه هي الأهداف الرئيسية التي يمكن إسنادها للنظام العربي الجديد للإعلام والاتصال ويمكن أن يتفرع عنها أهداف وغايات أخرى، وقد أثيرت

على سبيل المثال فقط لإبراز مدى تمشيها مع مميزات الأوضاع العربية واتصالها بالمشاغل القومية.

وللنظام العربي الجديد للإعلام والاتصال أبعاد وحدود قد تلتئم تارة مع مبادئ ومسالك النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال وقد تنفصل بدون تعاكس وفي توازٍ تارة أخرى.

18 أبعاد وحدود النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال

1 - البعد القطري للنظام العربي الجديد للإعلام والاتصال

إن النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال لن يكون له أي أثر في المستوى الدولي إذا لم تجد المبادئ والأفكار التي يرتكز عليها سبيلا لها في داخل كل مجتمع بمختلف أصنافه. والدول النامية معنية بهذا الأمر قبل غيرها وهي مطالبة بمجابهة العديد من مظاهر النقص والاختلال الداخلي التي تتشابه إلى حد بعيد في مختلف أطرافها. ومن الطبيعي أن تتشابه هذه المشاكل والصعوبات بقدر ما تتقارب الشعوب جغرافيا وتتوفر فيها المقومات الثقافية والمميزات التاريخية والحضارية المشتركة. وبالتالي فإن الأقطار العربية مرشحة أكثر من غيرها لوضع أنظمة أو سياسات إعلامية متقاربة. وقد يبلغ هذا التقارب درجة تسمح بتصور نظام إعلامي عربي مشترك يستمد أصوله من النظام العالمي ويساعد على مواجهة العديد من الصعوبات على المستوى القومي، إلا أنه لا يمكن نكران العديد من الفوارق وأوجه التفاوت القائمة. لذلك فإنه رغم

طابعها العربي فإن الكثير من المشاكل ستبقى في حاجة إلى حلول قطرية متميزة. وهذا ما يدعو إلى إبراز الطابع القطري لأي تصور إعلامي عربي جديد. ويمكن أن يتجلى هذا البعد من خلال الأسس التالية:

المبادئ العامة

لم تعد تغيب على أحد تلك العلاقة المتينة التي تقوم بين الاختيارات الوطنية فيما يخص الحياة السياسية والأمن الداخلي والنشاط الاقتصادي والاجتماعي من جهة والتحرك الإعلامي الوطني من جهة ثانية، ذلك أن العمل الإعلامي غير مستقل بذاته وإنما هو مرتبط أساسا بالسياسات التي يتم تبنيها واتباعها في مختلف قطاعات العمل لكل مجتمع. وبالتالي تكون أجهزة الإعلام بمثابة المرآة التي تعكس تلك السياسات والمجهر المكبر الذي يمكن من تركيز الاهتمام حول جانب أو آخر من جوانبها وتسليط الأضواء عليه. وهذا التصور يعني ضرورة إحكام تنظيم، طرق الممارسة بحيث لا تكون أجهزة الإعلام بمثابة الهيكل الجامد الهامد والناقل الآلي للأحداث، وإنما يصبح العامل الفعال في إفهام هذه السياسات وتأويل أبعادها وإنجاح إنجازها. وانطلاقا من هذا التصور فإنه يتعين على كل الأقطار النامية انتقاء مجموعة من المبادئ والاختيارات التي يقوم عليها العمل الإعلامي وانتهاج سياسة إعلامية واضحة تساعد في إعدادها كل الأطراف المعنية وتبرز الأسس الفلسفية والقانونية والاقتصادية التي يقوم عليها العمل الإعلامي في الداخل والخارج وتساعد على التخطيط الملائم، حتى تتوفر للأجهزة الإعلامية الطاقات البشرية والمالية اللازمة.

الوجه السياسي

إن أهم ما يسند النظام الجديد من مهام لأجهزة الإعلام ورجالها في المجال السياسي هو السعي لإيجاد تفهم أحسن بين الحاكم والمحكوم وبين المسئول والسائل، إذ هي مطالبة بتوفير فرص الحوار والتعبير عن مختلف المشاغل، وذلك مع الحرص على صيانة الأمن العام والسيادة الوطنية، إذ بدون استقلال للأوطان لا استقلال للأفكار داخلهما. كما أن هذه الأجهزة مدعوة للاقتداء عامة بما ورد في الإعلان الدولي الذي تم تبنيه في اليونسكو سنة 1978 بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم التفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري

والتحريض على الحرب.

وبما أن النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال يقوم في المستوى الدولي أولا وبالذات على مبدأي حرية الإعلام والتدفق الحر المتوازن للمعلومات والنفاذ إلى المصادر الإعلامية المشروعة وحق النشر والتعليق وحق الرد والتصحيح. فلا بد أن تكون هذه المبادئ هي المنطلق والطريق إلى الديمقراطية الحقة، وهي بالتالي الشرط الأساسي الواجب توفره في كافة المجتمعات العربية مهما اختلفت أنظمتها السياسية وميولها الأيديولوجية وهي ليست حكرا على رجال المهنة فحسب بل تكون في متناول الجماهير فرديا وجماعيا. فالتعددية الفكرية هي النتيجة الحتمية لكل هذه الاختيارات، لذلك فإن اعتبار حق الأقليات الدينية واللغوية وغيرها في التعبير عن مشاغلها والتعريف بقيمها هو أمر أساسي لا مجال إلى إهماله أو تفاديه، إلا أن الحرية لن يكون لها أي أثر إيجابي، إذا لم تحمل في طياتها معنى المسئولية، ولم ترتكز على أهداف غايتها مصلحة المجتمع. وهذه المفاهيم لا تستنبط ارتجالا وإنما توضع في تشريعات ومواثيق شرف يشارك في إعدادها كل الأطراف المعنية بالأمر.

الوجه الاقتصادي

إن إدماج أجهزة الاتصال في العمل الإنمائي أصبح اليوم ضروريا وهو يشكل واحدا من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الإعلامي الجديد. والأمر لا يدعو هنا للتذكير بما يمكن أن يسهم به الإعلام في التطور الاقتصادي إذ تعرضنا لذلك في فصول سابقة، وإنما الإشارة فقط إلى ضرورة اعتبار هذا السعي كهدف أساس لأجهزة الإعلام في الدول النامية وهو لا يقل قيمة عن سعيها المتواصل لاكتشاف الحقيقة وعملها على إشاعة الديمقراطية. فالديمقراطية في معناها المطلق هي حق المواطن في تلافي الخصاصة والتمتع بطيب العيش والمساهمة في العمل الإنمائي الذي يعود عليه بالفائدة. وقد يكون من المفيد التعرض في هذا الركن إلى الأسس التي يمكن أن تستوحى من مفهوم النظام الإعلامي الجديد داخل المجتمعات العربية في مجال الإعلام الاقتصادي. ففي هذه المجتمعات التي تلتقي في الكثير من أساليب العمل المتأثر بالمناخ الجغرافي أو الناتجة عن التقاليد المرتبطة إلى حد بعيد بالعقيدة الإسلامية أو الموروثة عن عوامل تاريخية

أخرى، فغن الرسالة الإعلامية تتسم بمظاهر إضافية مميزة إذ إن أجهزة الإعلام مطالبة في عملها بالبحث عن التصرف السليم والمزيد من الإنتاج والتحسين في الجدوى والحد من التبذير وبمراعاة العديد من المعطيات الخاصة كالمحرمات فيما يتعلق ببعض أنواع المعاملات المالية أو استهلاك أصناف من المواد الغذائية. والاعتراف بالواقع والإقرار بتقلص الإنتاج في شهر رمضان مع ارتفاع الاستهلاك في الوقت نفسه. كل ذلك يمثل مجموعة من العناصر التي لا يمكن إهمالها في العمل الإعلامي الإنمائي في كل قطر من أقطارنا، وأجهزة الإعلام مطالبة حسب الظروف بالتوفيق بين العقيدة ومتطلبات المجتمع الاقتصادية، والفرز بين الأسس الدينية السمحة، باعتبار أن الإسلام هو دين كل زمان ومكان وبين العادات البالية التي لا علاقة لها بالدين ولم يعد لوجودها مبرر.

ومن جهة أخرى لا ينبغي لأجهزة الإعلام أن تكون الحافز على الفهم الاستهلاكي والدافع على التقليد الغذائي بنبذ ما تنتجه التربة العربية وتعويضه بمواد أخرى لا تنبتها تلك التربة، فتضطر البلاد إلى استيراد ما لا يلزم استيراده، وتصنيع ما لا ضرورة لتصنيعه. وهذه الظاهرة متفشية لسوء الحظ داخل الكثير من البلدان العربية، إذ قلت قي الأسواق العربية بعض المواد الغذائية التي كانت في الماضي تكفي مؤونة وتغني إلى حد ما عن توريد منتوجات أخرى. فالكثير من سكان الوسط والجنوب في تونس مثلا كانوا يستهلكون كميات وفيرة من الشعير والذرة، تلك الزراعات التي تخصب أكثر من غيرها في المناطق شبه الجافة. أما الآن فقد قللوا من نسبة استهلاكهم لهذه المواد وعوضوها بمنتجات أخرى كالقمح رغم صعوبة إنتاجه وقلة مردوده في تلك المناطق.

وللإعلان والدعاية في ذلك، تأثير كبير، وعلينا أن نعي دورهما فنوظفهما لما فيه خير الأمة ونضع لهما الحدود لكي لا تكون نتائجهما معاكسة لجهودنا.

الوجه الاجتماعي

إن لأجهزة الإعلام كما لاحظنا وظيفة اجتماعية دأبها إسهام المواطن في مشاغل مجتمعه ودفعه على المشاركة في الحياة العامة. وفي أن البحوث أكدت أن الذين يهتمون بالحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لمجتمعهم يشتركون بصورة أنشط في شؤون المجموعة التي ينتسبون إليها، فإن الإعلام

مطالب بإفهام المواطن مجموعة الاختيارات الوطنية والقوانين التي تسنها الدولة وأساليب العمل الحديثة، مع الانغماس في أعماق المجتمع حتى لا يكون موجها للنخبة على حساب الجماهير. والديمقراطية تعني هنا إشراك ساكني كل المناطق الجغرافية ومختلف الأصناف الاجتماعية في المشاغل الوطنية، وهذا ما يدعو أجهزة الإعلام في بلادنا العربية إلى إتاحة الحوار لمختلف فئات المجتمع من عمال وأعراف وشباب وكهول ورجال ونساء. ونحن ندرك حق الإدراك التفاوت الموجود كلما انتقلنا من مجتمع عربي إلى آخر إلا أن الواقع يدعونا إلى تقريب وجهات نظرنا في هذا المجال، إذا أردنا أن نخطو خطوات حثيثة نحو الوحدة العملية التي ننشدها منذ أجيال بعيدة. فالعدالة الاجتماعية لن تتحقق إلا بإشاعة اللامركزية الإعلامية داخل الأقطار والإكثار من الإذاعات والصحف المحلية والوسائل الحديثة الأخرى وبدفع الجماهير على المشاركة في برامجها وأركانها ومساعدة الفلاحين والعمال والمتعاطين لمختلف المهن على توضيح وجهة نظرهم والتعبير عن مقاصدهم. كما أنه يتعين علينا المزيد من الاهتمام بمشاغل الشباب الذي يمثل أغلبية السكان، وعلى أجهزتنا الإعلامية أيضا عدم إهمال من بلغ الشيخوخة أي من تجاوز طور العمل وأصبح في حاجة إلى المزيد من الرعاية والانتباه، وتد أكدت الدراسات أن الشيوخ والأطفال هم أكثر المواطنين إقبالا على سماع ومشاهدة البرامج الإذاعية والتلفزية. والأمر يدعونا أيضا إلى الاهتمام بمشاكل المعوقين كالصم ومكفوفي البصر حتى تخفف أجهزة الإعلام من وطأة آلامهم النفسية وحرمانهم من متعة الحياة.

واهتمام أجهزة الإعلام بالجانب الاجتماعي يعني أيضا مراعاة وضعية المرأة وتحسين صورتها في المجتمع، تلك الصورة التي شوهتها أجهزة الإعلام الغربية نفسها من خلال الإعلانات التجارية والأشرطة الاستفزازية الخليعة. والنظام الإعلامي الجديد لا يدعو إلى التزمت والتشبث بكل العادات والتقاليد الاجتماعية مطلقا، كما أنه لا يهدف إلى تغييرها بكل حذافيرها، فالأمر يتعلق بترك الجامد منها. فوسائل الإعلام من واجبها مثلا مساندة المرأة العربية على التمسك بالأخلاق ومظاهر السلوك التي ورثتها عن أمهاتها وجداتها، غير أن هذه الوسائل لا يمكنها الوقوف إلى جانبها إذا هي أصرت على ممارسة عملها الاجتماعي أو حتى قيادة سيارتها وهي

بالحجاب [1] وترفض مخاطبة الرجال.. .

الوجه التربوي والثقافي

إن النظام الإعلامي الجديد يدعو في المستوى الوطني إلى تعزيز دور أجهزة الإعلام في مواكبة العمل التربوي من جهة وإلى إشراك رجال التعليم في إنتاج البرامج الإذاعية والتلفزية من جهة ثانية. والغاية الأساسية من ذلك هي استيعاب الطاقات الوطنية بأكملها لمقاومة الأمية والجهل، وتعميم العلم والمعرفة، إنه من المؤكد أن الطفل العربي يقضى أمام الشاشة الصغيرة قبل دخوله إلى المدرسة مئات الساعات، وقد يمثل ذلك ما يزيد عن سنة مدرسية وربما يضاهي سنتين.

ثم إنه من الأساسي لأي مجتمع وضع السياسات التربوية والسياسات الإعلامية في اتجاه واحد حتى لا تتضارب، وتذهب أحيانا في اتجاه معاكس. ونحن في العالم العربي نضع في كثير من الحالات خططا تربوية ترمي إلى إحياء تراث أجدادنا وغرس قيمنا في أذهان أبنائنا وإعلاء مكانة لغتنا ونسعى في الوقت نفسه إلى فتح أعين النشء الجديد على عالم الغد وتزويده بما يسمح له باستيعاب العلوم الصحيحة وإدراكها على أحسن الوجوه.

أما في مجال الإعلام، حيث إن الإنتاج يخرج إلى حد كبير عن إرادتنا، والبرامج المعروضة ليست دوما من مصدر وطني، فإن ما يقدم للجمهور وخاصة الأطفال الصغار، غالبا ما يتنافى مع الأسس التربوية التي تسير عليها المدرسة. فبقدر ما نسعى إلى التخلص من شوائب الاستعمار ومخلفاته في مجالات التربية فإن الأمر يدعونا في كل قطر من الأقطار العربية إلى المزيد من التحكم في فحوى برامجنا الإعلامية والسيطرة على الاتجاه الذي تسير فيه من الوجهة الحضارية، وهذا ما يدعونا إلى تدريب الطفل على استعمال الأجهزة الإعلامية فنيا وفكريا.

فنيا لأن الأجهزة الإعلامية الحديثة تتنوع وتتعدد والتدريب على استعمالها يفسح مجالات كبيرة أمام الطفل ويسمح له بالبقاء على صلة بمنابع المعرفة بعد أن يغادر المدرسة.

وفكريا لأن الطفل الصغير في حاجة إلى توجيه حتى يعرف كيف ينتقي البرامج والمقالات المفيدة ولا يتأثر بالسيئ منها وبكل ما يتنافى مع القيم

الأخلاقية ويمس هويته المحلية والوطنية والقومية.

لذلك يتعين على أجهزة الإعلام في الأقطار العربية-إلى جانب اهتماماتها بالقضايا القومية التي تتعلق بالعالم العربي ككل-أن تهتم في الوقت نفسه بالقضايا المتعلقة بالهوية المحلية والقطرية، لأن أية مجموعة بشرية مهما قل عددها وصغرت رقعتها الجغرافية لها شخصيتها ومميزاتها التي تنصهر في صلب القطر الواحد. وتكون بالتالي هي أساس الهوية الوطنية التي تثري بدورها التراث الحضاري العربي بأوجهه المتعددة. فتحمسنا لإبراز القيم العربية المشتركة لا يخولنا إنكار تلك المقومات القطرية التي يحث أيضا النظام الإعلامي الجديد على صيانتها ورعايتها. وفي هذا السياق فإنه لا بد من الإشارة إلى ما تنفرد به منطقة دون أخرى من منافق الوطن العربي وما تتوفر لها من مميزات نتيجة التلاقح الحضاري والتأثير الجغرافي، وقد يتجلى ذلك في وضوح لا مزيد عليه من خلال الفنون الشعبية والشعر باللهجات العامة، كما أن تواجد الأقليات الدينية واللغوية من شأنه أن يضفي على بعض الثقافات بعدا ملموسا لا سبيل إلى نكرانه.

الوجه المالي

إن هذه الأوجه المتعددة لا تمثل إلا نموذجا من الجوانب المهمة التي ترتكز عليها السياسات الإعلامية في مختلف الشعوب والأوطان وقد يمكن إثراؤها بإفراز مجموعة أخرى من العناصر، إلا أنه في هذا السياق لا يمكن إهمال عنصر إضافي يتحكم في كل العناصر الأخرى وينسحب على كل الدول النامية. والمقصود بالذات هو الجانب المالي والاعتمادات التي ينبغي أن تسخرها الأنظمة السياسية والاقتصادية لقطاعات الإعلام من حيث التجهيز والإنتاج. ذلك أن النسبة المخصصة للإعلام هي غالبا أقل بكثير من الحاجة ويتعين مراجعتها. والأقطار العربية التي تنتسب إلى العالم الناس وتتشابه أوضاعها مع الأوضاع السائدة في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، يمتاز بعضها بمعطيات مادية وأدبية تتيح لها قبل غيرها بلوغ أهداف النظام الإعلامي الجديد في هذا المجال وتسمح لها بجهود إضافية مستقلة قد لا تتوفر في مناطق أخرى من العالم النامي.

تلك هي بعض الأسس التي يقوم عليها النظام الإعلامي الجديد في المستوى الوطني والتي تنطبق على أغلب الأقطار العربية حيث تتجلى أوجه

التشابه في نوعية المشكل، وتفاوت حلولها إلا أن وضعية العالم العربي المتميزة والمقومات المشتركة تفسح المجال لعمل إعلامي إضافي أوسع ولاختيارات عربية موحدة تنظم من خلالها علاقات الأقطار العربية فيما بينها وعلاقاتها مع الخارج في العالمين النامي والمصنع.

2- البعد الإسلامي للنظام العربي الجديد للإعلام والاتصال

إن المناداة بضرورة الاهتمام بالقيم الروحية والأخلاق العالية لهو أمر حتمي في هذا العصر الزاخر بالتيارات المادية والتحديات والتناقضات التي تهدد العافية الروحية، ليس للعالم الإسلامي فحسب، بل للمجتمع الإنساني بأسره الذي بات اليوم يدرك من خلال التجارب الدامية والمعاناة المريرة أن لا خلاص له ولا كرامة إلا بالعودة إلى الأصالة والقيم السمحة الموروثة. كما أن أهم ما يمكن التفكير فيه عند الإشارة إلى ضرورة تغيير النظام الإعلامي القائم حاليا على الظلم والهيمنة، هو كيفية تغيير النظرة الحالية في الخارج وخاصة في العالم الغربي إلى المسلمين لما فيها من جهل بتراثهم المجيد وعدم اكتراث بقيمهم الحضارية، لذلك فإن من أهداف النظام العربي الجديد للإعلام الاهتمام في إطار أوسع من النطاق العربي بمعالجة علاقة الدين بالإعلام وتدعيم الصلة بين المنتسبين إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي. وستتجلى أهمية هذه الأهداف من خلال بحث المواضيع التالية:

1- أوجه التشويه الذي ينتاب صورة المسلمين لدى الغربيين في الزمن الحاضر.

2- ما يمكن انتظاره من النظام العربي الجديد لفائدة العالم الإسلامي.

فمن حيث التشويه الذي ينتاب صورة المسلمين لدى الغربيين في الزمن المعاصر فقد جاء في محاضرة لموريس بوكاي (Maurice Bucaille) ألقاها حول ترويج الأفكار الكاذبة عن الإسلام انطلاقا من أخطاء في ترجمات القرآن، أثناء الندوة الدراسية عن الإسلام التي التأمت باليونسكو بمبادرة من منظمة المؤتمر الإسلامي في شهر ديسمبر 1980.

«إنه لمن الصعب للغاية بالنسبة لغربي لا يحسن اللغة العربية، ويعيش في بيئة تظهر في معظم الأحيان عداوتها للإسلام، أن تكون له فكرة دقيقة

عن ماهية الإسلام، إذ أن ما يتعلمه هذا الشخص وما يسمعه من الأشخاص الموثوق فيهم عن الإسلام، وما يقرؤه من المؤلفات المتعددة، يسهم في تشويه صورة هذا الدين، لأنه ماعدا بعض الاستثناءات فإن الكثير من المستشرقين الملمين بدين محمد لا يفهمون الإسلام إلا كما يشتهونه أن يكون بدلا مما هو عليه في الواقع» ويستدل المؤلف على ذلك فيقول «لما شرعت للمرة الأولى في دراسة القرآن راغبا التعمق في حقيقة الإسلام، كان لا بد أن استعين بتراجم المستشرقين، إلا أن ذلك كان للأسف لا يفيد بشيء إذ عثرت في عدة ترجمات لنفس الآية القرآنية على فروق تدل بوضوح على أن الاختلاف في المعنى يرجع سببه إلى المترجمين وإلى تأويلاتهم الخاصة. وبعد ما تعلمت اللغة العربية على المستوى الذي يسمح لي بتلاوة القرآن وفهمه أيقنت أن بعض النيات كانت تريده غامضا عن قصد إما لتشويه معناه، أو لتطويعه لوجهات نظرهم المنحازة».

وقد أتى في هذا المجال وفي تقرير عن النشاط الإعلامي العربي بالغرب تم إعداده بقطر أن أغلب الكتب التي تؤلف عن العرب والمسلمين لا تتوخى الإنصاف والدقة بل تجاري الصورة التي استقرت في الأذهان عنهم.. . وإن مكتبات أوربا وأمريكا لا تعرض إلا القليل من الكتب عن العرب والإسلام.. . وأما ما ترجم حديثا عن الإسلام فمعظمه يتناول كتب الصوفيين أمثال مناقب العارفين وما شابه ذلك..

أما روبار سوان (Robert Swann) الأمين العام للرابطة البرلمانية من أجل التعاون الأوروبي العربي، فقد أكد في محاضرة له حول «الإسلام كما يراه الغرب» ألقاها بنفس المناسبة، أن الموقف الراهن الذي يتخذه الغرب إزاء العالم الإسلامي يرجع اكثر مما نتصور إلى أهواء الأجيال التي سبقتنا وإلى أحكامها المسبقة، ذلك أن الدراسات الغربية الخاصة بالعالم الإسلامي. وحتى بالدين الإسلامي كانت تهدف إلى الحصول على عناصر مفيدة للحفاظ على تفوق الغرب من الوجهة العسكرية والتجارية والثقافية. ويضيف المؤلف: إن الصورة التي يرى الغرب من خلالها الإسلام تتوقف من الآن فصاعدا على وسائل الإعلام. ورغم بعض العناصر الإيجابية يؤكد نفس المؤلف «إننا شاعرون جميعا بسلبية جوانب الدور الذي تلعبه الصحافة والتلفزة في الغرب» وسيواصل عدد كبير من الصحف التي لا تتسم بالجدية

نشر الأنباء المثيرة وتشويه ملامح العالم الإسلامي، واعتقد أن السبب الرئيسي لكل هذا يكمن في نفسية بلاد أوروبا والدول الاستعمارية سابقا، إذ من طبيعة البشر غير المطلع في معظم المجتمعات أن يشعر بتحرز غريزي إزاء ما يختلف عنه.

ومن جراء كل هذا صرخت الأصوات في جميع أنحاء العالم النامي منادية بإقرار نظام إعلامي جديد قوامه العدل والإنصاف وغايته تغيير النظرة الغربية إلى مكان العالم الثالث وحماية الهوية الثقافية لكل مجتمع، وتأمين التبادل الإعلامي الدولي على أساس الاحترام والكرامة.

وقد أخذ المسيحيون على لسان قداسة البابا يوحنا بول الثاني (2 يونيو 1980 باليونسكو) موقفا واضحا من هذا الموضوع حيث قال «إن أجهزة الإعلام الجماهيرية لا يمكن لها بحال أن تفرض هيمنتها على الآخرين.. . بل عليها أن تراعي قيم الأمة وتاريخها وتحترم مسئولية العائلة في التربية وحق الإنسان في كرامته. إن الهوية الثقافية خلاصة تلك القيم» هي في مقام حبة العين فإنه يجب علينا الحفاظ عليها وعدم تركها فريسة للغير.

لذلك فإن ما يتعين على الشعوب النامية من واجبات لحماية مكاسبها وقيمها الحضارية والروحية من خلال هذا النظام الجديد، ينسحب علينا نحن المسلمين أيضا. وما يتوفر من مكاسب انطلاقا من هذا النظام يشملنا أيضا. ولربما كانت واجباتنا أوكد، والفوائد المنتظرة أشمل وأوضح. وان ما ننتظره من النظام الإعلامي الجديد يتمثل في مجموعة من الإجراءات تهمنا نحن المسلمين خاصة، غايتها تلافي أوجه النقص في النظام العالمي الحالي، واتخاذ جملة من المبادرات. وهذه الحاجة إلى التطور العميق التي يجب أن تشعر بها مختلف البلدان الإسلامية تتصل بكل المستويات وتمتد إلى مختلف المجالات مهما تفاوت الأمد اللازم لها. ولعل في ذلك فرصة لإزالة ما رسخته في أذهان الكثير من الغربيين الدعايات المناوئة للإسلام والصادرة عن نزعات معادية له مثل الصهيونية، ووضع حد لتشويه اختياراتنا أو إهمال ذكرها، نتيجة لموقف الصحافة وامتناعها عن النظر إلى العالم بنظرة جديدة تغاير مفهومها التقليدي لمختلف الأمور.

وفي الاعتراف بضرورة قيام نظام إعلامي جديد اعتراف أيضا بضرورة تغيير مناهج التفكير، وكذلك بضرورة التفتح على آراء الغير، والتفهم للمواقف

التي تتمشى مع المصالح الضيقة. ونحن ننتظر من هذا النظام أن يساعدنا أيضا على حسن استعمال الوسائل الإعلامية الحديثة التي تكتشف يوما بعد يوم وتوظيفها في خدمة قضايانا وأهدافنا. ويعسر في الواقع تحديد كل المكاسب التي يمكن لهذا النظام الإعلامي الجديد أن يوفرها للدول النامية بمساعدتها في الحفاظ على قيمها الروحية وتراثها العقائدي.

وخلاصة القول أن هذا النظام الجديد هو سلاح دفاعي في خدمة الضعيف ويحمي القيم الروحية لكل الشعوب.

ميزات النظام العربي الجديد للإعلام وانعكاساتها على العالم الإسلامي

إن الروابط الروحية والتاريخية والحضارية تملى علينا أهدافا ومبادرات إضافية يصعب تحقيقها في مستوى كل دولة من الدول النامية على انفراد أو من خلال النظام العالمي الجديد للإعلام وفي مستوى مجموعة من الدول تدين بعقائد متعددة، بينما هي ميسورة المنال على الصعيد الإسلامي. لذلك ينبغي الانطلاق من مفهوم نظام عربي جديد للإعلام ومن استراتيجية عمل متكاملة لتصور برامج غايتها إعلاء كلمة الإسلام والذود عن القيم الإسلامية السمحة.

وفي هذا الإطار فإن الإعلام الإسلامي لا يمكن أن ينبع إلا من واقعنا حتى يأخذ بعين الاعتبار متناقضاتنا الداخلية التي لا سبيل إلى نكرانها ويتجه إلى آفاق عديدة بهدف خدمة التضامن الإسلامي، والعناية بما يساعد على التآلف والتفاهم وتلافي ما من شأنه أن يشكك في مدى عمق قيمنا الحضارية، ويبعد بين وجهات نظرنا أو يغذي الحزازات المفتعلة بيننا.

كما أن على وسائل الإعلام التذكير المتواصل بالمواقف التاريخية الشجاعة التي تبناها الخلفاء الراشدون وساروا على هدى منها في أعمالهم البناءة لخير الأمة الإسلامية جمعاء على أساس من الحكمة والتشاور في الأمر والتخلي عن مظاهر الكبرياء والتعنت المعهودة في الجاهلية.

والنظام العربي الجديد للإعلام يتمشى حتما مع مقتضيات الدين الإسلامي الحنيف ويستجيب للرسالة المحمدية، وهو يتجاوب مع الإسلام

فيما يدعو إليه من حرية للتعبير وحماية للكرامة البشرية فضلا عن اعترافه للبشر بحقهم في تعدد الآراء وإنكاره للاستبداد والظلم والاضطهاد. وكلنا يعلم أن تعاليم الإسلام في هذا الصدد تتسم بالدقة والشمول، وقد وردت بوضوح في القرآن وفي سيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) وحديثه. إذ يهدف الإسلام في جملة ما يهدف إلى إقامة مجتمع منتظم يتمشى مع حقوق وواجبات الأفراد في مفهومها الصحيح وهو يدعو إلى مقاومة الشر والظلم ويتصدى للسلب والوشاية وينادي بالصدق والأمانة في نقل الحقيقة، كما يسعى إلى حماية الحياة الخاصة وإقرار العدل والإنصاف، وهو يدعو الإنسان إلى تحكيم ضميره في تحليل الأوضاع. وقد وردت في الكتاب العزيز آيات عدة تتعلق بهذه المواضيع كقوله عز وجل، في سورة إبراهيم «ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار. يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء». وفي سورة الحجرات «يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين» وكذلك في سورة آل عمران «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون».

ولنا في مثل هذه الآيات ما يثبت عزائمنا لما تنادي به من موضوعية واحترام للقيم الأخلاقية الفاضلة، وعندما ندعي للإدلاء بالشهادة فيما يتعلق بأوضاعنا المحلية أو حتى على المستوى الدولي، فهذا بالذات ما ينبغي أن يقوم عليه النظام الإعلامي العربي الجديد في بعده الإسلامي، إذ إن التثبت هو أساس النقد النزيه الذي يوصي به الإسلام ويحث عليه. وقد أهاب الرسول صلى الله عليه وسلم بالمسلمين حتى ينهوا عن الشر والظلم حيث ورد في أحد أحاديثه الشريفة «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطيع فبلسانه، فإن لم يستطيع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان». وهذا ما يدعونا اليوم ونحن نواجه التحديات الصهيونية ومحاولات المسخ والتشويه لحضارتنا وقيمنا الروحية والإنسانية إلى مواجهة هذه التيارات بما توفر لنا من الوسائل الإعلامية حتى نصلح ما بأنفسنا في الداخل ونواجه في الخارج ما تعمد إليه أجهزة الإعلام المناهضة للإسلام من تشويه لسمعتنا وإنكار لحقوقنا.

لقد تعرض العالم الإسلامي لغزو ثقافي استهدف تشويه تعاليم الإسلام وزرع الشك في صلاحيتها للعصر. وقد خلف هذا الغزو مع الأسف كثيرا من آفاته لا سيما في عقول الشباب الذي يمثل القوة الفعالة المؤثرة في كل مجتمع. ولكي تواجه الدعوة الإسلامية مثل هذا الاختراق فلا بد من التركيز على مخاطبة فئات شعوبنا وخاصة الشباب منها بلغة العصر وإلقاء الضوء على مناورات أجهزة الإعلام الغربية التي أوعزت بها ممارسات تريد النيل من قيم الدين الإسلامي السامية والتشكيك في مدى تلاؤمها مع كل تطور وتجدد عبر التاريخ. كما أن أجهزتنا الإعلامية مدعوة في الوقت نفسه لمواجهة تلك التيارات المتطرفة التي تعبث بقيمنا وتعمد إلى تشويش العقول البريئة للمراهقين من أبنائنا. فعليها مقاومة أولئك الذين يستعملون الدين الإسلامي مطية سياسية لإدخال الفوضى وعدم الاستقرار على مجتمعنا والرجوع بنا إلى الوراء، فيسلطون على الشباب إرهابا فكريا للزج به في متاهات التمرد والعصيان.

لذلك فإن هذه الأجهزة مطالبة بفضح أعداء الإسلام من صهاينة ومستعمرين أو متغالين ومواجهة شتى ضروب التمييز العنصري وصنوف البغي والعدوان، فعليها أن تأخذ بيد الشعوب المستضعفة لتحقيق حريتها وعزتها وكرامتها، كما أنه يتعين عليها تعريف الشعوب الإسلامية ببعضها وتعميق روح الإخاء فيما بينها وإبراز واقعها التاريخي وتراثها الإسلامي. وينبغي أن يعتمد هذا العمل على قيمنا السمحة، حتى يثبت إيماننا الصادق والعميق بأهداف التضامن الإسلامي وثقتنا وقدرتنا على مواجهة تحديات العصر وحماية أمتنا الإسلامية من الانصهار في عالم أجنبي تحاول قواه احتواء الأمم النامية وإذابة شخصيات شعوبها في كيانه الكبير. وعمليا فإن الأمر يدعو إلى تدعيم الهيكل القائمة (وكالة الأنباء الإسلامية مثلا) وإعطائها دفعا يتلاءم مع هذه الطموحات الكبرى. كما أن الوضع يقتضي استنباط مجموعة من البرامج الجديدة واعتماد المقترحات الجريئة.

والآن وقد استرجعت الدول الإسلامية استقلالها وتسلمت مصيرها بين أيديها فهي تستلهم من تعاليم الإسلام ما يساعدها على تشييد مستقبلها، وهي على يقين من أنها ستجد فيه الأسس اللازمة لإقامة تنظيم اجتماعي يضمن العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الرجل والمرأة (اللذين لا يتمتعان

في بعض مناطق العالم الإسلامي بالحقوق التي منحها لهما ديننا الحنيف). والإسلام قادر على تقديم الحلول لمشكلات التنمية الاقتصادية واستيعاب التقدم العلمي والتقنية الحديثة ومواجهة كافة تحديات العصر.

إننا في عصر يتطلع فيه العالم إلى البلاد الإسلامية كقوة مستقبلية مما يجعل الدعوة الإسلامية مطلبا إنسانيا حضاريا يفرض علينا مهمة نشر الإسلام ودعمه وتعزيزه وإحياء مبادئه في المناطق التي غزتها عقائد وتيارات أخرى في العصور المظلمة، كما أنه من الواجب على المسلمين التعريف بمدلول الإسلام الصحيح المطابق لتطورات العمر ودعوة الناس إليه ليتبينوا ما فيه من مبادئ ونظم تصلح لكل زمان ومكان وتحقق للإنسان إنسانيته وتأخذ بيده إلى مراقي العزة والفلاح، وتجسد التوازن في كل شئونه الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والروحية.

إن ما يهم كل منتسب للحضارة الإسلامية أن ينطلق من مفهوم النظام الإعلامي العربي الجديد للعمل على توعية الرأي العام العالمي بالتراث الإسلامي وإطلاعه عليه دون عقد نفسيه، وحمل المجتمعات الغربية على بذل الاهتمام الكافي لتفهمه على نحو أفضل وإدراك أن الطابع الغربي لا يمكن فرضه حتما كنموذج عالمي وأن الإسلام لا يزال قادرا على البذل، مثلما كان قادرا على ذلك في الماضي. وأن المسلمين في القرن الخامس عشر للهجرة فخورون بتراثهم وعاقدون العزم على إثرائه وإبقائه مشرقا عبر الأجيال.

3- البعد الأفريقي للنظام العربي الجديد للإعلام والاتصال

تجمع بين الشعوب العربية والأفريقية ملامح مشتركة تعود إلى أقدم العصور وقد امتدت عبر التاريخ بين سكان الشرق الأوسط وقارة أفريقيا روابط لم يسبق لها مثيل في العالم. كما واجهت كل من المجموعتين في الماضي البعيد والقريب مشاكل متشابهة، ومازال البعض منها قائما إلى اليوم حيث إنها تجابه ظاهر مماثلة للاستعمار المتجدد وأوجه التخلف المتشابهة.

لذلك فإن النظام الإعلامي العربي الجديد ينبغي أن يساعد على دواعي التعاون واستجلاء آفاق جديدة لهذا التعاون.

أولا: دواعي التعاون العربي الأفريقي في مجال الإعلام

إن دواعي التعاون في مجال الإعلام كما هو الشأن بالنسبة للمجالات الأخرى تفرضه عوامل ثلاثة وهي: مقاومة مخلفات الاستعمار ومظاهره المتجددة، ومواجهة أشكال الخطف المتعددة، وتلافي سوء التفاهم بين المجموعتين.

1- مقاومة مخلفات الاستعمار ومظاهره المتجددة

لا تخفى علينا اليوم المحاولات المتواصلة التي يقوم بها الاستعمار لإبقاء نفوذه علينا بمختلف الوسائل، ويتمثل هذا المسعى في كثير من المظاهر، ولعل أبرزها فرض إسرائيل في قلب الوطن العربي، ودولة جنوب أفريقيا في مكان استراتيجي آخر في القارة السمراء. والعلاقة بين هذين الوليدين العنصريين واضحة لا شك فيها إذ تعززت صلات التعاون بينهما على مختلف الأصعدة، وسخرت كلتاهما لخدمة المصالح الاستعمارية البحتة وركزتا عملهما الأساسي على تحدي الشعوب المجاورة وترسيخ التمييز العنصري بأبشع مظاهره. وهما في نهاية الأمر واجهتا عرض لنموذج دخيل. ونحن لا ندري ما هي مخططات الغرب ولا أين تكون مراكز الغزو الثقافي القادمة.

أما المظهر الثاني لهذا الاستعمار فهو السلاح الإعلامي الثقافي الذي أصبحت القوى العظمى شرقا وغربا تركن إليه لبسط نفوذها السياسي وفرض تغلغلها الاقتصادي، وتوليه أهمية بالغة لما يمتاز به من مرونة وما يضفيه على العمل السياسي من عمق ومتانة.

وما هذان المظهران من مظاهر الاستعمار الجديد إلا نماذج نقدمها على سبيل المثال لإبراز خطورة هذا الاستعمار وإشعار شعوبنا في أفريقيا والوطن العربي بما يتحتم بذله من جهود مشتركة لمجابهته.

2- مواجهة مظاهر المتخلف

إن العرب والأفارقة رغم التفاوت النسبي في معدل الدخل الفردي بين مجموعتيهما يعانون في الواقع من ظاهر التخلف نفسها فنحن لا نجهل أن ثلثي البلدان الأقل نموا في العالم هم أفارقة وأن سدس الضعفاء من الأفارقة ينتسب إلى المجموعة العربية. ذلك فإن نسبة النمو الاقتصادي بهذه البلدان هي دون نسبة التطور الديمغرافي، وفي بعض الأقطار العربية

والأفريقية تناهز نسبة الأميين الـ 80 بالمائة، كما أن نصيب التعليم العالي والبحث العلمي من الناتج الإجمالي لأقطارنا ضئيل جدا لا يتناسب مع حاجاتنا ولا يستجيب لطموحاتنا. وكذلك الوضع في مجال الإعلام والاتصال حيث إن العرب والأفارقة يعانون من عدم توازن مماثل في تدفق الأنباء واحتكار التقنية الإعلامية من قبل الدول المصنعة. وهم يفتقرون إلى العدد الكافي من الإطارات وأجهزة البث الإذاعي والتلفزي والمطابع والورق والإعلام وغيرها من الوسائل والمواد الضرورية.

ولا يخفى على أحد أن مصادر الاستعمار قد استغلت هذا الضعف إلى أبعد حد من خلال وكالات الأنباء الكبرى وغيرها من الأجهزة الإعلامية الأخرى وأصبحت مع التطور التقني والإعلام الإلكتروني، تتحكم في تدفق الأخبار بصورة مطلقة، الأمر الذي جعلها تنشر ما تشاء وتحجب من الأخبار ما تريد حجبه. كما لا يخفى أيضا أن 80 بالمائة مما تنشره وسائل إعلامنا المتواضعة في القارة الأفريقية والوطن العربي منقول عن هذه الوكالات. وذلك بالإضافة إلى آلاف الصحف والنشرات والكتب ومجلات الأطفال التي توزع في بلادنا بلغات وبعقليات وأيديولوجيات دخيلة وتحت عناوين مختلفة. وهذا يؤدي بدوره إلى خلق عوامل الاضطراب في نسق تطورنا والتناقض في معاملاتنا وردود أفعالنا.

3- تلافي سوء التفاهم بين المجموعتين

تتجه بعض الجهات الأجنبية في إطار الغزو الفكري والثقافي عن طريق أجهزة الإعلام إلى إبراز محاسنها بأسلوب يغري الشباب العربي الأفريقي، وهي تهدف من وراء ذلك إلى قتل روح الاعتزاز بالذات والتقاليد والحضارة العربية الأفريقية. كما أن هذه الأجهزة الإعلامية لا تترك فرصة تمر دون أن تسعى إلى تغذية نار الحقد والضغينة في نفوس بعضنا. من ذلك أنها أوحت إلى الأفارقة بأن العرب هم أول من استعمر أفريقيا وأنكى من استعبد أهلها، وأنهم اليوم وراء الأزمة الاقتصادية العالمية والتضخم النقدي نتيجة سياستهم النفطية، وأن انعكاس السياسة العربية هذه، عاد بالوبال على الاقتصاد الأفريقي، وأن العرب هم سبب انخفاض المساعدات التي كان الأفارقة يتلقونها من الدول الغربية. وهم لا يراعون مصلحة إخوانهم الأفارقة ولا حتى مصلحتهم الخاصة، إذ يتمسكون باستثمار أموالهم في

الدول المصنعة دون غيرها ويذهب الأمر أحيانا بهؤلاء إلى مناصرة إسرائيل وتأييدها في المحافل الدولية والتخلي عن مساندة الكفاح الفلسطيني. ولقد تكرر هذا المظهر في عدة مناسبات خلال السنوات الأخيرة في هيئة الأمم المتحدة واليونسكو وغيرها من المنظمات. وبرر الأفارقة مثل الزائير وساحل العاج تلك المواقف باختلاف العرب أنفسهم حول الموضوع من جهة ونكثهم ما تعهدوا به من وعود بالمساعدة والتعاون من جهة ثانية.

وفي الوقت نفسه تحاول بعض الوسائل الإعلامية الأخرى حمل العرب على الاعتقاد بأن كل ما تفعله الدول الأفريقية هو تبذير الإعانات التي تحصل عليها وصرف جل نشاطاتها في الانقلابات والتناحر القبلي على حساب برامج التنمية والتطور.

ويجب الإقرار كما يقول مختار ديار، الأمين العام لاتحاد الصحافيين الأفارقة بأن البعض من الأفارقة ومن العرب-ومنهم الصحافيون-تركوا أنفسهم ينقادون بسهولة إلى هذا الفخ الذي نصبته لهم وسائل الإعلام الإمبريالية واستدرجتهم إليه بمهارة، وفي الواقع فإنه يجب الاعتراف بأن وسائل الإعلام العربية والأفريقية قصرت إلى الآن في مواجهة الوضع بما يستحق من عناية. فالوثائق والنشرات التي تعطي صورة واضحة عن المشاكل الأفريقية الحقيقية والجهود العربية في مجال التعاون والمساعدة غير موزعة بصورة كافية حيث ينبغي أن توجد. وكثير من العرب والأفارقة على حد سواء يجهلون مثلا أن جملة المساعدات العربية التي أعطيت إلى الدول الأفريقية بين سنوات 1973- 1981 قد تجاوزت الـ 7000 مليون دولار أمريكي. وقد بلغت هذه المساعدة في سنة 1981 وحدها حوالي 1500 مليون دولار، ويعني هذا 4٪ من الناتج الوطني للبلدان العربية المصدرة للنفط قد خصص لمساعدة العالم النامي أي أضعاف النسبة التي حددتها الأمم المتحدة كهدف للعون العام للتنمية وذلك في الوقت الذي انخفضت فيه نفس النسبة من 0, 33 إلى 0, 32بالمائة في أغلب الدول المصنعة. كما أن الكثير من الأفارقة ما زال يجهل أن عدد الدول الأفريقية المستفيدة من العون العربي قد بلغ 41 بلدا في سنة 1979، وأن المساعدات العربية للدول الأفريقية قد تجاوزت في سنة 1980 الـ 20٪ وبلغت في الربع الأخير لسنة 1982 نسبة 35 بالمائة من مجموع المساعدات المبذولة للدول النامية بما فيها الأقطار العربية. وهذا

ما يدعونا إلى البحث عن وسائل العمل المشتركة لتلافي هذا النقص في تدفق الأنباء وتبادل المعلومات بيننا وإصلاح هذا الخلل على أساس تعاون شامل.

ثانيا : آفاق التعاون العربي الأفريقي في مجال الإعلام والاتصال

«إن على الصحافيين الأفارقة والعرب مسؤولية عظيمة في الذود عن القيم الإنسانية التي يقوم عليها التعاون العربي الأفريقي وفي تطوير العقليات في المجموعتين نحو المزيد من الثقة المتبادلة ومن الإيمان بالمصير المشترك» هذه هي الكلمات التي اختتم بها الأستاذ الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الحوار العربي الأفريقي للصحفيين. وهي تلخص-على أحسن وجه-برنامج العمل المشترك الذي ينبغي تنفيذه لمد الجسور اللازمة من أجل تعاون عربي أفريقي شامل، بما فيه التعاون في مجال الإعلام والاتصال. وهذا التعاون ينبغي أن يستمد من مبادئ النظام العالمي الجديد للإعلام الذي يقتضي معرفة البعض للبعض معرفة حقيقية، وذلك بفضل تدفق متوازن للإعلام بين العرب والأفارقة وتطور مختلف الأنظمة الإعلامية وتدعيمها في كل المستويات.

لقد وردت في تقرير لجنة اليونسكو لدراسة مشكلات الإعلام الدولي مجموعة من الأفكار التي يمكن أن تتلاءم مع الحاجة في المستوى العربي الأفريقي، كما أن لنا في اللقاءات والحلقات الدراسية الأخرى عددا وافرا من الحلول الناجحة. إن هذا التعاون ينبغي أن يبدأ في مستوى الهياكل القائمة، تقليدية كانت أم حديثة، وهي تشمل وكالات الأنباء والصحف والإذاعات.. . الخ. ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى بعض مجالات العمل التي هي في متناولنا.

ا- في مستوى الإنتاج الفكري والعمل الصحافي

إن الواجب يدعو إلى توثيق الروابط بين الصحافيين أنفسهم من خلال اتحاد الصحافيين العرب واتحاد الصحافيين الأفارقة. وهذا ما يدعو إلى التفكير في مجموعة من المشاريع المشتركة المتكاملة في مستوى الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزة لنقل المعلومات عن واقعنا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كما أن وكالة عموم أفريقيا واتحاد وكالات الأنباء العربية وغيرها من الهياكل المماثلة، مطالبة بإعطاء المزيد من الجهود لتكثيف تبادل الأنباء

بيننا.

ونحن نتساءل: لماذا لا نشاهد إلى اليوم في التلفزة وعلى الشاشة العربية البرامج التلفزية والأشرطة الأفريقية الممتازة التي تحرز الجائزة تلو الجائزة في أوروبا وتروج بها أو تبرز من مهرجان إلى آخر ثم تختفي وتسدل عليها ستائر النسيان. وهذا ما يدعونا إلى المزيد من الاهتمام بهذا الميدان الإعلامي. فالإعلام العربي الأفريقي يجب أن يعطي للمجال الثقافي أهمية خاصة حتى يبرز نقط الالتقاء ويوسع مجالات التقارب. وما التعاون الثقافي بين العرب والأفارقة في الواقع إلا عملية تكامل نظرا لانتماء أكثر من ثلثي العرب إلى أفريقيا، وباعتبارهم يمثلون أكثر من ربع سكانها. لذلك فإن التعاون بين المجموعتين يجب أن يتجه إلى تمكين سائر الثقافات الأفريقية من التفاعل وتوسيع الحوار بينهما، وهذا هو السبيل الوحيد لبعث حضاراتنا المشتركة بكل قيمها، والحيلولة دون اندثارها أو طمس معالمها الأصلية. فكل ما يصدر من منشورات ودوريات وينتج من برامج تلفزية وأشرطة سينمائية وينظم من معارض ويترجم من كتب، يساهم في مد هذا الجسر الذي ننادي بإقامته ونسعى إلى تركيزه.

والاعتقاد الراسخ أنه إذا استطعنا أن نخلق مثل هذه الشبكة من التعاون بين الصحافيين ومختلف المنتجين الإعلاميين فإننا سوف نتمكن من سد النقص الفادح في تغطية أخبار شعوبنا ونخلق الحاجة إلى مزيد من التعارف. ومن هنا نضع حدا للاحتكارات الإعلامية العالمية التي تتاجر بأخبارنا وتصرفها حسب أهوائها.

ونحن نترقب اليوم الذي تكتب فيه أخبار شعوبنا بأقلام الصحافيين الأفارقة والعرب وبأكثر ما يمكن من موضوعية وأخلاق مهنية سامية، إلا أن ذلك يتوقف أساسا على التكوين المهني اللازم والمتلائم مع مقتضيات العصر.

2- الإمكانيات البشرية والتكوين

إن التكوين يعني تهيئة النشء الذي سيمارس مهنة الإعلام في القرن الحادي والعشرين «وقد أصبح لزاما على مؤسسات التكوين ألا تقتصر على تلقين التجارب الماضية أو زرع التقاليد الأجنبية. والبحث العلمي هو السبيل الوحيد لإيجاد المناهج الجديدة، وبما أن المنهج العلمي واحد، فهو

خير ما يمكن من الجمع بين العلماء العرب والأفارقة بحيث إذا توحد الجهد يتم توفير الطاقات البشرية وغيرها في التعاون بين المؤسسات والإطارات في خلايا عمل متواصل.. . وبالتالي يمكن الاتفاق على إرساء قواعد أساسية مشتركة في الاختصاصات الضرورية للعمل على الصعيد المحلي والتي تمكن من التفتح على العالم الأفريقي العربي بأجمعه [2].

فالتعاون في مجال التدريب هو الذي يخلق الأرضية الصلبة للتكامل الإعلامي الذي يحقق التفاهم والتفاعل بين العاملين في المنظمات والأجهزة الإعلامية.

3- الإمكانيات المادية والفنية

إن التطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال والصعوبة الملموسة في السيطرة التقنية على هذه الوسائل الحديثة أديا إلى ارتفاع التكاليف المالية. والمقصود بذلك ليس ثمن جهاز التقاط برامج الراديو أو التلفزيون، بل الأجهزة المعنية هي مراكز ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني والأقمار الصناعية ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي.. . الخ. فالتجهيز الأساسي في هذا المجال يتطلب نفقات باهظة قد يصعب على الكثير من بلادنا الإقبال عليها.

لقد دلت بعض وثائق اليونسكو أن حاجات العالم النامي لعام 1980 والتي من شأنها أن تعينه عل تحقيق إنجازاته العاجلة قد قدرت في الميدان الإعلامي بما يتراوح بين 15 و 20 مليار دولار أمريكي. وهذا معناه أن حاجة أفريقيا في نفس الميدان لا تقل عن 7 مليارات دولار أي ما يناهز جملة ما خصصناه للتعاون العربي الأفريقي في مختلف المجالات منذ عشر سنوات.

وقد أظهر العرب في السنوات الأخيرة-كما ذكرنا فيما سبق-اهتماما بالغا بقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والتخزين والنقل إذ تبين من وثائق الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي أن النسبة المخصصة لهذه القطاعات قد بلغت 17 , 6بالمائة من مجموع المساعدات الممنوحة من الأقطار العربية النفطية بين سنة 1973 ومنتصف سنة 1981.

وتعد هذه الأرقام بادرة إيجابية من الجانب العربي تستدعي كل الاهتمام وتستحق كامل التشجيع والتعريف، إذ إن جزءا من النسبة المشار إليها ينعكس على الإعلام بصورة مباشرة وغير مباشرة. وبالطبع فإنه ينبغي

مواصلة العمل في هذا الاتجاه والمزيد من العناية بقطاعات الإعلام ضمن الحصة المخصصة لوسائل الاتصال بما فيها النقل، حتى تسهم مختلف الأجهزة الإعلامية بأفريقيا والوطن العربي في إثراء الحوار والقيام بالواجب على الوجه الأحسن.

4- مقترحات عملية

إن المبادرة بتدعيم التعاون في مستوى الإنتاج الفكري والتبادل الإعلامي والتركيز على التكوين وتوحيد مناهج التعليم والتدريس وبذل المساعدة الكافية لإقامة البنية الأساسية يفترض إعداد مجموعة من البرامج، والإنجازات الجديدة في هذا المجال منها:

أ-مساعدة الدول الأفريقية على إحداث وكالات أنباء وصحف محلية تصدر باللغات الأفريقية مثل السواحلية والهوسا والألوف، وبالطبع العربية باعتبارها أهم لغة أفريقية.

ب-دعم الإنتاج المشترك العربي الأفريقي في مجال السينما والتلفزيون واختيار بعض المشاريع الكبرى في هذا المجال، على غرار شريط الرسالة وعمر المختار وغيرهما من الأشرطة التي تحيى المآثر والقيم المشتركة وتساعد على قراءة جديدة للتاريخ العربي الأفريقي.

جـ-إحداث إذاعات ذات طابع إقليمي تحت إشراف جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في مختلف أنحاء أفريقيا، تبث باللغات المحلية المشار إليها، وبرامج أخرى بالعربية تسعى كلها إلى تدعيم التفاهم والتآخي وإبراز تعاليم الدين الإسلامي الصحيحة والتركيز على مظاهر الحضارة العربية-الأفريقية والتقاليد التي تستوجب الحفظ والرعاية، وتكون بمثابة البديل لنموذج الحياة المعروض علينا وعليهم من الغرب والذي لا يتمشى مع الواقع العربي، ولا مع الواقع الأفريقي.

د-التفكير من الآن في مشاريع تستوجب التقنية الحديثة، وأعني بذلك مساعدة إخواننا في أفريقيا على تمويل مشاريع استعمال الأقمار الصناعية وخاصة منها توابع المواصلات والبث التلفزي المباشر ومطالبتها مقابل ذلك بتشجيع البرامج ذات الطابع الثقافي والحضاري المشترك.

هـ-وبالنسبة للصحافة المكتوبة ينبغي: الاستفادة من التليمتيك Telematique وما توفره الأقمار الصناعية من آفاق لنشر الصحافة العربية.

وفي هذا السياق فإنه يتعين التفكير في إصدار صفحات خاصة بالصحف الكبرى العربية والأفريقية، وتحتوي هذه الصفحات التي تنشر حسب الحالات في أهم اللغات المستعملة على معلومات ودراسات تتعلق بماضينا وحاضرنا ومستقبلنا.

و-أما فيما يخص الصناعات الإعلامية فإن على العرب والأفارقة الاهتداء إلى تخطيط متكامل وتوزيع محكم وذلك اعتمادا على السوق الأفريقية العربية الواسعة.

ز-تكليف جهاز التعاون الإعلامي العربي المقترح إنشاؤه في الباب السابق بإعداد الدراسات الخاصة بالمشاريع العربية الأفريقية المشتركة والتنسيق بين مختلف الصناديق العربية والأجهزة المعنية بالتعاون الإعلامي بما فيها برنامج اليونسكو«ب. د. ت. أ» إنه لمن الأساسي ربط هذه المقترحات بأهداف النظام العالمي الجديد للإعلام وبمقتضيات القرن الحادي والعشرين والآفاق المستقبلية.

وقد لا يتوانى الصائدون في الماء العكر من التشكيك في نوايا العرب بإقبالهم على أمثال هذه البرامج الجريئة وسوف يوحون إلى إخواننا الأفارقة بأنها هي الأخرى ضرب من ضروب الاختراق الثقافي. فعلينا اليقظة التامة حتى نتلافى أي مبادرة يشتم منها ما يمكن تصوره بمثابة نزوع عربي لإعادة غزو أفريقيا. فكل ما يعرضه العرب على إخوانهم الأفارقة ينبغي أن ينبع من أسس ثقافية مشتركة واهتمامات اقتصادية متكاملة. كما أن البرامج المقدمة لا تكون إلا في نطاق معادلة تتمثل في تبني الأفارقة للمقترحات العربية وتقل العرب لكل المشاريع الصادرة عن أشقائهم الأفارقة ومن منظمة الوحدة الأفريقية بالذات التي يتعين علينا مساعدتها وتدعيم مخططاتها.

على أن تنفيذ هذه المقترحات التي ما هي إلا نماذج لمجموعة كبيرة من الاحتمالات يتوقف على شرطين اثنين:

- الإرادة السياسية لخلق هذا التيار المتبادل من التدفق الإعلامي والثقافي.

- ثم توفير الاعتمادات اللازمة رغم أن الكثير من المشاريع المقترحة لا يستوجب موارد مالية بالغة أو تضحيات مادية جسيمة.

فهل نحن مستعدون لمثل هذه المبادرات ؟

4- البعد المتوسطي للنظام الإعلامي العربي الجديد

إن العرب الذين ارتبط ماضيهم ويرتبط حاضرهم ومستقبلهم بأشقائهم في مختلف البلدان الإسلامية وفي القارة الأفريقية لا يمكنهم إهمال البعد المتوسطي في مختلف اختياراتهم ومجالات عملهم. ذلك أن أشرافهم على الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط واتصالهم على مر العصور من خلال هذا البحر بجيرانهم المقابلين وتلاحق الحضارات بينهم عبر هذا المسلك الفريد، كل ذلك يدعوهم إلى إقرار سياسة إعلامية متميزة إزاء المجموعة غير العربية المشرفة من الجهات الأخرى على هذا البحر. فالمهم هو تلافي ما خلفته القرون الماضية من مركبات وسوء تفاهم ومد الجسور اللازمة لتكامل استراتيجي واقتصادي وثقافي.

ا- أخطاء الماضي

كل العرب والأوروبيين معنيون بالأمر حتى المنتسبين منهم إلى بلدان غير متصلة جغرافيا ومباشرة بهذا البحر الذي أثرى مختلف حضاراتهم وغذى جل ثقافاتهم. وأجهزة الإعلام من الجانبين لم تقم بالواجب حتى الآن من أجل هذه الغاية. فالإعلام العربي مقصر بطبيعة الحال في هذا الميدان كما هو الشأن في الميادين الأخرى، لا يميز غالبا بين الغث والسمين ولا يفرق بين الإيجابي والسلبي، فأما التواكل الأبله والثقة العمياء في كل ما يأتي من أوروبا، وأما الطعن المطلق والرفض الكامل لكل ما يصدر عنها. كما أن وسائل الإعلام في الغرب رغم إمكانياتها لم تسهم بعمل كبير لتلافي الوضع غير المرضي القائم، فهي لا تزود الرأي العام إلا بالقليل النادر من المعارف الحقيقية. والكثير منها يتباهى بتعصب منتظم ضد العرب وثقافاتهم، ويبرز ذلك في الأفلام السينمائية والتلفزية والصحف والمجلات وحتى القصص المصورة وكتب الأطفال فيما تتضمنه من أفكار يقصد منها التضليل وتشويه الحقائق، فحتى ما ورثوه عن العرب وما شعروا بضرورة ذكره، كثيرا ما حاولوا التقليل من قيمته أو من أهمية دور الحضارة العربية الإسلامية في إثرائه وترويجه. وكأن ما استوعب العرب من التراث العالمي ثم نقلوه إلى الأجيال المتوالية، ليس لهم فيه إلا فضل النقل وكأن ما غمر الأوساط المثقفة في بغداد أو دمشق أو القيروان أو قرطبة أو أصفهان من تراجم المؤلفات الفارسية والهندية واليونانية، لم يثر الحضارة العربية

الإسلامية في جميع مجالات العلم والمعرفة البشرية وجعلها تلقح بعضها بعضا من خلال تكافل واسع النطاق متعدد الأوجه، ولم تغتر تلك النزعة إلى المعرفة وتلك اللهفة في الإقبال على مناهل العلم التي لم يسبق لها مثيل، حيث كانت الرياضيات تنير علم الفلك وكانت الكيمياء تتغذى من علوم المعادن (أو الحجارة كما كانت تسمى) وذلك بالإضافة إلى ما ساعدت به بلاغة المنطق في رفع مستوى الموسيقى والآداب والفنون.

لم يكن ذلك بالنسبة للغرب إلا استيعابا ونقلا، هذا ما يطيب لهم أن يعرفوا به للحضارة العربية الإسلامية. أي أن العرب اقتصروا في نظرهم على نقل كنوز القدماء. وقد تناسوا أن هؤلاء هم الذين حملوا الشعلة طوال ثمانية قرون وأذكوها قبل أن تصل إلى أوروبا، أي أنهم قدموا للبشرية من الابتكارات الجديدة والأصلية ما لا يحصى. إلا أن رجل الشارع الغربي يجهل حتى اليوم ذلك، فمن الذي يقر منهم أن علم الجبر، أي أساس الرياضيات هو من ابتكار عبقرية الحضارة العربية الإسلامية ؟ ومن ذا الذي يعلم منهم أن ابن خلدون هر الرائد الحقيقي لعلم الاجتماع قبل مونتيسكيو (Montesquieu) وأوجست كومت (Auguste Compte) بزمن طويل ؟. وهل يعلم هؤلاء أن عناصر المادة المعدنية التي نجح منديلييف (Mondelev) في ترتيبها في جدوله المشهور، كانت معروفة في معظمها لدى العلماء العرب والمسلمين، وأن ابن سينا وابن الجزار وغيرهم أسهموا في الطب بقدر ما أسهم به من سبقهم من اليونانيين المشهورين ؟ ذلك بصرف النظر عن الاكتشافات الفلكية التي أجراها علماء الجغرافيا والرحالة المسلمون.

إن الغرب يجهل نشأة هذه الانطلاقة الجامحة في ذلك العصر الذهبي الرائع التي شملت جميع قطاعات المعرفة. وقد تناولت الرسالة المحمدية الموضوعات الرئيسية للحياة الاجتماعية والسياسية، وكذلك الأسس التربوية والقواعد التي تقوم عليها السلطة وحقوق الإنسان وغيرها، ونحن لا نزال ندرك أثرها حية إلى اليوم. فما الذي يضر الغربيين أن يعرفوا عنا وعن ماضينا وحاضرنا ما يسمح لهم بالدخول في حوار يفرضه العصر وتحتمه ظروف المستقبل ؟ أليس هذا هو أساس التفاهم الصحيح والتعاون النزيه ؟

2- نظرة ضيقة لما هو غير أوروبي

إن هذه المواقف المزرية وهذه النظرة الضيقة العقيمة إلى كل ما هو

ليس بغربي هي في الواقع لا تتعلق بالعرب فقط وإنما تشمل شعوب العالم النامي على مختلف أديانهم وثقافاتهم وحضاراتهم. فإن الصمت كثيرا ما يكتنف المساعي التي تبذلها الشعوب النامية لحماية قيمها وتراثها، وقد يعود هذا النسيان إلى عدم الاكتراث، على أن مرده في أغلب الأحيان إلى نية مبيتة، إذ إن هنالك أجهزة إعلامية أوروبية تهمل عن قصد العناصر المهمة التي لا تستقيم الموضوعية بدونها، وتعمد إلى البحث عن السفاسف التي تراها كفيلة بإثارة الفضول والاندهاش. فهي لا ترتاح إلا إلى الأحداث التي تخرج عن المألوف وتصدم المشاعر وتتجاوب مع ميولها الاجتماعية ومصالحها التجارية.

وهناك أصوات لا تستطيع إخفاء نزعتها الدفينة أو التخلص من أحكامها المسبقة. فتراها تترك جانبا كل الأنباء التي لا تتمشى مع القوالب التي ألفتها أولا تستجيب إلى المذاهب التي اعتنقتها. فتهمل تلك الأنباء على حساب الواقع والموضوعية. ولنا أن نتساءل عن دوافع هذا السلوك. أهي ضغائن كامنة وموروثة عن عصور ولت وانقضت ؟ أم تخوف من تجدد الحضارة العربية واستعادة مجدها القديم ؟ وقد حاول البعض تأويل ذلك بعدة أسباب. ورأينا في الباب السابق وجهة نظر روباسوان الذي يعتبر أن الأمر يعود إلى أهواء الأجيال السابقة وأحكامها، ذلك أن الدراسات والبحوث الغربية الخاصة بالعالم الإسلامي تهدف أساسا إلى الحصول على ما يفيدها للحفاظ على تفوق الغرب. أما لوسان بيترلن [3] فهو يقول: «إن العرب يدفعون اليوم ثمن أخطاء الغربيين إزاء اليهود، وأن الشعور الجماعي بالإثم والجرم هو أحد أسباب دعم إسرائيل.. . حيث شوهت صورة العرب لفائدة هذا الكيان الدخيل.. حتى أن كلمة فلسطين لم تدخل القاموس إلا عام 1967.. كما يجدر في هذا السياق الإشارة إلى أن بعض الصحافيين هم في قبضة دوائر الإعلام التابعة للسفارة الإسرائيلية والمكونة من جهاز فعال ومخصص يعرف كيف يستفيد من كل ثانية ويعمل بطرق حديثة».

وعلى كل حال فإن الصحافة الأوروبية لا تكترث بالفوارق القائمة بين البلدان المتوسطية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهي ترفض النظر إلى الحقائق وانعكاسات الأوضاع السائدة بالضفة الجنوبية، وهي تتجاهل أن أمن أوروبا يمكن أن يتأثر باختلال الأمن بالبحر الأبيض المتوسط،

والأمن لا يتوفر فحسب بالدفاع عن الحرمة الترابية أو الاستقلال السياسي بل هو يتمثل في العنصر الغذائي والطاقة والنقل والثقافة وغيرها. لذلك فإن الأمن الأوروبي بهذا المفهوم يمكن أن يتعرض للخطر من جراء النزاعات القائمة جنوبا والتي ستكون لها إن عاجلا أو آجلا انعكاسات خطيرة على أمن أوروبا.

وهي ترفض الاعتراف بأن المشاكل التي تتخبط فيها الضفة الجنوبية وما وراءها من شعوب قابلة للانعكاس على أوضاع أوروبا الاقتصادية والاجتماعية. فالبحر الأبيض المتوسط هو نقطة الالتقاء الحقيقية بين ما سمي بالشمال والجنوب، ويقول ليوبول سانغار في هذا السياق، في مقال نشره بجريدة لومند الفرنسية بتاريخ 19 / 9 / 1981- وهو يستند على ما كتبه الأخصائي بول ريفاي-: إن الشعوب المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط هي التي ولدت أكبر حضارات العالم وهي نتيجة تلاحق ثلاثة ألوان، البيض، والصفر والسود فالرجل المعاصر هو ثمرة ذلك الاختلاط ونوعية الدم تؤكد صحة ذلك الاستشهاد حيث تتواجد على حد سواء بالبلاد المتوسطية أنواع الدم البشري أ و ب (B,A) بينما يتناقص نوع أ-A ويزداد نوع «أُ-O» عندما نتجه نحو الجنوب، ويتكاثر من جهة أخرى نوع «ب-B» في اتجاه المشرق ونوع «أ-A» في اتجاه الشمال. وهذا التلاقح يجد أثره في مختلف مجالات الحياة بما في ذلك اللغة والعلوم حيث تولى شعوب ضفاف هذا البحر هضم ما أتاهم من الشمال ومن الجنوب على حد سواء، فحتى الموسيقى والرقص اللذان ينطلقان من السنغال والنيجر نحو الشمال عبر البحر الأبيض المتوسط يجدان صداهما في نهر لالوار (La loire).

3- من أجل استراتيجية مشتركة

إن المعضلات الكبرى، في المأساة الفلسطينية وأزمة الطاقة والمجابهة بين الشرق والغرب والعلاقات الاقتصادية مرتبطة تمام الارتباط بعامل التقارب، وبالتالي بالعمل الإعلامي، وستكون معرفة الشعوب العربية والأوروبية بعضها ببعض شرطا أساسيا لقيام سياسة تعاون، والبديل الوحيد لسياسة المجابهة. فالتشاور أمر ضروري بين العرب والأوروبيين ومن هنا تأتي أهمية دور الصحافة في القضاء على المركبات وسوء التفاهم.

نعم إن هنالك نزاعات عربية ومجابهات داخلية يصعب فهمها، إلا أن

النزاعات الأوروبية لا تقل غرابة عنها. والصحافة العربية مدعوة لتغيير أسلوب عملها والتخلص من العقلية التي سبقت الإشارة إليها، وإنه من واجبات العرب التعمق في تحليل الموقف بمجمله وضبط خطة متكاملة تتناول موضوع التحرك العربي في أوروبا لمواجهة الحرب النفسانية المعلنة عليهم من أطراف عدة. كما أن الصحافة الأوروبية مدعوة لإشعار شعوبها بالموضوع اعتبارا لمصالحها الحيوية وإفهامها أن أمن البحر الأبيض المتوسط هو امتداد لأمنها، وأن تطور الجنوب هو درع يقي مكاسبها وأن اتساع أسواقه ضمان لرواج أنواع جديدة لإنتاجها، وأن في مناصرة القضية الفلسطينية مناصرة للعدالة، لأنها مطالبة بحق مشروع وإرجاع شعب إلى وطنه وأرضه المغتصبة. لكن التحرك الأوروبي من جانب والتحرك العربي من جانب آخر لا يحولان دون قيام استراتيجية متوسطية مشتركة تقوم على الوسائل الإعلامية الحديثة غايتها التخاطب والتقارب والذود عن هوية المنتسبين إلى الحوض المتوسطي المهددة بالمخاطر من كل حدب وصوب. فضفاف البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارات والثقافات ومنبع الأديان السماوية وموطن أكبر الفلاسفة الذين أثروا في تاريخ هذا العالم لا يمكنها أن تبقى في معزل عن التحديات والتقلبات التي يشهدها هذا العصر. والشعوب المتوسطية لا يحق لها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام الثورة الإعلامية إذا أرادت أن تبقى دوما همزة الوصل الطبيعية بين الشمال والجنوب. فعليها استنباط الحلول الملائمة لمواجهة التحديات وتفنيد تخمينات أولئك الذين يتنبأون باندثار الحضارة المتوسطية وقيام حضارة جديدة على أنقاضها بضفاف المحيط الهادي.

4- لدخول العصر الإعلامي في الوئام

ولعل هذا الانشغال المشترك قد ينسينا خلافاتنا وتناقضاتنا وأنانيتنا القطرية، ويدفعنا إلى التفكير في أنجح الحلول وتوحيد الجهود للدخول في المجتمع الإعلامي الجديد في صف واحد. وأمامنا في هذا السياق مجموعة من مجالات الاستشهاد والاستنباط، والأسئلة عديدة في هذا المجال منها:

- ما هو مجال التعاون بين شعوب ذات ثقافات مختلفة ولكنها لا تتفاوت إلاقليلا من حيث الحساسيات ؟

- كيف نواجه بنجاح تيارات الغزو الثقافي الانجلوساكسوني ونحمي قيمنا وتقاليدنا التي تتشابه أحيانا إلى حد كبير؟

- هل نقدر من خلال وسائل الإعلام الحديثة على ضبط أسس المعطيات بقصد حفظ تراثنا الذي لم نكتشفه ولم نحيى منه إلا القليل ؟

- ما هي الحلول لتوظف الأقمار الصناعية في خدمة الثقافات المتوسطية دون تمييز واحتكار ؟

- كيف نثري عملنا الإنمائي بالتفاعل بين الثقافة والاقتصاد، وبفضل تدفق غزير للمعلومات العلمية والتقنية في مختلف الجهات ؟

- كيف نساعد على نقل التكنولوجيا ونيسر استيعابها لكل الأطراف ؟

إنها لمقامرة على المستقبل، فالشعوب العربية وشعوب أوروبا مدعوون جميعا لإنجاح هذه المبادرة الهادفة للسلم والحرية والازدهار، وليكن الإعلام الذي فرق بيننا بالأمس من جراء سوء استعمال رسائله الجماهيرية هو الذي يقرب بيننا غدا لتسخيره، لا كعامل تبليغ فقط وإنما كعنصر ومحور من محاور العمل المتوسطي المشترك. إلا أن هذا الخيار لا ينبغي أن يكون الوحيد، واهتمامنا بالثورة الإعلامية وتنسيق الجهود للإعداد لها في جبهة واحدة لا يغنينا عن مبادرات سريعة أخرى في مجالات السياسة والثقافة والاقتصاد تؤازرها فيالق الإعلام الجماهيري لتلافي ما فات وإصلاح ما خلفته من أخطاء في الأذهان. فكما يجب على العرب إدراك المفهوم الأوروبي للأمن المتوسطي فإن على أوروبا وضع كل ثقلها وتحمل مسؤولياتها لإرجاع الشعب الفلسطيني إلى أرضه. وأن مفهوم التعاون الاقتصادي وشروط المبادلات التجارية والطاقة وهجرة اليد العاملة مدا وزجرا ومشكلات التلوث، كلها مواضيع هامة تستحق المفهم المشترك والتعاون العربي الأوروبي على حلها لما فيه الصالح العام.

أما في المجال الثقافي فإن الأمر يدعو إلى تنسيق الجهود ونشر اللغة والثقافة العربية في أوروبا من خلال المدارس ومراكز الثقافة وخاصة البرامج التلفزية. وهذه البرامج لا ينبغي أن تعد من أجل الجاليات العربية الغفيرة وتوجه إليها فقط، وإنما تخصص أيضا في المستوى الجماهيري لإتمام ما يجب أن تقوم به المؤسسات الأوروبية بالذات في المستوى الجامعي وغير الجامعي والنظامي وغير النظامي حول الحضارة العربية الإسلامية.

وإنه لينتظر الكثير من برامج البث التلفزي عبر الشبكات الفضائية التي سوف تتجاوز الحدود الوطنية لاستحالة السيطرة الفنية عليها في كثير من الحالات. فالتعاون في استثمارها سياسيا واقتصاديا وثقافيا هو إذن أمر حتمي لا مفر منه. ولعل في مثل هذه المبادرات (عربونا) من أوروبا على استعدادها للتعاون النزيه المجرد من المركبات والمبني على مبدأ المعاملة بالمثل. فلا فائدة من إحراج الأطراف العربية وإغرائها بالمساعدات لفسح المجال أمام قنوات تلفزية تنطق بغير لغتها إذا كان العارض الأوروبي غير مقتنع بجدوى مشروع عربي مماثل على أرضه.

وإن اللقاءات المتعددة التي بدأت منذ حوالي عشر سنوات في مستوى الصحافيين ووكالات الأنباء والإذاعات والتلفزة والدراسات والبحث ينبغي أن تتواصل وتدعم بالمشاريع المشتركة حتى وإن كانت في البداية متواضعة. وإن الحوار ينبغي أن يبقى دوما مفتوحا بين من بأيديهم قنوات الإعلام إذا أردنا أن يبقى الاتصال قائما.

١٩ الطرق العملية لإقرار النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال

إن أهم ما يمكن استنتاجه من التحليلات السابقة هو أن المجال للعمل العربي فسيح، وأن فكرة تصور نظام عربي جديد للإعلام والاتصال هي ليست مجرد فكرة خيالية غامضة بل هي أمر ممكن وحتمي.

ثم إن الأهداف التي سبقت الإشارة إليها لها ما يقابلها من الإجراءات العملية التي تسمح بترجمتها وإدخالها إلى حيز الواقع في المستوى القومي العربي.

وهذه المبادرات يمكن أن تتجزأ إلى ثلاثة أصناف:

1- خطط ومبادرات مشتركة
2- تنسيق في المواقف وتوزيع للأدوار
3- هياكل قومية موحدة

وسوف يقع الاقتصار في هذا الركن على ذكر بعض المحاور دون الرجوع إلى الدوافع أو الأهداف المبدئية التي سبق شرحها.

1 - خطط ومبادرات مشتركة

يمكن أن تتمثل هذه المبادرات في رسم استراتيجية عمل إعلامي متكامل غايتها:

- توضيح الاختيارات الإعلامية في داخل الوطن العربي وخارجه.
- الوصول إلى إنشاء سوق أخبار عربية مشتركة [1] لتوسيع تدفق الإعلام العربي.
- تخليص الإعلام من ضغوط التقلبات السياسية الظرفية العابرة.
- وضع خطة لحمل مؤسسات التمويل العربية على المساهمة في تطوير قطاع الاتصالات في الدول العربية من خلال مشاريع استثمارية تؤدي إلى توطين التقنية الحديثة في الوطن العربي.

وضع مخطط ملزم لمساعدة الدول العربية المحتاجة على استكمال الأجهزة الفنية والإطارات المتخصصة، وإعانتها ماديا وبشريا على تلافي الهوة القائمة في هذا الحقل، تحقيقا لأرضية مشتركة ضرورية.

استثمار رأس المال العربي في مجالات الإعلام العربي بالخارج والمساهمة في تملك بعض وسائل الإعلام الكبرى من صحف ووكالات أنباء وإذاعات وغيرها، وإصدار صحف عربية على المستوى الدولي بلغات أجنبية.

الاهتمام بالاحتياجات الاتصالية للجاليات العربية الموجودة بالخارج.

وضع خطة لتعريب اللغة المتداولة بالنسبة لبعض المناطق العربية وتشجيع حركة الترجمة من اللغة العربية وإليها في مختلف فروع المعرفة مع توحيد المصطلحات وتدعيم هذه الأنشطة من طرف أجهزة الإعلام. وبالتالي فإنه يتعين المساعدة على إصدار الصحف باللغة العربية في البلدان المفتقرة إلى ذلك مثل الصومال أو جيبوتي.

وفي هذا الإطار يتعين أيضا السعي لتعريب شبكة التليكس وإيجاد مؤسسة قومية لدبلجة الأفلام الأجنبية المعدة للعرض بالتلفزة في البلاد العربية.

- الحث على الإنتاج المشترك وتدعيمه بالاستثمار في مختلف المجالات ومنها أفلام الأطفال وبرامج التنمية والملاحق الخاصة بالصحف العربية... الخ.
- إقرار إعلان إعلامي على غرار ما تم في اليونسكو ويكون بمثابة

ميثاق الشرف الإعلامي الذي ينير السبيل أمام الممارسين للعمل الإعلامي في مختلف مجالاته.

ويوضح هذا البيان الأسس التي يتعين على رجال الإعلام اتباعها حتى يسهموا بصورة ناجعة في تدعيم حقوق الإنسان العربي، وإقرار التآخي، وتدعيم القيم الروحية السمحة والأخلاقية الفاضلة، ومواجهة العدوان الصهيوني، والاختراق الثقافي بمختلف جوانبه.

- توظيف وسائل الإعلام الحديثة في إطار قومي وعلى أسس التكامل وخاصة فيما يتعلق بالاستعمالات للأقمار الصناعية وشبكات المعلومات والصناعات الإليكترونية. واعتماد ما يساعد منها على اختصار المراحل في العمل الإنمائي وتوثيق أوامر التعاون العربي.

- استخدام السوق العربية كعامل في تطوير قدرة تقنية إعلامية عربية في إطار مجموعة متنوعة مثل العلاقات العربية الاقتصادية والسياسية.

- تدعيم التعاون بين مؤسسات التكوين والتدريب الإعلامي وتوحيد مناهج التعليم وأساليبه وتعريبها، حيث هي لم تعرب.

كما أنه من الضروري العمل على تدعيم أسس جديدة للبحوث الإعلامية والدراسات ورفع مستوى مناهجها الأكاديمية وتعزيزها بالخبرة التقنية والتدريب الكافي.

ثم إنه يتعين عدم إهمال التكوين المهني وإعداد الإطارات الوسطى اللازمة للصيانة والاستفادة القصوى من الوسائل الموجودة بين أيدينا.

2- التنسيق وتوزيع الأدوار

يتعلق الأمر بتنسيق المواقف وتوزيع الأدوار بين الأجهزة الإعلامية العربية المشتركة الموجودة أو التي يتعين إنشاؤها بالمصالح المختصة في جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والاتحادات المهنية كاتحاد الإذاعات والاتصالات والوكالات والصحافيين والناشرين وغيرها ومؤسسات التمويل والعون العربية، وكلها مدعوة لتوضيح مجالات التعامل بينها وضبطها بأقصى ما يمكن من الدقة والنجاعة. وبهذه الصورة يمكن أن يندرج عملها في اتجاه واحد، خال من كل تناقض أو نشاز، وذلك انطلاقا من مفهوم واضح لسياسة إعلامية قومية مع السياسات الوطنية و تحظى

بموافقة المجموعة العربية بأسرها.

- وإن هذا التنسيق ينبغي أن يمتد موازيا في اتجاه آخر، أي بين المؤسسات الوطنية المختصة نفسها وفي معاملاتها مع الأطراف غير الإعلامية، فالتنسيق واجب بين وكالات الأنباء العربية لتوحيد مواقفها إزاء الوكالات الكبرى من حيث التعريفة ونوعية الخدمات، وكذلك الأمر بالنسبة للصحافة فيما يخص مستلزمات الطباعة وآلات التصفيف الضوئي ومعامل الورق والحبر وغير ذلك.. والتنسيق حتمي فيما يخص استعمال الشبكة الفضائية العربية المنتظرة وشبكات الاتصالات الأرضية في المنطقة العربية واستغلال كل أجهزة الاتصال المتوفرة بأكثر جدوى ممكنة.

ونفس التنسيق ضروري في مستوى الإذاعات والتلفزة من حيث التجهيزات الفنية واقتناء الأشرطة والمنوعات وغيرها ومعنى ذلك توحيد المقاييس والاتفاق فيما بيننا على اختيار تقنيات متشابهة.

والتنسيق هو أيضا التخصص في مجالات الإعلام والاتصال المتنوعة بما فيها الأجهزة الحديثة التي ستفرض نفسها قبل نهاية القرن العشرين والتي ستحتم تغيير جل أساليب العمل التي سار عليها جيل اليوم. فهو مستوجب في مستوى التكوين والإنتاج الإذاعي والتلفزي والصناعات الإعلامية ومراكز التوثيق وغيرها من الأنشطة المتصلة بالإعلام والاتصال.

والتنسيق معناه كذلك توحيد المواقف في التعامل والتعاون مع الخارج، وضبط اختياراتنا مسبقا في المؤتمرات الدولية الخاصة بالإعلام والاتصال، وتحديد مواقفنا قبل المؤتمرات الدورية في الأمم المتحدة واليونسكو والاتحاد الدولي للاتصالات وغيرها، واستجلاء نقط الالتقاء العربية قبل المساهمة في اجتماعات مجموعة عدم الانحياز والاجتماعات الإقليمية الأخرى التي تشملنا. وإن هذا النوع من التنسيق ينبغي أن يشمل مؤسسات العون العربي ومعاملاتها مع الغير في مجالات الإعلام والاتصال والثقافة.

منذ وقت طويل لم يكن هنالك اتفاق في المستوى العربي حتى فيما يتعلق بتسمية الوزارات المعنية بأنشطة الصحافة والإذاعة والتي أصبحت على اثر اقتراح صادر عن جامعة الدول العربية تحمل-بدون استثناء-اسم وزارات الإعلام.

أما اليوم فإن الوضع يدعو إلى المزيد من التعمق في هذا الموضوع

والتفكير في مراجعة وظائف هذه الوزارات، وذلك بهدف توزيع المسؤوليات الإعلامية في مستوى الدولة توزيعا جديدا وحتى تكتس الهياكل الرسمية بطابع الشمول ولا تبقى مهمتها مقتصرة على بعض القطاعات والأنشطة دون الأخرى.

لقد آن الأوان في العالم العربي لتفريق المسؤوليات الإعلامية كما هو الحال في المجتمعات الصناعية بين هياكل تنطق باسم الحكومة وتكلف بإبلاغ أخبارها واختياراتها إلى الجماهير وتنتج البرامج الإعلامية الملائمة، وهياكل ثانية تشرف على قطاع الاتصال والإعلاميات وكل وسائل الأخبار الأخرى من حيث التخطيط وتشييد البنى الأساسية والتجهيز والتنسيق، وتواكب بصورة عامة متطلبات العمل الإعلامي العصري.

إن تحقيق هذه الفكرة يتوقف في حد ذاته على تنسيق الاختيارات الرئيسية لمجابهة التحديات التي يتعين من الآن التهيؤ لها بقصد ولوج المجتمع الإعلامي الجديد بأكثر ما يمكن من النجاعة وشروط النجاح.

3- تصور لهياكل قومية موحدة

إن التخطيط المشترك والتنسيق وتوزيع الأدوار بين مختلف المعنيين بالعمل الإعلامي في المستوى القومي هي متطلبات ضرورية، إلا أن ذلك لا يكفي وحده بدون هياكل مشتركة، لذلك فإن التفكير الجدي في إقرار نظام عربي جديد للإعلام والاتصال يفترض تدعيم الهياكل القائمة وإحداث هياكل جديدة حيت يدعو الأمر.

تدعيم الهياكل القائمة

أ-أول ما ينبغي التفكير فيه هو توسيع مشمولات الجهاز الإعلامي التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية حتى لا يبقى دوره مقتصرا على التحرك الإعلامي في الخارج، وإنما يكسب صلاحية الإشراف على كل مجالات العمل الإعلامي في المستوى القومي ويقود حركة تدعيم الهياكل الإعلامية بين الأقطار العربية التي هي في حاجة إلى ذلك. وفي هذا الإطار فإن الوضع يدعو إلى المزيدمن إحكام توزيع الأدوار بين مختلف المنظمات والاتحادات المهنية المعنية بالإعلام والاتصال في المستوى العربي.

ب-توسيع صلاحيات مؤسسة عربسات وتمكينها بجانب اهتمامها المباشر

بالقمر العربي من الإشراف على الأنشطة العربية المتعلقة بالاستعمالات الفضائية بمختلف أنواعها ومنها إنشاء مراكز إقليمية للاستشعار عن بعد.

ج-البحث في إمكان عقد اتفاق مع آتلسات بقصد العمل على استخدام الشبكة الفضائية العربية مع الدول المجاورة في آسيا وأفريقيا وأوروبا.

الهياكل الجديدة المطلوبة

أ-إنشاء مؤسسات عربية متخصصة للإنتاج الإعلامي وخاصة الإنتاج الذي يخدم أغراض التنمية ويدعم القيم الحضارية والتاريخية المشتركة. ويكون ذلك اقتداء بالمؤسسات التي تم إحداثها في نطاق التجربة الخليجية.

ب-إنشاء قناة تلفزية عربية مشتركة تبث بانتظام من خلال القمر الصناعي العربي وتتناول البرامج ذات الاهتمامات العربية المشتركة.

ج-إحداث مركز عربي لتكوين الإطارات والدراسات لوضع التصورات العربية للاستعمالات الإعلامية في مختلف المجالات.

د-إحداث وكالة أنباء عربية تحظى بدرجة كافية من الاستقلالية تبث الخبر والصورة، ولا ينحصر نشاطها في المجال السياسي فحسب بل يشمل المواضيع الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والحضاري عامة. وهي موجهة لخدمة التعاون العربي وتقديم صورة عربية متكاملة للعالم.

هـ-إنشاء محطات بث إذاعي موجهة إلى مناطق العالم الرئيسية وشعوبها لتعريفها بحقائق العالم العربي من تراث وثقافة وحضارة ومعتقدات سماوية ويتخلل برامجها عرض موضوعي لحقيقة القضايا القومية العربية، وذلك لتصحيح الأفكار الخاطئة والصور المشوهة التي تبثها عنا وسائل الإعلام الأجنبية.

و-إنشاء مؤسسة عربية للعلاقات الدولية مهمتها سد الثغرات الراهنة وبناء الجسور مع الشعوب الأخرى، ومقاومة الدعايات المضللة، وتعريف الرأي العام العالمي بحقائق الأوضاع العربية وكذلك إقامة علاقات التعاون مع المنظمات والاتحادات العربية والإسلامية وغيرها من جمعيات الصداقة والجامعات الأجنبية ودعمها ماليا بقدر مستوى فاعليتها في المجتمعات الغربية. وينبغي أن تحظى هذه المؤسسة بما يكفي من الاعتمادات التي تسمح لها بمواجهة حاجاتها وتنظيم ميزانيتها وذلك من خلال فائض الأموال المخصصة لها ومردود استثماراتها.

تصور جهاز عربي مشترك للإعلاميات

يجمع هذا الجهاز القوى الحية في العالم العربي ويكون الوعاء الذي تعالج فيه المشاكل العربية ذات الطبيعة الواحدة والمخاطب للأطراف الأجنبية، قصد وضع صيغ جديدة للتعامل ولمواجهة المتلاعبين بالعواطف الوطنية بهدف كسب أسواقنا بخلق الحزازات بيننا وتفريقنا.

وعلى مثل هذا الجهاز أن يهتم أساسا بستة محاور:

- مواكبة تطور التقنية في ميدان الإعلام ومتابعة تطوره السريع وتفهمه ونشره.

- تطوير صناعة الإعلامية وتحويل الاكتشافات التقنية والبحوث لفائد الصناعات العربية في مجال التليماتيك أو الاتصالية والبيروتيك وكل الأنشطة الأخرى المتعلقة بالإعلاميات.

- توحيد المصطلحات والأنظمة وفرض احترام مواصفات الشفرة العربية الموحدة بعد توفير ظروف الاتفاق في إقرارها والاهتمام بتنميط وتقييس كتابة لغتنا، وبالتالي خلق فرص التقدم العلمي من جهة وحماية تراثنا الثقافي والحضاري من جهة ثانية.

- العناية بالتكوين في الإعلاميات وبالإعلاميات في المراحل الثانوية للتعليم والتدريب المتواصل في المؤسسات والإدارة، بما فيها حبات قطاع الإعلام والاتصال.

- الاهتمام بالبحث والحث عليه، حتى يكون متصلا اتصالا وثيقا بالتطبيقات وبحاجات الإنتاج العربي.

- متابعة الأحداث المتعلقة بالإعلاميات على المستوى الدولي والإسهام في وضع مواثيق شرف لضبط قيم التنقل التقني وإقرار حق للاتصال لضمان حريات المواطنين العرب فرادى وجماعات.

إنشاء مجمع لصناعات الاتصال

بالإضافة إلى متطلبات الإعلاميات والاستعمالات الفضائية والقمر الصناعي العربي بالذات فإن الأمر يدعو إلى التفكير في إقامة برنامج عربي شامل لصناعات اتصال، والاستفادة القصوى من الشبكة الفضائية العربية وتصور خطة طويلة الأمد لضمان الأمن الإلكتروني العربي وسد حاجات العالم العربي من الورق ومختلف التجهيزات الإعلامية.

وإن الحاجة تدعو من جهة أخرى إلى الاهتمام بموضوع الصيانة وتوفي قطع الغيار وإعداد الإطار الملائم لذلك.

ثم إن الاستعمال الحثيث للقمر العربي في مجال الإذاعة والتلفزة وغدا في أنشطة التلاماتيك يتوقف أساسا على مدى انخفاض التعرفة والامتيازات الأخرى التي ينبغي أن يخص بها القطاع الإعلامي.

كما أنه لا بد من تصور واضح لوضع صيغ التكامل بين الشبكات الأرضية التي تقام في الدول العربية حاليا وبين الشبكة الفضائية العربية. وهذه الأنشطة الفنية تستوجب تنسيقا مسبقا ومخططات طويلة الأمد، وهيئات تنفيذ مسؤولة، وهذا ما يدعو إلى توسيع مشمولات الهيئات العربية المختصة مثل عربسات أو اتحاد الاتصالات العربية واتحاد الإذاعات وغيرها.

إنشاء جهاز تعاون إعلامي

ويكون على غرار البرنامج الدولي الذي أحدث في السنوات الأخيرة في منظمة اليونسكو مع تلافي أوجه النقص الكثيرة التي اعتورت هذا البرنامج ويكون من مشمولاته:

- تخطيط التعاون العربي الإعلامي، وإيجاد سبل تمويله والمساعدة على وضعه موضع التنفيذ.

إعداد الدراسات النموذجية لمشاريع إعلامية تستوجب تعاونا واسعا وتخطيطاً مسبقاً.

دراسة المشاريع الصناعية المتعلقة بالنشاطات الإعلامية كوحدات إنتاج ورق الصحافة والمعدات المطبعية والحاجات الإلكترونية في مجال الإذاعة والتلفزة والإعلاميات.

- اقتراح المشاريع الناجحة باعتبار المردودين المالي والاجتماعي في الوقت نفسه

- متابعة موضوع البث التلفزي المباشر من خلال الأقمار الصناعية ومساعدة الدول الأعضاء-حسب الحالات-على مواجهة الأوضاع بما يمكن في الوقت نفسه من الحماية الذاتية الثقافية وحرية تداول المعلومات والانفتاح على الثقافات الأخرى.

- إعداد الدراسات المتعلقة بالصناعات التي لها علاقة بالأنشطة الفضائية وتنسيق التكامل العربي.

وكل هذه الأعمال ينبغي أن تتم بمساعدة اللجنة المهتمة بالشبكة الفضائية المنبثقة عن المنظمات العربية، وكذلك بإشراف ممثلي اللجان الوطنية للاستعمالات الفضائية.

- تدعيم دور الاتحادات المختصة وتوسيع مشمولاتها حتى يتولى اتحاد الإذاعات المساهمة مباشرة في إنتاج جانب مهم من البرامج التي يمكن بثها من خلال القمر الصناعي العربي.

- ويتعهد اتحاد الصحافيين بإصدار ملاحق إعلامية تنشر بانتظام مرة في كل أسبوع أو أسبوعين بمختلف الصحف العربية.

- ويأخذ اتحاد وكالات الأنباء على عاتقه فكرة إنتاج نشرة يومية مشتركة في انتظار إنشاء وكالة أنباء عربية.

- ويشرف اتحاد الناشرين العرب على التعامل مع الشركات الكبرى فيما يخص اقتناء الورق وآلات التصفيف والطباعة وكسب أنسب الأسواق إليها.

- بينما يكلف اتحاد المواصلات العربي بموضوع ضبط أثمان استعمال أجهزة المواصلات العربية القائمة والتفاوض مع السلطات المختصة حتى تساعد بدورها على التدفق الإعلامي بين مختلف الأقطار العربية بأقل التكاليف.

- التنسيق بين المشاريع المعروضة على مختلف الصناديق العربية والإشراف على إنجاز البعض منها والمستوجب لذلك.

- مساعدة الدول العربية المحتاجة والدول الشقيقة في أفريقيا وآسيا على تحقيق بعض الإنجازات الإعلامية مثل وكالات الأنباء والمطابع ومحطات الإذاعات، ومراكز الإعلاميات ومعاهد التكوين وغيرها.

- التصرف في الاعتمادات الموضوعة على ذمة الجهاز، ذلك أنه ينبغي أن يحظى هذا الجهاز بما يكفي من الاعتمادات التي تسمح له من خلال استثمارها في مشاريع متنوعة وذات مردود أكيد من تمويل مختلف أنشطته بموارده الخاصة في مرحلة لاحقة. وينبغي أن يشرف على هذا الجهاز مجلس إدارة مكون من ممثلي الدول الممولة والدول العربية المستفيدة وكذلك من ممثلي أجهزة التمويل والإعلام ذات الطابع القومي والمعنية بمجالات اختصاصه.

الخلاصة

قد لا يمكن إنجاز هذه المشاريع في وقت قصير، كما قد يظهر للبعض أن هذه الاقتراحات ما هي إلا أضغاث أحلام لا تتمشى مع الواقع. فلنتبين منها ما ينعقد عليه الإجماع ونترك الباقي إلى الأجيال القادمة. إن المستقبل كان دوما حليفا لأصحاب الخيال وقد تجاوزت اليوم الحقائق من آيات الخلق والإبداع ما كان يعد بالأمس من التكهنات السخيفة، وإذا قبلنا فكرة إقامة نظام إعلامي عربي جديد فمعنى ذلك أننا آمنا وصدقنا بأنه مكتوب علينا الدخول في المجتمع الإعلامي وخوض المعركة الإعلامية الدولية كطريق حتمي نحو الرقي والتقدم. إن النخوة تمتلك كل العرب حين يشاهدون المآثر العربية الإعلامية بقرطبة أو غرناطة وتعود في أذهانهم ومضات من تاريخ العروبة المجيد. لكن سرعان ما تنقلب تلك العزة والنخوة إلى ألم وحسرة عندما ينتقلون إلى اشبيليا ويشاهدون على مقربة من الزخرفة الرائعة والنقش المحاك بأصابع عربية وبإتقان مذهل، لوحات فخمة لرسوم زيتية تلصق بالتاريخ العربي أكبر وصمة. وقد صورها الأسبان من وحي انهزام المسلمين بالأندلس وجلائهم النهائي عنها. فإذا بالعربي يلقي به من أعلى الأسوار وهو من الخوف يرتجف وإذا بالقائد المسلم يرتمي تحت أقدام عدوه جاثما في ذل ومهانة. هذا ما نقلته إلينا تلك اللوحات الزيتية النادرة. وهي حقائق تكاد لا تختلف عما بلغنا حول تلك المآسي من مصادر أخرى في الكتب وبالرواية خاصة. وقد يكون ما حدث فعلا أشد قبحا مما أبرزته تلك الصور المؤلمة لكن مفعول الصورة يبقى دوما أقوى من مفعول القلم والكلمة فالإعلام المصور هو سلاح حاسم، وحكمه قاطع لا يرحم. لقد تهاون أجدادنا في شأنه-حقا أو باطلا-ولا فائدة في التأوه على ما فات، فالمهم هو الاعتماد في المستقل على كل الوسائل الإعلامية بدون استثناء لأن لكل منها مزاياها ومميزاتها.

والأهم في نهاية المطاف هو إيقاظ الضمائر حتى لا نرى إلى الأبد مشاهد مماثلة من الإهانات والمذلات التي لحقت بأجدادنا العرب في الأندلس والتي تواصلت بعدها حتى يومنا هذا، وللإعلام دور فريد في ذلك. إن الطريق مفتوح ونأمل ألا تفوتنا الفرصة مرة أخرى.

الخاتمه

إن تلخيص ما ورد في هذا الكتاب في بضعة أسطر ليس بالأمر الهين، لكن إذا كان من الواجب التذكر في هذه الخاتمة بالمبادئ الأساسية التي شملها، فإنه لا بد من التركيز على ثلاث حقائق:

- الحقيقة الأولى هي أن بلدان العالم النامي تزداد اكتظاظا بالسكان وفي الوقت نفسه تزداد فقرا، لأن التفوق الطبي والتطور الصحي أدى بالإنسانية إلى وضع غريب، إذ نقصت الأمراض فطال عمر الإنسان لكن الزيادة في الخيرات استحالت بنسبة موازية لضمان لقمة عيشه. ولئن بذلت شعوب عديدة جهودا متفاوتة للزيادة في الإنتاج وإحلال شيء من الإنصاف والعدالة في التوزيع داخل حدودها، فإن العلاقات الدولية بقيت قائمة على الاستغلال والهيمنة وعائقا رئيسا أمام تحقيق هذه الغاية.

- الحقيقة الثانية هي الاعتراف بأن القرن العشرين شهد تقلصا للمسافات الجغرافية لم يكن له مثيل عبر التاريخ، ويعود ذلك إلى تطور وسائل المواصلات البرية والبحرية مما ساعد على تفتح الأذهان والإلمام بالمعارف والعلوم من المنبع. إلا أن الفضل الأكبر في ذلك يعود إلى تطور وسائل الإعلام والاتصال التي ساعدت على تأدية نفس الوظيفة بأكثر جدوى ومكنت الإنسان وهو في بيته من الاطلاع على ما يشاء، حتى أصبحت الكرة

الأرضية بمثابة الحي الصغير الذي لا يخفى على سكانه أي شيء مما يجري بمحيطهم.

- أما الحقيقة الثالثة والأخيرة فهي أن تقلص المسافات لم يقرب نفسيا بين الشعوب بل زاد في إبراز الفوارق واستفحال الأوضاع وبالتالي خلق المركبات وشحن الضغائن.

لقد استنتج أحمد بهاء الدين من برنامج تلفزي بال ب. ب. س حول هذا الموضوع بالذات، أعده الكاتب البريطاني الشهير ديفيد هولدن أن وسائل الإعلام الحديثة لم تساعد حتى الآن على إقرار التفاهم بين الشعوب بل زادت في تعميق سوء الفهم والتباعد الفكري. [1]

وكان ذلك الحكم القاسي نتيجة تحقيق استهدف رجال السياسة والاقتصاد وأصنافا أخرى من الرأي العام في بريطانيا، وأثبت بدون ريب هذه النزعة، فوسائل الإعلام المذهلة من حيث توسعها ضمن الدورة الاقتصادية وتأثيرها السياسي والثقافي ليس هنالك ما يؤكد نجاحها أو على الأقل حسن استعمالها لوقاية العالم من الكوارث التي تنتظره بعد مائة سنة وربما حتى قبل نهاية هذا القرن.

فلا ينبغي جهل أن نصف البشرية يقطن اليوم في بلدان تقل فيها نسبة تطور الإنتاج عن نسبة تطور النسل. وسوف تتسع باطراد من سوء الحظ هذه الرقعة كما لا ينبغي إهمال أن 90٪ من سكان المعمورة سيكونون بعد قرن بآسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى أي بالبلدان النامية.

ثم لا ينبغي أيضا إهمال أن الاختلال الاقتصادي الذي يزداد تفاقما، يواكبه اختلال لا يقل خطورة في مجال الإعلام ووسائل الاتصال بأسرها. فكيف تفتح الأبواب والمفتاح ضائع ؟ وكيف يتم التصدي للأمواج والربان تائه ؟ وكيف يكون إصلاح الأوضاع الدولية والإعلام المطلوب قاصر ؟ إن تغيير الأوضاع الإعلامية السائدة حاليا في العالم-وقد ولى العصر الصناعي وانقضى، وظهرت بعد ملامح عصر جديد-أصبح أمرا حتميا إذا أردنا اختصار المراحل ومواكبة الثورة الإعلامية العارمة.

تلك هي الدوافع للنظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال الذي أرق مضاجع أصحاب المصالح الإعلامية الاقتصادية الكبرى واهتزت من أجله أركان بعض المنظمات الدولية. فلا هو محاولة لخنق الحريات كما ادعى

بعضهم ولا هو وسيلة كبت في أيدي السلطة الظالمة. إنه الطريق السوي نحو الديمقراطية الإعلامية الحقة، إنه السبيل الوحيد لمساندة الضعيف وإعلاء كلمته، وإنه السيف المسلول أمام من تحدثه نفسه بالاستبداد مهما كان شأنه ومصدره، بما في ذلك الشركات غير الوطنية التي تتسلط خفية وعلانية على حريتنا ومصالحنا الفردية والجماعية. وعلى كل حال فإن إقرار نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال لن يكون واقعا ملموسا إذا هو لم يركز على محاور ثلاث:

- محور قطري أو وطني يضبط في مستواه مفهوم العمل الإعلامي داخل المجتمع نفسه، يضمن في كل المناطق الجغرافية، والمجموعات السكنية، الديمقراطية والمشاركة الفعالة للأفراد والأصناف الاجتماعية كافة.

- ومحور دولي تعالج في نطاقه طرق ممارسة العمل الإعلامي لإصلاح الاختلالات القائمة بين الشعوب وتدعيم علاقات التفاهم والتقارب ومختلف مؤسساتها في نفس المجال.

- محور ثالث يدرج في إطاره إصلاح الأوضاع الإعلامية في المستوى الإقليمي وهو بمثابة الحلقة الوسطى التي تقوى وتتسع بقدر أهمية الروابط والعوامل المتوفرة.

ففي أفريقيا وأمريكا وآسيا مجموعات، دولية معينة تلتقي حول أهداف موحدة في كثير من المجالات رغم تعدد انتماءاتها العقائدية وأنظمتها السياسية واختياراتها الاقتصادية وهواياتها الثقافية.

وبطبيعة الحال فان أبناء الأمة العربية بما لهم من تاريخ مشترك وتكامل جغرافي وتجانس ثقافي وانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية، مرشحون قبل غيرهم لتحقيق نظام إعلامي عربي جديد يستمد أصوله من النظام العالمي. يأخذ منه ما يتمشى مع أهداف الأمة العربية ويدعم بمميزات إضافية لا تتوفر في مناطق أخرى ولا يستقيم بدونها العمل الإنمائي السليم. هذا هو الرهان الأساسي وهذه هي الرسالة التي يتعين على جيل القرن الحادي والعشرين تحقيقها بعد أن عجزت عن ذلك الأجيال السابقة.

الهوامش

هوامش تقديم

* شون ماك برايد من مواليد ايرلندا . درس في باريس وحصل على درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة دبلن وهو أحد قادة حركة الاستقلال الوطنية الايرلندية ومارس مهنة المحاماة أمام المحاكم الدولية وتقلد عدة مناصب دولية في منظمة العفو الدولية ولجنة الحقوق الدولية ومكتب السلام العالمي واللجنة الدولية لبحث مشاكل الاتصال الإعلامي في العالم، كما عمل سكرتيرا عاما مساعدا للأمم المتحدة ويتولى منذ عام 1982 رئاسة الجمعية العالمية للحفاظ على التراث الثقافي الفلسطيني ورعايته كما ترأس عام 1982 اللجنة الدولية لبحث انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي لدى غزوها لبنان.

هذا فضلا عن رئاسته الحالية لعدة لجان واتحادات ومنظمات ومعاهد في مجالات حقوق الإنسان والشعوب ونزع السلاح والسلام العالمي. وقد حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1974 وجائزة لينين للسلام عام 1977 إضافة إلى بعض الأوسمة الدولية الأخرى.

(1) المقصود المساهمة في أعمال اللجنة الدولية التي كلفتها منظمة اليونسكو في سنة 1977 بدراسة القضايا الدولية لمشكلات الإعلام. وقد ترأس السيد ش. م. برايد أعمالها وكان المؤلف أحد أعضائها البارزين.

هوامش تمهيد

(1) تقارير أمريكية موجهة إلى مجلس الشيوخ ومقالات صحافية، منها ما صدر بتاريخ 21 سبتمبر 1980 بنيويورك تايميز وهيرولد تريبين.

(2) ينطبق هذا الوضع خاصة على الولايات المتحدة بعد انتقال السلطة الرئاسية من الديمقراطيين إلى الجمهوريين، وعلى بريطانيا وألمانيا بعد تغير الأغلبية البرلمانية فيهما.

هوامش الفصل الأول

(1) هو مؤلف هذا الكتاب.

(2) تطورت الكلمة بعد أيام إلى نظام عالمي حديث للإعلام.

هوامش الفصل الثاني

(1) تمتلك الوكالات الدولية الخمس معا أكثر من 500 مكتب وتوظف 4319 مراسلا بالخارج في 116 بلدا وتصدر كل منها يوميا ما بين 2 و 11 و 17 مليون كلمة في المتوسط.

(2) ولا سيما في المنطقتين الأولى والثالثة..

(3) خطاب ألقاه السيد الهادي نويرة، رئيس وزراء تونس، في افتتاح ندوة دول عدم الانحياز عن

المواصلات (تونس، 26 مارس / آذار 1976)..
(4) أحمد مختار مبو، المدير العام لليونسكو: نحو عالم الغد

هوامش الفصل الثالث

(1)JEAN PIERRE COT. ANCIEN MEMBRE DU CONSEIL EXECUTIF DE L'UNESCO ET ANCIEN MINISTRE FRANCAIS DE LA COOPERATION.

هوامش الفصل الرابع

(1)La Daete de Rainanie

(2) الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر العشرين لمنظمة اليونسكو سنة 1978.
(3) ثم عوض فيما بعد بالسيد سوسلوف الذي خلفه على رأس وكالة تاس السوفياتية، وقد أثار دهشة جميع الملاحظين، لما هاجم بعنف زميله في اللجنة مصطفى المصمودي الذي حاول التعريف بمفهوم النظام الإعلامي الجديد بصفته رئيس مجلس التنسيق لوزراء الإعلام في الدول غير المنحازة.

هوامش الفصل السادس

(1) سخرت صحيفة الغارديان-الإنجليزية صفحة كاملة لثلب أعضاء اللجنة والحط من شأنهم، مع التركيز على اختلاف مزعوم لوجهات النظر بين مندوبي البلدان النامية. وجاءت المقالة تحمل إمضاء-مرفين جونس Morvine Jons ذلك الصحفي الذي انتدب للإشراف على صحة مضمون النص الإنجليزي لتقرير اللجنة الدولية للاتصال. وقد رأى هذا الصحفي المتحمس للدفاع عن الحريات أنه ليس من الإخلال بالتقاليد الصحفية اللجوء إلى مثل هذا السلوك ليرد الفعل ضد أغلبية أعضاء اللجنة الدولية للاتصال الذي منعوا عليه إمكانية تجاوز حدود عمله وفرض وجهة نظره.

(2) الذي تبناه-بإجماع-مؤتمر اليونسكو في شهر نوفمبر 1978.

هوامش الفصل السابع

(1)-المساعي متواصلة حتى الآن.

هوامش الفصل الثامن

(1) رئيس المعهد الدولي للاتصال.
(2) أستاذ في علوم الاتصال.

هوامش الفصل التاسع

(1) صدر في بداية عام 1984 بنيويورك.
(2) المسابقة العجيبة.
(3) عميد كلية الإعلام ببيروت سابقا.
(4) في «ندوة حول وسائل الاتصال الحديثة وآفاقها» انعقدت بطوكيو في شهر سبتمبر 1983.
(5) وشرام: أجهزة الاتصال الجماهيرية والتنمية الوطنية. وثيقة من الوثائق المعدة للجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصال، اليونسكو. ص 11, 1978.

هوامش الفصل العاشر

(1) The Amassing Race
(2) يدرج ضمن هذا الإحصاء كل الأنشطة التي لها علاقة بالإعلام منها التربية والطب الوقائي والعمل الإعلامي داخل المؤسسات الصناعية والتجارية والدعاية وحتى الكثير من الأنشطة العسكرية.
(3) تكونت هذه اللجنة في مستوى الاتحاد الدولي للاتصالات على غرار لجنة شون ماك برايد التي أحدثتها اليونسكو في سنة 1977. وقد انطلقت أعمال اللجنة في شهر مايو من سنة 1983 وانتهت يوم 22 يناير 1985 وكانت تتألف من 17 عضوا ثلاثة منهم عرب وهم السادة: عبد الرحمن غنيم من الكويت وفيصل زيدان من السعودية ومحمد الأنصار من المغرب.
(4) في دراسة تقدما بها إلى ندوة ناميديا بدلهي في ديسمبر 1983.
(5)Francis Balle et Gersid Egmery
(6) Eric le Bouchet Michel Quatre Point
(7) التي أحدثها الاتحاد الدولي للاتصالات منذ سنتين. انظر الصفحات الأولى من هذا الفصل.

هوامش الفصل الحادي عشر

(1) الوثيقة 144 / 33 / أ
(2) وثائق المؤتمر الحكومي لتنمية الاتصال الذي نظمته اليونسكو في شهر أبريل 1980 وصحيفة لوموند الفرنسية 26 يونيو 1981.
(3) كلمة السيد بتلار الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات بطوكيو في شهر سبتمبر 1983.
(4) تقديرات المؤلف.
(5) اليونسكو أرقام مستمدة من تقرير المنظمة الغربية للتعاون الاقتصادي والتنمية. O.C.D.E لسنة 1980 ووثائق اليونسكو.
(6) في محاضرة الرياض أثناء ندوة الإعلام من أجل التنمية مارس 1984.
(7) مستنتج من وثائق اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي. جامعة الدول العربية مارس 1983. وقد افترضنا أن الحصة المخصصة للنقل ضمن العون العربي تعوض حجم المساعدات المبذولة في مجال الاتصال من طرف منظمة الاوباك التي لم تتمكن من ضبط مساهمتها.
(8) انطلاقا من تقديرات سنة 1978 على أساس زيادة نسبتها 6, 5٪ في السنة.

(9) من خطاب دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا السابق.
(10) صحيفة لوموند أكتوبر 1982.
(11) استنتاج المؤلف.
(12) اللجنة الأولى، الملحق عدد 2 من التقرير النهائي للدورة الثالثة للمجلس المنعقد من 13 إلى 20 ديسمبر 1982.
(13) مثلا خطاب رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر العشرين لليونسكو أكتوبر 1978.

هوامش الفصل الثاني عشر

(1) انظر الوثائق الخاصة بالندوة الدولية التي نظمتها اليونسكو حول تثقيف الجمهور بواسطة وسائل الاتصال الجماهيرية من 18 إلى 22 يناير 1982 بقرندول بجمهورية ألمانيا الاتحادية.
(2) اجتمعت هذه اللجنة الدولية المكونة من 7 خبراء عالمين في بداية عام 1972 برئاسة السيد ادغار فور لدراسة مشاكل التربية في العالم وتوجت أعمالها بنشر تقرير دولي حول الموضوع.
(3) HENRI. R. CASSIRER
(4) هي لجنة أحدثتها اليونسكو واجتمعت عامي 1977- 1979 برئاسة س. م. برايد واعدت تقريرا بعنوان «أصوات متعددة وعالم واحد»..
(5).LE VIODEOGRAMME ROBERT FORGET
(6) نشر فايارملي 1973 ص 141.

هوامش الفصل الثالث عشر

(1) 16 أكتوبر، الصفحة 2 سنة 1982.

هوامش الفصل الرابع عشر

(1) أي حوالي 400 مليون من مجموع سكان العالم الذي يقدر عددهم بـ 4, 7مليارات من البشر.
(2) هي الآن ستة: الإنكليزية والفرنسية والروسية والأسبانية والصينية والعربية.

هوامش الفصل السادس عشر

(1) قراءة تحليلية في وسائل الاتصال والإعلام في المنطقة العربية.
(2) الذي تبنته اليونسكو في الستينات ثم تخلت عنه فيما بعد.
(3) إحصائيات سنة 1980-1981.
(4) تطوير الإعلام في الدول العربية-مصدر سابق.
(5) في دراسة حول دور الجامعة العربية في الإعلام، نشرها مكتب دراسات الوحدة العربية في سنة 1982.
(6) حسب تقرير وضعته وكالة تونس أفريقيا للأنباء.

(7) التي مثلها السيد محمد مزالي المدير العام للإذاعة التونسية آنذاك.
(8) رضا النجار وصلاح الدين قاسم.
(9) أخذت هذه المعلومات بتصرف من ملفات قرارات المؤتمرات الإعلامية، ومن دراسة الدكتور عبد الله الجاسر المستشار الإعلامي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية..

هوامش الفصل السابع عشر

(1) جاء في مقال لأحمد عبد المعطي حجازي بجريدة الصباح الصادرة بتاريخ 17 أغسطس 1984 أن عينات مما يقرأه التلاميذ العرب ويكتبونه وينطقون به ويسمعونه في اثني عشر قطرا عربيا دلت على أن جملة المفردات المستعملة تبلغ حوالي 535 ألف كلمة منها 39 ألف كلمة فقط متداولة في جميع الأقطار المعنية.
(2) كلمة مقترحة لترجمة تليماتيك.
(3) د. نبيل علي: الأهرام-8 / 9 / 1982.
(4) جريدة الرياض 25 / 2 / 1983.

هوامش الفصل الثامن عشر

(1) صدر في سنة 1983 بالكويت أمر يمنع السيدات من ارتداء الحجاب عند قيادة السيارات حتى يمكن التثبت في كل وقت من هوية السائقة.
(2) د. محمد إدريس العلمي.
(3) رئيس جمعية التضامن العربي الفرنسي.

هوامش الفصل التاسع عشر

(1) الكلمة للدكتور مازن العرموطي

هوامش الخاتمة

(1) في دراسة أعدها لليونسكو ونشرت بجريدة لوتان التونسية في 26 / 9 / 1984 والجدير بالذكر أن البرنامج كان آخر إنتاج لهولدن قبل أن يغتال.

المؤلف في سطور:

د. مصطفى المصمودي

* ولد في صفاقص بتونس في عام 1937.
* درس الإعلام والحقوق والعلوم الاقتصادية في جامعتي باريس وتونس، وحصل على دكتوراه الدولة في العلوم السياسية من جامعة باريس.
* شغل عدداً من المناصب الإدارية والسياسية والأكاديمية، كان منها منصب وزير الإعلام ما بين عامي 74 و 1978، وممثلا لتونس لدى منظمة اليونسكو.
* نشر عدداً من الدراسات وعلى الأخص حول النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال، وشارك في عمل اللجنة الدولية التي شكلتها منظمة اليونسكو برئاسة ماكبرايد، لدراسة نظام الإعلام العالمي، ووضعت تقريرا شهيرا بعنوان «عالم واحد وأصوات متعددة».
* من مؤلفاته:

-«اقتصاديات الإعلام في تونس».

-«من النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال إلى النظام العربي».



تغيير العالم

تأليف:

د. أنور عبد الملك